

تاريخ المصريين

معركة
الجلال
ووحدة وادي النيل

(١٩٤٥ - ١٩٥٤ م)

د. محمد عبد الحميد أحمد الخناوي



رئيس مجلس الإدارة :

د. سمير سرهكان

رئيس التحرير :

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير :

محمود الجزار

تصدر عن :

الهيئة المصرية العامة للكتاب



مَعْرَكَة

الجلال، وَوَحْدَة وادي النيل

(١٩٤٥ - ١٩٥٤م)

د. محمد عبد الحميد أحمد الحناوي



المنشأة العامة للكتاب

١٩٩٨

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن « معركة الجلاء ووحدة وادي النيل » الذي كتبه د. محمد عبد الحميد الحناوي ، وهو في الأصل رسالة علمية حصل بها صاحبها على درجة الدكتوراه من كلية الآداب جامعة الزقازيق ، وبالتالي فهو تنطبق عليه مقاييس الدراسة العلمية التاريخية .

ولعل القارئ المتابع لهذه السلسلة عن « تاريخ المصريين » قد لاحظ حرصى على نشر الرسائل العلمية التي تصدر عن جامعاتنا المصرية في تاريخ مصر ، حتى أصبحت هذه السلسلة أفضل السلاسل التي صدرت من هيئة الكتاب بالرسائل العلمية ، ولا توجد سلسلة تضاهيها في هذا الصدد مما يصدر في مصر أو غيرها في العالم العربى .

ويرجع اهتمامى بذلك الى رغبتي في إتاحة الفرصة لمصائب الباحثين في التاريخ لنشر رسائلهم العلمية بصورة كريمة دون الوقوف بها على أبواب ناشرى القطاع الخاص بشروطهم المجحفة ، ومعاملاتهم الاستغلالية ، وقد سبق لى أن عانيت نفسى من ذلك فى مستهل حياتى ، فلا أحب لغيرى أن يعانى نفس ما عانيت .

ثانياً أن نشر الرسالة العلمية فى سلسلة تصدر عن هيئة محترمة تتولى قيادة حركة النشر الثقافى والعلمى فى مصر مثل هيئة الكتاب فى عهد رئيسها الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، هو أمر كان مفروضاً أن يحدث منذ وقت طويل ، وقد حدث بالفعل منذ ثلاثين عاماً فى مشروع نشر الرسائل العلمية الذى كان يصدر من المجلس

الأعلى للفنون والآداب (المجلس الأعلى للثقافة حالياً) ، ولكنه توقف لضيق الميزانية ؛

ثالثاً ، أن الرسائل العلمية في التاريخ تتوافر فيها مقاييس الدراسة العلمية التاريخية ومنهج البحث العلمي التاريخي ، وهو أمر يهم هذه السلسلة على المستوى المحلي والعربي والعالمي .

والدراسة التي يفي أيدينا تتناول معركة من أهم المعارك التاريخية التي شغلت الحياة السياسية في مصر ، وشكلت جوهر الحركة الوطنية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي المعركة التي خاضها الشعب المصري من أجل جلاء القوات البريطانية في مصر الموجودة بحكم معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل وحدة وادي النيل - وهي معركة أزدحت بالشهداء من الشباب المصري على طول الفترة الزمنية التي احتلتها من ١٩٤٥ - ١٩٥٤ .

وقد استند فيها الباحث إلى الوثائق المنشورة وغير المنشورة والدراسات والمذكرات والمقابلات الشخصية مع صانعي الأحداث .

وتنقسم إلى ثلاثة أبواب : الباب الأول وهو بعنوان : المفاوضات الأولى وقسملها من ١٩٢٥ - ١٩٤٧ . والثاني ، ويقع تحت عنوان : استمرار المباحثات وإلغاء المعاهدة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ، أما الباب الثالث ، فهو بعنوان : الثورة والاتفاق مع بريطانيا ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ، وينتهي بتوقيع اتفاقية الجلاء وبذلك يكون الكتاب قد غطى الفترة الخاضعة للبحث تغطية علمية في إطار منهج الرد الذي التزم به الباحث .

وأمل أن يفيد من هذا الكتاب القارئ المثقف والمتخصص .

والله الموفق

وليس التحريض
د . د . عبد العظيم رمضان

المقدمة

ان وحدة وادى النيل قديمة قدم الانسان الذى عاش على ارض هذا الوادى من شماله الى جنوبه ، واكتشفها عوامل الطبيعة التى ساعدت على الحياة فوق تلك البقعة الطيبة من الارض الافريقية ، ودعمتها الهجرات البشرية المتتالية عبر الالف السنين ، للقائمة الى ارض الوادى من الجنوب عبر المضيق الجنوبى للبحر الاحمر وانددة من شبه الجزيرة العربية ، ومن الشمال عبر شبه جزيرة سيناء ومصر ، فاختلطت هذه الانواع المهاجرة باهل الوادى الاصليين .

وتناصلت وحدة وادى النيل التاريخية بدخول المسيحية مصر ومنها الى الجنوب ثم مجيء العرب المسلمين وانتشار الاسلام في وادى النيل شماله وجنوبه ، وتوالى هجرات القبائل العربية بصلحية للفتوحات الاسلامية منذ القرن الاول الهجرى مما ادى بما لا يدع مجالا للشك الى تيلور عناصر الوحدة بين شعب الوادى ووضوحها من خلال الارض واللغة الواحدة والدين الواحد والمصير المشترك .

اما قضية الجلاء عن وادى لنيل فتدعونا الى العودة الى علم ١٨٨٢ م عندما قامت انجلترا باحتلال مصر ، وكان السودان حينئذ وهو الجزء الجنوبى من وادى النيل يقع تحت الادارة المصرية منذ

عهد محمد علي ، اذ ارادت انجلترا ان تمد نفوذها داخل قلب
القرنة الأفريقية لتصل ما بين مستعمراتها الجنوبية والبحر المتوسط
في الشمال ، ومن هنا جاءت الفرصة لتحقيق ما تصبو اليه اثر
حوادث الثورة المهدية عام ١٨٨٢ م للقضاء على الحكم التركي في
السودان ومصر على السواء .

وكان من نتيجة هذه الثورة تقلص النفوذ المصري في السودان
فاوعزت الى خديو مصر بمساعدته على اعادة السيادة المصرية على
السودان وهي بذلك تبغى التدخل في السودان من باب الشرعية
المصرية عليه ، اذ ارسلت حملة عسكرية قوامها الجند المصريون
تحت قيادة كوشنر ، استطاعت نزع السودان واعادة النفوذ
المصري اليه بعد القضاء على المهدي وثورته .

ولكن بريطانيا بهذا التدخل خلقت لنفسها ظروفًا جديدة
بالسودان اتصلت لها التدخل في شؤونه ومنحت لنفسها كذلك حقية
في حكم السودان مع مصر حكما مشتركًا بعد ابعاد أي نفوذ أوروبي
منافس لها ، وعليه فقد وقعت مع مصر اتفاقية الحكم الثنائي عام
١٨٩٩ التي بمقتضاها أصبح السودان يحكم حكما مشتركًا بين
الدولتين عن طريق حكم عام يتم تعيينه بمرسوم ملكي مصري
ومرشح من الحكومة البريطانية وكان من نتيجة أن الحاكم الإنجليزي
على الدوام ان توطد النفوذ البريطاني بالسودان على حساب
السيادة المصرية مما ادى الى تقلص النفوذ المصري بصورة واضحة .

قد ظلت مصر تنادي بضرورة جلاء القوات البريطانية من وادي
النيل منذ دخولها مصر عام ١٨٨٢ وقضائها على الثورة العربية ،
الا أن مناداتها بالجلاء ذهبت ادراج الرياح بعد أن تلاشت التأكيدات
البريطانية بأن احتلالها لمصر ما هو الا احتلال مؤقت باعادة الهدوء
والنظم والشرعية الخديوية وحماية الأجانب المتبعين بمصر .

وتأكد للوطنيين المصريين منذ أوائل التسعين العشرين أنه لا مفاوضة مع بريطانيا إلا بعد الجلاء التام عن البلاد ، وتبنى الزعيم مصطفى كامل هذه الدعوة بل أن الحزب الوطني الذي أسسه كلن يطلق عليه « حزب الجلاء » ، واستمر الحزب الوطني ينادى بالجلاء حتى انتهاء أحداث الحرب العالمية الأولى إذ ارتبطت قضية الجلاء ووحدته وادى النيل بقضية الاستقلال المصرى ارتباطا وثيقا وصارت قضية واحدة لا يمكن الفصل بينها ، تنافها الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول بغية عرضها أمام مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩م ولم تكن قضية الجلاء عن السودان مطروحة آنذاك من جانب زعماء ثورة ١٩١٩م كهدف منفصل عن أهداف الحركة الوطنية المصرية ، ولهذا فقد عمت المظاهرات مختلف المدن السودانية تؤيد الثورة المصرية ومطالبها التومية في وحدة الوادى شملته وجنوبه على السواء .

نفى محادثاته مع اللورد ملزر أشار سعد زغلول عام ١٩٢٠ الى أنه لا يجوز التحدث في موضوع السودان منفصلا عن قضية مصر ، لأن السودان ومصر قطر واحد ، وكلاهما مكمل للأخر ولا يمكن الفصل بينهما بأي حال من الأحوال . وأكد على هذا المعنى على باشا في مفاوضاته مع كيرزون عام ١٩٢١ حين أشار الى التحفظات الخاصة بالسودان معترضا على لفظ أن السودان ملك مشترك بين مصر وبريطانيا ، قائلا أن السودان أرض مصر ، وحق مصر في السيادة عليه لا نزاع فيه .

وظلت قضية الجلاء ووحدته وادى النيل تترنح سنوات طويلة على موائد المفاوضات وجلسات المحادثات بين مصر وبريطانيا ، وصارت هدف الحكومات المصرية المتتالية منذ أول وزارة شعبية بزعامة سعد زغلول عام ١٩٢٢ ، تدفع هذه الحكومات المطالب والاضغوط الشعبية كمطالب اسمى وهدف لسلوى للحركة الوطنية

المصرية ، سواء تحت راية حزب الأغلبية الشعبية أو احزاب
الأقلية .

وفي سبيل هذه الخلية وقع النحلس معاهدة ١٩٣٦ مع
بريطانيا — رغم معارضة البعض لها — اذ كانت خطوة على طريق
الكتاح نحو تحقيق الامانى المصرية المرجوة ، وقد حلت المعاهدة
محل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الصادر من جانب واحد ، اذ ان
المعاهدة نصت فى مادتها الاولى على انتهاء الاحتلال العسكرى لمصر
وتحديد مناطق معينة تتمركز فيها القوات البريطانية .

كما نصت على التشاور مع الطرف الآخر فى حالة دخول
أحدهما فى نزاع خطير مع طرف ثالث وتقديم المساعدة فى حالة
الاستتباك فى حرب أو التهديد بها وذلك ليحل هذا النص محل
التحفظ الثانى من تصريح ٢٨ فبراير وهو الدفاع عن مصر ضد أى
اعتداء خارجى .

كما ساعدت المعاهدة مصر على التخلص من الهممات
الأجنبية نهائيا وصارت حلية الأقليات مسئولية مصر بمفردها .

ولم يبق الا موضوع السودان حيث نصت المعاهدة على
استمرار النظام الإدارى فيه طبقا لاتفاقية الحكم الثنائى عام ١٨٩٩
وهو ما لم تقبله مصر نتيجة لاستغلال إنجلترا لهذا النص ومحاولاتها
لمصل السودان من مصر . هذا الى جانب أن تواجد القوات
العسكرية البريطانية بمنطقة القناة لم يمنح مصر الاستقلال الكامل
مما حدا بالحكومة المصرية الى إلغاء المعاهدة واثناقتى الحكم الثنائى
١٨٩٩ بصورة نهائية عام ١٩٥١ . ولم تكد تنتهى أحداث الحزب
العالمية الثانية حتى تبنت الحكومة المصرية ذاتها المطالب الشعبية
بضرورة اعادة النظر فى المعاهدة التى ثبت عدم جدواها أمام التدخل
الأجنبى وتحقيق استقلال البلاد وسيلتها على أرضها .

وأزاء الإصرار البريطاني على عدم انقلم الجلاء التام عن وادى النيل لجأت مصر الى هيئة الأمم المتحدة برفع قضيتها أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٨ بغرض تحويل القضية وإخراجها من حيز المفاوضات الثنائية العقيم التى ظلت تتحطم على صخرة السودان .

ونتيجة لفشل مصر فى استقطاب ميزان القوى الدولية لصالحها فى هيئة الأمم فقد سعت بريطانيا بجدية لتنفيذ مكرها فى السودان بالفصل على فصل جنوبه عن شماله والسعى الى فصله نهائيا عن مصر ونجحت فى استقطاب كثير من أبناء السودان تحت شعار السودان للسودانيين يطرح مبدأ للحكم الذاتى وحق تقرير المصير لأبناء السودان ، ولم تكن مصر باقل حرصا من بريطانيا على تحرير ارادة أبناء جنوب الوادى من أى سيطرة خارجية ونوالهم حريتهم ، بل ان مصر أكدت على مصداقية نواياها بضرورة تحديد موعد نهائى يتحقق فيه للسودان هذان المبدآن .

٢٠ - ١٩٥٢

وأمام مطالبة الجانب البريطانى لم تجد مصر بدا من الخفاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان عام ١٨٩٩ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ أثر فشل محادثات صلاح الدين - بينن ، وبعد أن تعطلت مصر من عدم صدق النوايا البريطانية .

وغللت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل معقدة دون حل حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وصارت ارادة مصر بيد ثمر من أبنائها لا يستشعرون ضغطا من المحتل الأجنبى ، وأرادت حكومة الثورة ان تحض الحجاج البريطانية الثقيلة بوجوب استقلال السودان ومنحه حق تقرير المصير لأبنائه ، فوافقت على فصل بمسألة السودان والتباحث بشأنه حتى يمكن لمصر أن تتفرغ نهائيا لقضية الجلاء من البلاد .

وعلى الرغم من انقسام الاحزاب الوطنية السودانية ما بين معارض للاتحاد مع مصر ومؤيد لها ، فان الثوارى مصر قد استفادوا من خبرة المفاوضين المصريين المصريين طوال تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الذى لم يحقق أى نتيجة تذكر املهم نجاح السيلسة البريطانية المتواصل بالسودان مخلق مناخ من المعارضة السودانية للالتحام مع مصر ، يتزايد يوما بعد يوم ، والعمل على اظهار الهوية السودانية كهوية مستقلة ومنفصلة عن مصر .

واصبحت المشكل الداخلية مع حتمية تفسير الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة التى رزحت تحتها البلاد طوال عهد الاحتلال تحتم ضرورة الاسراع بتوقيع اتفاقية السودان مع بريطانيا فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ بشأن تحقيق الحكم الذاتى وحقوق تقرير المصير للسودانيين فى ظرف ثلاث سنوات بعد اجراء انتخابات سودانية حرة تحت اشراف قوى يضمن لها الحيطة القابة .

وبذلك استطاعت مصر ان تقضى على الخطة الانجليزية لركوب موجة الوطنية بالسودان ولكنت على انها الاقدر والأولى بمساعدة السودانيين على تحقيق آمالهم وامانيهم واحترام قرارهم . ومن هذا المنطلق تمكنت حكومة الثورة أن تفرغ تماما لمواجهة قضية جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس ، واستطاعت بالمرار وعزيمة رجالها على تحقيق الجلاء التام دون التحول فى دهاليز المفاوضات لسنوات طويلة أن ترغم بريطانيا على توقيع اتفاقية الجلاء بالأحراف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ التى نصت على رحيل القوات البريطانية وجلائها عن مصر فى غضون شهرين ثمرا .

وبذلك غشقت المحاولات البريطانية المستعينة بطالسة أمم المفاوضات مع الثوار وجبر مصر الى حظيرة مشروع الدفاع المشترك

مع الغرب أو الدخول في أحلاف للدفاع عن المنطقة بغية الحفاظ على المصالح الغربية بها .

ولم تجد بريطانيا يديلا عن الموافقة على توقيع اتفاقية الجلاء بصورة نهائية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ بعد أن تصاعدت عملية الكفاح المسلح ضد قواتها في القناة وتوالى الهجمات الفدائية المصرية على تلك القوات ومنشآت قاعدتها .

وتحقق لمصر باستمرار الجيل الجديد من أبنائها حلم طال انتظاره بعد احتلال دام يقاؤه على أرض البلاد أكثر من اثنين وسبعين عاما ، وأصبح قرار أبناء وادى النيل في بلادهم بأيديهم .

وراء الدراسات التاريخية المتعددة التى تناولت موضوع السودان والعلاقات المصرية السودانية ، يلاحظ حاجة المكتبة التاريخية الشديدة الى دراسات جلادة تلقى الضوء على قضية وحدة وادى النيل ، تلك الوحدة الأزلية التى تؤكد لها أسس التاريخ والمصير والهدف المشترك وتلح على قيامها يوما بعد يوم وتتزايد الحاجة اليها في وقتنا الحاضر ، وإن يزيد الأمر وضوحا الا تلك الدراسات الجلادة المتأنية .

ومن أهم الدراسات التى تعرضت لقضية وحدة وادى النيل مصر والسودان ما كتبه الدكتور عبد الرزاق السنهوري عام ١٩٤٩ لكنه تناول هذا الموضوع من وجهة النظر المصرية الى حد كبير مع سرد للمفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان وهو كثيره من الذين كتبوا عن مصر والسودان تبني وجهة للنظر المصرية القائلة بوجود انضمام السودان تحت التاج المصرى وهو ما رفضه قطاع كبير من الراى العلم السودانى .

ومن أهم الدراسات في هذا المجال ما كتبه الدكتور رأيت فقيمي الشيخ عن : مصر والسودان في العلاقات الدولية ، منذ فتح مصر على للسودان حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والدراسة المنشورة : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢٦ ، للدكتور يونان لبيب رزق ، وكما هو واضح أن هذه الدراسة تنتهي عند توقيع معاهدة ١٩٣٦ وما تضمنته بخصوص وضع السودان . كما أن الدكتور يونان له عدة دراسات جادة عن السودان وارتباطه بمصر نشرت بمجلة السياسة الدولية والصحف المصرية وبالتحديد جريدة الأهرام .

وقد وجدت - بتوجيه من استاذي الدكتور جلال يحيى - أن الحاجة شديدة لدراسة تناول قضية الجلاء ووحدة وادي النيل ، فكان اختياري لدراسة هذا الموضوع من عام ١٩٤٥ وهو العام الذي شهد نهاية الحرب العالمية الثانية وما صاحبه من تغييرات جذرية بمنظومتنا ، فلما أن الحرب العالمية الثانية قد أنشأت معتبرات دولية جديدة وجعلت المناخ العام للسياسة الدولية مختلفا تمام الاختلاف عن ذي قبل ، ومن المقرر بين علماء القانون الدولي دون استثناء أن تغير الظروف يترتب عليه تغير الالتزامات والمواثيق الدولية التي أبرمت في ظروف مختلفة فكان من الطبيعي أن تنتهج الحكومة المصرية هذه الفرصة وتعلن أن معاهدة ١٩٣٦ التي أبرمت بين مصر وإنجلترا في ظروف معينة وحده للنظر في أمر تعديلها أو إلغائها عشرون عاما قد تغيرت كلها .

وبذلك استنفدت المعاهدة كل أغراضها وصار جلاء القوات البريطانية عن مصر أمرا محتوما وقد أثبتت أحداث الحرب أن القواعد العسكرية واحتلال الجيوش الأجنبية للأراضي الوطنية إنما هو لحماية المصالح الأجنبية فقط دون مراعاة المصالح الوطنية ذاتها .

ومن أجل ذلك لقد تقدم الوفد في عام ١٩٤٥ بمذكرة الى بريطانيا اوضح فيها هذه المتغيرات مطالبا بالغاء النام من الاراضي المصرية واقرار وحدة مصر والسودان باعتبار انهما جزءان متكاملان لا يقبلان انفصالهما ، وأن احترام حقوق الشعب وعلاقات المسودة بينهما خير ضمان للسلام الدولي .

وكانت موافقة استاذي الدكتور رامت الشيخ على ان يشارك في الاشراف على هذا البحث داعما قويا لي على الاستمرار وحفزنا على المثابرة طوال سنوات خمس هي عمر البحث .

واهم المصادر التي اعتمد عليها بصورة أساسية هي :

أولا : الوثائق غير المنشورة :

وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة بأرشيف وزارة الخارجية في Kew Garden بلندن (Public Record Office, F.O.) خلال فترة البحث التي أخرج عن الفترة المتأخرة منها ~~بعض~~ سنوات قليلة عملا ببدا حرية النشر في بريطانيا والسماح بالاطلاع على هذه الوثائق وقد قمت باحضار هذه الوثائق من لندن، وعلى الرغم من عدم وفرتها ووجودها تحت يدي بصورة كافية نظرا لأنني أحضرتها بواسطة أحد الوكلاء المعتمدين لدى الارشيف البريطاني وبالعلة الصعبة ، فإنها ساعدت الى حد كبير على التعرف على وجهة النظر البريطانية الى جانب المصادر الوثائقية الأخرى المنشورة .

كما أنني تمكنت بتصريح من الأستاذ الدكتور جلد طه - مدير كلية الآداب ورئيس مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس من الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة والمصورة على الميكروفيلم ، وقد ساعدت أحوال هذه الوثائق الميكروفيلمية وتحتاج

الى بعض الجهود لامادتها الى حالتها الطبيعية مع استخدام أجهزة حديثة للقراءة البصرية (Readers) وهذه الوثائق لا تشفى غليل الباحث خلال الفترة المتأخرة من التاريخ الحديث لأنها لا تغطي عام ١٩٤١ ، ولذلك كانت الحاجة الملحة للجوء الى أرشيف وزارة الخارجية في لندن لتغطية فترة البحث المعاصرة .

كما رجعت الى مناقشات البرلمان المصري بمجلسيه : النواب والشيوخ خلال سنوات البحث وبعض السنوات السابقة اللازمة للبناء التاريخي له ، ومن خلال تلك المناقشات يستطيع الباحث أن يستخلص مادة علمية مهمة وحية ، وأن يلقى الضوء بسهولة على تاريخ مصر والسودان خلاصة أن البرلمان المصري زخر بأعضاء هم قعم السياسيين والمثقفين في مصر ، ويلاحظ رغم اختلاف وجهات النظر والتوجهات السياسية والحزبية المتباينة احترام الجميع للرأى الآخر وتقديس ادب الكلمة والحوار ، فائبر ذلك ازدهار الليبرالية السياسية في مصر .

لما المصادر المنشورة فامهها :

المناقشات البرلمانية لمجلس العموم والسجلات البريطانية Parliamentary Debates والمرونة ، (Hansard) وهي محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة ، وهذه المناقشات تلقى الضوء على مدى ما وصلت اليه الديمقراطية الانجليزية من تقدم وازدهار للحياة البرلمانية وهي تماثل مناقشات البرلمان المصري مع الفرق .

كما تمكنت من الاطلاع على الوثائق البريطانية المنشورة عن سنوات ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ ، والمعروفة بـ international affairs Documents on وتمت بتصويرها من مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة .

أما وثائق الولايات المتحدة المنشورة فهي تعبر عن السياسة الخارجية لأمريكا وهي تقع في مجلدين وسخوطة بالمركز الثقافي الأمريكي بالإسكندرية وهي :

- Documentary History of United States Foreign Policy 1945-1973.
- A History of American Foreign Policy.

ولم يعتمد عليها البحث إلا من خلال اللقاء الضوء على وجهة النظر الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية ،

ثانياً : أما المصادر العربية المنشورة فاهمها :

١ — وثائق المفاوضات البريطانية المصرية بشأن القضية المصرية من عام ١٨٨٢ إلى ١٩٥٤ والمعروفة بالكتاب الأبيض المصري الذي أصدرته الحكومة المصرية عن جمهورية مصر عام ١٩٥٥ .

٢ — الوثائق الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء المصري فيما يخص موضوع السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ إلى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، ونشرت في عام ١٩٥٣ ، وتعرف بالكتاب الأخضر المصري عن السودان .

٣ — ثم بيانات محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ، وخطب السير الكندي كالد : وجان رئيس الوفد البريطاني أمام مجلس الأمن أثناء نظره القضية المصرية عام ١٩٤٧ والرد على بيانات النقراشي وهذه الخطب مطبوعة ومنشورة في كتاب باللغة العربية وغير معروفة جهة نشرها ، لكن من المحتمل أن السفارة البريطانية بالقاهرة تولت

مشرها ، وقد تمت بمقارنة ما جاء على لسان كلوجان بما كانت تنشره الصحف المصرية بالكامل من هذه الخطب في حينه ، وردود النقراشي عليها فوجنتها صحيحة ومطابقة لما نشر .

٤ - وثائق تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية ومى صلاحة من بنك المعلومات السودانى بالخرطوم عام ١٩٨٦ .

٥ - ما صدر عن وزارة الخارجية الملكية المصرية ورياسة مجلس الوزراء المصرى من وثائق تتعلق بتاريخ المفاوضات والمحادثات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية واحدها :

(ا) محاضر المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومتين المصرية والبريطانية مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ .

(ب) المحادثات التى دارت بين أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرى والسير رونالد كامبل السفير البريطانى فى مصر بشأن مشروع قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان عام ١٩٤٨ .

(ج) وثائق مفاوضات النحاس - هندرسن عام ١٩٢٠ ومعاهدة ١٩٢٦ ، وسعد مقرر ١٩٢١ .

٦ - الوثائق المنشورة عن السودان منذ عام ١٨٩٩ حتى انقلابية فبراير ١٩٥٢ والى نشرتها باللغة الفرنسية الجمعية المصرية للقانون الدولى عام ١٩٥٣ .

٧ - وثائق انتخابية الجلاء عام ١٩٥٤ والمنشورة بعمورية الجمعية المصرية للقانون الدولى باللغة الفرنسية بالجلد العاشر عام ١٩٥٤ .

٨ - الوثائق المنشورة عن الحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ -
١٩٧٠ الصادرة عن الجامعة المصرية .

٩ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة بجريدة
الأهرام عام ١٩٨٦ .

١٠ - وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر التي جمعها
ونشرها الأستاذ الدكتور عبد العزيز السنبلوي ، والأستاذ
الدكتور جلال يحيى .

١١ - الوثائق الخاصة بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة
المصرية برئاسة علي ماهر باشا بشأن التدابير الحربية اللازمة
أثناء الحرب العالمية الثانية والتي تمهنت مصر بالقيام بها طبقا
لمعاهدة ١٩٣٦ وهي منشورة بالوثائق المصرية عام ١٩٣٩ -

ثالثا : المناقشات الوثائقية والمقابلات الشخصية :

(أ) وتمثلت في مراسلات مع المهندس طيار حسن عزت (أحد
الضباط الأحرار) خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦ بحل اعلمته بمويسرا
وايطاليا ورايه في تنظيم الضباط الأحرار وتبادة جمال عبد الناصر
له ، وهذه المكاتبت بخط يده .

(ب) مقابلة شخصية مع الأستاذ ابراهيم فرج باشا نائب
رئيس حزب الوفد الجديد الحالي ، ووزير الشؤون البلدية والقروية
وزير الخارجية بالانابة في حكومة الوفد التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو
١٩٥٢ .

(ج) مقابلة شخصية مع السيد كمال الدين حسين أحد
الضباط الأحرار والمشاركين في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

(د) مقابلة شخصية ومراسلات مع الأستاذ عبد الله أحمد
عبد الله المؤرخ الفنى وأحد الصحفيين البارزين عن ذكريلته فى
الأحداث الوطنية التى شهدتها البلاد عام ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ .

وأخيرا : موسوعة التاريخ الإسلامى وتقارير حكومة السودان
عام ١٩٤٩ والمتكرات الشخصية لأحمد مرتضى الميرغنى وزير
الدخلىة فى حكومة ما قبل الثورة مباشرة ، ومتكرات إسماعيل
صنقى وشيخ الإسلام الظواهرى وكمال الدين ربيعى ، واليكوير
محمد حسين هيكى ، ومحمد على ملوبة باشا ، والواء محمد
نجيب ، ومحمود رياض ، وصالح الشاهد وصالح نصر .

خامسا : الدوريات المصرية والسودانية المعاصرة والمتأخرة
الى جانب بعض الدوريات العربية والأجنبية المنقولة عن الصحف
المصرية .

سادسا : خطب وتصريحات للنحاس باشا ومكرم عبيد باشا
وصالح سالم .

سابعاً : دراسات وأبحاث بالصحف والمجلات والدوريات
السياسية اليومية والشهرية والفصلية .

ثامنا : المراجع العربية والأجنبية الوارد ذكرها بثبت المصادر
والمراجع. وهى متعددة تغطى فترة ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .
وما بعدها ، وذلك التى تتعلق بقضية الجلاء ووحدة النيل : مصر
والسودان ، وتاريخ المفاوضات المصرية البريطانية وكان على رأس
المراجع الأجنبية مؤلفات المؤرخ البريطانى غاتيكويتيس المتلفة
بتاريخ مصر وثورتها عام ١٩٥٢ .

وقد قسمت البحث الى ثلاثة ابواب مقسمة الى فصول :

الباب الاول :

تحت عنوان : المفاوضات الاولى وعملها ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ، ويتكون من ثلاثة فصول :

الفصل الاول : ضرورة اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ .

الفصل الثاني : مشروع معاهدة صفى - بينن (٢٥ أكتوبر ١٩٤٦) .

الفصل الثالث : استمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .

ابواب اخرى :

يقتض تحت عنوان : استمرار المباحثات والغاء المعاهدة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ، ويشمل أربعة فصول :

الفصل الرابع : السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادى النيل .

الفصل الخامس : طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وحق الامة المصرية عام ١٩٤٨ .

الفصل السادس : مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، والفصل فى معالجة قضيتى الجلء ووحدرة وادى النيل .

الفصل السابع : مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتصالينى الحكم الفئائى السودان ١٨٩٩ .

واما الباب الثالث والاخير :

يبيع تحت عنوان الثورة والاتفاق مع بريطانيا ١٩٥٢ —
١٩٥٤ ، ويشمل ثلاثة فصول هي :

الفصل التاسع : الثورة وقضية الجلاء .

الفصل العاشر : ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة
وادي النيل .

الفصل الحادي عشر والاخير : توقيع اتفاقية الجلاء .

وفي النهاية انقسم بخالص الشكر والتقدير والاعتراف بالعرفان
لكل من قدم الى يد العون والمساعدة معضدا هذا العمل ليبري
النور : السادة العاملين بمكتبات محافظة الاسكندرية وجامعتها
ودار الكتب المصرية وفرع الدوريات بها ، ومركز بحوث الشرق
الاطلس بجاسسة عين شمس ومركز الكمبيوتر بها ، ومكتبتى جامعة
القاهرة وكلية الاداب بها ، والى الاخوة والسادة الزملاء والمسؤولين
بشركة مطابع محرم الصناعية وعلى رأسهم السيد المهندس بولند
محبت وفاتى رئيس مجلس الادارة والاخوة : عاطف عطية واحمد
الكنلى والسيد الطوبى والاستاذ محمد القاضى ، والسيدة سوسن
الحناوى وكيالة الوزارة ورئيسة مكتبة مجلس الشعب المصرى
بالقاهرة على ما قدمت لى من عون للاطلاع على مضايك مجلس
النواب والشيوخ والوثائق المنشورة والمصنوعة بمكتبة المجلس .

والى الاخوة اعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ — كلية
الاداب — جامعة الزقازيق على ما أبوه نحوى من الود والمساعدة.

واخص بالشكر السيدة الفاضلة شريكة حياتى ، التى وفقت
الى جلتى تشد من ازرى وتمضد جهدى بالكلمة الطيبة والمجهود

الواصل طوال تلك السنوات التي قضيتها بالدراسة العليا
مؤمنة بقيمة العلم وأهميته ، فلها منى خالص الشكر ومن المولى
عز وجل الجزاء .

واعتزلاً بالفضل لا يسعنى إلا أن أتقدم بواقر الشكر وجزيل
المرغبات لاستاذى الفاضل الدكتور جلال يحيى ، الذى تعلمت
على يديه منذ احد عشر عاماً قسملنى برعايته واحاطنى بفضله
وكريمه فكان نعم الاب والمربي ، وشمرت بانى أحد أفراد أسرته ،
ولم يال جهداً عن مسانفتى وتوجيهى فى كل لحظة مؤكداً أصالة
العالم المصرى الذى قلما نجد له مثيلاً ، وكم قضيت اياه من
الساعات الطوال لا يبل ولا يكل ، أطرق بابه ليل نهار مرحباً
بحسبى . وأدعو الله من كل قلبى أن يطيل لنا فى عمره ليظل
نبراساً هادياً وعالماً مرشداً لتلاميذه فله منى كل الاعتراف بالفضل
والثناء ، ومن المولى سبحانه وتعالى الأجر والثواب .

كما لا أنسى استاذى الميجل الدكتور رافت الشيخ ، الذى
فتح لى باب مكتبته وبيته مؤكداً على نبيل أخلاقه وكبرم وفادته
وحسن موافته ، فشد بهذه الحفاوة من ازرى وقوى من ساعدى
على الاستمرار والتقدم ، ومواصلة الطريق ، ومهد لى الشاق
والصعب ، ولولاه ما كان هذا العمل الذى بين أيدينا . ولا املك
إلا أن أدعو له ربي متمنياً لسيانته من الصحة ومغورها ومن
السعادة والتقدم والرغابية كلها وعظيها وجزاه الله عنى خير
الجزاء وحسن الثواب .

وبطبيب لى فى هذا المقام أن أتقدم بمظيم شكرى وامتنانى
لأستاذنى الأفاضل الأستاذ الدكتور محمد محمود السروجى والأستاذ
بكلية الآداب جامعة الاسكندرية على تفضله بالموافقة على مناشئى
فمما ورد بهذه الرسالة وعلى ما غمرنى به من رعاية وعطف طوال

فترة تعلمي على يديه خلال دراستي بسنوات الليسانس بقسم
التاريخ بآداب الاسكندرية ، وادعو الله له بدوام الصحة والعزم
والنجاح .

كما أقدم بحميم شكرى وامتنانى لأستاذى الفاضل الأستاذ
الدكتور شوقي عبد الله الجبل ، الذى أفادنى بخبرته وعلمه
وارشاداته القيمة ليخرج هذا العمل فى صورة أفضل ، وعلى
تفضله بالوافقة على مناقشتى فيما جاء بهذا البحث .

وعلى الله قصد السبيل .
عليه توكلت واليه أنيبت .

محمد عبد الحميد الخولى



الباب الأول

المفاوضات الأولى وفشلها

١٩٤٥ - ١٩٤٦

الفصل الأول : نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة النظر
في معاهدة ١٩١٩ .

الفصل الثاني : مشروع معاهدة صدقي - بيغن ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

الفصل الثالث : استمرار المطالب الوطنية بالجملاء عن وادي
القبيل ١٩٤٦ - ١٩٤٧

الفصل الأول

نهاية الحرب العالمية الثانية

ضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩١٦

- ١ - وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .
- ٢ - التطويل للمعنى للمعاهدة أثناء الحرب .
- ٣ - المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة .
- ٤ - ملكرة الحكومة المصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ .
- ٥ - رد الحكومة البريطانية على الملكرة المصرية .
- ٦ - وجهة النظر الحزبية والشمبية في وادى النيل تجاه الرد البريطاني .

ضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦

صار لزايما على القوى الشعبية والأحزاب الوطنية ان تطالب بريطانيا بالجلاء عن وادى النيل ، خاصة بعد ان أصبح للطبقات المتوسطة دور ملحوظ فى الحياة السياسية للبلاد ونشاطها. هذا الدور خلال سنى الحرب ، حيث قدمت مصر لبريطانيا وحلفائها من المساعدات ما كان سبباً فى انتصارها نتيجة لتطبيق بنشود معاهدة ١٩٣٦ تطبيقاً عملياً وتنفيذ التزاماتها بنروح: السود والتحالف .

بعد اعلان هتار الحرب فى أول سبتمبر ١٩٣٦ ، قام على ماهر باسدار مرسوم باعلان الأحكام العرفية فى البلاد ، وبرزت احكام الرقابة والتعبئة العامة وسخرت موارد البلاد لصالح الجيوش الحليفة مما أدى الى تقييد حرية المصريين وسيادتهم على أرضهم كما سخرت موارد وامكثات السودان لصالح تلك الجيوش .

ونسكت بريطانيا بما جاء بالمعاهدة من بناء قواتها بمنطقة القناة حتى علم ١٩٥٦ لضمان حرية الملاحة بالقناة وحتى يصبح الجيش المصرى فى حالة تمكنه من ان يكمل بمفرده سلامة الملاحة بذلك الشريان المائى المهم للمواصلات الإمبراطورية والعالمية ، وكيف يتأتى ذلك وهى حريصة على عدم تقوية الجيش المصرى

واعداد المراده اعدادا جيدا للتعليم بهذه المهمة ، في نفس الوقت الذي تريد فيه قبضتها على الحياة السياسية في مصر والسودان لخدمة اغراضها وتحقيق اهدافها الاستعمارية ١٧

وعلى الرغم من بعض المميزات التي استقالت مصر منها من خلال المعاهدة التي اعتبرت مكسبا يضاف لرصيد الحركة الوطنية المصرية ، فلها اثبتت مع مرور الأيام عدم فعاليتها في تحقيق آماني البلاد في الاستقلال ، ولذا فقد طالبت القوى الوطنية بضرورة اعادة النظر في المعاهدة لخلق صيغة جديدة لتلك العلاقة القائمة بين مصر وبريطانيا لتتقدم الحكومة المصرية بفكرتها في هذا الشأن في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ بمعد أن استنفدت المعاهدة اغراضها .

لكن الحكومة البريطانية في ردها في ٢٦ يناير ١٩٤٦ صرحت بانها لا تمتنع في ان تعيد النظر فيها مع مراعاة ضمان الأمن والسلم الدولي فاصدة بذلك خلق رباط بين التحالف الابدي مع مصر ، كما نقضت المفكرة وحدة وادي النيل واعتبار السودان وحدة منفصلة عن مصر ، مما ادى الى رفض القوى الوطنية الشعبية والحزبية في شطري الوادي ما جاء بالمفكرة البريطانية ، ويدات المظاهرات والاضرابات تهدد مستقبل حكومة النفراني باشا ، التي هامت لا تواكب تطلعات واماني الحركة الوطنية .

١ - وادي النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

اخذ الموقف الدولي في التدهور منذ عام ١٩٣٨ عندما قامت ايطاليا باحتلال البانيا في اوائل عام ١٩٣٩ واجتازت المانيا حدود بولندا في سبتمبر ١٩٣٩ واشتبك فرنسا وانجلترا مع المانيا ونام لتمهدها بنجدة بولندا (١) فكانت شرارة الحرب العالمية الثانية .

وقام على ماهر الذى تولى الوزارة فى ١٨ اغسطس ١٩٣٦ بإعلان حالة الطوارئ، وعرض الأحكام العرفية بناء على طلب السفير البريطانى تنفيذاً لأحكام المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦، ثم عين نفسه حاكماً عسكرياً فى أول سبتمبر، وبحسب الإنجليز معه التدابير اللازمة لمواجهة أعباء الحرب وما يجب اتخاذهُ لمساعدة بريطانيا وتدريب المواد الغذائية والمهمات الحربية اللازمة لقواتها المحاربة (٢) .

وأصبح الحكام العسكريون الإنجليز هم الذين يتولون تطبيق القوانين العسكرية البريطانى على مواطنى البلاد، وبناء عليه فقد فرضت الرقابة على الصحف والسيما والإذاعة والمراسلات الخاصة، ولم يكن أمام البرلمان المصرى إلا الموافقة على تلك الإجراءات المقيدة للحريات الشخصية (٣) .

ثم جلبت على ماهر مشكلة دخول مصر الحرب الى جانب حليفتها إنجلترا اذ التزم بسياسة تجنب مصر ويلات الحرب الا فى حالة الحصول على مكاسب سياسية وظل على موقفه حتى يونيو ١٩٤٠ حين نقل ولاءه تجاه ألمانيا وحليفتها نتيجة لتوالى انتصاراتها، ولعله كمصرى مخلص لبلاده كان يفضى تحقيق أمانيتها القومية (٤)، مما أدى الى اتهام بريطانيا له بمعادتها ومسئوليته عن نمو التيار الموالى للمحور، فسارعت الى اعتقاله .

وفى نفس الوقت أعلنت حكومة السودان (البريطانية) حالة الطوارئ فى أغسطس ١٩٣٦ متخذة من ألمانيا موقفاً يشبه الى حد ما موقف مصر . وأعلن الحكم العام أن السودان فى حالة حرب مع إيطاليا دون الرجوع للشريك الثنى فى حكم السودان طبقاً لاتفاقيتى الحكم الثلاثى ١٨٩٩ وهو مصر، وبربر الحاكم العام موقفه هذا بعدم استثمار الحكومة المصرية فى إعلان هذا

القرار بأنه حق طبيعي من حقوق الدفاع عن البلاد يتولاه بمقتضى
سلطته المخولة له (٥) نظرا لظروف الحرب الحالية ومتطلباتها ،
فقد ثار تقدم الإيطاليين نحو جنوب السودان في أواخر عام
١٩٤٠ مخاوف الانجليز من استمرار تقدمهم نحو الشمال
ودخولهم مصر من الجنوب ، ولكن هذه المخاوف لم يكن لها
ما يبررها بعد توقف الطليان عن التقدم نهائيا شمالا .

ويرجع اللواء على أحمد بلشا ذلك التوقف لا لحوف الإيطاليين
من المقاومة الأعلى السودانية ، ولكن لأن موسم السيول والأمطار
الغزيرة بجبال السودان الجنوبية يستمر خلال هذه الفترة ويهوق
تقدم القوات الإيطالية ، ولم يكن هناك أي مبرر لإعلان الحكم
العام لحالة الحرب في السودان (٦) .

وتطورت الأحداث بسرعة خلال عام ١٩٤٠ فسقطت وزارة
على ماهر لتحل محلها وزارة حسن صبري الائتلافية ، تعرض
على البرلمان موضوع اشتراك مصر في الحرب الذي أعلن بعد
مفاوضات طويلة أن مصر لا تضمر عداء لأي دولة ولكنها ستقبل
كل ما تستطيع في حالة الامتداد على أراضيها (٧) ، وتقدم حينئذ
حزب الوفد في أول أبريل ١٩٤٠ بمذكرة للحكومة البريطانية يتهمها
بمساعدة الانقلاب الدستوري رغم أحكام المعاهدة مطالبا بريطانيا
بالاتي :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب
وتوقف مؤتمر الصلح .

٢ - اشتراك مصر الفطى في مفاوضات الصلح بعد انتهاء
الحرب .

٣ - الدخول في مفاوضات مع مصر تنتهى بالاعتراف بحقوقها
كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل .

٤ - العهد على إلغاء الأحكام العرفية التي أعلنت بقاء على طلب بريطانيا .

٥ - حل مشكلة القطن بالسماح بتصديره إلى البلاد المحايدة أو بشرائه بالأسطر والشروط المناسبة (٨) .

وبمض النظر عن مخكرة الوفد شديدة اللهجة ، فإن انجلترا كانت تتجه نحو زيادة قبضتها على الأمور في البلاد بمساندة الوفد على تولي أمور الحكم وهو صاحب الشعبية الأولى وذلك بصد اضطراب الأحوال الداخلية تحت حكم وزارات الأقلية (٩) ، والاتجاه الموالي للمحور ، في نفس الوقت الذي تقوَّى فيه انتصاراتهم على الحلفاء فالبريشال روميل يتقدم نحو مصر مخترقاً الصحراء الليبية حتى وصل إلى المليون كما شن الثقل الإيطالي جرازيناه غاراته المكثفة على مرسى مطروح من قواعد إيطاليا في ليبيا (١٠) .

وكتمت الحكومة المصرية تتوقع بين لحظة وأخرى استيلاء المحور على الإسكندرية ولم يكن لدى القوات البريطانية من خطة للنباع من البلاد ووقف الزحف الألماني المنتظر ، بل أشجع عن خطة أنجليزية لاغراق القلعة لاجتماع تقديم الجيش الألماني داخل مصر ، وظهرت بعض المحاولات من جانب العسكريين المصريين للاتصال بالألمان على جنود مصر الخيرية ليعطوا أن في مصر حركة وطنية تعمل من أجل مصلحتها واستقلالها معادية للإنجليز (١١) إلى جانب أن الرأي العام المصري هائج ضد الإنجليز سمعوا نهراتهم لا حباً في الألمان لكن تشبهاً في الإنجليز :

والمظاهرات تطوب شوارع القاهرة تهتف بسقوط الإنجليز وحياة روميل ، تدعوه لليقدم إلى الأمام ، واضطر كبار الساسة الإنجليز في مصر إلى عقد مجلس نعت رئاسة مسفر أوليفر ليتلون ،

والسنير ميليز لامبسون ، وكبار قواد الجيش البريطانى وذلك
لبحث الأمر وتقرر تقديم انذار للملك فاروق بموجب تكليف مصطفى
النحاس بتشكيل الوزارة ، أو أن يتنازل عن مرثته تحت ضغط
القوة (١٢) .

وكان اسرار الانجليز على تولى النحاس الوزارة يصنفه زعيم
الجبهة الوطنية التى وقعت بمعاهدة ١٩٣٦ ، على اعتبار أن
بانقطاعه مواجهة القصر الذى كئث له صلات واضحة بالقوى
الفاتية ، ويكف أنه يسك يزمام الحكومة والبرلمان وحشد
الجماهير الثائرة لتأييد المعاهدة وجهود الحلفاء الحربية (١٣) .

ورأت انجلترا حفاظا على مصالحها وتحت ضغط قوى دول
المحور أن تستخدم القوة واستغلال النفوذ بين الأطراف
السليمة المؤثرة على مجريات الامور كمنفذ لسياساتها فى مصر
لأن تلسة الاحتلال فى ادارة شؤون البلاد تعتمد على القوى الثلاث
المتنافسة وهى السفارة البريطانية ، والقصر الملكى ، والقوى
السياسية المصرية ممثلة فى الأحزاب المختلفة .

وقبل النحاس ملشا أن يتولى الوزارة شريطة أن تكون
وعدية خالصة رافضا فكرة الائتلاف الوزارى التى ارتأها أغلبية
زعماء المعارضة وسانستها (١٤) ولتجنيد البلاد أخطار تتدخل
الانجليز المبظفر وتهديدهم لنظام الحكم الملكى فى أوقات الحسرة
العصية .

ويغض النظر عن مشاركة النحاس فى الإمداد لحصادات ٤
فبراير أو لتفاه عليه بتوايا الانجليز المسبقة كما أكد بنفسه فإن
الهدف كان واضحا ومحددا من جانب الانجليز لفرض مضططت
المحور والتماس الموالية فى مصر ، ولذا فقد كان الاتعكس المباشر
للحادث واضحا ومؤثرا على صفوف الضباط الصغار فى الجيش

المصري ، فقد كان دائما قويا لتحريك مشاعر الثورة الوطنية بين صفوفهم بالاضافة الى ما اتيح من أن الانجليز يزعمون نزع سلاح الجيش المصري الأمر الذي أثار موجة من الاستياء والتذمر بين صفوف هؤلاء الضباط واعبروه امتحانا لكرامتهم وكرامه بلادهم وعدوانا على استقلالها وحريتها (١٥) .

ولا جدال في أن أحداث الحرب وتطورها لصالح بريطانيا وحلفائها أكتت من جديد الأهمية الاستراتيجية لمصر التي كانت مقرا لقيادة الحلفاء ومركزا لتموين قواتهم في الشرق الأوسط ، ومركزا للدفاع من غرب آسيا وشرق أفريقيا ، كما أضف اكتشاف البترول في منطقة الخليج أهمية لتسك بريطانيا بوجودها في المنطقة حماية لمصالحها ، وكان السياسة الانجليز يضمنون في اعتبارهم التهديد الذي يمثله انقصار الاتحاد السوفيتي في الجنوب الى المنطقة .

ولكى تضمن بريطانيا استمرارية احكام سيطرتها على دولها بعد انتهاء الحرب ويكافؤ توليدها برضاء حكومات وشعوب الدول العربية ، فقد اقررت في عام ١٩٤٢ عن تشجيعها لاتخاذ هذه الدول في تجميع سياسي واقتصادي يصبح أداة للتنسيق بينها في إطار التخطيط الدفاعي البريطاني (١٦) فلقد أعلن وزير الخارجية البريطاني أن حكومته تنظر بعين العطف الى قيام جامعة للدول العربية اذا فكرت تلك البلاد من تلقاء نفسها في انشاء هذه الجامعة وان بلاده لا تمانع في قيام هذا الشكل التنظيمي المعبر عن طموحات العرب نحو الوحدة والتقارب فيما بينهم .

وكان الهدف من وراء هذا التراجع البريطاني هو استئطاب الحركة الوطنية العربية بما يضمن استمرارية البلاد العربية بما لها من موارد اقتصادية لتظل داخل دائرة نفوذها ومحاولة

أبعادها عن نفوذ الإمبريالية الأمريكية التي بدأت تتطلع للانتشار وتدعيم موانعها وبصالحها في المنطقة العربية (١٧) .

ومنذ ١٥ أغسطس ١٩٤٢ بدأت الحكومة المصرية تدمسو لعقد اجتماع في القاهرة للبدء في « مشاورات الوحدة العربية » وأخذت على علقها هذه المهمة بدعوة سائر الدول العربية للتآمام على الأسس التي يقوم عليها ميثاق الجامعة وتكررت المحادثات لهذا الغرض (١٨) وأحدثت هذه المحادثات بين مندوبى الدول العربية شكلا رسميا وجماعيا منذ أواخر سبتمبر ١٩٤٤ حيث أصبحت أساسا لوضع بروتوكول الاسكندرية الذى وقعت عليه الدول العربية في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ (١٩) .

وكان الملك فاروق قد اطمأن الى أن الإنجليز ولقد اعتدل ميزان الحرب لصالحهم بعد معركة العلمين في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢ وانتصارات الحلفاء المتوالية على الساحة الأوروبية ، لم يهملوا في حاجة لزعامة النحاس الذى غرض على القصر فرضا في حادث ٤ فبراير فلتنهر الرسمية مدعيا حرصه على أن تحكم البلاد ودارة ديمقراطية وأقال جبهة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وقسم بكتلة رئيس للحزب السورى الدكتور أحمد ماهر باشا في نفس اليوم بتشكيل الوزارة (٢٠) الجديدة التى كانت من الضعف بحيث أعلنت أنها سوف تدير في سياسة التناهم مع بريطانيا وفرنسا لمواجهة ١٩٣٦ . فقامت بطلب مجلس النواب والإعلان عن قيام انتخابات جديدة شارك فيها الوفد على وضيق لتيسكه بذكره السابقة في علم ١٩٤٠ بضرورة الجلاء بين وادى النيل (٢١) .

وفي نفس الوقت كان الرقابة ظلت مفروضة على الصحف ، ولم تسمح الوزارة السعدية للمعارضة بأداء واجبها الوطنى في المشاركة السليسة الفعالة ، وكان الدكتور أحمد ماهر من المؤمنين بضرورة إعلان الحرب على دول المحور منذ عام ١٩٤٠ إلا أن

البرلمان رفض مبدأ إعلان الحرب إذ لم يكن المصريون يؤيدون اشتراك بلادهم في حرب لن تخضع قضيتهم (٢٢) . وتجنب مصر بالفعل الدخول في الحرب رغم مساعدتها المالية في مساعدة بريطانيا .

وكن أحد ماهر قد تلقى من الحكومة الأمريكية أن دول الحلفاء أو الخمس الكبار (الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا وفرنسا والصين) سوف تجتمع في مؤتمر سان فرانسيسكو في ٢٥ أبريل ١٩٤٥ لإنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم ، وإن الدول المزمع اشتراكها في هذه المنظمة يجب أن تعلن الحرب على خصوم الحلفاء قبل أول مارس ١٩٤٥ (٢٣) .

ولهذا أعلن أحمد ماهر في ٢ فبراير في جلسة سرية للبرلمان عزمه على إعلان الحرب على ألمانيا واليابان بمشاركة شكلية مع الحلفاء حتى يتاح لمصر الاشتراك في المنظمة الدولية الجديدة المزمع أنشائها رغم أن الحرب قد تحدد مصيرها لصالح الحلفاء ، لكن دوافع أحمد ماهر لإعلان الحرب على المحور من جانب مصر لم يكن من السهل فهم مقاصدها من قبل الرأي العام الذي كان مشحونا ضد الانجليز والمناصرين لقضيتهم مما أدى إلى اغتياله في نفس اليوم (٢٤) .

ورغم هذا الحادث المؤسف فقد اعتقدت مصر الحسب على المحور في ٢٧ فبراير على يد خلفه محمود فهمي النقراشي ، الذي أصاد تأليف الوزارة السعدية التي تعتبر امتدادا لوزارة سلفه من نفس الوزراء السابقين ، وقامت الحكومة المصرية بإبلاغ ألمانيا واليابان رسميا بقرار إعلان الحرب عليهما (٢٥) ، ولم يكن الحلفاء في حاجة للقرار المصري بعد أن مالت كفة الحرب لصالحهم وأوشكت على الانتهاء مع بداية ملم ١٩٤٥ إذ توالى هزائم المحور بعد الطمين .

ولم يمض وقت طويل حتى ألقي الجنود الألمان سلاحهم واستسلموا للطفاء وأعلن مستلحق نيل الاستسلام على برلين ومع أول مايو أعلن تشرشل نيل شروط تسليم الجيوش الألمانية (٢٦) . وانتهت الحرب على الساحة الأوروبية . باستلام ألمانيا دون قيد أو شرط في السابع من مايو ١٩٤٥ .

أما اليابان فظلت تواجه قوات الحلفاء في شرق آسيا حتى انتهت الأمر باستسلامها في أول سبتمبر بعد أن قامت الولايات المتحدة بإلقاء قنبلتين ذريتين لأول مرة في التاريخ على هيروشيما وناجازاكي يومي ٦ و ٩ أغسطس (٢٧) .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت خسارتها فاحشة للعالم بأسره (٢٨) عقد في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في الخامس والعشرين من أبريل المؤتمر الخامس بوضع ميثاق لهيئة عالمية تكفل لنول العالم الاستقرار والسلام المنشود (٢٩) وكانت مصر بعد إعلانها الحرب تأمل وفقاً للتصريحات التي أعلنها رؤساء الدول في ميثاق الأطلسي وسان فرانسيسكو أن تجلو القوات البريطانية عن وادي النيل وبعد أن ذهبت لحضور هذا المؤتمر بصفة رسمية (٣٠) باعتبارها من الدول التي ساهمت في انتصار الحلفاء .

وقد اعترف تشرشل نفسه بهذه المساهمة إذ قال : « أن مصر خاضت بدور مشرف له قيمته لا في دفاعها عن نفسها فحسب ، ولكن في الصراع العالمي » (٣١) .

وقد شهدت القاهرة خلال سني الحرب نشاطاً كبيراً كمركز مهم للحلفاء من الناحيتين الاستراتيجية والحربية ، غنى أوائل ديسمبر ١٩٤٣ عقد بها مؤتمر « الشرق الأقصى » الذي شارك فيه الرئيس الأمريكي روزفلت ومستر تشرشل والمرشال تشانج كاي شك .

وانتهز تشرشل هذه الفرصة واجتمع برؤساء هيئة القليلة
البريطانية والمستر ايمن والقواد الأمريكيين لقوات الحلفاء والسير
آلان بروك رئيس هيئة اركان حرب القوات الامبراطورية ، كما
اجتمع بالمستر هارولد ماكميلان الوزير البريطانى المقيم بشمال
افريقيا (٢٢) وانتهز النحاس باشا هذه الفرصة واجتمع بالمستر
تشرشل وأبلغه مطلب مصر بالجلاء ووحدة وادى النيل مؤكدا
على أن مصر والسودان كيان واحد لا يقبل الانفصال ، وأن احترام
حقوق الشعوب وعلاقات المودة بينها هو خير ضامن للسلام
الدولى ، ووعد رئيس الوزارة البريطانية النحاس باشا بأن
مطلب مصر ستكون محل النظر على مقدة الصلح عندما تضع
الحرب أوزارها (٢٣) . ولكن وعود بريطانيا بعد الحرب ذهبت
انراج الرياح اذ تلت تضايف مصر العظيمة من المال والعتاد
والأرواح خلال سنى الحرب (٢٤) .

ولم يكن السودان بمعزل عن تلك الأحداث التى هزت العالم
بأسره فقد سجد السودانيون قضية الحلفاء ، واعترفوا بالحكم
العام البريطانى بهذه المساندة سواء كانت بطريق مباشر أو غير
مباشر ، موضحا أهمية مركز السودان بالنسبة لمواصلات الشرق
الأوسط وخطوط تموين جيوش الحلفاء عبر البحر الأحمر وأفريقيا
حتى شمال الوادى فى مصر ، ومدى أهمية استمرارية ودوام خط
المواصلات من جنوب افريقيا حتى شمالها .

واضاهى الحاكم العام ان الخزائن السودانية رغم قلة مواردها
استمرت تدفع تكاليف القوة البريطانية للدفاع عن السودان
لمدة عام كامل لضغط الوارد المالية البريطانية خلال سنى الحرب ،
كما وضعت محاصيلها الزراعية تحت تصرف مركز تموين الشرق
الأوسط بالقاهرة لمساعدة مجهود الحلفاء الحربى بأسمار معتدلة
وعزت على الحكومة مئات الألوف من الجنيهات ، كما قدمت

السودان ثلاث هبات مائة كبيرة للحلفاء (٢٥) للمساعدة في اعباء الحرب .

وبانتهاء احداث الحرب التي عانى خلالها المصريون الكثير من العسر والظلم والاستبداد وكبت الحريات وبدأ الوعي السياسي يثيق طريقه بين لوساط الشعب للمطالبة بالحرية والاستقلال ، وتحققا لهذه السيلسة التي رسمتها الحكومة المصرية لنفسها تجاوبا مع رغبات الملايين من أبناء الشعب المصرى فقد اتى رئيس الوزراء في مجلس الشيوخ والنواب بيثنا مساء ١١ يونيو ١٩٤٥ قال فيه : « رات الحكومة تهيدا لرفع الاحكام العرفية نهائيا لن تتخذ من الآن قرارا باطلاق الحريات العامة بحيث تكون الاحكام العرفية تحصورة في اضييق حدودها ملا تتعدى الأمور العسكرية وشئون القومين وماله اتصال باموال رعليا السحول المحلية ... » .

وتطبيقا لهذه السياسة فان مجلس الوزراء اصدر قراره في ٩ يونيو بانهاء الرقابة على الصحف والنشرات الثورية وقبرها من المطبوعات المصرية ما عدا ما يلشر عن المسائل العسكرية وعدم خضوع الاجتماعات العامة لاي قيد عدا احكام القانون العام وعدم اعتقال المواطنين بجميع صوره (٣٦) .

وكانت الظروف السياسية الدولية تحتم على مصر القيام بعمل جدى وسريع لتحقيق امانيتها القومية فالامبراطورية البريطانية خرجت من الحرب رغم انتصارها منهكة القوى وبدأت تفسس عصرها الذهبي في الافول ، ومثلها نمسا المحطية ، ولم يكن من السهل على بريطانيا ان تحتفظ بقوات كبيرة على ضفاف القناة تحملها ما لا طاقته لها به .

كما ان الشعب البريطانى لم يكن لديه الرغبة لاجداث تلافيل في منطقة القناة او غيرها يتحمل عبثها الاكبر ابناءؤه وصارت

الظروف مواتية لتأكيد ضرورة الجلاء (٢٧) فالعسكر الاستعماري الدولي ينحصر مداه سواء المتضر منه أو المهزوم بعد الضعف الشديد والتدهور المالي والاتصالي الذي أصاب كليهما ، وتركت الديون على بريطانيا وفرنسا للولايات المتحدة التي ارتبطت مطامعها واهتماماتها بالمنطقة بارتباط أهميتها لحلفائها وخاصة خلال أحداث الحرب التي أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك عمق هذه الأهمية ، وأن هذا الاهتمام المبكر خلق لها مصالح فرعية أصبحت ضرورية لوجودها ونمو نفوذها بعد تحول مركز الثقل بعد الحرب من أوروبا إلى سواحل شرق البحر المتوسط والخليج العربي ودول الشرق الأوسط (٢٨) .

وقد بدأت الولايات المتحدة تعلق لأول مرة إلى منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي لتراخم المصالح البريطانية والفرنسية القديمة في الحصول على نصيب الأسد من البترول معتمدة على قدرتها على الحركة بعد نمو قوتها العسكرية ونفوذها الاقتصادي إلى جانب انحسار المد الاستعماري للقوتين القديمتين .

وكان الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت قد بدأ منذ عام ١٩٤٠ يخطط لازاحة هذه الامبراطوريات القديمة المسيطرة على الشرق الأوسط مطبقاً سياسة « الخطوة خطوة » لكي يتمكن الولايات المتحدة من اراث ما خلفته سابقتها من مصالح ومواقع استراتيجية ، وكان روزفلت وهو يحاول أن ينتزع برفق هذا الميراث قد ركز على ثلاثة بلدان مهمة في المنطقة تغفل مع ملوكها على ظهر الطراد الأمريكي (كوينسي) في مياه البحيرات المرة بقناة السويس في أثناء هويته من مؤتمر بلتا في شهر فبراير ١٩٤٥ .

ولم تكن بريطانيا قد تنبهت بعد لهذه المطامع الأمريكية المبكرة لارث الامبراطورية في المنطقة (٣٩) ، فبينما كان الأوروبيون

يضمنون المنطقة الأولية لضمان إمدادهم بالبتروول وليس للأمن
الحربي والاستراتيجي ، رأى الأمريكيون أن الصراع الرئيسي
والهدف الأول لهم هو منع التدخل السوفيتي بها ، وأن الجهد
يجب أن يتركز على احتواء تأثير ونفوذ الاتحاد السوفيتي (٤٠).

٢ - التطبيق العملي للمعاهدة أثناء الحرب

شهدت فترة ما بعد الحرب ميلفرة وقبل نهاية عام ١٩٤٥
تحركا واضحا للقوى الشعبية والأحزاب الوطنية نحو المطالبة
بالجلاء من وادي النيل وحصول البلاد على استقلالها وسيادتها
على أرضها بعد تزايد السخط على السياسة التي انتهجتها حكومة
الفرانكو وخاصة بعد تنامي دور الطبقات المتوسطة في الحياة
السلمية للبلاد خلال هذه الفترة (٤١) .

وكان من الطبيعي أن تطالب القوى الوطنية بربطانيا بالجلاء
مقابل ما قدمته لها ولطوائها من مساعدات قيمة خلال الحرب
كانت سببا في انتصارها ، فقد قدمت مصر كل التسهيلات التي
نصت عليها المعاهدة على الرغم من أنها لم تعلن الحرب على
المحور حتى مارس ١٩٤٥ (٤٢) ، ومع قيام الحرب العالمية الثانية
بدأت المعاهدة تدخل دور التطبيق العملي ولم تنشأ مصر إلا أن
تتولى تنفيذ التزاماتها بروح الود والمحلفة مما كان له أعظم الأثر
في انتصار الحلفاء .

وبعد أن أعلن هتلر الحرب على بولندا في أول سبتمبر ١٩٣٩ ،
قامت الحكومة المصرية برئاسة على ماهر باشا بإصدار مرسوم
بإعلان الأحكام العرفية في البلاد ، وخول هذا المرسوم لرئيس
الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على النظام والأمن
العام في جميع أنحاء المملكة (٤٣) وذلك تنفيذا لنص المادة السابعة
من المعاهدة التي تنص على أنه إذا انتهك أحد الطرفين في

حرب فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بتجاده بصينته حليفا
 « وتختصر معاملة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو
 خطر الحرب الداهم أو قيلم حالة دولية مفاجئة يخشى خطرهما . »
 وبناء عليه فإن الحكومة المصرية يجب أن تتخذ « جميع الإجراءات
 الإدارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الأحكام العرفية واتلقة
 رقابة واقية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة
 فعالة » (٤٤) . . .

وتطبيقا لذلك ومنذ اليوم الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ وهو
 اليوم الذي أعلنت فيه إنجلترا دخولها الحرب شررت الحكومة
 المصرية فرض الرقابة العالية على جميع الأراضي المصرية وتحويل
 المكاتب والمطبوعات والمراسلات داخل البلاد وما يرد إليها
 وما يصدر عنها ، وعلى الأخبار والمعلومات ، وصارت المصالح
 الحكومية والمؤسسات والشركات والصحف ملزمة بالخضوع
 لأحكام هذه الرقابة . وتوالى الأوامر العسكرية بإنشاء لجان
 للبواخر مبنياى بورسعيد والسويس لضمان سلامة القناة ضد
 هجمات أعداء بريطانيا لتعطيل الملاحة بها مع استثناء سفن
 بريطانيا وحلفائها من هذه الإجراءات .

وأعلن رئيس الوزراء على ماهر حالة التعبئة العامة في
 البلاد ، وأحكمت الحكومة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ الأمن
 والنظام داخل البلاد بفرض عقوبة الإعدام لمن يضبط متلبسا
 بالتجسس لصالح أعداء بريطانيا وحلفائها ، وأمنابر القاهرة
 والاسكندرية ومنطقة قناة السويس والصحراء الغربية مناطق
 حاصة يجوز تنفيذ الأحكام العرفية بها حفاظا على الأمن
 العام (٤٥) .

وبذلك استغلت بريطانيا الإمكانيات المصرية لمساندتها في
 حربيها كما جرى في الحرب العالمية الأولى مع العارق ، بخلا من

اطلاق الصحفية وقرض الاحتكالم المرمية من طريق بريطانيا ، فان
الحكومة المصرية تولت هذه المهمة نيابة عنها منعا لظاهرة الزاى
العام المصرى ، نتيجة لنمو الوعى القومى مما كفى علمه الحال
علم (١٩) م (٤٦) .

ورغم أن المعاهدة نصت فى مادتها الأولى على انتهاء الاحتلال
المسكرى البريطانى لمصر ، فان هذا الاحتلال ظل موجوداً وطبقاً
للبادة الدائمة من المعاهدة ذاتها تحت دعوى حماية قناة السويس
لانها طريق عمالى للتواصلات واساسى الربط بين الأجزاء المختلفة
للاستراتيجية البريطانية (٤٧) ، الى أن يحين الوقت الذى يطق
نية الطرفين على قدرة الجيش المصرى على حماية القناة بمفرده ،
ورغم أن المادة ذاتها نصت على أن هذه القوات البريطانية ليس
لها صفة الاحتلال فان الواقع كان مختلفاً تماماً لانها ظلت موجودة
بمفتكرات قصر النيل والعباسية والخطية والقلعة ومصر الجديدة
وخلوان ، ومصطفى بكاً وابو قبر بالأسكندرية (٤٨) . والى
أن يتم انتقالها الى قاعدة القناة بعد تجهيزها بمقد حيلت مصر
امباء مالية ضخمة من ثكنات ومفتحات وطرق ومستلزمات غنية
لتوفير اسباب الراحة للانجليز وامرهم (٤٩) .

وشملت هذه القاعدة مساحة ضخمة من الاراضى المصرية
غربي القناة من بورسعيد شمالاً حتى جنوبى السويس امتدت
لاغراض التدريب المسكرى حتى حدود مدينة الزقازيق وغرب
حدود القاهرة وشملت شبه جزيرة سيناء عند الضرورة ورغم
تطور وسائل الحرب واتساع المدى الخاص بقذائف الأسلحة
الحديثة والامتماد على الوسائل الميكانيكية (٥٠) للحروب الحديثة
فرضت القوات البريطانية هيمنتها وسيطرتها على هذه المساحة
الشاسعة من الأرض المصرية .

وقد تجاوز عدد هذه القوات ما نصت عليه المعاهدة في ويلحق
المادة الثامنة منها بحيث لا يزيد عددها على عشرة آلاف من القوات
البرية وأربعمئة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضيق
من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية ومدون الموظفين
المننيين كالكتابة والصناع والمال ووصل هذا العدد إلى أضعاف
ما حددته المعاهدة بكثير حتى بلغ نحو تيلين ألفا (٥١) وهي
قوة هائلة صارت لإداعي لوجودها بمصر بإعتراف الإنجليز أنفسهم
بعد انتهاء للحرب إلى جانب أنه خروج على نص المعاهدة وحشد
لا طائل منه لقوات ينفق عليها أموال باهظة على ضفاف القناة
التي لم تستخدم في العمليات الحربية الأخيرة للحرب لأن أهمية مصر
تكس في موقعها الاستراتيجي المهم في العالم لا في وجود القناة
على أرضها .

وطالب بعض الساسة الإنجليز بتصفية قائده القناة لأنها
صارت غير ذات فائدة في المفهوم الحربي الحديث خاصة أن هذه
القاعدة يحوطها شعب معاد للوجود البريطاني في بلاده (٥٢) ،
وهذا المراء يرجع إلى التجاوزات الجديدة للإنجليز المرابطين في
في هذه المنطقة المغمورة مع المصريين ، وعدم خضوعهم — طبقا
للمذكرة التتميلية بين المجلس واثنين والملحق بالمعاهدة —
لاختصاص المحاكم الجنائية ولا المحاكم المدنية فيما ينشأ عن أداء
واجباتهم الرسمية .

وبالطبع كان كل ما ينشأ عن تجاوزات مع الأهالي هو نتيجة
لأداء واجباتهم الرسمية كما كان أفراد هذه القوات الحربية الكاملة
في الانتقال بين المعسكرات الوطنية والمداخل العبادية إلى
الأراضي المصرية عن طريق البر أو البحر أو الجو فقد كانت مناطق
القناة مريضة وصحية للإنجليز (٥٣) ألزمت مصر طبقا لما ورد
بملاحق المادة الثامنة ؛ بإنشاء شبكة كبيرة من الطرق الحربية
الجديدة ؛ وإصلاح الموجودة من قبل ؛ وتحسين ازدواج خطوط

المكك الحديدية والكبرى وربط المنطقة بالقاهرة والإسكندرية
والسميد ليسهل انتقال القوات الحربية البريطانية في جميع أنحاء
القطر .

كما نصت المادة الثامنة على أن يقاء القوات البريطانية
بمنطقة القناة مرهون ببلوغ الجيش المصري القوة التي تجعله في
حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها
القناة (٥٤) فإذا أخطأ الطرفان المتحالفان عند نهاية مدة العشرين
سنة (٥٥) حول عدم لزوم الحاجة للقوات البريطانية لأن الجيش
المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة
بالقناة وسلامتها للقناة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على
مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكامها ، أو طبقاً للإجراءات
التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان (٥٦) .

ويأتى هذا التشدد نتيجة حرص العسكرية البريطانية
وتمسكها بنظرية « المواصلات الإمبراطورية » فقد ظلت منذ توقيع
المعاهدة حتى طرح موضوع ضرورة إعادة النظر في هذه المعاهدة
بعد انتهاء الحرب ، تعتبر قناة السويس عاملاً مهماً لأمن بريطانيا
وسلامتها ، ويوجب على مصر أن توفق بين استقلالها وسلامتها
وأمن الإمبراطورية وسلامتها (٥٧) .

ولكن كيف يتأتى ذلك والمعاهدة تنص على أن وجود القوات
البريطانية بمصر مرتبط بعدى مقدرة الجيش المصري على القبول
بهذه المهمة الوطنية في نفس الوقت الذي حاولت فيه بريطانيا منع
تقوية الجيش المصري والوقوف ضد محاولات الحكومة المصرية
دراسة نظم جديد للتجنيد بجعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات
بدلاً من خمس مع إلغاء البديل العسكري ؟

وكان عزيز المهدي عنقياً رأس العسكريين المتحمسين
للاصلاحات العسكرية داخل الجيش المصري ، وحلوت وزارة

محمود استيراد بعض الاسلحة من الحكومة البريطانية عام ١٩٢٨ ، لكن بريطانيا كتلت وقف حجر عثرة أمام تسليح الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة أو إنشاء مصنع للذخيرة ، كما وقعت أمام محاولات زيادة اعداد الجيش وتقويته فقد بلغ مدده عام ١٩٢٨ نحو ثلاثين ألف جندي فقط (٥٨) وهو ما يقل عن عدد القوات البريطانية المربطة في البلاد بكثير جدا . كما اشترطت بريطانيا ألا يجرى تدريب للراد الجيش المصرى وتطعيمهم الا عن طريق السبحة العسكرية البريطانية التى نصت المعاهدة على الانتفاع بشورة اعضائها بعد سحب الموظفين الانجليز من الجيش المصرى والعلاء وظائف المفتش العام البريطانى وموظفيه .

ويشأن جنوب الوادى فإن المادة الحادية عشرة من المعاهدة نصت على أنه « مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ م ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مبنية من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحكـم العام بالنفيلية عن كلا الطرفين المتعلقين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين . والطرفان المتعاقدان متفقان على أن : الغاية الاولى لادارتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين » (٥٩) . ولم تنص هذه المادة على أى أساس بمسألة السيادة على السودان .

وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان ، ورفقيهم مخولة للحكم . العلم الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التى لا يتوالم لها سودانيون لكفاء . كما يكون تحت تصرف الحـكـم العلم الجنود الانجليز والمصريون والسودانيون للدفاع عن السودان .

كما أن « هجرة المصريين إلى السودان تكون خالية من كل قيد إلا فيها يتعلق بالسحة والنظام العام » ، ولا يتم التمييز بين الرعايا البريطانيين والمصريين في شئون التجارة أو الهجرة أو الملكية بالسودان (٦٠) .

ومن خلال هذه النصوص يتضح أن الانجليز حرصوا على اظهار التفرقة بين المصريين والسودانيين من خلال ما ورد بشأن هجرة أي مصري وانتمته بالسودان ، وعدم التعرض لأمر السيادة على السودان طبقا لاتفاقيتي ١٨٩٩ ، إذ أن محاولات الفصل الإداري بين أبناء الوادي والتمييز بينهما كانت واضحة بلا شك من ناحية الناصر والهجرة (٦١) . ومن جانب آخر فقد عانت بعض وحدات من الجيش المصري إلى السودان في عام ١٩٣٧ ، وذلك بعد أن تم استدعاؤها من هناك في نوفمبر ١٩٢٤ .

وكانت هذه العودة تنفيذاً للفترة الثالثة من المادة الحادية عشرة من معاهدة ١٩٣٦ حيثما أصدر مجلس الوزراء المصري قراراً بفتح إبراهيم خيري باشا وكيل وزارة الحربية والبحرية لكي يستعين به الحاكم العام للسودان في أمر تحديد عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان (٦٢) ، وكان لعودة هؤلاء الجنود فرحة كبيرة بين أبناء شعب وادي النيل في السودان إذ استقبلوهم استقبالا حافيا يدل على مدى الروابط الوثيقة بين أبناء الشمال والجنوب (٦٣) .

ولامراء في ابن المعاهدة ساعدت على أن يكون لمر موضح الفصل بالسودان وما قبلها وما كان يسمى إليه المهاجرين المصري عام ١٩٣٠ ، إذ اعتبرت المعاهدة اعتراضا جريحا بالإدارة المشتركة بين الطرفين المتعاقدين ومودة الجيش المصري للسودان وللسماع بالهجرة المصرية إليه دون قيود اللهم فيما يتعلق بالسحة والنظام العام — كما سبق القول — وأن تكون قاعدة التوظيف بالسودان

هى المساواة بين المصريين والبريطانيين (٦٤) ، على الرغم من أن الواقع يقول بأن السودان ما هو الا مستعمرة انجليزية تحرسها جند مصرية وبريطانية تأتمر بأمر الحكم العلم البريطانى اذ ظلت السلطان العسكرية والمدنية فى يده ، كما درج على الا يرجع للحكومة المصرية فى اى قرار من قراراته بشأن السودان .

وبخلاف تلك القلة من السياسيين الذين رأوا ان المعاهدة لم تات بجديد أو انها لم تكن الفضل مما عرضته انحلوا على مصر قبل التوقيع عليها بعشر سنوات ، وانها قد منحت الاحتلال البريطانى للبلاد صفة الشرعية ، فان الرأى العلم المصرى أحس فى حينها بالارضا والاقتناع ، اذ وصفها مصطفى النحاس باشا بأنها « معاهدة الشرق والاستقلال » .

وعلى الرغم من الصوب الواضحة التى تضمنتها المعاهدة فى تكيد حرية البلاد وسيادتها على أرضها ، والوقوف ضد محاولات تقوية جيشها ونمو قدرتها الحربية ، فقد كان لها من الايجابيات التى تحققت من خلالها بعض اهداف الكفاح الوطنى ووحدة وادى النيل — كما اسلفنا بشأن السودان — وأول هذه الايجابيات ما نصت عليه المادة الأولى منها وهو انتهاء الاحتلال الحسكرى لمصر وانسحاب القوات البريطانية من مراكز انتشارها فى انحاء القطر وذلك فى ظرف عشر سنوات تنتهى فى عام ١٩٤٦ وتجميعها فى منطقة واحدة هى منطقة القناة (٦٥) .

كما نصت المعاهدة على نعهد الملكة المتحدة بمساعدة مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية ، وهى التى كانت بمثابة عقبة فى سبيل اصلاح الادارة المصرية ، وتكيد لحقوق البلاد كدولة مستقلة ، فقد كان الأجنى مواطننا مميّزاً على المصرى ذاته فالنيت تلك الامتيازات والمحاكم المختلطة بتوقيع معاهدة مونثرو فى ٨ مايو ١٩٣٧ (٦٦) .

وجاءت المادة الثانية من المعاهدة مؤكدة على تبادل الدولتين للتتمثيل الدبلوماسي فيما بينهما على قدم المساواة اذ يمثل كل منهما لدى الآخر سفيرا ، وقد كان منزل الملكة المتحدة في مصر قبل ١٩٣٦ برتبة « متعوب سلم » فوق السفراء فلا يقدم أوراق اعتماده لملك مصر .

اما المادة الثالثة فنصت على ان تساعد الملكة المتحدة مصر كي تصبح عضوا في عصبة الأمم التي اقتضت عضويتها على الدول التي تتبع بالحكم الذاتي الكامل (٦٧) وبناء عليه فقد وافقت الجمعية العامة للعصبة بالإجماع يوم ٢٦ مايو ١٩٣٧ في جنيف على قبول مصر عضوا بها مما يعد مكسبا دوليا لمصر وإبرازا لمكانتها بين دول العالم .

اما بالنسبة لأوضاع الجيش المصري فقد نصت المعاهدة على سحب الموظفين الانجليز العاملين به اذ كان واقعا تحت سيطرتهم منذ الاحتلال ، والغيت وظائف المفتش الصام الانجليزي الذي كان يتولاه سينكس بلا ، والموظفين التابعين له حيث تم الاستغناء عن ٢٧ ضابطا انجليزيا ، ١٤ ضابط صف ، وتولى اللواء المصري محمود شكرى منصب رئيس أركان حرب الجيش . كما الغيت ادارة الأمن الأوروبية بالتدريج حتى يتم احلال الموظفين المصريين محل الأوروبيين بالكامل .

وساعدت تلك الخطوات المهمة على استعادة جيش مصر طابعه الوطني بعد ان ظل قرابة نصف قرن تحت السيطرة والهيمنة الاستعمارية رغم المحاولات العديدة من جانب الوطنيين المصريين من العسكريين واعضاء الحكومة لتطويره وإزاحة السيطرة الأجنبية عنه (٦٨) . وقد شرعت الحكومة بالفعل في زيادة عدد افراد الجيش مع التآهب للحرب العالمية الثانية (٦٩) فسمح لأبناء كثير من الطبقات المتوسطة بالالتحاق بالكلية الحربية والانتضار في

ملفوف الجيش بعد أن كان القبول بها مقصوراً على أبناء الطبقات الثرية والارستقراطية (٧٠) .

وبطبيعة الحال كل أولئك الضباط بحكم انتمائهم للطبقة المتوسطة من الشعب المصري أكثر اتصالاً بأصولهم الاجتماعية الشعبية وتأثراً بالأيها واستشعاراً لاتجاهاتها الوطنية ، ومن هنا تولدت « خميرة » العداوة للمحتل البريطاني في نفوس هؤلاء الضباط وخاصة صفراء الرتب منهم ، وراجت الشائعات عام ١٩٤٠ عن وجود جمعية أو حركة سرية داخل أوساط الجيش حازت تأييداً كبيراً من شباب هذا الجيل (٧١) .

ومع زوال قبضة الاحتلال البريطاني من قيادة الجيش المصري أصبحت الفرصة للحكومات المصرية المتعاقبة زيادة عسك مسوات الجيش وتحديث أسلحته وتطوير أساليبه الحربية مما كان له أكبر الأثر فيما سوف يستجد من حوادث على أرض الساحة السياسية والاجتماعية للبلاد فيما بعد (٧٢) .

ومن الجدير بالذكر أنه بموجب المادة الثانية عشرة من المعاهدة تمهنت مصر بتحمل مسؤوليتها التامة بالمحافظة على أرواح الأجانب المقيمين بها وحماية ممتلكاتهم كما تمهنت بتطبيق التشريعات الحديثة على المصريين والأجانب على السواء ، وكان الأجانب يتمتعون من قبل بامتيازات قضائية واقتصادية أظهرت بلا شك مدى التفرقة الواضحة بينهم وبين أبناء البلاد من المصريين (٧٣) - وبذلك تمت تصفية ثالث الملاحظات الأربعة التي جاءت في تصريح ٢٨ لبرابر ١٩٢٢ .

وبذلك يتأكد لنا أن المعاهدة كانت من وجهة النظر الوطنية المصرية مكسباً يضاف لرصيد الحركة الوطنية وخطوة متقدمة نحو الاستقلال الكامل ، إذ كانت بمثابة لقرة متوثبة لمسا يراد

انجازه فيها بعد من أجل تحقيق الجلاء الكامل الذي حثرت في الوصول اليه مبرر جلسات المفاوضات المصرية البريطانية السابقة . كما أن المعاهدة كانت من وجهة النظر البريطانية حقة من حقائق القيود الاستعمارية التي نحتت بريطانيا في احكامها حول مصر مستقلة تلك الظروف الحولية غير المستقرة التي لحظت بها قبيل نشوب الحرب (٧٤) .

ومما كان الأمر غل احكام المعاهدة وينودها وضعت على محك التجربة والاختبار خلال أحداث الحرب مشهنت أرض البلاد جنبا من تلك الأحداث ، وداسست اقدام جنود الحلفاء من مختلف الجنسيات ثراها ، فقبلت حكومة البلاد هذا التدخل المفروض عليها على مضض ، حتى تنتهي تلك الحرب بسوءاتها على بقاء النظر في المعاهدة التي أثبتت مع مرور الأيام عدم جدواها في تحقيق استقلال البلاد وسيادتها على أرضها (٧٥) ماى حصل من الاحوال .

٢ - المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة

ظل النقاس باثنا يؤكد على ضرورة تعديل المعاهدة وهو خرج الحكم بصفته زعيم حزب الاغلبية الشعبية نجاست أول إشارة الى ضرورة اعادة النظر بشأنها في يوم ١٦ أبريل ١٩٤٢ بعد توليه الوزارة في ٤ فبراير عند لقائه مع السير ستافورد كريس الوزير البريطاني وخلال تطور أحداث الحرب في صالح بريطانيا وحلفائها ، فقد أعلن النقاس أنه يؤمن بضرورة التملون مع بريطانيا ، وعندما تنتهي الحرب فسوف يكون هناك مجال آخر للحديث عن استقلال مصر الكامل .

وأوضح النقاس للوزير البريطاني أنه من هذا المنطلق سوف يعلن في البرلمان تضلمين بلاده الكامل مع حليفها ولكن دور أن

تشاركها الحرب (٧٦) كما اعلن في ديسمبر ١٩٤٢ في البرلمان
تمسكه بالجلالة عن وادي النيل (٧٧) .

وظل للنحاس على دعوته بضرورة تعديل المعاهدة رغم اقامة
حكومته في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ ، فقد اقترها وهو يعتقد انها خطوة
اولية في سبيل استقلال البلاد وانها ليست نهاية المطاف في قضية
بلادها ، فهي لا تريد على كونها مرحلة اختبار لاستجلاء مدى وفاء
كل من طرفي المعاهدة للآخر ، وكان النحاس يرى انه لا فضايلة
في هذا التعديل في الظروف اللاحقة على التوقيع لتحقيق الاماني
الكاملة للبلاد .

وكان الوفد خريصا على اعلان رايه في المعاهدة وضرورة
تعديلها سواء كان داخل دائرة الحكم او خارجها ، ففي افتتاح
المؤتمر الوفدي في ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ ، وفي سيلق حديثه عن المعاهدة
قال النحاس باشا : « هذه المعاهدة كما صرحت من قبل نفس
على امكان تعديلها ، بل ان حوادث الحرب قد غيرت الموقف تعبيرا
كبيرا حتى اصبح هذا التعديل ضرورة لا بد منها ونتيجة لا ريب
فيها ، وسيتغير الموقف بعد الحرب وتصفيته مشاكلها مرة
اخرى . . » .

كما ان النحاس بلشا اعلن موقف مصر الواضح تجاه مسألة
السودان التي حاولت بريطانيا ان تجعل منها باعنا على ارجاء
الحديث في تعديل المعاهدة اذ قال في حديثه هذا : « ... واهب
ان يكون مضمونا اننى عندما اتول حقوق مصر ومصالحها لا اعنى
لننا نعتبر علاقة مصر بالسودان علاقة السيد بالسيده او التبليغ
المتبوع ، فاما نحن والسودان امة واحدة ، لابنائنا ملنا ، وعليهم
ما علينا » .

وفي نفس الوقت عبرت جريدة Egyptian Gazette
عن راي الحكومة البريطانية بقولها : ان الظروف الحالية غير

ملأمة لاثارة موضوع تعديل المعاهدة وفكرت أن من بين شروط المعاهدة الا يتقدم أحد طرفيها مطالبا بتعديلها قبل انقضاء عشرة أعوام من توقيعها ، وأنه لا يمكن الدفاع عن مصر وقناة السويس بشكل جدى خلال الحروب طبقا لما تضمنته المعاهدة ، فالغارات الجوية بعد تطور وسائل الهجوم يمكن تنفيذها على مصر من مسافات بعيدة (٧٨) .

وهكذا غلفت أنجلترا نواياها في عدم عرض مسألة إعادة النظر في المعاهدة على ملأمة المفاوضات بوسائل التسليح بين البلدين بعد الحرب ومصير السودان ومشكل الدفاع عن الشرق الأوسط ، ووضع طرابلس وبرقة وأريتريا كمنطلق ارتكاز مهمة في أى مباحثات عسكرية مقبلة ، كما كانت بريطانيا تخطى اتجاه السياسة المصرية لصبغ مشروعاتها ورافقتها بالطابع الوطنى (٧٩) تجلويا مع الشعور القومى السائد منذ أواخر الحرب المشيع بأمال الحرية والاستقلال التى ينادى بها كل المصريين والأحزاب المصرية جميعها بلا استثناء التى كانت قضيتها الأولى هى الجلاء عن وادى النيل ، فالطبقات المتوسطة من المصريين يتزايد دورها في الحياة السياسية المصرية من خلال الأحزاب والجيش وغيرهما من مراكز التجمعات الصناعية والزراعية (٨٠) .

وكانت هذه الطبقات هى المرأة التى تعكس ميول وتطلعات أبناء وادى النيل لتحقيق آمانيها القومية التى تبنها الصحافة الوطنية بعد الغاء الرقابة التى كانت مفروضة عليها أثناء الحرب (٨١) .

وحاول الوفد أن يعكس هذا الاتجاه الوطنى ممثلا في جناحه اليسارى من بسطاء الوفديين موجهة الانتقادات اللاذمة لسياسة المهانة مع بريطانيا التى انتهجتها حكومة النجاشى مما ادى الى

أن يقاطع الوفد انتخبات ٨ يناير ١٩٤٥ ، وحاول الاتجاه الجديد للحزب أن يعبر عن مشاعر الجماهير المتعطشة للحرية وتعزيز سمعته على أساس أنه المناصر لقضية البلاد فأرسل مذكرة للسفير البريطاني في ٢٢ يوليو ١٩٤٥ تضمنت مطلبين هما : إجلاء القوات البريطانية عن مصر ووحدة وادي النيل (٨٢) .

لكن الإنجليز كانوا دائما وكلما طالبهم المصريون بحقوقهم تعللوا بانتشالهم بالمشاكل الدولية التي تمضت عنها الحرب رغم وعودهم المتكررة بالإجلاء (٨٣) .

وتحت ضغط الرأي العام فلا يوجد أي مبرر لبقاء رابطة التحالف وما ينجم عنها من كبت الحريات ، اضطرت الوزارة لإلغاء الأحكام العرفية تدريجيا ، غيبت أن قررت إنهاء الرقابة على الصحف والمطبوعات وإباحة الاجتماعات العامة في ٩ يونيو ، قلمت بإلغاء الأحكام العرفية بمرتها في السابع من أكتوبر (٨٤) ، واستعلت المظاهرات تطالب الحكومة بالعمل على إجلاء القوات البريطانية ، ظل النقراشي يائسا مترددا (٨٥) يؤيده بعض الساسة الذين رأوا ضرورة استمرار المعاهدة ووجوب التحالف مع دولة قوية أو أكثر تحترم استقلال البلاد وتساعد في الدفاع عن أرضها نظرا لأهمية موقعها الذي تطمح فيه الدول الكبرى ، كما رأوا أن ترتبط مصر بأحد الأحلاف العسكرية النافذة للغرب (٨٦) .

واندركت الجماهير بحسبها الوطني أن حكومة النقراشي تماطل واستعلت المظاهرات مرة أخرى في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ بمفاسدة ذكرى وعد بلفور (٨٧) ، ولجأت الحكومة إلى استخدام العنف في قمعها واشتد السخط العام على الوزارة .

أما في بريطانيا فقد جرت الانتخابات في أغسطس ١٩٤٥ ونجح حزب العمال الذي كانت وعود زعمائه أمثال اتلي وبينن تؤكد على

ضرورة تغيير نهج السياسة الخارجية الاستعمارية لحكومتهم
والتي افتتحتها من قبل زعماء المحافظين وعلى رأسهم تشرشل
وايدن ، مع إقامة سلام وطيد الدائم مع جميع الدول ، إلا أن
زعماء العمال لم ينفكوا عن السياسة البريطانية العامة التي تدعم
مبدأ الاستقرار العام للنظام الاستعماري ، فلم تختلف هذه الحكومة
عن سابقتها في استيعاب التحولات الجذرية التي شهدتها العالم
وخاصة نوله الصفري أثناء الحرب .

ولكن كانت هناك بعض الآراء السياسية البريطانية التي
تتحدى بجمع يد إنجلترا عن مصر ، وأنه ليس من مصلحة إنجلترا
أن تمضي في سياسة الاحتلال ، بل نالت هذه الآراء بمساعدتها
على الحصول على سيلتها واستقلالها ، وسحب جميع القوات
البريطانية من الأراضي المصرية (٨٨) .

وعلى وجه العموم فإن الخط السياسي العام للحكومة
البريطانية كان يسعى لإيجاد نوع من التحالف الأبدى مع مصر بعد
إجلاء القوات البريطانية عن أراضيها لميقول اللورد كيلرن : « لقد
حصلنا أثناء الحرب على كل ما نريده من المعاهدة » .

« وهكذا تكون المعاهدة قد استنفدت أغراضها ، ومن ناحية
أخرى فإن الحرب الأخيرة قد طورت وسائل القتال وخصوصاً
الطائرات إلى حد أن واضعى الاستراتيجية العالمية يفكرون الآن
في إضلال تعديلات مناسبة عليها ، وعليها أن نحاول اقتناع
المصريين بأهمية هذه التطورات لنا ولهم ، وإذا اقتنعوا أن
سلامتهم في التعاون معنا نستطيع أن نحصل منهم على صفقة
طيبة » (٨٩) .

٢ - مذكرة الحكومة المصرية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥

ومع اشتداد حملة الصحافة المصرية ، وازدياد الضغط العلم على حكومة النجاشي التي طال صمتها واغفلها للمطالب الوطنية، وانشغال الحكومة البريطانية عن أمر القضية المصرية ، اضطرت الحكومة الى التقدم بمذكرة تطلب بريطانيا باعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ حتى تسير الحالة الدولية الجديدة مطلوبة بسحب القوات البريطانية ووضع مداد التحالف بين الدولتين كأساس محدد للعلاقة بينهما (٩٠) . وقام سفير مصر في لندن بتسليم هذه المذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ حيث تقول : ترى الحكومة المصرية وهي في ذلك موقنة من أنها تعبر عن شعور الأمة قاطبة ان المصلحة البينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضي أن تقوم الحكومتان باعادة النظر في الأحكام التي تنظم علاقتها في الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

ومن الحق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أمرت في وقت كانت فيه العلاقات الدولية في أشد الاضطرابات وكان شبح الحرب يبادي . وقد كان لهذه الظروف اثرها البين في اخراج المعاهدة على الوجه الذي صيغت به فلم تقبلها مصر الا تحت ضغط الضرورة واطهارا لما تكنه نحو طبيعتها من الود الخالص والرغبة الصادقة في التعاون فنجحت المعاهدة حلقة في سلسلة من التدابير التي اتخذت في ذلك الوقت ومن الاتفاقات التي تصد بها تجنب الحرب التي كانت تهدد العالم أو دفع العدوان اذا لم يمكن تجنبها . واذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تصد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف الأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها (٩١) ،

والواقع أن الحرب قد استنفذت أهم أغراض المعاهدة
ونتهت الطريق للوصول إلى نظم جديد يحل محل الوسطاء التي
لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال
سنة ١٩٣٦ أو طبقا لضرورات حرية غيرتها الحوادث الجديدة
تضييرا جوهريا .

ومما لا شك فيه أن الأحداث الدولية التي طلت الأوضاع في
العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من انتصار الحلفاء وإبرام
المواثيق لمصون السلم والأمن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن
يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نائمة لا يبرر لها لا سيما أن
نصوص المواثيق لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بتنفيذها ، بل
العبرة في ذلك أنها تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر
لهذه النصوص وبالروح التي تهيمن على تطبيقها . وليس أدل
على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بتعهداتها من
المعاونة الصالحة التي تقدمتها لحليفها طوال سنى الحرب .

وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للوفاء
وعلى إخلاصها في الصداقة أن الحكومة البريطانية - إبان
الشدائد - قد جنت من اتفاقها مع مصر من الفوائد أكثر مما فرضته
نصوص المعاهدة وجلوزت إلى حدود سعيدة ما كان يأمله حقا
لكثر المفاوضات البريطانية تملولا .

لذلك كلن لازما أن يعاد النظر في معاهدة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت
الظروب التي فرضت عليها طالما خاصا لكي تكون مقبضية مع
الحالة الدولية الجديدة فلن أحكامها التي دس استقلال مصر
وكرامتها لم تعد تتأير الوضع الحالي ، فوجود قوات أجنبية
رمن السلم في بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق
بنائية بجرح الكرامة الوطنية على الدوام ، ولا يستطيع الرأي
العالم المصري إلا أن يفسره بأنه الظيل المحسوس على رية تعتقد

أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد مبرراً لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التناهم والثقة المتبادلين . وأن مصر تعرف ما يستلزمه واجب الدفاع من أراضيها ، وتترك التبعات الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة فهي لن تحجم عن أية مضحية تتيج لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلاً مبلغاً يجعلها قادرة على مد المعتدى حتى تصل إليها امدادات حلفائها وامدادات الأمم المتحدة .

فهذه الاسباب وامام حبة الشعب المصري من بكرة ابيه ورعبته الحارة في أن يرى علاقته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من مساوئ ريب الماضي والظليقة من أسر مبادئه قد انقضى زمانها تعرب الحكومة المصرية من لغتها بأن حليفتها ستشاركها في هذا الرأي وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكى يشخص وفد مصرى الى لندن للمفاوضة معها في اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ .

وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحية في ذلك مصالح السودانين وامانيهم (٩٢) .

ولا شك أنه في كل معاهدة سواء كانت ايجابية أو مؤقته شرط ضمنى يطلق عليه باللاتينية *e Rebus Sic Stantibus* ومعناه أن المعاهدة اذا عقدت في وقت كانت الظروف او الاسباب تبررها فيه ، ثم تغيرت هذه الظروف أو تلاتت هذه الاسباب ، فعلى طرف من الطرفين أن يعتبر هذه المعاهدة طاعة ويقرر الفاءها (٩٣) .

٥ - رد الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية

وتمثلت الحكومة البريطانية في ردها على المذكرة المصرية
اذ بدأت الأطراف السياسية المخدفة تدرس محتوياتها المبررة عن
الآمل المصرية في البدء في مفاوضات لتعديل المعاهدة وعلى وجه
الخصوص مسألة القوات البريطانية ووجودها في وادي النيل
ومسألة السودان (٩٤) .

كانت الحكومة البريطانية لا ترى مانعا من تحقيق الأمن
المصرية في الاستقلال التام ولكن لا معدى عن دراسة المسألة على
ضوء السلامة العسكرية وتأمين خطوط المواصلات الحيوية
لبريطانيا .

اما دعوى مصر انها بالمثل تادبر على الدفاع عن قناة
السويس وحدها وقواتها ، وان مصر قادرة على الأكل على حماية
القناة ريثما تصل اليها امدادات بريطانيا أو قوات هيئة الأمم
المتحدة أو يتم تجهيز القوات البريطانية 'وسلاح طيرانها
لهذا الغرض خارج الأراضى المصرية ، فهذه الأمور كانت غير
مقبولة من جانب الاستراتيجية البريطانية التى رأت أن القوات
المصرية سوف تظل لفترة فلكية غير مؤهلة للاضطلاع بمهمة
الدفاع الضرورية عن القناة ريثما تصلها معونة من الخارج ،
ولهذا كان من المتوقع ألا تستجيب بريطانيا لتحقيق مطالب مصر
بسهولة .

وبشأن السودان فإن وجهة النظر البريطانية كانت تسرى
وجوب الاعتماد على آراء السودانيين أنفسهم والتفاهم بين مصر
وبريطانيا في الوصول الى حل يشانه وشككت بريطانيا في الراى
المصرى القائل بأن السودانيين عن فكرة ايهم يجيئون الانضواء
تحت الحكم المصرى وأن ذلك يتفق مع واقع الحال ووحدة وادى

النيل التاريخية ، وأنها لن تتخلى عن السودان بسهولة وهددت باستعمال حق « الفيتو » المحول لها لذا ما عرضت مصر قضية الجلاء عن وادى النيل على هيئة الأمم المتحدة (٩٥) ولن تجازى بريطانيا بجلائها من البلاد بسهولة لحلجتها الى التواجد الاستراتيجى بالمنطقة (٩٦) وقللت إحدى الصحف البريطانية انه ما من حكومة مصرية تستطيع ان تبقى فى كرسي الحكم الا اذا هفت فى المطالبة بالجلاء وحل مشكلة السودان (٩٧) .

وفى مجلس الشيوخ المصرى دارت المناقشات برئاسة الدكتور محمد حسين هيكل رئيس المجلس رداً على خطاب العرش وقال احد أعضاء المجلس (٩٨) ان المسألة الخارجية يجب ان تجب فى الوقت الحاضر جميع المسائل الداخلية للعالم كله الآن بمقد انتهاء الحرب يطلب بحقوق كاملة ، وان ما جاء بخطاب العرش — برقع كل قيد عن استقلال البلاد والجلاء عنها — منقوص فلم يجند مطالبنا القومية كما حندها الزعيم سعد زغلول فى معاهدة لوران اذ تم الاتفاق على الاستقلال التام لوادى النيل ، ويطلبان معاهدة ١٨٩٩ م الخاصة بالسودان ، وعدم الاعتراف بأية مزاحمة او منافسة للانجليز يراة بها الاعتداء على استقلال البلاد وتقرير حماية قناة السويس .

أما معاهدة ١٩٣٦ فمن عيوبها ان المادة (١٦) منها تقضى بأن أى تغيير فى هذه المعاهدة بعد انتهاء مدتها يكمل بقاء التحالف وهذا النص يعتبر عقداً ابدياً بين مصر وانجلترا مما يخلق نوعاً من التبعية لانجلترا فلا جدال فى إلغاء المعاهدة ، وحينئذ لا بأس من عقد معاهدات صداقة مع انجلترا أو غيرها بحيث لا يكون فيها الزام لمصر وقهر لارادتها ، وقد ظهر من موقف انجلترا الأخير فى الرد على المذكرة المصرية ، روح التسوية والمباينة فى اجابة مطالب مصر (٩٩) .

وتكررت الدعوة لعرض القضية على مجلس الأمن لاختصاصه
القائم على حفظ السلام في العالم ، طبقاً للنص الصريح الوارد
في المعاهدة الذي يعطى لمصر الحق في عرض قضيتها على الهيئة
الدولية في حالة الخلاف في تطبيق المعاهدة (١٠٠) .

وفي ٢٦ يناير ١٩٤٦ جاء رد بريطانيا على المذكرة المصرية
وذلك من خلال مذكرة سلمها وزير خارجية (صاحب الجلالة
البريطانية) الى سفير مصر في لندن :

١ - « أتشرف بجلالكم اني تسلمت المذكرة المورخة في
العشرين من ديسمبر سنة ١٩٤٥ التي تطلب فيها الحكومة
المصرية الى حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة تحديد موعد
قريب للدخول في مفاوضات لاعادة النظر في معاهدة التحالف التي
عقدت بين مصر وبريطانيا في السلاسل والعشرين من أغسطس
سنة ١٩٣٦ .

٢ - وقد تبينت حكومة جلالة الملك تمام الرغبة التي بدت
في مصر للمباحثة معها في هذا الشأن . واذا كانت لم تستجب
رسمياً حتى الآن لما أعربت عنه حليفتها فلن مرد ملك أولاً : الى
ضبط الحوادث المتصل الناشئ من وقف الحرب . وثانياً : الى
ضرورة بحث احكام المعاهدة المصرية الانجليزية على ضوء ميثاق
الأمم المتحدة ومع الافادة من الدروس التي تعلمناها من هذه
الحرب . وفي هذا الصدد تود حكومة جلالة الملك - دون ان
ترغب في المرحلة الحالية في ان تبحث تفصيلاً الحجج التي تضمنتها
مذكرة الحكومة المصرية - ان تلاحظ ان أحد هذه الدروس هو
ان البلاييه الاسكنية التي قامت عليها المعاهدة المصرية الانجليزية
المعقودة سنة ١٩٣٦ سليمة في جوهرها .

٣ - وإن سياسة حكومة جلالة الملك هي أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذي حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية في أثناء الحرب هو ما نوهت به المذكرة المصرية ، وأن تقيم هذا التعاون على أسس المشاركة الحرة الكاملة بين تدين للدفاع عن مصالحها المتبادلة ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراماً تاماً ، لهذا فإن حكومة جلالة الملك على الرغم من أحكام المادة السادسة عشرة من معاهدة ١٩٣٦ تصرح بأنها على استعداد لأن تعيد النظر مع الحكومة المصرية في أحكام المعاهدة القائمة بينهما على ضوء تجاربهما المشتركة ومع المراجعة الواجبة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى صيانة السلم والأمن الدولي وسترسل إلى سفير جلالة الملك في القاهرة قريباً تعليمات لأجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية لهذا الغرض .

وإن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد أخذت علماً بأن الحكومة المصرية ترغب في أن تتناول المباحثات القائمة مسألة السودان « (١٠١) » .

وكان أخطر ما جاء في هذا الرد هو تمسك بريطانيا بالاحتفاظ بأسس معاهدة ١٩٣٦ عند المفاوضات القائمة (١٠٢) ، ومن بين تلك الأسس مسألة التحالف الأبدى مع إنجلترا ، والواقع أن مثل هذا التحالف الثنائي لم يعد له محل بعد تنظيم السلام والحفاظ عليه تنظيمياً دولياً يقيم بين دول العالم أجمع ما يشبه التحالف الاقتصادي والعسكري ضد المعتدى ، كما أنه سيظل الثمرة التي ينفذ منها الانجليز إلى سيادة مصر واستقلالها .

ومن البين أن هذا التحالف لم يكن إلا ترتيباً لالتزامات مصر نحو إنجلترا (١٠٢) صاحبة اليد الخليفة في البلاد بمبديها حيناً وتسترها حيناً آخر ليقول « دون التطور الطبيعي لنظم الحكم والعمل على اتساع شقة الخلاف بين الأحزاب المصرية » (١٠٤) .

٦ - وجهة النظر الحزبية والشعبية في وادي النيل تجاه الرد البريطاني

أسرعت الأحزاب باعلان رأيها حول الرد البريطاني على
على المفكرة المصرية وما اتطوى عليه من اجحاف يحقّق البلاد
الشرعية ، ويلتزم الوعد باصدار بيان يعبر فيه عن وجهة نظر
الحزب جاء فيه :

١ - تفرض المعاهدة الجديدة على مصر ربطا عسكريا اقليميا
مع بريطانيا .

٢ - لشارت الحكومة المصرية في مذكرتها الى امدادات الحلفاء
مع امدادات الأمم المتحدة من شأنها تقوية المرونة واغراء الانجليز
بالتمسك بهذا العيد المسمى بالاستقلال .

٣ - ما ورد في المفكرة المصرية من ان المفاوضات ستتناول
مسألة السودان « مستوحية في ذلك مصالح السودانيين
وامانيهم » وهي العبارة الوحيدة الذي ورد فيها ذكر مصالح
السودان وما أبعد الفرق بينها وبين مطلبنا الخاص بوحدة وادي
النيل ، فالانجليز يريدون استفتاء اهالي السودان حول مصيرهم
تحت اشرافهم هم ومن هنا يراد التفريق بين مصر والسودان .

٤ - استمرار الحلقة وتأمين المواصلات الامبراطورية
بالاشتراك في الدفاع عن القناة والدفاع عن ادارة السودان الى
حين (١٠٥) .

اما الحزب الوطني فظل على موقفه من المعاهدة ينادي
ببطلانها لانها « وليدة الاحتلال » وكان مبدؤه منذ البداية التمسك
بسياسة عدم المناوضة الا بعد تحقق الجلاء التام ، وجاء الرد

البريطاني والظكوى بعد المفاوضات ليؤكد الحرب على سلامة موطنه وحتى في حالة المفاوضات فانها لن تسفر الا عن بقاء الاحتلال وتقييد البلاد بقيود التبعية التي لا حصر لها بينما الأمة تجمع على الجلاء ووحدة وادى النيل ، وشجب المذكره المصريه التي تحصر المسالة في طلب المفاوضة لاملاذ النظر في المعاهده وتخذها اساسا لبحث قصية البلاد وتسلم بأن اعاده النظر فيها انها يكون بمولفقه الطرفين وهذا يتعارض مع الممسك بالحلاء انه يجعله موضع المساومة والمفاوضة (١٠٦) .

كما ان المذكره نقضت مطلبها مهما آخر وهو وحدة وادى النيل غمى لم تطالب به بل اشارت اليه فقط حينها نكرت ان المفاوضات « ستتناول مسالة السودان مستوحية في ذلك مصالح السودانيين وامانيهم » ، وفي هذا مسالة للسياسة البريطانية الرامية الى اعتبار السودان وحدة منفصلة عن مصر ، وتقول مبدا الاستفتاء لفهم عرى الوحدة بين شطرى الوادى .

وقد بدا من رد الحكومة البريطانية ما يحل على مدى استهانتها باهداف مصر القومية وتجاهلها لحقوقها باعلانها ان المبادئ الاساسية التي قامت عليها المعاهدة سليمة في جوهرها ، وهذا يدل على توكيد نيتها في نوايا الاحتلال وتصر على سياستها التقليدية في ابقاء القصبة المصرية منحصرة بين مصر وبريطانيا ، وتجاهل الاتجاهات الدولية التي اعلنت عنها مواثيق الامم المتحدة في حق تقرير المصير لجميع الشعوب (١٠٧) .

وشارك ~~حرب~~ مصر الفتاة الحزب الوطنى في موقفه ، تمسكا بالجلاء عن وادى النيل قبل اجراء اية مفاوضات مع انجلترا وتعديل المعاهدة .

وعلى العكس فعلى الرغم من أن الوفد دعا جميع المصريين للاستعداد للجهاد ضد بريطانيا لمقاومة اهدافها الاستعمارية في

وادی النيل ، فقد رأى أن المذكره المصرية والرد البريطاني عليها بمثابة « كارثة » ليس لها ما يعادلها في تاريخ مصر الحديث ، ومؤامرة مشينة تهدد مستقبل مصر ، أما السعديون والاحرار الدستوريون والوفديون المستقلون (الكتلة) فقد رأوا في الرد البريطاني رغبة صادقة من بريطانيا في الوصول الى تسوية عادلة قريبة بجنى الطرفين منها للنفع والخير لبلديهما ، واكتت احزاب الاقلية عدم ارتيلها في حسن نية بريطانيا تجاه مصر (١٠٨) .

وعلى الصعيد الشعبى في جنوب الوادى فقد اكتت الصحافة الوطنية السودانية على الدعوة لاتحاد وادى النيل ودعمت المطالب المصرية بهذه الوحدة لأن السودان هو الحال الحيوى لمطامع استعمارية مصرية ، او لانه كان مستعمرة مصرية في يوم من الايام ولكن لأن هذه الوحدة هى موضوع الجهاد الوطنى وهدف من أبرز أهداف مصر القومية ، فلن مشاعر الاخوة المتباعدة بين أبناء وادى النيل عريقة عراثة تاريخهم المشترك ، أصيلة أصالة وحنينهم الذى كملتها لهم الطبيعة بما حبتهم من وحدة في الجنس واللغة ووحدة في مصدر الرزق وبهذا النيل ، وفوق كل هذا وحدة الدن بما حمل اتجاههم واحداً « في الأرض نحو السماء » وقد عرفت الوطنية السودانية ببيلها الى الاتحاد مع مصر لا رغبة في « حكمها لنا أو حكمنا عليها » وإنما هى رغبة أبناء وادى النيل المشترك وشعورهم المتبادل في أن يظل هذا النيل لن يعيشون على ضفافه يكفل لهم « العيش الحر الرخى » لن في جنوبه وشماله على أساس التكافؤ والمساواة .

وقد اجتمعت جميع الأحزاب السودانية واجمعت على « اتحاد مصر والسودان » لغصرت لصديق تعبير عن أحاسيس السودانيين وحقيقة شعورهم ، رغم ما ينطق به بعض الموالين لحكومة

السودان البريطانية من رجالات السودان الرسميين غاب شمسب
السودان وحيث قد تالت كالمها بتمشية مع الرؤية السودانية
القطرية والشعور القوي الصالح ومع النهج السليم الماسر
لحركة الشعوب الأمل في حياة الحرية تحت ظلال الفتح
والأتحاد (١٠٩) .

ومن هذا المنطلق صارت الدعوة الى الوحدة امل شعبي
الوادي ، ففي مجلس الشيوخ توجه العضو محمد علوي الجزار
(يك) بسؤال الى رئيس الوزراء عن سبب بقاء جيوش الدول
الأجنبية في البلاد بعد انتهاء الحرب ، فأجاب بأن الحكومة تسعى
لفرجيل هذه القوات في اقرب وقت مستطاح ، وأن الحكومة
البريطانية قبلت فتح باب المناوضة للنظر في المعاهدة وإن حكومتها
يجب ان تبادر في الدخول في هذه المناوضة حرة من كل قيد لتحقيق
مطالب البلاد القومية وهي المطالب التي سبق لن « أعلنتها وهي
جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادي النيل » ولقد رئيس الوزراء
على أن مصر كانت مستقلة استقلالاً سوريا أثناء الحرب الأخيرة
بحكم معاهدة ١٩٣٦ وقد كان بنفسه من بين معارضيهما
حيث (١١٠) .

ولم يكن من المعلوم على وجه التحديد متى ستبدأ المحادثات
الشمولية في القاهرة لتعديل المعاهدة ، لكن رئيس الوزراء المصري
علم بإجراء بعض المشاورات لتأليف هيئة الفريق المصري للمفاوضة
بعد ان أعلن أن الفريق البريطاني سيرأسه اللورد كيلارن ،
والسير والتر سمارت المستشار الشرقي للسفارة البريطانية
ومستر بيزلي المستشار القضائي للسفارة ، وبعض المفاوضين
من لندن بينهم خير عسكري . الى جانب ذلك القوات البريطانية
في مصر والشرق الأوسط .

وفي لندن عبرت الصحافة البريطانية عن الرأي السائد بين
الأوساط الرسمية لدولتها بقولها ان الرد البريطاني على مذكرة

مصر بطلب تعديل المعاهدة المصرية « لن يذهب الى البعد
والسرعة الكائنين في نظر المصريين » وذلك لأن تايين المواصلات
البريطانية مطلق على مستقبل العلاقات بين الدول العظمى التي
ما زالت تحت قيد النظر ، ولهذا فإن السياسة الانجليزية معلون من
سحب جنودهم من المناطق المهمة لبلاد الدونيون ، وعليه يبدأون
« ببياحثات تهديدية » من الممكن أن تتضمن مسألة
السودان ، رغم حدة الشعور الوطني المصري بضرورة خروج
الجنود الانجليز من بلادهم ، ورغبة « المصريين المدبرين » الذين
لا يريدون أن يذهبوا بعيداً بطموحاتهم بابقاء القوات العسكرية
البريطانية لتكون تحت الطلب في المنطقة فهو « اقرب الى الصواب
والحكمة » (١١١) .

اما الملك ملروق فيصر على عدم عقد معاهدة جديدة مع
بريطانيا . لما زال حادث « فبراير يترك في نفسه سبباً الأثر من
السياسة الانجليزية ، ويرى ضرورة اشتراك الأمريكيتين في المعاهدة
الجديدة المزمع عقدها فيما بعد (١١٢) لاحداث نوع من التوازن
في القوى الدولية المؤثرة على مجريات الأمور في البلاد .

لكن الأمور كانت تسير في غير صالح للحكومة النقراشية
بعد أن اشنت حملة الصحافة الوطنية ، وشن الوفد عليها حملة
شعواء ، واشتد الضغط الشعبي على هذه السياسة المتعاقبة
عبدات الاضرابات والاحتجاجات في أوائل فبراير (١١٣) . وحسب
لزاماً أن تسقط الوزارة الحاضرة لتتولى وزارة أخرى أكثر تطرفاً
في الوطنية مكانها (١١٤) تحقق آمال جموع أبناء الوادي .

هوامش الفصل الأول

- (١) محمد حاتم اسماعيل وآخرون الحرب العالمية الثانية في البحر المتوسط ، ص ٧ ، ١٢ - ١٤ .
- (٢) F. O. 407/223/203/3/18, Measures Contemplated by the Egyptian-government, Telegram No. 26, From Sir M. Lampson to viscount Halifax, Cairo, Jan. 12, 1939.
- (٣) جاكوب لاندر : الحياة النيابية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٧ . ص ١٩٢ . أعلنت الأحكام العرفية بسبب الحرب من أول سبتمبر ١٩٣٩ حتى أكتوبر ١٩٤٥ . حسن يوسف : الممارسة الديمقراطية في مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٧ . دراسة تضمنها كتاب الديمقراطية في مصر ، ص ١٦ .
- (٤) محمد القايي : عصر ما قبل الثورة . من استمرار السياسة والسياسيين . ص ١٨٢ - ١٨٤ .
- رضوان محمود جاب الله ، على ماهر ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .
- (٥) المصري ، عدد ٩ يناير ١٩٤٦ .
- (٦) مجلة الاثنين والذئب ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٤٠ .
- (٧) محمد محمود المروحي (فكتور) : ثورة ٢٣ يوليو . ص ١٧٠ - ١٧١ .
- جاكوب لاندر ، الحياة النيابية والأحزاب في مصر . مرجع سابق . ص ١٩٤ .
- (٨) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٣٠ أبريل ١٩٤٠ .
- (٩) أنت وفاة حسن صبرى المفاجئة في البرلمان أثناء لقائه خطاب العرش إلى نوري حسين سري لوزارته الاشتراكية (نوفمبر ١٩٤٠ - ٢ فبراير ١٩٤٢) .
- (١٠) أنور السادات مقال بعنوان : عرفت هؤلاء ، جريدة مايو ، عدد ١٥ يوليو ، ١٤ يوليو ١٩٨١ .

(١١) اقود المصادات البحث عن الذات - من ١٢ - ٤٢ -
 (١٢) قدم الانذار باللغة الانجليزية للملك يوم ٤ فبراير وعرف في التاريخ
 بـ حادث ٤ فبراير :

محمد حسين فيكل (دكتور) : مذكرات في السياسة المصرية . ج ٢ .
 ص ١٩٩ .

— Lord Kilearn (Sir Miles Lampson) The Kilearn Diaries, 1936-1948, edited and introduced by Trevor E. Evans, pp. 230-231
 Valikiotis, p. J. ; The History of Egypt, pp. 347-348.

(١٣) احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) - مصطفى النحاس . دراسة
 بمجلة الهلال . ديسمبر ١٩٨٧ / ١٩٨٧ ، ص ١٨ - ١٩ .

طارق البشري . المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية ، ص ٥٨٥ -

(١٤) محمد الناهي . مصر ما قبل الثورة ، ص ٢٠٦ - ٢١٢ .

جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، ص ٤١ .

(١٥) جلسة مناقشة مع السيد / كمال الدين حسين بالاسكندرية يوم
 الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ .

مجلة الكاشف ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ -

عبد عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر .
 ص ١٥١٧ - ١٩٥٢ .

(١٦) محمد حافظ اسماعيل : دراسة بحوثية الاثر في ١٠ أكتوبر
 ١٩٨٧ .

(١٧) مجلة الطلبة ، عدد مارس ١٩٧٦ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(١٨) محمد حسين فيكل (دكتور) : مذكرات في السياسة المصرية ،
 ج ٣ ، ص ٣٠ .

(١٩) جلال يحيى (دكتور) : العالم العربي الصغير منذ الحرب
 العالمية الثانية ، ص ٩٠ - ٩٣ .

وقع على بروتوكول الاسكندرية رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس باشا .
 ورئيسه وزراء كل من سوريا والعراق ولبنان وشرق الأردن . ورغم تغيير
 الوزارة الوفدية فان المفاوضات استمرت بين الدول العربية وانتهت بوضع الصيغة
 النهائية ليثاق الجامعة بسراى الزعفران بالقاهرة في ٢٧ مارس ١٩٤٥ . ووقع على
 الوثائق رؤساء الحكومات الخمس الواقعة على بروتوكول الاسكندرية بالإضافة الى
 المملكة العربية السورية ثم انضم اليهم في حثرو من نفس العام لهذه الدول
 الست .

محمد حسين هيكل (دكتور) مفكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ،
ص ٢٠ - ٢١

(٢٠) حافظ محمود أسرار ناشى من ١٩٠٧ الى ١٩٥٢ ، ص ١٧٢ -
١٧٣

Kirk, Georg ; The middle East in the war, 1945-1950, p. 259.

(٢١) مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤

(٢٢) مفكرات احمد مرتضى المراغى ، جريدة أكتوبر ، عدد ١٦ مارس

١٩٨٦

(٢٣) محمد حسين هيكل (دكتور) مفكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ ،

ص ٢٥٦ - ٢٥٧

Kirk, George ; The middle East in the war, 1939-1946, (٢٤)

London, Oxford University Press, 1954, pp. 203-265, 380.

مارسيل كولوب تطور عصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ . مرجع سابق ، ص ٣١٢

(٢٥) المصري ، عدد ١٢ فبراير ١٩٤٥

(٢٦) المصري ، أعداد . ٤ يناير ، ٢ أبريل ، ٣ مايو ١٩٤٥

(٢٧) - تريخاموسكى : سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب العالمية

الثانية ، ص ٦٤٠ - ٦٤٢

وقد بلغ عدد قتلى القنبلة الاولى ٧٨١٥٠ فردا ، والقنبلة الثانية ٢٣٧٥٢

فردا . محمد صفوت (لواء) : معركة العلمين ، ص ١٢٤

(٢٨) بلغ عدد قتلى الحرب العالمية الثانية (٦١ مليون) من زهرة شباب

العالم ، والجرحى (٨٢ مليون) : محمد حسين هيكل : حلقات السويس

ص ٢١

(٢٩) المصري ، ٣٠ أبريل ١٩٤٥

(٣٠) قرر مجلس الوزراء في ١٢ مارس تكليف الوفد المصري في المؤتمر

الكون من محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء ، ومحمد حسين

هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ، واسماعيل صدقي باشا ، وعدد الفلاح

يحيى باشا ، ومكرم عبيد باشا ، وحافظ رمضان باشا ، وعبد الحميد بدوي باشا ،

وغيرهم .

المصري ، ١٥ مارس ١٩٤٥

(٣١) ونستون تشرشل ، مفكرات تشرشل ، ج ٢ ، ص ٢٩٢

لواء محمد صفوت : معركة العلمين ، مرجع سابق ، ص ٩٦

وما يليها

(٢٢) كما اجتمع تشريعت مع صندت اينونو - رئيس الجمهورية التركية
الذى حضر الى القاهرة للتصديق مع بريطانيا وحلفائها
المصري ، عدد ٨ ديسمبر ١٩٤٢ .

(٢٣) ابراهيم لوج (باشا) جلسة متعلقة مع الباحث يوم الأحد
٢ أبريل ١٩٨٨ .

Parliamentary Debates House of Commons, Vol. 431, (٢٤)
p. 1765.

(٢٥) المصري ، ٢ يناير ١٩٤٥ .

(٢٦) المصري ، ١٢ يونيو ١٩٤٥ .

(٢٧) صبرى آبر المتجد : الجلاء ، ص ٧٨ .

(٢٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام التوازنات الدولية
في منطقة شرق البحر المتوسط ، ص ٧ .

(٢٩) اجتمع رورفلت مع الملك فاروق ملك مصر والملك عبد العزيز آل سعود
ملك العربية السعودية ، والامبراطور هيلانسكى ملك اثيوبيا ،
صندت حستين فيكل ، ملفات السويس - مرجع سابق ، ص ٤٢ ، ٤٤ .
الأهرام ، ٢٤ أكتوبر ١٩٨٨ .

(٤٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التوازنات الدولية
في منطقة شرق البحر المتوسط ، المرجع السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .
(٤١) ميرانيان ، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ،
ص ٦٠٨ .

F. O. 407/223/295/2/16, Measures Contemplated by the (٤٢)
Egyptian government, Telegram No. 26, From Sir M. Lampson
to Viscount Halifax, Cairo, Jan. 12, 1939.

(٤٣) الوثائق المصرية ، عدد رقم (٩٠) غير اعتيادي ، يوم السبت ١٧ رجب
١٣٥٨ هـ / ٢ سبتمبر ١٩٣٩ .

(٤٤) عبد العزيز الحناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) وثائق
ولموس التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٧٤٧ .

Abou Nosseir, Mohammed ; Hatem, Abdel Kader, et autres ;
Le Canal de Suez, Faits et Documents, Article No. 7, p. 201.

(٤٥) الاوامر الخمس الصادرة من على ماهر باشا ببولكل ، ٣ سبتمبر
١٩٣٩ . الوثائق المصرية . العدد (٩٢) غير اعتيادي ، الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ /
2 سبتمبر ١٩٣٩ م .

(٤٦) جمال حسان . دراسة بمجلة أكتوبر في ٢١ يناير ١٩٨٨ . عن معاهدة

١٩٣٦ ، السودان .

F. O. 407/233/J 1804/21/18, From Sir M. Tarnpson to Viscount
Halifax, Tel. No 117, Cairo, April 24, 1939.

(٤٧) مصطفى الطحطاوى (مكتور) . قصة قناة السويس . ص ١١٢ - ١١٤ .

وقد تضمنت أهمية القناة منذ عام ١٩٤٥ عندما صارت معبرا للبترول العالمى .
خاصة أن ثلاثة أرباع حاجة بريطانيا من البترول يمر بالقناة . ولقد موضوع
المسفن العابرة بها هي سفن انجليزية .

محمد حسين فيكل . ضحايا السويس . ص ١٢ .

(٤٨) بطرس غالى (مكتور) : الاحتلال لى القانون الدولى (دراسة

تضمنها كتاب كفاح الشعب والجملة) . ص ١١٤ .

(٤٩) يلاحظ أن لم يتم جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والاستكثارية

نهائيا والانتقال للقاعدة للقناة العسكرية الا في ٢٦ مارس ١٩٤٧ بعد أحد
شهر عاما من توقيع المعاهدة ولتحت ضغط للكفاح الشعبى المطالب بجلاء قوى
الاحتلال جمال حسان . دراسة بمجلة أكتوبر . ٢١ يناير ١٩٨٨ عن معاهدة
١٩٣٦ والسودان .

(٥٠) محمد عبد الرحمن برج (مكتور) قناة السويس . المرجع السابق .

ص ١١٨ .

(٥١) يقال أن القوات البريطانية بلغت نحو مائتى ألف فرد في مصر

عام ١٩٤٦ .

سيدانيان - المرجع السابق . ص ١٢ .

(٥٢) آثار هذه الحملة المعارضة للوجود البريطانى لى مصر اللوره

مستريبولجى Lord Strabolجى لى مجلس اللوردات :
The Parliamentary Debates (Hansard) House of the Lords, Vol, 183, p. 1027.

(٥٣) محمد عبد الرحمن برج (مكتور) . قناة السويس . مرجع سابق .

ص ١٢١ - ١٢٢ .

F. O. 407/233/J 1804/21/18, From Sir M. Lampson to (٥٤)

Viscount Halifax, Telegram No. 117, Cairo, April 27, 1939.
op. Cit.

(٥٥) طبقا لنص المادة السادسة عشرة من المعاهدة ينتهى العمل بنصوص

المعاهدة عام ١٩٥٦ ولكنها تقيت مصر بصلاحية الجيش المصرى لحماية الملاحة
فى القناة . وفى حالة عدم الاتفاق يهرس الخلاف على عصبة الأمم ، وأن أي
تغيير فى المعاهدة وإعادة النظر فيها يجب أن يكفل مع ذلك استمرار التحالف

بين الطرفين المتنافسين ، أى أن التحالف أبدى لا يمكن مصر انهائه من جانب واحد
دون موافقة بريطانية .

(٥٦) عبد العزيز الشناوى (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) ، المصدر
السابق ، ص ٦٦٧ - ٦٦٨ .

The Parliamentary Debates (Hansard), House of Commons,
Volume 487, pp. 26-29.

(٥٧) المصدر . للمصدر ١١٢٤ ، ٢٦ أبريل ١٩٤٦ .

(٥٨) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) ، عزيز آدمى والحركة الوطنية
المصرية ، ص ٤٧ - ٤٩ .

(٥٩) رئاسة مجلس الوزراء - السودان (الكتاب الأخضر المصرى)
ص ٨٦ وما يليها .

Documents on the Sudan Op. Cit., 1898-1955, pp. 10-11.

(٦٠) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .

(٦١) سمير اللطيفى (دكتور) ، تطور الفكر الدلى للسودان، ص ٢٩
- ٤١ .

(٦٢) رئاسة مجلس الوزراء - السودان ، مصدر سابق . ص ٨٩
وما يليها .

(٦٣) جمال حاك : دراسة عن معاهدة ١٩٣٦ والسودان ، أكتوبر ، عدد
٢١ يناير ١٩٨٨ .

(٦٤) معاهدة حكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية عن المعاهدة ، ص ٦٥
وما يليها .

(٦٥) السير الكسندر كانوجان خطاب بمجلس الأمن في ١ أغسطس
١٩٤٧ . حسين مؤنس (دكتور) : دراسة بمجلة أكتوبر تحت عنوان صاحبه
القوة رئيس الوزراء (٢٢) ، عدد ١٢ أبريل ١٩٨٧ .

عمو عبد العزيز صو (دكتور) ، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر
١٩١٧ - ١٩٥٢ ، ص ٤٩٢ .

(٦٦) فخر مجلس الشيوخ : قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٢٧ بشأن الاعتراف
بالحاكم بالأمم الامتيازات الأجنبية بمصر الواقع عليه بموتدرو في ٨ مايو ١٩٢٧ ،
القاهرة . الطبعة الاميرية ببولاق . ١٩٢٩ .

Marlow, John : Anglo-Egyptian Relations, pp. 300-301

(٦٧) السير الكسندر كانوجان ، الخطاب السابق ، جلسة ٥ أغسطس
١٩٤٧ .

- (٦٨) جمال حماد - دراسة عن معاهدة ١٩٣٦ ، أكتوبر ٢١ يناير ١٩٨٨
عبد العزيز الشاوي (دكتور) ، جمال يحيى (دكتور) ، وثائق وتصوص
التاريخ الحديث المعاصر ، ص ٧٦٨ - ٧٦٩ ،
(٦٩) يلج عند الجيش المصري عام ١٩٣٩ ، ٢٩ ص ٢٢ فردا منهم ١٤٦٥
صابطا وتجاوز العدد أربعين ألفا مع نهاية الحرب العالمية الثانية
سيرانيان ، مصر ومصالحها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١١ ،
(٧٠) منظمة الشباب الاشتراكي - عبد الناصر - الفكر والطريق (عن أقوال
للزعيم) ، ص ٦٠ ،
(٧١) وانظر لأكبر - الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط - ص ١٤٦ ،
Vafkiotis P. J. : The History of Egypt, p. 373.
(٧٢) يظهر ذلك بوضوح عندما نعلم أن ثمانية من الضباط الأحرار التحقوا
بالمكلية العربية دفعة ١٩٣٦ وعلى رأسهم قائد تنظيم الضباط الأحرار جمال
عبد الناصر وأن اثنين آخرين هما : كمال الدين حسين وحسن إبراهيم التحقا
بالدفعة التالية ثم تلامعا بجالد محيي الدين - جلسة نقاش مع السيد كمال الدين
حسين بالاممكتونية يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ ،
رفعت المسيد (دكتور) تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ،
ص ٤٣ ،
(٧٣) صلاح العقاد (كتور) ، الولد والقاد الامتيازات الأجنبية ، جريدة
الولد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٩ ،
F. O. 407/219/J 7833/2/16, No. B, Notes between Nahas (٧٤)
F. O. 407/219/J 7307/3/16, No. 12, Speech by the Secretary of
Pacha and Mr. Lampson, Cairo, August 24, 1938.
State for Foreign Affairs and the Egyptian Prime Ministre,
Cairo, August, 26, 1938.
(٧٥) مضابط مجلس النواب - جلسات ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ ، ٨ أكتوبر
١٩٥٣ ،
(٧٦) حسين محمد - التاريخ المصري لمر ، ص ٣٨٠ - ٣٥٩ ،
Marlow. John.: Anglo-Egyptian Relations, 1880-1953, pp. 335-339.
(٧٧) المصري ، عدد ٤ أغسطس ١٩٤٥ ،
(٧٨) المصري عدد ١٩ يوليو ١٩٤٥ ،
وقد أيد بعض الساسة الإنجليز موقف مصر المتناهي بحسرة إعادة النظر
في معاهدة ١٩٣٦ ؛
The Parliamentary Debates (Hansard), House of the Lords,
Volume, 174, p. 448.

- (٧٩) المصري ، عدد ١١ يوليو ١٩٤٥ .
- (٨٠) Marlow, J. : Anglo-Egyptian Relations 1800-1953, Op. Cit., pp. 334-335.
- (٨١) لطيفة محمد سالم (دكتور) الصحافة والحركة الوطنية المصرية . ص ٤٧ -
- (٨٢) ميريانثيان المرجع السابق ، ص ١١٠ ، المصري ٢١ يوليو ١٩٤٥ .
- (٨٣) مضابط مجلس النواب ، جلستى ٦ ، ٧ أغسطس ١٩٤٥ .
- (٨٤) تقدم النحاس باشا بمنكرة باسم الوفد الى الملك فاروق في ١٥ أغسطس ١٩٤٥ ، يطلب فيها نيابة عن الأمة وتطلعاتها إلغاء الأحكام العرفية المقيدة لحريات المواطن المصري . المصري ، عدد ١٦ أغسطس ١٩٤٥ .
- (٨٥) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . ص ٢٢ - ٢٣ .
- (٨٦) كان حافظ عيسى وعلى حاهر ونجيب الهلالي من اعضاء هذا الوفد :
- طارق البشري : المرجع السابق ، ص ٥٥٤ - ٥٥٥ .
- (٨٧) المرجع نفسه ، ص ٢٤ .
- (٨٨) ميريانثيان المرجع السابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .
- (٨٩) كمال عبد الرؤوف الدبليات حول القصر (مذكرات لورد كيلرن عن ٤ فبراير ١٩٤٢) ، ص ١٣٦ .
- (٩٠) شهدي علي الضاهي : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ . ص ٩٥ - ٩٦ .
- (٩١) المصري ، العدد ٢١ يناير ١٩٤٦ .
- (٩٢) عبد العزيز الشناوي (دكتور) ، جلال يحيى (دكتور) : وثائق وتصورات التاريخ الحديث والمعاصر ، المصدر السابق ، ص ٧٧٠ - ٧٧٢ .
- ورد في المصدر نفسه أن تاريخ تقديم المذكرة للحكومة البريطانية هو ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ والثابت أنها قدمت في العشرين من الشهر المذكور . المصري ، ٢١ يناير ١٩٤٦ .
- صلاح الشاهد لكرياتي في عهدين ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٢ .
- ١٩٧٦ ، ص ١٦٣ .
- مارسيل كولومب : تطور مصر ، ص ٢٧٦ - ٢٧٨ .
- (٩٣) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٣ يناير ١٩٤٦ .
- (٩٤) أعلن مستر هيلوب نوبل — وزير الدولة البريطاني في مجلس العموم

يوم ٢٢ يناير ١٩٤٦ • ان المذكرة المصرية حوسب النظر والمناقشة من جانب حكومته :

المصري ، ٢٦ يناير ١٩٤٦ •

(٩٥) المصري ، ٩ فبراير ١٩٤٦ •

(٩٦) The Parliamentary Debates (Hansard,) House of the Lords, Volume 174, p. 438.

(٩٧) المصري ، ٩ فبراير ١٩٤٦ •

(٩٨) هو مصطفى الشاذلي بك عضو المجلس

مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٢ يناير ١٩٤٦ •

(٩٩) نفس المضبطة السابقة ، نفس الجلسة •

(١٠٠) المصري ، ٢٤ يناير ١٩٤٦ •

عضابط مجلس النواب ، مضبطة جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ •

(١٠١) المصري ، عدد ٢٦ يناير ١٩٤٦ •

مارسيل كولومب ، تقرير مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ •

(١٠٢) مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٣) الوفد المصري ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ •

(١٠٤) المصري ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٥) المصري ، عدد ٣ فبراير ١٩٤٦ •

عضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٦) تمسكت بريطانيا بما نصت عليه المعاهدة من ان اعادة النظر في

المعاهدة يكون برضاء الطرفين المتعاقدين محمد حسنين هيكل ملفات السريين •

ص ٦٤٠ - ٦٤١ •

(١٠٧) عبد الرحمن الرافعي (مسكرتير الحزب الوطني) • المصري •

٢ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٨) المصري ، ٤ فبراير ١٩٤٦ •

مضابط مجلس الشيوخ ، جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ •

(١٠٩) صحيفة صوت السودان ، اعداد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ يناير ١٩٤٦ •

(١١٠) مضابط جلسات مجلس الشيوخ ، جلستي ٤ ، ٥ فبراير ١٩٤٦ •

المصري ، عدد ٦ نوفمبر ١٩٤٥ •

(١١١) جريدة الاقتصادية Economical البريطانية في اول فبراير ١٩٤٦

تقلا عن جريدة المصري ، ٢ فبراير ١٩٤٦ •

(١١٢) المصري ، ٤ فبراير ١٩٤٦ •

(١١٣) شهيد عطية الشافعي تطور الحركة الوطنية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٩٦ وما بعدها .
 عيد العروز والمآسي (دكتور) الممائل والحركة القومية في عصر النهضة ، ص ١٥٤ .
 (١١٤) المصري ، العدد ٤ فبراير ١٩٥٦ .



الفصل الثانى

مشروع معاهدة صلحى - ييفن
٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

- ١ - أحداث فبراير وبعده المفاوضات .
- ٢ - توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان .
- ٣ - العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا .
- ٤ - فشل مشروع المعاهدة وعودة القرائنى للحكم .

مشروع معاهدة صدقي - بيفن ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦

• بدأ رد الفعل الشعبي واضحا نتيجة للرد البريطاني على
مبادرة الحكومة المصرية بضرورة اعاده النظر في معاهدة ١٩٣٦ ،
وشهد شهر فبراير ١٩٤٦ العديد من الاضرابات الطلابية في
الجامعة والمدارس ، وشارك العمال في الاضراب عن مشاعرهم
الوطنية مع الطلاب فشهدت العاصمة مظاهرات ضخمة كان من
نتيجتها إصابة عدد كبير من هؤلاء الطلاب فوق كوبري عباس
نتيجة اطلاق البوليس الرصاص عليهم ، وسادت العلاقة الى بعد
الحدود بين ملك البلاد وجهاءير الشعب فما كان من الملك
الا أن اقال وزارة النحاسي وكلل اسماعيل صدقي باشا بتأليف
وزارته للمرة الثانية في ١٧ فبراير .

وحاول صدقي أن يمحو آثار ما علق في الأفهام عنه خلال
وزارته الأولى التي كان شعارها النصف ومصادرة الحريات ،
فقرر بدء المفاوضات مع الجانب البريطاني على الفور لتحقيق
أمنى البلاد في الجلاء ووحدة وادي النيل .

وتشكلت هيئة المفاوضات المصرية تحت رئاسته في ٧ مارس،
كما تميلبت الحكومة البريطانية عن رئاسة أرنست بيفن وزير
الخارجية لونداهل. في المفاوضات والذي حاول استغلال موقفه
موقفه الوهمي المصري الذي لا يمثل الأغلبية الشعبية المصرية .

ومع بداية الجلسات في ٩ مايو ظهرت عوامل الخلاف بين
أراده الجانبين أذ عرض الجانب البريطاني مشروعه الذى لا يختلف
عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ التى رآها الجانب المصرى قد استغندت
أغراضها ويجب استقطاها ، كما أن بريطانيا رأت ضرورة بناء
توازنها فى منطقة القناة لضمان حرية الملاحة بالقناة وحماية
المواصلات الامبراطورية .

واصدرت اللجنة الوطنية العمال والطلبة بيانًا طالبت فيه
الحكومة بقطع المفاوضات وعلان الحداد العلم يوم ١١ يوليو ،
وبالفعل توقفت المفاوضات بعد أن تمسكت بريطانيا بالمدة التى
حددتها للجلاء وهى خمس سنوات والحالات الموجبة لعودة القوات
البريطانية الى منطقة القناة حيث تمسكت بريطانيا بأن تشمل
حالات الاعتداء على أى دولة بمنطقة الشرق الأوسط وللمست
الدول المجاورة لمصر فقط . كما كان مشروع بروتوكول السودان
من أهم الأسباب التى أدت الى فشل التقارب بين الجانبين .

وكانت نصوص المشروع المقترحة من جانب مصر تؤدى الى
تمتع السودانيين بتقرير المصير واعادتهم للحكم الذاتى فى ظل
الإدارة المشتركة الحالية وحتى يتمكنوا من تقرير مصيرهم
بأنفسهم ، إلا أن بريطانيا تمسكت بأن تظل إدارة السودان تجرى
طبقا لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى ١٨٩٩ وطبقا للمادة
الحالية مشرة من معاهدة ١٩٣٦ حتى يتم الاتفاق بين طرفى
الحكم الثنائى على اعداد السودانيين للحكم الذاتى . إلا أن الوفد
المصرى رفض هذه المقترحات .

وتوقفت المفاوضات بعد أن استفحل الخلاف بين الجانبين من
جهة واسماعيل صدقى وبعض زملائه المفاوضين من جهة
أخرى وعدم اشراكه لحزب الوفد صاحب الاغلبية الشعبية معه
فى المفاوضات .

وكان صدقي باشا يخشى من نتائج الصدام المستقر مع الشارع المصري رغم أنه أمر بقبض على من أساءوا بالهيجين والشيوعيين وأطلق بعض الصحف التي تحض على الثورة الاجتماعية (١) .

ولهذا فقد سعى لاستئناف المفاوضات مرة أخرى قبل بدء العلم الدراسي الجديد ، وبالفعل تواصلت الاجتماعات المصرية البريطانية في لندن منذ ١٨ أكتوبر وعلى أثرها تم التوقيع على مشروع معاهدة بالأحرف الأولى مع أرست بيغن وتتكون من سبع مواد وتضم بروتوكولين أحدهما ينص على جلاء القوات البريطانية من مصر في موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٩ ، والثاني خصص بالسودان .

وما إن علم صدقي إلى مصر في ٢٦ أكتوبر حتى صرح بأن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقررت بصفة نهائية ، وكان نشر هذا التصريح قبل اذاعة نصوص مشروع المعاهدة ومناقضة أقوال صدقي لما تم الاتفاق عليه من إنشاء النظام الإداري القائم في السودان سبباً في أن يملأ مستر بيغن وس خلفه زعماء حزب العمال البريطاني بتكذيبه ووصف تصريحاته بأنها مغرضة ومضللة وأن الاتفاق عليه لا يعدو أن يكون محاولات تمهيدية بحثة وأنه لم يتم اقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق .

وهكذا سحب البساط من تحت اقدام حكومة صدقي ، الذي وجدّ ضموية بلغة في مواجهة الشعب والرأي العام المصري فما كان منه إلا أن تقدم باستقالته في ٨ ديسمبر بعد فشل مشروعه ليخلقه القتراسي مرة ثانية في اليوم التالي بشية الاستقرار في طريق المفاوضات الذي لم يكن ليحقق آجال ابتداء وادي النيل في الجلاء والوحدة ، فاضطر في النهاية إلى أن يفكر بجدية في عرض قضية البلاد على مجلس الأمن في العام التالي .

١ - أحداث فبراير وبدا المفاوضات :

مع ازدياد السخط الشعبي إزاء الرد البريطاني على مذكرات الحكومة المصرية بضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، شهد شهر فبراير ١٩٤٦ كثيرا من الاضرابات الطلابية والعمالية ، واحتجبت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة واتحاد خريجي الجامعة على هذا الرد ، وعقد المؤتمر الطلابي بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) في يوم السبت ٩ فبراير ، وتحركت المظاهرات من الجامعة متجهة نحو قصر عابدين رابعة شمل : « للجلاء - لا مفاوضة الا بعد الجلاء » (٢) .

وعنفا وصلت المظاهرات الطلابية الى كوبرى عباس وجذته مفتوحا ولصر الطلبة على عبوره محاصرههم البوليس وانهمل عليهم ضربا بالبرصا فالتقى بعضهم بنفسه في النيل (٣) ، وعمت المظاهرات جميع احياء البلاد احتجاجا على مذكرة كوبرى عباس ، وامتلأت الصحف بببكات الاحتجاج ، ولم تعد صحف الوند ومصر الفتاة والاقوال المسلمين تطلب فقط باعادة النظر في المعاهدة بل اخذت تطلب باستقاطها وعدم الاعتراف بشرعيتها ، واخذت امتلحياتها المتعوية تدعو كل يوم شعب وادى الفيل الى الكفاح والتضحية ، دون استجداء بريطانيا للتفاوض معها (٤) .

ووجه طلاب الجامعة في نفس يوم حدث كوبرى عباس مذكرات الى الملك فاروق يطالبون فيها بضرورة البدء فوراً في المفاوضات التي لم يكن قد تحدد بدء موعدها بعد ، وفي اليوم الحادى عشر من فبراير كان قد تحدد حضور الملك لوضع حجر الأساس للمدينة الجامعية فاعرض طلاب الجامعة من حضور الجدل ومشاركة الملك الاحتفال رداً على ما حدث لهم في كوبرى عباس (٥) .

وظهر مدى السخط الشعبي على عدم تجاوز القصر منع المطالب الوطنية بتكليف حكومة مؤقتة لتحرير عن آمال الجبابرة في

تحقيق الجلاء ، حينما حيل فريق من شبّاب الجامعة وسط زملائهم صور « صاحب الجلالة » عندما حلّ ميلاده في ١١ فبراير والقوا بها على الأرض وداسوها بالأقدام (٦) معبرين عن سخطهم ، وخرجت في اليوم التالي (١٢ فبراير) جنازة صليبه على أبواب الشهداء ، كما أقام طلبة الأزهر صلاة الغائب على لرواحهم ، ولم تجد وزارة القنراشى أيلام عجزها عن طلبية آمل الوطن ومجلبهة الاعراض الانجليزى عن تحقيق هذه الآمال ، الا ان تقدم استقالتها للملك الذى استشاط من سياستها غضبا في ١٥ فبراير (٧) .

وازداد عدد الالتجاجات العنيفة بين المظاهرين والبوليس ، وببهم وبين الجيش الانجليزى ، واضطر الملك فى آخر الأمر ان يلجأ الى سياسى « مكروه » ولكنه بقى بالفرض هو اسماعيل صدقى باشا (٨) . الذى كان قد بلغ السبعين من عمره ، ليشكل وزارته « الثانية » في ١٧ فبراير رغم ان صدقى كان لا يمثل الا الثورة المضادة ، لكن الملك بعد أن تخلص من الوفديين ومن خصومهم ، أعاد ذلك « المحارب القديم » الى « المسرح الخاوى » للسياسة المصرية (٩) ، بعد ان بدأ نجه يظهر فى انقها من جديد ، ولكى يتمكن من كبح جماح الجماهير الباحطة بعد عجز وزارة ملفه عن حفظ الأمن ، وأجراء مفاوضات عاجلة مع الانجليز (١٠) .

وتضمن كتاب صدقى المرفوع للملك بتشكيل الوزارة مسعيه الوصول الى تسوية للمسألة المصرية مع الانجليز ، وتحقيقا لهذا الفرض حاول صدقى استمالة العناصر الوطنية السياسية وعلى رأسها الوفد الى جانبه ، لكنها كانت تنظر اليه بعين الترقب والحذر ، فأعلن مصطفى النحاس موقف الوفد الرسمى تجاه حكومة صدقى فاشتراط فى البداية اجراء انتخابات جديدة ردا على طلب صدقى للتماون معا فى هذه المرحلة (١١) .

كما سمى رئيس الوزراء الجديد إلى إطلاق سراح الطلاب المعتقلين وهناك على مشارفهم الوطنية ، وتمهد بالقنود ، عن مصالح البلاد ، فقد كان حريصا على أن يسحو منذ البداية ما كان صلتا في الإذهان عنه من ذكريات سيئة الفتنة ، وللبطش القوي مارسه ضد الحركة الوطنية في الثلاثينات أبان وزارته الأولى ، باعتماده على القوى الاجتماعية الرجعية وعلى الجامعات السياسية المشكوك في صدق وطنيتها ، ومصادره الحريات وتزييف الانتخابات لصالح كبار الرأسماليين (١٢) ، وحرمان الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين من التعبير عن آرائهم في انتخابات مطلبهم من أعضاء البرلمان ، ومحاربة حكومته الأولى للصلال في أراقتهم بفصلهم من أعمالهم والقاء القبض عليهم بين الحين والآخر والرجعهم في السجون (١٣) .

ولم يمض أسبوع واحد على تشكيل وزارة صُحى حتى اندلعت المظاهرات من جديد في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى ، ففي ٢١ فبراير صارت كلية « الجلاء » هي الشعار الوحيد المسبوع في أنحاء العاصمة من الجاهيز النائرة من العمال والطلبة التي تعرضت لنيران القوات البريطانية من كفتت تمر النيل بميدان الاسماعيلية (١٤) ، فاختذ منها صلقى ذريعة لتطبيق أسلوبه في القمع الذي يجيده عن طريق التحالف الوقتي مع جماعات الإخوان المسلمين ضد ما اسمعهم بالمهيجين من الماركسيين والمحمدين عبريرا لاجراءاته التنصيفية وحماية للنظام القائم ، وغدا شعار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التي تكونت في نفس اليوم هو الجلاء التام عن وادي النيل في مصر والسودان .

وقد ردت ثقتبات العمال بالقطر المصري وطلبة الجامعة والأزهر والمعاهد العليا والمدارس أن يكون يوم الخميس ٢١ فبراير هو يوم « الجلاء » (١٥) ، ويوم اضراب عام لجميع هيئات الشعب

وطوائفه واستمرت المظاهرات طوال ذلك اليوم الذى صار يوماً مشهوداً فى تاريخ الحركة الوطنية لوادى النيل اذ سقط الكثير من الشهداء فى مختلف اقاليم البلاد ، واتهم صحتى بتدخل عناصر من الدماء فى هذه المظاهرات ، وجاء رد الطلبة حاسماً ، اذ اجتمعت اللجنة التنفيذية للطلبة وقررت :

١ - اعلان الحداد العام .

٢ - الموافقة على قرار اللجنة الوطنية للنمال والطلبة باصدار ميثاق وطنى يوقع عليه جميع الزعماء بلزمتهم عدم قبول الحسك الا على اساس تصريح بريطانى يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل كأساس للمفاوضة .

٣ - سحب الموظفين الانجليز من البوليس المصرى .

٤ - استنكار بيان رئيس الحكومة للتمرئة بين طبقات الشعب ووصف المواطنين الأحرار بالدماء .

كما اعلن مؤتمر الخريجين بالسودان الحداد العام يوم ٤ مارس على ارواح الشهداء فى مصر (١٦) ، واجتمعت اللجنة الوطنية للعمل والطلبة لتطالب بالجلاء المورى عن المدن المصرية الكبرى ، واصدار تصريح واضح بان يكون اساس المفاوضة هو تحديد يوم الجلاء التام عن وادى النيل ورفض المسالمة بشأن الجلاء (١٧) .

ومع اشتداد الحركة الوطنية المناهضة للوجود البريطانى بنى صوره فى شطرى الوادى ، تبلت الحكومة البريطانية الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية والتي تشكلت بهدف اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ (١٨) .

ولجميع اسماعيل صدقى في تكوين لجنة تضم كبار السياسيين
القدامى لبدء المفاوضات ما عدا حزب الاغلبية الذي رفض
التعاون مع هذه اللجنة باعتباره صاحبه الحق في أن يكون هو
القائم بهذه المفاوضات ، كما رفض الحزب الوطنى هو الآخر
تمشيا مع سياسته التقليدية بأنه لا مفاوضة الا بعد الجلاء
التام (١٩) .

وفي ٧ مارس صدر المرسوم الملكى بتشكيل هيئة المفاوضات
المصرية برئاسة اسماعيل صدقى (٢٠) ، وفي الثانى من إبريل
أعلنت الحكومة البريطانية عن تشكيل هيئة مفاوضتها برئاسة
ارنست بيغن وزير الخارجية وتضم اللورد ستانجيت وزير
الطيران الملكى ، وكان هو الممارس الحقيقى لرئاسة الوفد
البريطانى الذى حاول استغلال موقف الوفد المصرى الضعيف من
أنه لا يملك الاغلبية الشعبية في مصر — رغم ضمه لجموعة من
كبار سياسى مصر — في أن يحصل منه على نتائج أفضل
مما يخطيه (٢١) .

نقد كان هدف بريطانيا الذى تسعى اليه عدم التفكير في عقد
اتفاق ثنائى يرمى الى استخدام قواعد في الاراضى المصرية الدفاع
عن الامبراطورية البريطانية او لمواجهة اعتداء يقع على مصر ، بل
هى تفكر في تدابير مشتركة على أساس سلامة جميع الدول التى
لها مصالح حيوية في الشرق الأوسط (٢٢) ، بعد نمو الحركات
الوطنية لشعوب هذه المنطقة وحروج بريطانيا بأعمال اقتصادية
ضخمة بعد الحرب نتيجة تواجد قواتها العسكرية في أنحاء مفرقة
من العالم ، فابلق السفير البريطانى رولاند كابل — الذى حل
محل اللورد كيلرن — صدقى بلباسه بأن الحكومة البريطانية ترى
أنه لا يمكن صد أى عنوان على منطقة الشرق الأوسط اذا لم يكن
بجوار القناة قاعدة حربية وقت السلم تكون نواة لقاعدة حربية
كبرى في وقت الحرب مع تلجبر ضلعة ارض في المنطقة للحكومة

البريطانية تخدم الأغراض العسكرية مع بقائها تحت السيطرة المصرية. (٢٣) .

وتد تأكيد لدى المسألة الانجليز خلال أحداث الحرب الأخيرة أهمية موقع مصر الاستراتيجي ، ورغم عدم استخدام القناة خلال أحداث الحرب بصورة واضحة فإن التقدم العلى في المواصلات وازدياد الأهمية والحاجة الى النفط يزيد من أهميتها « وإن مصر محور الكرة الأرضية من الوجهة الاستراتيجية » وبريطانيا لا تفكر جدياً في الجلاء النهائي من الأرض المصرية لأنه سيكفها نفقات باهظة للحاجة الى إقامة منشآت عسكرية جديدة في مناطق أخرى (٢٤) .

وكانت الحكومة البريطانية لا ترى التعجيل ببدء المفاوضات لانتهاء الحلاء الا من خلال استراتيجيتها طويلة المدى في المنطقة بسبب ضخامة قواتها بمصر ولحاجة الجيش المصري لفترة طويلة من الاستعدادات حتى يتحمل تبعه الدفاع عن القناة (٢٥) .

ففى السبع من مايو صدر البيان البريطانى الذى يؤكد على استعداد بريطانيا لمسحب قواتها البرية والبحرية والجوية من مصر ولكنها اكدت على توطيد تحالفاتها مع مصر على أساس المساواة بين الدولتين اللتين تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وإن يتقرر من خلال المفاوضات تحديد مراحل الجلاء ومواعيدها وأن يتم الاتفاق على تدابير مشتركة لتحقيق التعاون في حالة الحرب أو الخطر الوشيك بوقوعها (٢٦) .

لها المعارضة البريطانية لحكومة العمال ممثلة في زعماء المحافظين وعلى رأسها تشرشل وايدن فانها شنت حملة عنيفة على سياسة حكومتها ، وراى أن خروج القوات البريطانية من مصر لا يضمن لبريطانيا عودة أخرى ولو استبدلت بقاعدة القناة

مناطق تواجد بريطانية أخرى بالمنطقة مثل فلسطين وبرتة ، وأن المصريين قد يرفضون عودة التواجد البريطانى مرة أخرى في حالة الحرب بعد تسليمهم للممتلكات البريطانية في بلادهم ، وأشار ايدن لوقف حزب الوفد المتطرف في مسألة الجلاء وعدم تمثيله في وفد المفاوضات الحالي مما يضعف من موقف الحكومة المصرية المفاوضة ولا يعطى ضمتا ككلها لبريطانيا مقابل جلائها من مصر (٢٧) .

وفي المقابل فإن المعارضة المصرية انكثرت على صحنى باشا تهاونه في قبوله مبدأ التحالف مع بريطانيا مقابل الجلاء ، وهامه الوفد بشدة ، واضطرت الأحوال وقامت المظاهرات مرة أخرى في ١١ مايو ، في نفس الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصري والبريطاني بمعد أول جلسة بينهما في ٩ مايو (٢٨) .

وكعادته قام صحنى بمبادرة بعض الصحف مشجدا قضيته على البلاد حتى يكتسب تأييد بريطانيا للوصول الى حل يرضى الطرفين المتفاوضين بعدما تقاربت الى حد كبير وجهات نظر كل من رئيسي الوزراء المصري والبريطاني ، عدا مسألة السودان التي كل يرى صحنى فصلها عن مسألة الجلاء أثناء المفاوضات وأن تقتصر المباحثات على موضوع الجلاء فقط وأن كانت بلا شك تلك هي وجهة النظر البريطانية التي لم تقبل أن تبدأ المفاوضات على أسس التسليم بوحدة وادي النيل ووجود السودان ومصر تحت تاج واحد ، وكان رئيس الوزراء المصري يرى فصل موضوع السودان عن المباحثات لا تسليما بوجهة النظر البريطانية ولكن لأن السودان يجب ألا يكون موضوعا للبحث والنقاش لأن سيادة مصر وحتمها في السودان واضح ومحدد (٢٩) ولا يقبل المساومة .

وعرض الجانب البريطاني في هذه الجلسة مشروعه الذي
انتضح أنه لا يختلف في جوهره عما جاء بمصاهدة ١٩٣٦ والذي
يؤكد على أن الماهدة صحيحة ونافذة ولا يجوز منازعتها أو
الاعتراض على ما ورد بها ، أما الجانب المصري فترأى أن هذه
الماهدة غير مثبته لمخالفتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ولاستبدالها
بأغراضها وأن المقصود من المفاوضة هو تقرير سقوطها وإحلال
معاهدة جديدة محل محلها لن يمكن (٣٠) .

لكن الجانب البريطاني كان يرى أن يكون تنفيذ الماهدة
« بالرضا المشترك وبالطريقة المناسبة » وأن يتم ذلك بالاتفاق
لضمان استمرارية السياسة البريطانية في المنطقة وهي مسألة
حيوية لبريطانيا وليست مسألة تفوض بين أفراد ، فبناءً على
توصيات رؤساء الأركان التجليز وافقت اللجنة الدفاعية من
الشرق الأوسط بأن تستمر قاعدة القناة متواجدة في موقعها بمصر
وأنه لا بد من الاحتفاظ بقوات بريطانية على أرضها وأن الدفاع
الإقليمي عن منطقة الشرق الأوسط حتماً يكون متروكاً هو منطقة
القناة التي هي أساس تواجد المنظمة الدفاعية الإقليمية لمنطقة
الشرق الأوسط ، ويمكن التوفيق بين المطلب القوي للمصريين
وتحقيق الأهداف البريطانية باقتراح يقدم للحكومة المصرية أثناء
المفاوضات بتأجير قاعدة قناة السويس لبريطانيا لمدة ٩٩
سنة (٣١) .

وكان الاقتراح استئجار بعض القواعد على قناة السويس أو
على البحر المتوسط أو في سيناء في مقابل أجر يحدد تفصيلاته
ونوعه وطريقة دفعه نمياً بعد ، قد أثير بين صحتي ولورد
ستانجيت في جلسة تمهيدية سبقت البدء في المفاوضات .

ولكن الحرس البريطاني الممثل في دوايم الاحتلال في ثياب عقد
إيجار ، لم يلق قبولاً (٣٢) من الجانب المصري الذي تمسك

بسيادته على أرضه بما فيها منطقة القناة متضمنة المجرى الملاحي للقناة وعلى أسس اتفاقية التسطيطية سنة ١٨٨٨ ، وحتى تنفجر الامتيازات التحكيمية لبريطانيا على القناة بقيت فكرة تسولي الجامعة العربية باعتبارها كتلة اقليمية مهمة حل هذه المشكلة بالنسبة من هيئة الأمم المتحدة فتطعن بذلك انجلترا امام التزامات عربية دولية لضمان حرية الملاحة في القناة بدلا من الإلتزامات المصرية التي لا ترضى الضرور البريطاني ودعواه (٣٢) .

لكن بريطانيا رغم تنفيذ وزير خارجيتها بيلن بموقف روسيا وألماعها نجاحا ايران كانت ترى ان قوانينها يجب الا تصحب من مصر ، وقد ساعدها على هذا التشدد ان تصريحات رئيس الوزارة المصرية نفسه كانت غامضة وغير محددة ، فقد أعلن انه لا يمكن ان يكون ثمة تراش او تفاوض بشأن مسألة بقاء جنود اجانب على أى جزء من الأراضى المصرية .

ثم أعلن بعد ذلك بتأويل عن رغبته الاكيدة فى الوصول الى اقامة تحالف قوى ومتمين بين الدولتين المتحالفتين (٣٤) ، وسلم يرضى الجانب البريطانى ، وفى نفس الوقت لم يحصل على امتلى المصريين الواضحة . فبريطانيا ترى وجوب تدخل قواتها بالاسلوب والطريقة التي تراها ملائمة لحماية مصالحها الاستراتيجية والاخذ بنظم الدفاع المشترك عن الشرق الاوسط ، فانارت فكرة الدفاع المشترك الحس الوطنى للجماهير التي فهمتها على انها لا تعدو ان تكون شكلا من اشكال الاحتلال المفروض على البلاد ، ولذلك هبت المظاهرات من جديد تنفذ بالاسلوب المفاوضة .

واعلنت احزاب الوفد والكتلة الوفعية ومصر الفتاة معارضتها لأى اتفاق يتم بين صغقى باشا والانجليز نظرا للاحتلال الواضح بين وجهتى نظر الطرفين ، وانه لا غائدة من الاستقرار فى تلك المفاوضات للحقيم . وبدأت فكرة مرض قضية وادى النيل

على هيئة الأمم المتحدة تتردد على السنة السياسيين المصريين ،
 وظلت الصحافة المصرية تهاجم الأسلوب البريطاني في المفاوضات
 الذي يعتمد على الماطلة والتسويف (٣٥) وكان محمود حسن
 باشا سفير مصر بالولايات المتحدة ومنذئذ بدأ بعثة الأمم قد
 صرح بأن مصر ستوجه بقصبتها الى مجلس الأمن في حالة رفض
 مطالبها القومية (٣٦) .

٢ - توقف المفاوضات وفشل مشروع بروتوكول السودان :

أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة بياناً طالبت فيه بقطع
 المفاوضات وأعلن يوم ١١ يوليو يوماً للحداد العام وتحديد الجهاد
 الوطني ، ولم ينتظر صدق باشا ، وحتى يؤكد لمفاوضيه الاتجلىز
 على مدى مقدرته على إطفاء جفوة الرضى العام لسياسته
 وللإتفاق المنتظر ، ومدى سطوته على ضبط الأمن اذ امر باعتقال
 مئات من الكتّاب والصحفيين وزعماء اللجنة الوطنية ونقابات
 العمال والشباب الوفدى واتحدت فلبا الأحزاب المختلفة ومؤثر
 نقابات القطر المصرى ، كما أفلق كثيراً من دور النشر والجمعيات
 الثقافية والطبية ، كما منع الاحتفال بيوم ١١ يوليو وهو ذكرى
 ضرب الاتجلىز للاستكسرية عام ١٨٨٢ م ، والصق النهم
 بالشبيوعيين واعتبرهم (كبش القداء) لتبرير أسلوبه القمى
 واستصدر قانوناً من البرلمان بتكثيد العقوبات الجنائية بدعوى
 حماية النظام الاجتماعى ضد الإنكار الشيوعية ، رغم معارضة
 كثير من النواب فى البرلمان ، كما أعد بعض مشروعات لقوانين
 التى تمنع الإضرابات والمظاهرات (٣٧) .

وكان صدق باشا يستحث الوفد البريطانى على المضى قدما
 فى المفاوضات حتى لا تضر نتيجة حالة الخلل والعطب الناتج عن
 هذه الاجراءات المتسعدة تجاه الهيئات السياسية المتعددة
 والجماعات الوطنية كالفطبة والعمال واللتطوعيات البحرية (٣٨) ،

وحلول الجانب البريطاني أن يعزو أسباب الأوضاع غير المستقرة في مصر إلى السياسة الرجعية التي تتبعها الحكومة المصرية وابتعادها عن اشاعة قدر من العدالة الاجتماعية بين المصريين جميعا ، وليس نتيجة للعلاقات المصرية - البريطانية (٢٩) .

واغفل الناس الانجليز ان هذه العوامل جميعها مرتبطة ببعضها وان السياسة البريطانية في مصر كلفت ولا تزال عملا رئيسيا ومساعدة لتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية التي تؤثر تأثيرا مباشرا وعمالا على الأحوال الاجتماعية ، التي لم تظل بعدالتها جموع المصريين ، فلم تكن المطالب السياسية هي محور القضية الوطنية بحسب .

على الرغم من أن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد أصدرت بيانها المشهور في ٢١ فبراير التي تطالب فيه « بحسب القوات البريطانية من المدن الكبرى مورا وأن تعلن الحكومة ، كما يعلن كل مصري مسئول برفض الحكم أو المفاوضات الا على أساس تصريح يصدر من الجانب البريطاني بالغاء (٤٠) » ، فإن هذه اللجنة قد تبنت المطالب الطبقية عاصرت بيانا يندد بالحكومة التي بدأت « هجومها على مستوى معيشة الشعب الذي لا يكاد يجد القوت ، حتى تنتفخ جيوب أصحاب الأموال والمستثمرين بالارباح الطائلة من مياه الملايين وقوت أبنائهم » (٤١) .

وكان أن تعثرت المفاوضات منذ بدايتها رغم ما كان يأمله الجانبين من نجاح وما لقيهما من بؤس الأمل في أن تنتهي سريعا باتفاق يرضى طموحاتهما ورغبات شعبيهما ، وبعد أن تقدم الجانب المصري بمشروعه المناظر للبريطاني بشأن موضوع الغلاء وذلك في ١٩ مايو سارع برفضه المفاوضات الانجليز ، ومتما لاكارة الرأي العام في مصر ونظرا لحساسية المرحلة تجاه هذا الموضوع اذا ما علم بتوقف المفاوضات فقد أصدر الجانبان بيانا مشتركا في

الثاني والعشرين من الشهر نفسه جاء فيه : أن « تبادل الانكسار بين الوفدين قد اظهر أن هناك بعض المسائل ، رأى الوفد البريطاني ضرورة الرجوع فيها الى مصدر بين مما يتطلب بعض الوقت » (٤٢) ، وحل الوفد البريطاني الى لندن لاراجعة حكومته التي كانت هي الاخرى تفتي معارضيهما من تدابير السليبين (٤٣) .

وكان الخلاف الرئيسي بين الجانبين يتمثل في نقطتين : الاولى تتعلق بمدة الجلاء وحددها الانجليز بخمس سنوات حتى يتم جلاء قواتهم من مصر ، بينما حددها المصريون بسنة واحدة ، والنقطة الثانية تتعلق بتحديد حالة الخطر الموجبة لعودة القوات البريطانية الى ارض مصر بعد الجلاء عنها ، فبينما حددها الانجليز بانتهاء حالة الاعتداء على اى بلد في الشرق الاوسط بها فيها تركيا وايران واليونان ، رأى المصريون أن يقتصر الامر على حالة وقوع اعتداء على الدول المتاخمة لمصر والمشاركة معها في الحدود فقط (٤٤) .

وكانت تركيا رغم عدم اشتراكها في الحدود مع مصر تفتي من جلاء القوات البريطانية من مصر ، وخروج قوات الحلفاء من سوريا ولبنان والعراق ، ولهذا فقد ابدت رغبتها في الحصول على ضمان كاف من بريطانيا في حالة نجاح المفاوضات الدائرة مع صديقيها ، وطالب مدير تركيا في لندن بمقابلة مصدر بين في قصر الخارجية البريطانية في اواخر ابريل ١٩٢٦ وأبلغه تلقى حكومته وعلمها من اعزام جلاء الجيوش البريطانية من مصر ، ويرجع هذا الخوف التركي الى المطامع الروسية في المضائق التركية ولضم بعض اراضي الولايات التركية الشرقية الى روسيا (٤٥) .

ولكن الطرفين تمكنا من الوصول الى حل وسط في اواخر يونيو (٤٦) على أن تكون مدة الجلاء عن مصر ثلاث سنوات فقط وليست خمسا وان يؤخذ بنظم لجنة الدفاع المشترك عن طريق

تشكيل لجنة عسكرية من الجانبين تكون مهمتها تحديد حالات الخطر التي تهدد سلامة منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الدول المتاخمة لمصر ، وأن يعهد إليها تحديد الإجراءات التي تتولى مصر تنفيذها تجاه كل حالة من حالات الخطر الموجبة للتدخل البريطاني في المنطقة (٤٧) ولكن هذا الاقتراح كان مصيره للرفض أيضا .

وفي ٨ يوليو سلم الجانب المصري الى الجانب البريطاني مشروع معاهدة تحالف ومشروع بروتوكول خاص بالسودان ينص على ان : « يتمهد الطرفان الساميلان المتعاقدان بالدخول فورا في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطق مصالح الالهلى السودانيين على اساس وحدة وادى النيل تحت راج مصر » (٤٨) .

وكان مشروع بروتوكول السودان المقترح من جانب مصر يبنى من الادارة المشتركة للسودان ان يتمتع السودانيون بالرعاية واعبادهم للحكم الذاتي» وأنه حالما يتم الوصول الى هذا الغرض الأخير ، يكون الشعب السودانى حراً في تقرير علاقته المستقبلية مع الطرفين الساميلين المتعاقدين ، ويمتزم الطرفان الساميلان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور النام مع الشعب السوداني والى ان يتم إبرام اتفاق آخر بين الطرفين الساميلين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل مؤقتا بالفترة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ . . . (٤٩) .

الا أن المفاوضات أصيبت بالجمود بين الجانبين وزادت المشكلة تعقيدا بعد اصرار الجانب المصرى على اثاره موضوع السودان دون تطبيقه وفي ١٩ أغسطس تقدم الجانب البريطانى ببعض المقترحات بهدف الوصول الى اتفاق مع الحكومة المصرية ، الا أن الوفد المصرى أصدر قراره بالاجتماع في اليوم التالي برفض

ذلك المقترحت البريطانية إذ لم يأت بها ما يحمل الحكومة على تغيير موقفها وفي ١٧ سبتمبر تقدم الوفد البريطانى بمقترحات أخرى جديدة خاصة بالسودان (٥٠) .

كان المشروع المقدم من خلال هذه المقترحات ينص على الآتى :

١ - اتفق الطرفان السليمان المتعاندان على أن سياستها الأولية في السودان ستظل مقتصرة الى رفاهية السودانين والعمل الجاد على اعدادهم للحكم الذاتى .

٢ - وحالما يتحقق الخرض الأخير فإن الشعب السودانى يكون حراً في تقرير مصيره . ومن المتفق عليه أنه إذا قرّر قرار السودانين على اختيار الاستقلال ، تتحد بين مصر والسودان الاشتغلت اللازمة بشأن الاستزادة من مياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكثر الفائدة ، وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح ملدية أخرى في وادى النيل .

٣ - والى أن يتم ذلك تظل إدارة السودان تجرى طبقاً لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وطبقاً للمادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

٤ - وتصرح الحكومة المصرية بأنه ليس في أحكام البروتوكول السابقة الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه في أن يكون ملكاً على السودان .

٥ - سيتلقى الطرفان الساميان المتعاندان من حكم السودان العلم بين حين وآخر تقارير من مدى تقدم الشعب السودانى نحو الحكم الذاتى المنشود . وفي الوقت المناسب سينان لجنة مشتركة لتضع تقريراً عما إذا كان السودانىون قد تهيأوا للحكم الذاتى

تكمال ، واصبحوا في حالة تمكهم من تقرير مستقبل
السودان ... » (٥١) .

ودرس الوفد المصري هذه المقترحات البريطانية الخاصة
بمشروع السودان ثم قرر رفضها (٥٢) في ٢٦ سبتمبر وذلك لأنه
« اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية ان الهدف الذي يرمى
اليه الوفد البريطاني هو تصفية نظام الحكم في السودان تصفية
نهائية طبقا لاندلية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن السلطات
البريطانية في السودان .. ولهذا فان البروتوكول المقدم من الوفد
البريطاني يجعل كل مفاوضة لاحقة بشأن السودان عبية الجنوى
وغير ذات موضوع اذ ان نظام الحكم في السودان قد سوي في
البروتوكول لسنتين عدة مقبلة ... » .

وعلى ذلك احتدمت الأزمة وتوقفت المفاوضات مرة أخرى (٥٣)
بسبب عدم الاتفاق على تحقيق آمال أبناء جنوب الوادي في الحرية
وتقرير المسير واستفطحت الخلافات كذلك بين أعضاء الفريق
المفاوض من المصريين واسماعيل صتيق بسبب الأسلوب الذي
يتبعه في التفاوض وهذه دون باقي زملائه المفاوضين واعلن مكرم
عبيد احد الأعضاء المفاوضين أن لجنة النزاع المشترك ما هي
الا حياية مقنعة ، كما عاجبه من قبل مفوض آخر هو علي
الشمسي ، مقبلاً لياه بأنه يفوض الانجليز بمفرده دون الرجوع
الى الوفد المشارك له ، ولذا فقد أصبح موقف هيئة المفاوضات
حرجاً جفاً ،

ومن هنا توقف الانجليز عن التفاوض مع حكومة بدت أمامهم
ضعيفة لا تطك من اسباب التوة الداخلية والوحدة الجماهية
ما يؤهلها من اعتلاك ضمانات التنفيذ لما يتفق عليه ، وساعد على
ذلك أن الجبهة الداخلية كانت غير مستقرة رغم الاجراءات
المتشدة التي كان يتخذها رئيس الوزراء لاعادة الهدوء الداخلي

بعد أن أضرب عمال شبر الخيمة واضرب عمال شركات الخزل بالامسكندية خلال شهر يونيو وفي منتصف يوليو ، والتيت عدة قتابل على أحد النوادي البريطانية بالامسكندية ، وتمطلت الدراسة بجامعة وقبض على عدد من الطلبة ، كما هاجم مدققي العمال والطلبة أكثر من مرة ، وكذلك فعل مع بعض المصطف الحزبية التي تحض على الثورة الاجتماعية ، كما كان من اهم اسباب فشله في تحقيق نجاح يفكر في الجولة الأولى من المفاوضات التي جرت في مصر انه لم يشرك حزب الأغلبية الشعبية وهو الوند (٥٤) معه .

٢ - العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا :

. وألم هذا الفشل الواضح تحدثت مدققي باشا مع مستر بوكز نائب السفين البريطانى في القاهرة في أمر سفره الى لندن وذلك في الثاني من أكتوبر لاستئناف المباحثات على أساس الوحدة ، على أية صورة رمزية ، بين مصر والسودان تحت تاج واحد ، ورحبت بريطانيا باعادة المفاوضات مرة أخرى ، فعجل بالسفر الى لندن في السابع عشر من أكتوبر ، ويرافقه إبراهيم عبد الهادي وزير خارجيته ، ليلاحت بنفسه المستر بيلن (٥٥) فيما يتعلق بموضوع السودان الذي كان المسألة المهمة التي اختلف عليها الجانبين . وكان مدققي يتعجل توقيع الاتفاق بأي صورة تيسل بدء العام الدراسي ومظاهرات الطلبة المتوقعة (٥٦) .

واجتمع الجانبان المصري والبريطاني في لندن يوم ١٨ أكتوبر وعقدوا خمس جلسات آخرها في ٢٥ من نفس الشهر حيث وقع الطرفان على مشروع معاهدة بالأحرف الأولى ، وتتكون من سبع مواد وتضم بروتوكولين .

أحدها ينص على جلاء القوات البريطانية عن مصر في موعد انصاه أول سبتمبر ١٩٤٩ م .

والثاني خلاص بالسودان وينص على « أن السياسة التي يتعمدها الطرفان المتعاقدان بالتباعها في السودان في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مشترك هو تاج مصر سيكون هدفها الأساسي رعاية السودانيين وتقديم مصالحهم وتهيتهم بهيئة جادة للحكم الذاتي ومزاولة ما يترتب عليه من حق اختيار نظم الحكم في السودان مستقبلا ، وانتظرا لأن يستطيع الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما وبعد استشارة السودانيين ، تحقيق الهدف الأخير يحتفظ بمعاهدة عام ١٨٩٩ ، كما أن المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها تبقى نافذة المفعول » (٥٧) .

وما أن عاد صقلى الى مصر في ٢٦ أكتوبر ، حتى اطلب بتصريح قال فيه : « اليوم أكثر بانى نجحت في مهمتى ، ذلك ان الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى قد تقررت بصفة نهائية » ونشر التصريح قبل اذاعة نصوص مشروع المعاهدة الذى كان يتناقض مع تصريحات صقلى وكان هذا التصريح مجرد دعاية شخصية لصقلى ، وثارت ثائرة وزير الخارجية البريطانى مستر بيكن ومن خلفه زعماء حزب العمال البريطانى للحكم الذى كان يفوض معركة ضارية مع حزب المحافظين ذى السبوت الامبراطورية التى بعثتها الانجليز بصفة عامة (٥٨) .

كما ان النص المتفق عليه بين طرفى المفاوضة لم يشر الى أى نوع من أنواع الوحدة بين مصر والسودان ، بل كان صريحا في ابقاء نظم الادارة القائم في السودان ، ولذلك فقد باذر مستر انلى رئيس الوزراء البريطانى تكذيب تصريح صقلى بانها في اجتماع مجلس العموم البريطانى يوم ٢٨ أكتوبر ووصف فيه تصريحات صقلى بأنها مفروضة ومضللة وان المتفق عليه بينها لا يعنى أن يكون محادثات تمهيدية بحثة وأنه لم يتم اقرار صيغة نهائية لمشروع الاتفاق (٥٩) وان المحادثات كانت سرية وشخصية ولم يقرر فيها شيء يفقد به أى من الطرفين ولا يجوز اذاعتها .

ومن هنا لم يتحسّس الإنجليز لانتهاء مشروع الاتفاق المزمع ولائمه يستحيل ضمان التنفيذ مع رئيس الوزراء المصري الذي لم يقدر على مواجهة الرأي العام المصري بحقيقة النص الخاص بالسودان محاولاً تفسيره بما يرضى الشعور الوطني المصري فقط .

ولهذا فقد حاول بيغن تجنب اللبس في تأويل النص الخاص بالسودان فأرسل إلى صدقي في ٦ ديسمبر مقترحاً أن يرسل إلى لندن خطاباً تفسيرياً يلحق بالمعاهدة فتغافل صدقي عن هذا الاقتراح ، فما كان من بيغن إلا أن كلف الحاكم العام للسودان السير هيوبرت هادليستون Sir Hubert Huddleston على لسان الحكومة البريطانية بأنها لن تسمح بأي تغيير في نظم الحكم بالسودان ، وبأن المحادثات الأخيرة لم تتعرض لحكومة السودان أو سلطتها بأي تغيير (٦٠) .

وكان فريق من أبناء السودان يؤيدون الحاكم العام البريطاني للسودان داعين إلى الانفصال (٦١) فهاج نصريح صدقي باشاً هؤلاء الانفصاليين واحتجوا عليه ودبروا مظاهرات عنيفة في الخرطوم ، وتركزت حكومة السودان البريطانية المتظاهرين يتسلحون ويعتدون على أنصار الوحدة ويهاجمون نادي الخريجين في أم درمان ، وسرعان ما قامت مظاهرات حاشدة مضادة من أنصار الوحدة أعلنوا فيها مطالبتهم بوحدة وادي النيل وتمسكهم بها (٦٢) .

٤ - فشل مشروع المعاهدة وعودة التفاوض للحكم :

وفي مصر لم يكد العلم الدراسي يبدأ بعد أن تم تأجيله إلى ١٧ نوفمبر حتى تفاقمت الأحداث واشتدت المظاهرات والمصادمات من جديد رغم الاحتياطات العسكرية المشددة التي أمر صدقي

بإخلافها (٦٣) . ولهذا لم يكن لدى الإنجليز من الحملة لمقد اتفاقية نهائية مع صديقي باشا لاطلاعهم على الأحوال الداخلية السائدة في مصر ، وما يجابه رئيس الوزراء المصري من التوجهات الشعبية المناهضة لحكمه ممثلة في التنظيمات الطلابية والعمالية والسياسية وال الإخوان المسلمين ، ومطلباتها بإلغاء المعاهدة وتطعيم المفاوضات بصورة نهائية والتوجه لهيئة الأمم لعرض قضية البلاد على مجلس الأمن ، واشتدت حدة مظاهرات طلبة جامعتي قواد بالقاهرة وغاروق الأول بالإسكندرية يوم ٢٨ نوفمبر معضدة بما أبدته طوائف الشعب المختلفة من معارضة شديدة لاتفاقية صديقي .

وفي عيد الجهاد (١٢ نوفمبر) هاجم النحلح باشا في خطابه السنوى هذه المعاهدة التي لا تحقق لبلادي البلاد ، كما هاجم صديقي فاته منها اياه بمسئوليته عما يراى في الشوارع من دماء المصريين (٦٤) .

وتحت هذا الضغط الشعبي الجارف لمشروع المعاهدة فقد أعلن مبعوث من أعضاء وفد المفوضة عن رفضهم له وهم : شريف مبرى وعلى ماهر وعبد الفتاح يحيى وحسين سري وعلى التميمي وأحمد لطفي السيد ومكرم عبيد ، وأصدروا بياناً للرأى العام في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٦ يعلنون فيه معارضتهم الصريحة للمشروع الذي انتهى اليه صديقي من جوانبه الثلاثة وهي : مدة الجلاء ولجنة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط وموضوع السودان .

وكان رد صديقي على هذا البيان ان استصدر مرسومها في السادس والعشرين من نوفمبر بحل الوفد الرسمي للمفاوضات (٦٥) .

وبذلك تحطم مشروع معاهدة صدقي - بيلغن الذي هو استمرار لسلسلة المشاريع التي تحاول ربط مصر بانجلترا بمعاهدات التحالف .

وكان رفض هذا المشروع تعبيراً عن الرفض المصرى للقبعة الاستعمارية ، بعد أن استمرت المفاوضات من أوائل أبريل حتى أواخر أكتوبر ١٩٤٦ ، وكان لاختلاف الطرفين المتفاوضين على تفسير بروتوكول السودان الملحق بهذا المشروع اثره الواضح في عدم اتمهه وانتهى الأمر عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين ، إذ تجلّى إجماع الرأى العام في البلاد على رفضه لقصوره عن تحقيق آماتى ومطالب شعب وادى الفيل (٦٦) ، على الرغم من أن صدقي باشا استطاع أن يجعل الانجليز يسلمون ببدا الجلاء الكامل براً وبحراً وجواً (مادة أولى) لكنه قد تقرر أن ينم هذا الجلاء في خلال ثلاث سنوات ، ونجحت المحاولة جزئياً إذ تخضعت عن بعض التسلّح تمثّلت في جلاء القوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية وصواحيبها والتمركز في قاعدة القناة الى أن يحين موعد اعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ بعد عشرين سنة (٦٧) .

أما المادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية فانهما تفصلان بصراحة على الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا ، الى جانب تكوين لجنة مشتركة للإشراف على شؤون الدفاع المشترك بين البلدين تكون الهيمنة في هذه اللجنة لبريطانيا ، وكذلك نصت الاتفاقية على أن تقوم كل دولة بنجدة الأخرى والوقوف بجانبها في حالة الحرب (٦٨) .

وكان مثل مشروع صدقي - بيلغن اعلاناً بأن طريق المفاوضات لتحقيق الأهداف القومية إنما هو طريق مسدود ، وظهر مدى رفض الجماهير لهذا الأسلوب العقيم ، واتضح ذلك من خلال اشتعال

المظاهرات والاضرابات عند أى مبادرة حكومية للاتجاه للتفاوض الذى يعتبر موافقة مبدئية على جواز التنازل عن بعض هذه الأهداف ودوام استمرار السيطرة الاستعمارية البريطانية على البلاد على الرغم من أن التفاوض بفرض تحقيق الجلاء كان هو أسلوب الحركة الوطنية خلال فترة ما بين الحربين كوسيلة سلمية بشروعة للكفاح من أجل الاستقلال .

كما كان لفشل هذا المشروع الذى كان أكثر الصيغ التى توصلت اليها الرجعية المصرية ملائمة لمصالحها السليسية والاقتصادية اثره فى القضاء على مدى فاعلية الحكومات الرجعية ازاء حركة الشعب وتدريبها على فرض الحلول التى تتعارض مع آمال وطموحات جماهيره الواعية التى بدأت رويداً رويداً تكتسب الوعى والنضج فى فترة ما بعد الحرب (٦٩) .

ولم بعد هناك مفر من أن يتقدم صنفى باشا باستقالة وزارته فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ ولم يكن قد مر عليها عام واحد ، وبذلك تنتهى المرحلة الثامنة من مراحل المفاوضات مع انجلترا بفرض تحقيق الجلاء الكامل ، وأدرك المصريون أن المحتل لن يرحل عن قاصدة القناة الا بعد أن يتأكد أنه سيدفع غالياً من أمواله ومصالحه وأرواح جنوده نظير احتفاظه بهذه القاعدة (٧٠) .

وعاد النقراشى الى الحكم مرة أخرى فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ (٧١) وكانت أعاقته نرساً من جانب القصر بمثابة استمرار لوزارة صفى ولوفد المفاوضات . وعلى عاقته تلكا النقراشى فى اتخاذ قرار حلهم بشأن مستقبل البلاد وأهدافها الوطنية ، واكتفى فى خطابه أمام مجلس النواب والشيوخ فى ١٧ و ٢٤ ديسمبر بالإشارة الى أن الوزارة « ستضئ فى كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق » ، وظل يتباحث مع الانجليز سرّاً لمدة شهر ونصف بقية انعقاد مشروع سلفه ، لكنه بحكم وضعه السياسى كان ضعيفاً تماماً فى موقفه

المسلومة مع الانجليز مفتقداً للرصيد الشعبي الضابط عليهم ،
تصليه الأحزاب والهيئات الوطنية وكان ذلك يضمه بين فرضين .

اما ان يوقع اتفاقاً لا يقدر على تنفيذه أو عرضه على الشعب
وسوف ترفضه بريطانيا كما فعلت مع صدي .

واما ان يتشدد مع الانجليز ليرضى آمال المصريين فيطاح به
اذا اطن عدم الرغبة في التفاوض معه (٧٢) .

ولم ينجح النقراشي في احياء مشروع معاهدة مسقطي .
بين ، أو عقد معاهدة جديدة مهلج السيلسة البريطانية في مصر ،
وصريحت الحاكم العام للسودان ، وطلابه بعض أعضاء مجلس
النواب بالآ تمتد سياسته على الهجوم فقط بل عليه ان يتخذ
موقفاً عملياً ولجراء ايجابياً تجاه انفليتي ١٨٩٩ م ومعاهدة
١٩٣٦ ولم بحر النقراشي جواباً (٧٣) .

وكان الحاكم العام البريطاني بتصريحته يغفل حقوق مصر
التاريخية في السودان ، واراد النقراشي خروجاً من مازق مجابهة
انجلترا بشأن السودان أن تقوم باصدار بيان لتوضيح سياستها
بشأنه ومحولة مواصلة الحادثات فرفض بين بدعوى « المحافظة
على حقوق السودان » (٧٤) ، وسعت انجلترا جميع الطرق أمام
النقراشي .

واسفرت النتيجة عن توحيد قرار جميع القوى السياسية
الوطنية اذ أعلنت الحداد القومي العام يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ هو
يوم ذكرى توقيع اتفاقية الحكم الثنائي للسودان ، وقد طلبت
نقابة الصحفيين من الصحف ان تظهر في هذا اليوم مجلة بخطوط
مريضة سوداء تعبيراً عن الحزن ، فتقدم رونالد كامبل الممسفر
البريطاني باحتجاج الى النقراشي لعدم اجبار الصحف ذات الملكية
الانجليزية على الخضوع لهذا الأمر (٧٥) .

وفي هذا اليوم عبرت الصحافة المصرية عن الشعور القومي العام ببطان هذه الانتفاضة ، وأبرزت التأييد المصري للموقف المصري والتعاطف مع الأماني الوطنية وكان من مظاهرها قيام المظاهرات في سوريا ولبنان أمام المفوضية المصرية (٧٦) .

وكانت الظروف الدولية قد مكنت مجلس الأمن في أولى دورات انعقاده عام ١٩٤٦ من أن يصدر قرارا بإجلاء القوات الفرنسية المحتلة لسوريا ولبنان ، وتقوى بذلك الأمل لدى مصر في مقبرة هيئة الأمم المتحدة على مناصرة الشعوب المطالبة باستقلالها ونسوال حريتها ، ورغبة في الخروج بالمسألة الوطنية عن نطاق العلاقات الثنائية الجبلدة بين مصر وبريطانيا ، والتقاء قوى المعارضة جميعها على وجوب تدويل القضية (٧٧) لم يعد هناك مفر أمام رئيس الوزراء الجديد الذي صرح في مجلس النواب خلال شهر يناير من أنه إذا لم تسفر محادثاته مع الإنجليز عن شيء فاقه سوف يمسك طريقا آخر (٧٨) ، وقد كان هذا الطريق هو اللجوء لمجلس الأمن .

هوامش الفصل الثاني

- ١ اسماعيل صدقي "مذكراتي" ص ١٢٦ وما يليها .
 F.O. 371/3333/16292/JE 335, From Sir H. L. Campbell,
 to F.O., Telegram No 1809, 26th July, 1948.
- ٢ شهدى عطية الشافعي . تطور الحركة الوطنية ، ص ٩٧ وما يليها .
 Vatikiotis ; The History of Egypt, pp. 380-381.
- ٣ اخطط الامر على بعض الكتاب بشأن حاشي كوزري عباس فاوردت
 خ من شهداء سنة ١٩٢٥ ومقوم محمد عبد المجيد ص ١٠٠ وعبد الحكيم الجراحي
 وغير لحواشي ح ١٩٤٦ وقد جانبها الصواب
- ٤ من فلاح مع المذبح الفاضل عبد الله احمد عبد الله علي شهادته من احداث
 ١٩٩٠
- ٥ راجع فتحي الشفيق (دكتور) مصر والسودان في العلاقات الدولية .
 ٢٢٢-٢٢٣ ، الولد المصري ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ .
- ٦ صبري ابو المجد ، الجلاء ، ص ٦٨ .
- ٧ Abd Allah, Ahmed : The Students and the Political mo-
 vements in Egypt, p. 161.
- ٨ احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ١ . ص ٩٧ .
- ٩ كان اسماعيل صفدي يمثل كبار الرأسماليين في مصر حيث كان عضوا
 ادارات للعديد من الشركات .
- ١٠ جاك بيرك : مصر الامبريالية والثورة ، ص ٣٠٥ .
- ١١ محمد حسنين هيكل (مذكرات) مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢ .
- ١٢ المصري ، عدد ٢٠ فبراير ١٩٤٦ .
- ١٣ علي شافعي (دكتور) . مصطفى النحاس جبر (دكتور) الانقلابات
 في مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، ص ١٧٨ - ١٨٠ .

(١٣) رؤوف عباس (مكتور) . الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ،
مصر ٨٩ ، ٩٤ .

(١٤) Abdul Quyyum, Shah ; Egypt Reborn 1945 — 1952, (١٤)
pp. 44-46.

وقد تكررت المظاهرات بالقاهرة يوم ٤ مارس الذي أطلق عليه يوم الشهداء .
وفي الاسكندرية سقط ٢٨ شهيدا حينما أطلق الجنود الانجليز الرصاص على
الطليعة عندما حاولوا نزع العلم البريطاني من أعلى فندق اطلالته - صبرى أبو
المجاهد ، ص ٦٨ .

F. O. 371/53382/10302/J 2571, From Cairo to Foreign (١٥)
Office, Sir R. L. Campbell, Tel. No. 1038, June 7, 1946, p. ٤.
الوند المصري ، عدد ٧٣ ، ٧٤ فبراير ١٩٤٦ .

(١٦) طارق البشرى الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
ص ٩٨ - ١٠١ .

(١٧) شهدي عطية السافى ، المرجع السابق ، ص ٩٨ - ١٠١ .

تم اجلاء القوات الانجليزية عن القلعة في ٤ يوليو ١٩٤٦ وممسكرات
الطريق الصحراوي بين القاهرة والاسكندرية ومخيم الافرام ، وقلعة رأس العين
وثكنات مصطفى باشا وقلعة كوم الدكة في فبراير ١٩٤٧ ثم مطار هليوبوليس
وقشلاق باب الحديد وممسكر الحظية وثكنات العباسية وقصر النيل والنادي
البريطاني بالمصرى والعامرية بالاسكندرية في مارس ١٩٤٧ .

جريدة الوند ، عدد ٣٠ أبريل ١٩٨٧ . المصري ، عدد ٩ يناير ١٩٤٧ .

(١٨) طارق البشرى الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع
سابق ، ص ٩٧ .

F. O. 371/53332/162925/J 2571, From Cairo to Foreign (١٩)
Office, Sir R.L. Campbell, Telegram No. 1038 June 7 1946
pp. 1-2.

مكتور محمد مندور مقال عن الوضع السياسي الراهن بصحيفة الوند
المصري ، عدد ٧ يونية ١٩٤٦ .

(٢٠) وتشكل الوند المصري من . على ماهر ، وحافظ عفيفي ، ومحمد شريف
صبرى ، وحسين مرسى ، وأحمد لطفي السيد ، ومكرم عبيد ، وعبد الفتاح يحيى ،
وعلى الخمس ، ومحمد حسين هيكل ، ومحمود فهمى النقراشي (ورد في النص
الأصلي : محمد فهمى النقراشي) وإبراهيم عبد الهادي :

(٢١) جاك بيرك المرجع السابق ، ص ٢٠٦-٢٠٧ .

- (٧٢) محمد زكى عبد القادر : مجلة الدستور ، ص ١٢٢ .
 F.O. 371/53332/16292/JE 335, From Sir R.I. Campbell, Cairo, to F.O. Telegram No. 1309, 28th July, 1946, op. Cit.
- (٧٣) اسماعيل حسنى . مذكرات . مريض ٦٢ - ٦٤ - ١٢٢ - ١٢٤ .
- (٧٤) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . المرجع السابق ، ص ١٦١ .
- (٧٥) الأهرام . عدد ٨ مايو ١٩٤٦ .
- (٧٦) طارق البشرى . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . المرجع السابق ، ص ١٦٩ .
- (٧٧) Sir, George , The Middle East in the war 1945-1950, p. 121.
- (٧٨) الولد المصري ، عدد ٣ مارس ١٩٤٦ ، المصري عدد ٢٥ مايو ١٩٤٦ .
- (٧٩) سمير المنبغدى (نكتور) . تطور المركز الدولي للسودان . ص ٤٢ .
- وقد عقدت الجلسة الأولى بين الجانبين بمبنى وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة .
- (٨٠) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، مصدر سابق ، مريض ٩٢ - ٩٢ .
- اسماعيل حسنى : مذكرات ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
- (٨١) عبد الرزاق السنهوري (نكتور) . قضية وادى النيل . مصر والنيل ، ص ٦٩ .
- (٨٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مريض ٦٤١-٦٤٢ .
- (٨٣) مجلة آخر ساعة ، عدد اول مايو ١٩٤٦ .
- (٨٤) المصدر ، عدد ٢٤ أبريل ١٩٤٦ .
- (٨٥) ذكر الاستاذ طارق البشرى أن الجانبين اتفقا بيانهما المشترك في F.O. 371/53332/16292/JE 338, Telegram No. 1329, (٢٥) Cairo, From Sir R. I. Campbell to Foreign Office on 2nd August, 1946.
- Ibid, Copy No. 62, From Campbell to MR. Bevin, August 3, 1946.
- (٨٦) المصري ، عدد ٣٠ مارس ١٩٤٦ .
- (٨٧) طارق البشرى : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .
- جاك بيرك . المرجع السابق ، مريض ٢٠٦ - ٢٠٧ .
- (٨٨) مارسيل كولومب : تطور مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٦٩ ، الأهرام .
- ٢ مارس ١٩٤٦ .

- (٢٩) طارق البشرى - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
- (٤٠) محمد أنيس (دكتور) ٢١ فبراير في انتصار مصر ، مقال بمجلة رور اليوسف ، عدد ٢١ فبراير ١٩٧٢ .
- (٤١) رفعت المسعودي (دكتور) تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ص ٢٧٦ .
- (٤٢) جمال حماد - دراسة عن معاداة صليبي - حيقن ، منشورة بمجلة أكتوبر عدد ٢١ يناير ١٩٨٨ .
- (٤٣) فكر الامتاز / طارق البشرى (ن الجانبين لصندرا بيالهما المشترك في ٢٣ مايو طارق البشرى الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .
- (٤٤) طارق البشرى الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، أكتوبر عدد ٢١ يناير ١٩٨٨ .
- (٤٥) المصور ، عدد أول مايو ١٩٤٦ .
- (٤٦) استؤنفت المفاوضات في يوليو ١٩٤٦ بين الجانبين بالاسكندرية .
- (٤٧) طارق البشرى الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .
- P.O. 853/864/183498/PG 1163/20, From J.G. Bernay, (18)
London, 28 September 1950.
- (٤٩) عبد البراق السنهوري (دكتور) قضية وادي النيل ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ٦٨ .
- (٥٠) سمير النقيدي (دكتور) : تطور المركز العربي للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .
- (٥١) عبد البراق السنهوري (دكتور) قضية وادي النيل ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .
- (٥٢) سمير النقيدي (دكتور) تطور المركز العربي للسودان ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
- (٥٣) الرجوع غلمة + لمس الصفحة .
- P.O. 371/63332/163925/J 2571, From Cairo to Foreign (٥٤)
Office, Sir R.I. Campbell, Telegram No. 1038, June 7, 1946,
D. 3.
- المصري ، عدد أول يناير ١٩٤٧ .

ثم تقبض صدقي باستقلالته في ٢٨ ديسمبر وكلف الملك خاله شريف صبرى
المعروف بالمفاوض مع صدقي لتشكيل الوزارة لكنه عجز أمام مصاولاته المتواصلة
بين الأحزاب المختلفة ، فعاد صدقي للوزارة مرة أخرى طارق البشري ، المرجع
السابق ، ص ١٢٤ - ١٢٦ .

(٥٥) سمير المنقبادي (دكتور) . تطور المركز الدولي للسودان ، مرجع
سابق ، ص ٤٥ .

(٥٦) طارق البشري . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع
سابق ، ص ١٢٧ .

(٥٧) اسماعيل صدقي : مذكراتي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ - ١٢٦ -
المصري ، عدد ٦ يناير ١٩٤٧ .

(٥٨) حافظ محمود . أسرار الماضي ، ص ١٨٤ ، المصري ، عدد أول يناير
١٩٤٧ .

Abdul Quyyum, Sirh ; Egypt Hoborn, Op Cit. (٥٩)
pp. 33-44.

جمال حناد : دراسة عن معاهدة صدقي - بيغن ، أكتوبر ، عدد ٢١ يناير
(٦٠) طارق البشري . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع
السابق ، ص ١٢٧ - ١٢٩ .

Vatikiotis ; The History of Egypt ; Op. Cit., p. 361.

(٦١) المصدر ، عدد ٢٦ أبريل ١٩٤٦ .

(٦٢) جمال حناد : دراسة عن معاهدة صدقي - بيغن - أكتوبر ، عدد
١٢ ديسمبر ١٩٨٧ .

(٦٣) الدراسة السابقة ، نفس المصدر .

(٦٤) طارق البشري . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع
سابق ، ص ١٢٨ .

المصري ، عدد أول يناير ١٩٤٧ .

(٦٥) أما اسماعيل صدقي ومحمد حسين هيكل والنقراشي وحافظ عفيفي ،
وابراهيم عبد الهادي فقد وافقوا عليه صبرى أبو المجدد الصلح ، مرجع
سابق ، ص ٦٩ .

(٦٦) صلاح عزام . مصطلح النحاس (وثائق) ، ص ١٢ .

(٦٧) يرى البعض أن هذه النقطة غفرت لصدقي باشا كثيراً من أخطائه
حافظ محمود ، أسرار الماضي ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

٧١ أن انتهاء الاحتلال العسكري البريطاني لمصر قد تقرر طبقاً لمعاهدة
١٩٣٦ (مادة أولى) . كما تقرر أن تتواجد القوات البريطانية بجوار القناة على

لحماية الملاحة بها إلى أن يتمكن الجيش المصري من النفاذ عنها بجمفره (ج) للمادة
الثامنة (مخططاتها) وقد نص مشروع سنقي على الجلاء عن القاهرة والاسكندرية
وقبل أول مارس ١٩٤٧ ، أما الجلاء عن بقية الاراضي المصرية ومنها محطة القناة
فيتم قبل أول سبتمبر ١٩٤٩ . المصري عدد ٦ يناير ١٩٤٧ ، د - محمد حسين
حيك : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

(٦٨) صلاح سالم الجلاء ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٦٩) طارق البشري الحركة السيامية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ . مرجع

سابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٧٠) جمال حماد - الدراسة السابقة ، أكتوبر . ٣١ يناير ١٩٨٨ . الجمار
للزوم عدد ٧ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٧١) لطيفة محمد سالم (تكتير) الصحافة والحركة الوطنية المصرية ،

ص ٥٦ -

(٧٢) طارق البشري المرجع السابق ، ص ١٢٦ - ١٢٨ .

(٧٣) مضايقات مجلس النواب ، ج ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ .

F.O. 371/63020/162929/JE 304, From Cairo to Foreign
Office, Sir R. I. Campbell, Telegram No. 173, January 19,
1947.

(٧٤) الأوامر ، عدد ١٧ يناير ١٩٤٧ .

F.O 371/63030/J 1904/79/16, Sir R.I. Campbell, Cairo (٧٥)

to F.O., No. 173, Jan. 2, 1947.

الأوامر ، عدد ١٩ يناير ١٩٤٧ .

F.O 371/63332/J 2571/57/16, Sir R.I. Campbell, Cairo (٧٦)

to F.O., June 7, 1946, No. 1038.

(٧٧) طارق البشري الحركة السيامية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مرجع

سابق ، ص ١٢٥ .

(٧٨) الأوامر ، عدد ٢١ يناير ١٩٤٧ .

★★★

الفصل الثالث

استمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل ١٩٤٦ - ١٩٤٧

- ١ - جلسات القرائنى - كاميل ١٩٤٦ - ١٩٤٧ .
- ٢ - المذكرة المصرية لمجلس الأمن فى يناير ١٩٤٧ .
- ٣ - بيان القرائنى ومناقشة القضية .
- ٤ - الرد البريطانى .
- ٥ - توالى الجلسات ومشروعات الدول الأعضاء .
- ٦ - عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع .

استمرار المطالب الوطنية بالجلء عن وادى النيل

١٩٤٦ - ١٩٤٧

بعد فشل مشروع معاهدة صغى - بينن ، واستقالة صغى
يائسا نتيجة لذلك ، حاول خطبته في رئاسة الوزارة محمود
نهمى النقراشى ان ينقذ هذا المشروع فاجرى مباحثات سرية مع
السفير البريطانى بالقاهرة رونالد كابل على ما لم يتمكن
سلفه من احراره لتحقيق ما تصبو اليه البلاد ، لكن هذه المباحثات
التي استمرت طوال شهر ديسمبر ١٩٤٦ لم تدم طويلا اذ قطعتها
الحكومة المصرية بصورة نهائية يوم ٢٥ يناير ١٩٤٧ بسبب الخلاف
حول موضوع السودان ، فقد تقبعت بريطانيا بمشروع يؤدى الى
عمزل مسالقه عن قضية الجلاء ، بإدعائها حرص على حق
تقرير المصير للسودانيين وتمسكها بالدفاع عن حقوقهم ضد
الأطماع المصرية محتمة خلف نصوص معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى
الحكم الثلاثى ١٨٩٩ ،

ولم نجد الحكومة المصرية مهربا امام الانكسار البريطانى ،
ومهاجمة الأحزاب والهيئات الوطنية لها على مجاراتها واذاعتها
لأغراض السياسة الانجليزية سوى أن ترفع مذكرتها الرسمية
الى السكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٥ يناير ١٩٤٧ لتفويل القضية
المصرية وعرضها على مجلس الأمن ، مطالبة بجلء القوات
البريطانية عن مصر والسودان جلاء تليا لنجزأ ، وانهاء النظم
الادارى القائم بالسودان .

وفد القرائى بلثا مصر متوجها الى نيويورك في اواخر شهر يوليو يرافقه بعض الساسة والقهاء القانونيين المصريين بعد أن أجريت اتصالات عربية ودولية محدودة لعضيد الموقف المصرى ، حيث بدأت اولى جلسات مجلس الأمن لمناقشة القضية في ٥ أغسطس ١٩٤٧ ، وقام القرائى بعرض بيان مصر أمام المجلس ممبراً عن ثقة حكومته فى انصاف امضاء الهيئة وتسوية النزاع القائم مع بريطانيا .

وكان رد رئيس الوفد البريطانى منذ الجلسة الأولى على بيان القرائى يعتمد على الحجج والاستيد القانونية دون الاعتراف على الرد التاريخى والبلاغى ، وتمسك بلاده بمعاهدة ١٩٣٦ التى وافق عليها البرلمان المصرى بأقلية ساحقة وعدم امادة النظر بشأنها من طرف واحد . كما طلب رئيس الوفد البريطانى بشطب القضية من جدول أعمال المجلس ، وعدم احتية مصر فى تدويلها .

واستطاعت بريطانيا باتصالاتها الدولية وانصار دول المعسكر الغربى لها أن تستعصر قراراً من المجلس فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ ببقاء نزاعها مع مصر مطلقاً دول حل لأجل غير مسمى ، وعاد القرائى والوفد المصرى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ ، وفشلت هذه الجولة هى الأخرى فى ايجاد حل يرضى الآمال المصرية .

١ - مباحثات القرائى - كامبل ١٩٤٦ - ١٩٤٧ :

حاول القرائى بلثا اتخاذ مشروع صقى - بيقن بمباحثاته السرية التى أجراها مع السفير البريطانى بالقاهرة رونالكامبل ، لكنه ازاء استمرار الجنب البريطانى على تمسكه ببقاء اوضاع السودان دون تغيير ، وبعد أن تيقن له استحالة فرض معاهدة لا تلبى الامنى القومية على الراى العام المصرى ، أعلن قطيع المباحثات وتجمد الموقف بين الحكومتين فى وقت كانت فيه المظاهرات

والاجتماعات العامة للهيئات الشعبية لا تتوقف والصحافة الوطنية لا تنأى عن مهاجمة بريطانيا وأعلن النقراشي في ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ تمسكه ببطاب مصر وهي الجلاء ووحدة وادي النيل ، وأنه سيسلك لتحقيقها كل الوسائل سواء من طريق التفاوض أو الالتجاء الى مجلس الأمن ، وقد تبين له أن بروتوكول صدقي - بين الخاسر بالسودان أصبح بعد التفسيرين المتعارضين اللذين صدرتا من الجانبين غير صالح كأساس للمناقشة فبدأ يبحث مع السفير البريطاني عن صيغة أخرى جديدة (١) .

وكان المشروع البريطاني المقدم للحكومة المصرية بشأن السودان ينص على أن يتعهد الجانبان باتباع سياسة لا تخرج من نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك لتحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي واتفقا على أن :

١ - تتشاور مصر وبريطانيا مع السودانيين من وقت لآخر في مسائل السياسة المتعلقة بالسودان ورفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتي .

٢ - تقرر مصر وبريطانيا أنه عندما يبلغ السودانيون مرحلة تقرير نظامهم في المستقبل تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار فيما لمصلحتهم السياسية وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالاقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها .

٣ - حتى يقضى للطرفين المتعاقدين تحقيق الهدف السابق بالتشاور مع السودانيين تظل اتفاقية ١٨٩٩ سارية ، ويتركلك المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها (٢) .

ثم تقدم الجانب المصري بمشرومه الاخير بشأن بروتوكول السودان الى الحكومة البريطانية في ١٥ يناير ١٩٤٧ (٣) بعد

اعتراضه على اقتراحات بريطانيا لأنها لا تفكر شيئاً من الوحدة القائمة بين مصر والسودان وهي أمر لا يجوز اغفاله .

وهرض النقراشي على السفير البريطاني أن يصف من بروتوكول صغلي - بين عبارة ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان ، ولكن السفير اعترض على ذلك لأن بريطانيا سلمت بأن السودانيين ليس لهم حق في اختيار نظامهم في المستقبل . إلا أن السفير البريطاني أبلغ النقراشي أن بيلن لا يتقبل ما جاء بالمشروع المصري لأنها جاءت خلوا من الإشارة إلى حرية الاختيار لدى السودانيين ولذلك فهو يقترح الصل بنص بروتوكول صغلي - بين ، على أن يرفع به بيان من الجانبين المصري والبريطاني يسجل فيه كل منهما رايه ، فينكر الجانب المصري أنه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار ، والجانب البريطاني ينص على أن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يتجمعهم على الانفصال إذا أرادوا الوحدة مع مصر .

وقد رفض النقراشي هذا الاقتراح لأنه يظهر مصر على أنها غير راغبة في منح السودانيين حق تقرير مصيرهم ، ومن ناحية أخرى فإن هذا البيان المشترك يسجل وجهتي نظر مختلفتين ، فهو لا يتضمن اشتراكاً بل ينطوي على اختلاف في الرأي (٤) .

وكن موضوع السودان هو جوهر الخلاف بين الطرفين ، إذ أن عزل مسائله عن قضية وادي النيل يمهد للدعاء البريطاني بالحرص على حق تقرير المصير للسودانيين وأن مصدر النزاع هو تمسك بريطانيا بالدعاء من حقوق السودان وأن مصر أطاعها بغيرها في السودان ، ولذلك فهي ترفض الاعتراف بحق السودانيين في تقرير مصيرهم واحتلت بريطانيا خلف نصوص معاهدة ١٩٣٦ .

ونظر لتكثير بريطانيا في الوصول الى حل للقضية ومجسرة
الحكومة المصرية لها بعضا من الوقت ، فقد صدرت البيانات
المتعددة عن الهيئات الوطنية المصرية تسمى على الحكومة ضعتها
وتولطوها مطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ولتلتايتي ١٨٩٩ ، وخرجت
المظاهرات رغم قرار الحكومة بمنعها وتفريق أى تجمعات .

وعبر شباب جبهة وادى النيل مملا غيها الحزب الوطنى
والوفد المصرى والشبان المسلمون ومصر الفتاة وجبهة مصر
والكتلة الوفنية والاخوان المسلمون واللجنة التنفيذية للطلبة ، من
مشاعرهم الوطنية فى اجتماعهم فى ١٥ يناير بالمركز العام للشبان
المسلمين وأصعدوا بيانا باعلان يوم الحداد فى ١٩ يناير (٥) .

وشاركهم ابناء جامعة فاروق الاول بالاسكندرية مشاعرهم
اذ اعلنت الهيئة المتحدة للجامعة ببيانها فى ١٧ يناير بشأن يوم
الحداد وكانت تتكون هذه الهيئة من غرور الحزب الوطنى والاتحاد
العربى وجبهة مصر والاخوان المسلمين ومصر الفتاة وحزب العمال
المصرى ورابطة العروبة .

كما صدرت الهيئات الوطنية عن اتحاد خريجي الجامعة
وشباب الأحرار الدستوريين وحزب العمال المصريين مشاركة
فى التعبير من مشاعرهم الوطنية تجاه قضية الجلاء ووحدرة وادى
النيل فاعتقل كثير من شباب هذه الهيئات فى يوم الحداد وصدرت
الحكومة بعض الصحف لنشرها ابناء هذه المظاهرات (٦) .

ولهذا فقد قطعت الاتصالات التى كانت لا تزال مستمرة بين
الجانبين المصرى والبريطانى فى اواخر شهر يناير ١٩٤٧ ، واعلن
النقراشى بانها موافقة مجلس الوزراء المصرى على قطع المفاوضات
بصورة نهائية فى ٢٥ يناير وابلاغ هذا القرار الى انجلترا (٧) وان
الحكومة المصرية قررت الالتجاء الى مجلس الامن لعرض قضية
البلاد امله .

وأعلن رئيس الوزراء هذا القرار بمجلس الشيوخ والنواب في ٢٧ يناير ١٩٤٧ موضحاً أن المباحثات التي جرت بين حكومتى مصر وبريطانيا للاتفاق على تحقيق مطلب البلاد بجلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل لم تسفر عن شيء رغم عدالة قضية مصر التي حلوت المفاوضات مرة بعد أخرى للوصول إلى حل يعبر عن رغبة أبناء الوادى شماله وجنوبه ، وإن مصر عندما تتحدث عن رغبة السودان إنما تقرر واقفا تشهد عليه نواحي العمران والرفق الذي أقامته مصر بالسودان « بنفس الدافع والمصلحة الذى تؤدي به واجب الإصلاح فى أى بقعة من بقاع مصر (٨) » ونحن لا نبغى من قيام الوحدة الدائمة مع السودان إلا ازدهاره ورعاية أهله ، وإن الضمان الوحيد لأمن الوادى وسلامته هو اتحادنا ووجودنا المشترك ، لسنا نريد للسودانيين إلا أن يعيشوا كإخوانهم فى مصر أحراراً يتولون شئونهم بأنفسهم ، ويتمتعون بكل مزايا الوحدة ، فى ظل الناح المشترك لشرق الوادى ، وإنما ضد سياسة فصل السودان عن مصر ، وإن قضية وادى النيل قضية واحدة لا تنجز « ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن » .

وبما رئيس الوزراء أبناء وادى النيل شماله وجنوبه إلى الوفود صفاً واحداً خلف قضيتهم كما دعاهم إلى الاتحاد وعدم الفرقة (٩) .

كما هاجم النكراتى تصريح الحاكم العام للسودان الذى أدلى به فى ٧ ديسمبر ١٩٤٦ يشجع السودانيين على الانفصال عن مصر (١٠) ، مما أدى إلى اعتراض مصر على هذه السياسة الانفصالية وما يترتب عليها من إساءة للعلاقات المصرية الانجليزية .

وأشار إلى كتاب الملك عند تشكيل الوزارة الذى تضمن عهد مصر والتزامها بالعمل على رفى السودان فى شتى نواحي الحياة ليدرك مرحلة الحكم الذاتى للاتحاد مع مصر تحت الحاج المصرى وقتل النقراشى « أننى أعبر عن رأى جميع المصريين والسودانيين ، وهذه الوحدة مستعدة من مثبئة أهل الوادى » وأنه يجب ألا يساء لهم مقاصد مصر نحو السودان ، التى لن تنخر وسعا فى سبيل السير بأبنائه إلى الحكم الذاتى ، ولنسوف تبذل جهدها للوصول به لهذا الغرض وتهيئة أهله لتولى شئونهم بأنفسهم ، فمصر لا تريد استعمار السودان بل تريد « وحدة مستمرة » ، وأن السودان بالنسبة لمصر « هو خط الحياة بل هو أكثر » ، وأن السياسة الرامية لفصم وحدة وادى النيل هى عمل عدائى لمصر .

وأكد النقراشى على أن مصر تؤدى ما يرضى أهل السودان من أجل رقيهم وتغلفتهم ورفاهيتهم . وطلب بريطانيا بالتعاون مع مصر لصيانة حقوقها المشروعة فلا يصدر حاكم السودان تصريحات أو يسلك سياسة غير متفق عليها بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن السودان (١١) .

ولهذه الأسباب ولمع الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين بشأن قضيتى الجلاء ووحدة وادى النيل فقد عرض النقراشى الأمر بكل تفاصيله على مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير الذى أصدر قراره بعرض قضية الملاد على مجلس الأمن (١٢) . وتقدم محمود حسن السفير المصرى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بعريضة دعوى مصر إلى مجلس الأمن (١٣) للفصل فى النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة تطبيقاً لأحكام المادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

٢ - المذكرة المصرية لمجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧ :

بعد الثامن من يوليو ١٩٤٧ أنهت مصر كل وسائل الاتصال للمفاوض مع بريطانيا لعرض المشكلة على مجلس الأمن وتحويل القضية ، وكانت المطالب المصرية التي عرضها النقراشي تلخص في :

١ - جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاماً ناجزاً .

٢ - انتهاء النظام الإداري الحالي للسوان .

وقال انه لم يقدم على هذه الخطوة الا بعد ان ايقن تلياً فشل أية مفاوضات تقوم بين مصر وبريطانيا بعد أن ازدادت الاشتباكات الدامية بين الوطنيين وقوات الاحتلال (١٤) التي تواجهت على أرض مصر على الرغم من أرادة الشعب الجماهيرية ، لأن تواجد قوات أجنبية على أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة في زمن السلم بغير رضائها ، بعد امتنانا لكرامتها وعلقتا لتقديمها الطبيعي ، وخرقا لمبدأ المساواة في السيادة الذي يناقض ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة الصادر بالإجماع في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ .

ومن السودان قال النقراشي في عريضة مصر ، ان احتلال بريطانيا للبلاد سنة ١٨٨٢ غير المشروع قد مكثها من أن تفرض على مصر الاشتراك معها في ادارة السودان سنة ١٨٩٩ والافراد بعنذ « بالسلطان فيه » وهدنها هو فصل السودان عن مصر وتشويه سمعة مصر هناك « واتارة حركات انفصالية مصطنعة » بل مساعدتها ، وما زالت بريطانيا تعمل على نصم وحدة وادي النيل على الرغم من ضرورة هذه الوحدة لسكان الولاى .

وقد سعت مصر سعياً حثيثاً على حل النزاع. الفصائل بينها وبين بريطانيا والذي من شأن استمراره تهديد السلم والأمن الدولي للخطر ، وسعت للوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق المفاوضات البائسة ، وقد تمسكت بريطانيا بمعاهدة ١٩٣٦ التي لا تلزم مصر بعد أن استنعت اغراضها « فضلاً عن انها تقتض عرض مع أحكام الميثاق . . » وطالبت مصر بادراج هذا النزاع في جدول أعمال المجلس ، واستعدادها لشرح هذا النزاع ، وتقديم الوثائق الضرورية عندما يطلب منها ذلك وفقاً للمادة (٢٢) من الميثاق (١٥) .

وقد رأى كثير من الساسة المصريين أن الاحتكام لمجلس الأمن في صالح القضية المصرية بعد صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرارها بعدم جواز تواجد قوات عسكرية لدولة على أراضي دولة أخرى بخير رضاها وبعد أن أعلنت إنجلترا تصميمها على الجلاء عن مصر ، وحدثت له موعداً في سبتمبر ١٩٤٩ .

وكان النكراتى باشا متردداً في البداية بصدد عرض القضية على هيئة الأمم ، فالجمعية العامة لا تجتمع الا في شهر سبتمبر ، والرأى العام المصرى نازر على سياسة « الخطوة خطوة » وربما يفهم أن قصد الحكومة هو التسوية وكسب الوقت حتى تظل الوزارة اطول وقت في الحكم .

لكن هذا التردد لم يعد له مكان لدى رئيس الوزراء بعد لفترة وجيزة ، فالرأى العام المصرى يتجه نحو ضرورة توحيد الجهود والتوقف امام التسوية الانجليزى صفاً واحداً (١٦) .

وهكذا استجاب النكراتى للاتجاهات الوطنية بضرورة عرض القضية دولياً رغم أن حزب الوفد كان يرى أنه أحق بالدفاع عن حقوق البلاد بصفته حزب الأغلبية ، واجراء انتخابات حرة يرشح من خلالها بعض أبناء جنوب الوادى من السودانيين في بعض

دوائرها بمصر ، وعلى أن يتم تشكيل الوفد المتجه الى الأمم المتحدة من أبناء الوادى سودانيين ومصريين حتى لا تجد بريطانيا ثغرة تنفذ من خلالها للتفرقة بين الجنوب والشمال ، واستبعاد لفظ السودان الذى استخدمته أحزاب الأقلية بكثرة فى ملفوضتها مع بريطانيا .

ومن هذا المنطلق لا تصبح القضية مسألة استرداد السيادة المصرية على السودان ووقوف بريطانيا ضد ما تسميه باطماع مصر فى الجنوب ، بقدر ما تكون المسألة هى وحدة أهل الوادى برغبتهم شماله وجنوبه . واتجهت النية بالعمل لترشيح بعض السودانيين فى بعض الدوائر الانتخابية بالقاهرة والاستكدرية واختيار احد الوطنيين المؤمنين بقضية الوحدة مثل اسماعيل الأزهرى المعروف بكفاحه السياسية وبذلك يتحد الوفدان المصرى والسودانى فى جبهة واحدة لاقناع المجتمع الدولى بأن وحدة وادى النيل حقيقة واقعة قولاً وعملاً (١٧) .

وغادر الثقراشى مصر متوجهاً الى نيويورك فى أواخر شهر يوليو يرافقه بعض الساسة والفقهاء القانونيين المصريين ، وانضم اليهم وزير مصر المفوض بالولايات المتحدة ، مؤيداً من أغلب الاتجاهات الوطنية المصرية والعربية إذ كان الرأى العام المصرى يود أن يتمخض مرض الوراغ على المستوى الدولى عن نتائج ايجابية تحقق له بعض الآمال التى طلل جهاده من أجل تحقيقها .

أما الرأى العام العربى فنتجه نحو تأييد مصر بعد تخلص الشرق العربى فى سوريا ولبنان من السيادة الفرنسية على مقدراته ، وكان موعد انعقاد الدورة العادية لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٧ مارس ١٩٤٧ وعهد الى اللجنة السياسية التى تالفت فى أول اجتماعات الدورة من وزراء خارجية الدول العربية بمناقشة المسائل المعروضة على الجامعة ومنها القضية المصرية .

وكانت سوريا ولبنان قد عرضتا من قبل قيامهما بلموسطة
بين مصر وانجلترا لحل المشكلة دون تدويلها ، وكانت المملكة
العربية السعودية مستعدة هي الأخرى للقيام بهذه الوسطة ،
لكن الحكومة المصرية لم تكن راغبة في قبول أية وسطة واعتفت
أنه لا حل الا بمجابهة الطرف الآخر في المشكلة ، متكررة الى حد
كبير بانجاهت الراي العلم المصري (١٨) .

وكانت الدول العربية تؤمن ايماناً راسخاً بأن عدم تأييدها
لمصر في قضيتها - رغم عدم قبولها الوسطة مع انجلترا - هو
القضاء المبكر على جامعة الدول العربية الناشئة حيث أن مصر هي
عماد هذه الجامعة ومصدر قوتها ولذا فقد نتج عن اجتماع
الجامعة أن أيدت الدول العربية موقف مصر تأييداً واضحاً نحو
طلبها جلاء القوات البريطانية من وادي النيل وخدة هذا
الوادي (١٩) .

ولقى حينئذ انقراشي باشا تقريراً من محمود حسن باشا
سفير مصر بواشنطن جاء فيه : « أن قسم الشرق الأدنى بوزارة
الخارجية الأمريكية وقد فرغ الآن من مسألة اليونان قد عاد بوجه
اهتمامه الى الخلاف بين مصر وبريطانيا . . . » (١٩) وكان
التصرف على وجهه النظر الأمريكية عن القضية المصرية من الضرورة
بمكان لأن التشدد البريطاني إزاء مطالب مصر يستند الى دعم
الموقف الأمريكي والتنسيق بينهما لتنفيذ مآربهما في المنطقة .

فبريطانيا تتردد في تنفيذ وعدها بالجلاء وسحب قواتها من
مصر ، وقد صرح بين بن بمعاهدة ١٩٣٦ باقية وأنه أصبح من الأمور
الحيوية للإمبراطورية البريطانية وللسلام العالمي الا يحدث أي
تغيير في هذه المنطقة المهمة من العالم (٢٠) ، وانجلترا تتف على
أهمية الاستعداد للدفاع في أي وقت عن الطريق الحيوي

الاتصالياتها ، وضرورة حماية طرق مواصلاتها نحو بترول الشرق الأوسط (٢١) .

أما الموقف الأمريكي فانه يعتمد على الطول الجزئى تدريجيا محل النفوذ البريطاني في المنطقة بعد التدخل الواضح للولايات المتحدة في مشكلة فلسطين ، وأنها لن تسمح بوقوع هذه المنطقة الحيوية التي يعتبر بترولها ضروريا للأسطول الأمريكي في أي عملية حربية في منطقة النفوذ السوفيتي (٢٢) .

وفي الوقت نفسه حاول الساسة المصريون المسافرين إلى نيويورك لعرض القضية المصرية على الأمم المتحدة الاتصال بحكومة الولايات المتحدة لتوثيق الروابط السياسية والاقتصادية معها وعرض وجهة النظر المصرية ، وصرح النقرائى فور وصوله إلى نيويورك قائلا : « أتنى على ثقة بأن أمريكا ستهمم بالجهود التي يبذلها المصريون للظفر بسياسةهم وسلامة أراضيهم » (٢٣) .

٢ - بيان النقرائى ومناقشة القضية :

وبدأت أولى جلسات مجلس الأمن لمناقشة قضية الجلاء ووحدة وادي النيل في صباح الخميس من أغسطس ١٩٤٧ حيث ألقى رئيس الوزراء المصري محمود فهمى النقرائى بلسان أول بيان مطول موجها حديثه إلى رئيس المجلس معبرا من ثقة الحكومة المصرية في هيئة الأمم المتحدة وانصافها وأن يتم تسوية النزاع القائم بين حكومته والمملكة المتحدة بمعونة مجلس الأمن طبقا لنص المادتين ٣٥ و ٣٧ من ميثاق الهيئة الذي يعطى للدول الصغيرة الحق في الاختصاص أمليها على أساس من المساواة العامة بين الدول .

ووصف النقرائى النزاع المعروض أمام الأعضاء بأنه يتناول مصالح دولتين خير متكافئتين نحو بالنسبة لصر يتعرض لكيانها

ذاته لأنها دولة ذات سيادة ، أما بالنسبة لبريطانيا العظمى فهو لا يعدو أن يكون مسألة عارضة لامبراطورية مترامية الأطراف .

واكد رئيس الوزراء المصرى على أن استمرار الاحتلال البريطانى لمصر وما تفرع عنه من التدخل فى شئونها الداخلية لا يؤدي للخلاف بين الحكومتين فقط بل انه يخلق حالة من العداء المستمر بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال وأن استمرار احتلال مصر سيؤدي الى الاضطراب الدولى وتهديد دعائم السلم والأمن الدولى ، فمصر لم تدخر وسعاً فى سبيل تسوية هذا النزاع قبل اللجوء لمجلس الأمن ، وقد ناصرت قضية الحلفاء أثناء الحرب ، ووقفت الى جانب بريطانيا حتى حالفها النصر .

فلما وضعت الحرب أوزارها كانت مصر تترقب فى ثقة المبادرة الى فك القيود التى تحد من حقوقها بوصفها دولة حرة ذات سيادة وحاولت تسوية المسائل المختلف عليها بينها وبين المملكة المتحدة من خلال محادثات ودية وطلبت الدخول فى مفاوضات بقصد توجيه علاقتها توجيهها جديداً على ضوء المبادئ الجديدة التى أقامها ميثاق الأمم المتحدة ولم يتم توقيع معاهدة ١٩٣٦ الا تحت ظروف دولية لم يعد لها وجود الآن .

أما وقد زالت هذه الظروف فان المعاهدة ينبغى اعتبارها قد استنفدت أغراضها ومصر ترفض تمسك بريطانيا ببقاء قواعدها العسكرية فى البلاد « ليس فقط لما تنطوى عليه من انتقاص لسيادة مصر واستقلالها ، بل كذلك لمخالفاتها لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ الدفاع الجماعى » .

وقد وعدت بريطانيا فى ٧ مايو ١٩٤٦ عن استعدادها لاجلاء قواتها من مصر ، لكنها تقدمت فى ٣١ مايو ١٩٤٦ بمشروع معاهدة تحالف أرفق بها مشروع لمعاهدة عسكرية لا تختلف كثيراً عما جاء من قيود فى معاهدة ١٩٣٦ .

كما أن مشروع معاهدة صدقي - بينن قد فشل نتيجة التعارض الواضح بين وجهتي النظر المصرية والبريطانية وعلى الأخص في مسألة السودان ، ذلك أن بريطانيا قد حاولت منذ بدء المفاوضات أن تفرض على مصر شيئا لاقتضاء حقها الطبيعي في الجلاء وهو « التحالف » باعظ الثمن مع ضمان استمرار النظام الإداري للسودان طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ التي تمكنت بريطانيا تحت مظلتها من الأفراد بحكم السودان وإصدار حقوق مصر ، وأصررت على أن يمنح السودانيون حق تقرير الانفصال عن مصر مستقبلا ، مع أن الأمر لا يعنوا أن يكون مسألة داخلية بين مصر والسودان (٢٤) .

وأرشد الفتراشي قائلا أن مصر قضت عليها كابلا نظمها السبل نحو تسوية سلمية ودية ، فلم تدع بابا سكتا إلا طرقتها ، لكنها كانت تصطدم دائما بإصرار بريطانيا وعنادها ، وإزاء ذلك وبالإضافة إلى عوليل الاضطراب للثقة في الشرق الأوسط ودية الوصول إلى تسوية سلمية عادلة ، فقد ريمت مصر الأمر للمجلس تنفيذ لما التزمت به من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وقال الفتراشي : « نحن نطالب بوقف مزاعم التوسع الاستعماري في القرن التاسع عشر ، ونطلب من مجلس الأمن أن يؤكد أن العالم قد تقدم في القرن العشرين ، وأن يقرر إجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل مصره وسودانه حلاه تلبا غير مشروط وانتهاء النظام الإداري للسودان منذ ١٨٩٩ » .

كما استعرض تاريخ الاستعمار البريطاني في وادي النيل منذ خمسة وستين عاما كخطوة على طريق التوسع الاستعماري المبني نحو مصر منذ حملة بونابرت وحرص بريطانيا على الوقوف أمام تحرير البلاد واستقلالها في عهد محمد علي ، وعدم شرعية الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ وخرقه لمعاهدة لندن ١٨٤٠

وما تلاها من اتفاقات دولية أقرت فيها الدول وضع مصر السياسي
وكلت سلامة أراضيها .

كما أن بريطانيا زعمت حينئذ أن هذا الاحتلال ما هو إلا إجراء
موقوت لم يقصد به إلا مواجهة ضرورات عاجلة وسينتهي في
اقرب فرصة ممكنة كما افضى بذلك مستر جلاستون رئيس وزراء
بريطانيا في مجلس العموم في ١٠ أغسطس ١٨٨٢ ، ولما قامت
الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ أعلنت بريطانيا حمايتها على
مصر وبعد انتهاء الحرب وتحت ضغط الثورة الوطنية المصرية
أصدرت بريطانيا تصريحاً من جانب واحد سنة ١٩٢٢ أعلنت فيه
لغاء الحماية واستقلال مصر الذي اقترن بتجديدات أربعة ، وأبكى
بذلك للتوسع الاستعماري أن يستمر .

وبمزم التاريخ الطويل للمفاوضات المتعاقبة بين مصر
وبريطانيا (٢٥) ، غابتا حرصت على أن تكفل مركزاً متميزاً لمندوبيها
الساحي في مصر وأن يظل محتفظاً بقوة عسكرية داخل الأراضي
المصرية تكفل حماية المواصلات الإمبراطورية إلى أن وقعت معاهدة
١٩٣٦ حيث كتبت الأحوال الدولية مضطربة .

وقد تحقق الخطر الذي أبرمت المعاهدة لمواجهة بعد ثلاث
سنوات من توقيعها بنشوب الحرب العالمية الثانية ، وأكد
النقراشي على أن مصر يحق لها اليوم أن تباشر حقوقها في السيادة
كاملة (٢٦) وأضف باننا نود الرجوع لميثاق الهيئة لحل نزاعنا مع
بريطانيا ، الذي ينص على مبدأ مساواة جميع الأعضاء في
السيادة .

ومصر إذ تلمس بكل معاني هذه المساواة لا ترضى التنازل
عن « أي جزء من سيادتها » وأن احتلال دولة من الأعضاء لأراضي
دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة احتلالاً عسكرياً في زمن السلم
وبغير رضائها ، أنها هو أخلال بمبدأ المساواة في السيادة .

وفي ظل نظام الأمن الجماعي الذي نص عليه الميثاق لأعضاء الجامعة الدولية لا يجوز أن يحتل عضو أراضي تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا ، وبمصر حريصة كل الحرص على أن تؤدي واجبها نحو الأمن الجماعي لجميع الدول لا كدولة تابعة لغيرها بل كدولة ذات سيادة وعلى أساس المساواة ، « لقد اخترنا الميثاق سنننا وعيادتنا » ، ونحن نستند للسوابق التي وضعتها الأمم المتحدة سيئة في مجلس الأمن ذاته في قضية إيران واليونان وسوريا ولبنان ، وما قرره الجمعية العامة بوضوح حينما أصدرت قرارا جماعيا في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ ، أبرزت فيه مدى مخالفة الاحتلال العسكري لأغراض الميثاق وأهدافه ولبدأ الدفاع الجماعي ، وأوصت فيه بسحب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي الدول الأعضاء « بغير رضائها الصادر عن حرية وفي صورة هلبية تشملها معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع لحكام الميثاق وغير متناقضة لاتفاقات دولية » ومثل هذا الرضاء عن الاحتلال البريطاني لم يصدر عن مصر قط .

وان معاهدة ١٩٣٦ لا تعبر عن رضاء مصر الحر وانها جاءت مخالفة لاحكام الاتفاقات دولية فضلا عن كونها لا تتلاءم مع لحكام الميثاق ، اذ لم تكن طرعا حرا عند ابرام هذه المعاهدة ، ذلك ان القوات البريطانية كانت تحتل اراضيها .

فضلا عن ان الجانب البريطاني لم يدع عند المفاوضات المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج عند رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا فقد وجه المندوب السامي البريطاني الى ملك مصر ، ورئيس وزرائها مذكرة شلوية جاء فيها « ان الاخفاق في عقد اتفاق قد تترتب عليه نتائج جدية » وان بريطانيا تحتفظ في هذه الحالة بحق اعادة النظر في سياستها نحو مصر « (٢٧) .

وقد حرقت المعاهدة انفلقا مهما يعتبر جزءاً من القانون العام الأوروبي هو اتفاقية قناة السويس الدولية المبرمة في الأستانة في ١٩ أكتوبر ١٨٨٨ والتي وثقتها تركيا بالنيابة عن مصر مع الدول الأوروبية ، وتقوم على مبدئين أساسيين :

ينص أحدهما على أن القناة طريق دولي للمواصلات للأبـم جميعها على أساس المساواة وقت السلم والحرب على السواء .

وينص الآخر على أن مسؤولية الدفاع عن هذا الطريق الحيوي تقع على عاتق مصر ، وانفراد بريطانيا بحق الدفاع عن قناة السويس باعتبارها طريقاً رئيسياً للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية وأدعاء الانجليز حق الدفاع عن القناة بمفردهم ذلك لا يتفق مع مبادئ العالمية والمساواة والحيدة التي نصت عليها اتفاقية الأستانة .

والمعاهدة بالإضافة الى ذلك لا تتفق مع أحكام الميثاق فبريطانيا تسعى الى ايجاد تحالف أبدي معها لا يتلائم وطبيعة الدور الذي تنهض به دولة من أعضاء الأمم المتحدة ، وهذا التحالف لا يقوم على التكافؤ بل تريده بريطانيا تحلفاً يحقق لها الادعاء الدائم من جانب الطرف الآخر لتحقيق أهدافها الاستعمارية . ولا بد لمصر أن تمكن من القيام بالتزاماتها الدولية وتحمل نصيبها في حفظ السلم والأمن الدولي ، وقال النقراشي : نحن مستعدون للدخول في أى اتفاق خاص طبقاً لما نصت عليه المادتان ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق .

أما عن مسألة السودان فلل الإدارة البريطانية في السودان لا يمكن تفهيمها من الناحيتين المنطقية والتاريخية الا على ضوء الاحتلال البريطاني لمصر * أن مصر والسودان قطر واحد من الناحية الطبيعية * والحد الفاصل بينهما حد صناعي (٢٨) ، وأن كل محاولة لفصل هذه الوحدة إنما هي مقاومة لمشيئة الطبيعة

واحكامها ، وشطرا الوادى مشكلان وحدة اقتصادية واحدة بكل
كل منهما الآخر .

ولم يكن نهر النيل هو المصدر المشترك لحياة أبناء الوادى
فحسب بل انه منذ فجر التاريخ كان سبيلا لنفاذ المدنية الى قلب
افريقيا ومن طريقه امتدت الثقافة الاسلامية الى السودان منذ
مئات السنين ، وقد توغل التأثير المصرى فى السودان بصورة
سلمية من طريق التزاوج والامتزاج ، فان المبادئ الاسلامية
لا تعرف التمييز الجسمى او الاجتماعى ، وهذا التوغل ليس من
فعل الحكومات بقدر ما هو نتيجة لنقل قوى الطبيعة المساعدة
على الوحدة .

كذلك فان وحدة اللغة والثقافة بين أبناء الوادى رسخت جيلا
بعد جيل فأصبحت تراثهم الذى مهد السبيل الى تحقيق هذه الوحدة
فى القرن التاسع عشر على يد محمد على (٢٩) .

ووحدة وادى النيل السياسية تتمثل فى ثلاثة مظاهر ، ففى
الناحية الدولية تجلت هذه الوحدة منذ سنة ١٨٤٠ فى القرارات
التي أقرتها اتفاقات دولية ، ومن الناحية الدستورية كان مظهرها
تلك القوانين النظامية التي صدرت فى سنتي ١٨٧٩ و ١٨٨٢
وتنص على تمثيل السودان فى البرلمان المصرى شأنه فى ذلك شأن
بعض الميريات المصرية .

اما من الناحية الادارية فقد جعلت النظم المالية والقضائية
فى السودان والمصالح المختلفة فيه نابعة مباشرة للوزارات المختصة
فى القاهرة مثلها فى ذلك مثل ميلاتها فى مصر .

وقد نتج الحكم المصرى ابواب السودان الحضارة الحديثة ،
وحل النظم والرخاء فيه محل الاضطراب والفوضى وكما ورد فى

تقرير المندوب المالي البريطاني في سنة ١٨٧٦ م « أن الحكم المصري قد أحال الصحراء أرضاً غنية أهلة بالسكان » . واستشهد النفراسي بالرحالة العديدين الذين جابوا السودان ومنهم شهادة سير صويل بيكر الذي قال سنة ١٨٧٤ : « كانت جميع القبائل لا تنفك تحارب بعضها بعضاً ، ولم يكن هناك حكم أو قانون وكانت أبواب البلاد كلها موصدة في وجه الأوروبيين » وأضلف بيكر : « أما الآن فإن القنصل في السودان لا يعد أخطر من السير في حقيقة هايد بلرك » (٣٠) .

وإثناء ثورة المهدي عملت بريطانيا على تنفيذ أطباعها في وادي النيل منذ احتلالها مصر سنة ١٨٨٢ والسيطرة على السودان فانتهزت فرصة قيامه بثورته الدينية (٣١) فقامت بشريح الجيش المصري وألزمت مصر بالانسحاب الكامل من السودان ولم يكن له ما يبرره ولم يكن لمصر خيار مان حرص بريطانيا على إخراج القوات المصرية من السودان بلغ حد أن أصدر لورد جرانفيل أمره باتقالة الوزراء المصريين الذين لا يرتضون تنفيذ هذه السياسة ورفض شريف باشا رئيس وزراء مصر حينئذ أن يذعن لهذا الأمر فاستقال محتجاً على الضغط البريطاني . ونظراً لذلك ما يسميه الإنجليز بإعادة فتح السودان .

ففي سنة ١٨٩٦ قاد كاتشنر جيشاً مصرية إلى السودان باسم خديو مصر ، ثم وقع حادث غلاشودة في سنة ١٨٩٨ فتمسك كاتشنر بالسيادة المصرية على السودان ، والواقع أن بريطانيا كانت تتنزع بحقوق مصر في وادي النيل كلها أصبحت في أفريقيا بمطامع غيرها من الدول الأوروبية .

ولما كانت بريطانيا لا تستطيع أن تدعى لنفسها السيادة على السودان فلم يبق لها سوى أن تلتصق سداً للمشاركة في إدارته فاستغلت اشتراك بعض الوحدات البريطانية القليلة في الجيش

المصرية تحت قيادة كوشنر وتقدمت بها اسمه « حقوقا ترتبت
لحكومة صاحبة الجلالة بحق المفتح » لتبرير مشورتها في إدارة
السودان ووضع وفاق سنة ١٨٩٩ لتحقيق غرضها في ابتداع نظام
يكون مصرية ويتفق مع مقتضيات العدل والسليسة البريطانية (٣٢).
ودأب الايطليز على استعمال تعبير الحكم الثنائي Condominium
ورغم أنه لم يرد في نصوص هذا الوفاق الذي لم يتعمس لموضوع
السيادة على السودان بل كل مجرد اتفاق يخلو من الرسمية
وقعه رئيس وزراء مصر وتمثل بريطانيا العلم دون تبادل اية
وثيقة من وثائق التفويض ولم تكن أحكامه محل تصديق ولم يعرض
لوافقة المجلس التشريعية .

وجمع هذا الوفاق السلطات العسكرية والمدنية في يد الحاكم
العلم الذي منحه وقت السلم حكما عسكريا غريبا غير محدود
تعينه الحكومة المصرية بناء على اقتراح الحكومة البريطانية ،
بينما الوفاق ليس فيه ما يمنع من أن يكون الحاكم العلم مصرية
فقد جرى العرف أن يكون دائما بريطانيا وجميع الموظفين الكبار
المعاونين له من الانجليز بل ان مساعديهم من حكام الاقاليم
ووكلائهم والمفتشين الذين يعينهم الحاكم العلم كلهم من
الانجليز (٣٣) .

وحاولت بريطانيا توجيه الادارة في السودان لمصلحتها
واغفال حقوق مصر ، اذ كانت القوانين التي تصدر في السودان
حتى سنة ١٩١٢ تتوقف على اقرار الحكومة المصرية لها طبقا
للوفاق ، ولكن الحاكم العلم اتهم منذ هذا التاريخ أكثر من مرة
على اصدار قوانين دون أن يحيط الحكومة المصرية علما بها .

وفي سنة ١٩٢٣ وحينما وضع الدستور المصري تدخل المندوب
الاسمي البريطاني بالضغط والتهديد لرفع عبارة (ملك مصر

والسودان) التي أعدت لقباً لامك وأصر على ان يكتبى بـ"لقبيه
بـ (ملك مصر) .

ثم حانت الفرصة التي طال انتظارها لجعل السيطرة
البريطانية على السودان تامة ولوضع حد للإدارة المشتركة طبقا
لاتفاقية ١٨٩٩ باستقلت حادث مقتل سردار الجيش المصرى
وحاكم عام السودان سنة ١٩٢٤ ولم تكف باعتذار مصر الرسمى
عن الحادث بل طالبت بتمويض بلغ نصف مليون جنيه مع سحب
جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان فى
ظرف أربع وعشرين ساعة وإطلاق يد بريطانيا فى مياه النيل ،
وكان هذا الاجراء مهينا للحكومة المصرية اذ رفضت الادعاء لهذه
المطالب فقام الانجليز باحتلال جمرک الاسكندرية للضغط على مصر
التي اضطرت لسحب قواتها من السودان حقنا للدماء ، وبقيت
بمدة عنه حتى اعيدت بعض الوحدات المصرية الى ثكناتها
بالسودان بعد معاهدة ١٩٣٦ (٢٤) .

اما عن الادارة الانجليزية فى السودان ، فقد استغل الانجليز
سلطانهم لخدمة مصالحهم الاستعمارية من طريق الادارة وبقيت
الاحكام العربية سارية فى البلاد فحاولوا عزل السودان عن
العالم الخارجى ومصر بالذات ، ومعت تواجد قنصل اجنبى واحد
او وكيل قنصل فى السودان .

بل ان الحكومة المصرية فى القاهرة انجند مشقة كبيرة فى
الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية فى السودان رغم
احقيتها فى ذلك ، وعملت السياسة البريطانية على اضعاف
الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان فعمدت الى تحويل التيار
التجارى عن طريقه الطبيعى التقليدى الى الشمال وتوجيهه الى
موانئ البحر الاحمر فتدهورت مدن الشمال السودانى وتاثررت
واردات السودان من مصر .

كما أن الإنجليز بصدد محاولات فصل السودان وعزله عن مصر توسلوا بالدعاية والمعطش لاستكاث جموع السودانيين المغلطين بالوحدة مع مصر فقد تنصوا على نائب رئيس الوفد السودانى الذين يدين بالوحدة واعتقلوه ، ولما أراد بعض المحامين المصريين أن يتولوا الدفاع عنه منعهم الإدارة من دخول السودان . والصحافة لا وجود لها فى السودان . فالرأى العلم مقيد بالرقابة المفروضة على الصحف المصرية والسودانية وقد صودرت ثلاث صحف فى عام ١٩٤٥ (٣٥) . كما أوقف السكرتير الإدارى للحكم العلم صحف السودان عن الصدور لأجل غير مسمى فى علم ١٩٤٧ (٣٦) .

كما منعت بريطانيا الدعاء التقليدى فى المساجد أثناء خطب الجمعة للوالى الشرعى ملك مصر ، وعمسكت هجرة المصريين للسودان وأبعدتهم تدريجاً عن الوظائف وعزلت العلاقات الثقافية بين البلدين ، وحرمت أبناء السودان من خريجي الجامعات المصرية من التوظف لدى حكومة السودان .

كما انكرت بريطانيا على المصريين الدعيين فى منصب قضاى القضاء وهو منصب تبنى يرمز الى الروابط الروحية التى تجمع شعب مصر والسودان ، وحاولوا خلق جنسية سودانية مستقلة . والإنجليز بطبيعتهم اللغوية والثقافية وتقاليدهم الدينية غرباء عن السودانيين ولا يصلحون « اطلاقاً » لتوجيه البلاد فى سبيل الرشى ولكلهم مع ذلك يحاولون فرض آرائهم ويعملون على عرقلة تولى روابط الوحدة ومحاوله هدمها بتشجيع الأقليات ونزعها الانفصالية لتظل البلاد فى حالة من التأخر والشقاق .

وكما حاولوا فصل السودان عن مصر ، عملوا على تقسيم السودان ذاته بمصل جنوبه عن شماله ، وقد عبر السكرتير الإدارى للحكومة السودانية عن هذه السياسة بقوله : « أن

سياستنا تهدف الى ايجاد نظام حكم ذاتى في الجنوب يمكن أن يتفصل
عن الشمال ويستقل عنه » .

ومن التدابير التي اتخذت في تنفيذ هذه الخطوة : حظر الدخول
الى الميوزيلت الجنوبية ومعاملة أهل الشمال القاطنين في الجنوب
معاملة مجحفة ومحاربة اللغة العربية وتحريم الزواج بين الشماليين
والجنوبيين .

كذلك أنشئ مجلس استشاري خالص لشمال السودان خذمة
للأغراض الاستعمارية لاتجلبوا التي تعد العدة لخلق مقاطعة
جنوبية يمكن ضمها الى أفريقيا الشرقية البريطانية ، وإشاعة
الصحف التي تصور مطلحة مصر بوحدة وادي النيل على أنها
فكرة استعمارية مصرية (٢٧) .

وقال النقراشي باشا : « اننا نطلب الى مجلس الأمن أن يقرر
إنهاء الإدارة البريطانية في السودان ، أما الذي يقوم مقام هذه
الإدارة فأمر يقرره شعب وادي النيل وحده ... أن قضبة السودان
قضية داخلية ونحن ننكر على البريطانيين حق التحدث باسم
السودانيين ولسنا في حلجة الى معونتهم في مواجهة هذا الأمر ..
أن تدخل بريطانيا في شئوننا مضر بمصالح المصريين والسودانيين
على السواء ، وهو انتهاك للوحدة التي أرادتھا الطبيعة لوادي
النيل » (٢٨) وأن استمرار النزاع بين مصر وبريطانيا يهدد
السلم والأمن الدولي للخطر وأن الشعب المصري ليفضب أشد
الغضب لاستمرار بقاء القوات البريطانية على أرضه « ولا شك
عندى أن العالم كله يتقدم الأخطار التي تحيق بالسلم والأمن من
جاء الحالة في الشرق الأوسط » .

وفي نهاية خطابه قال رئيس وزراء مصر : « ألما نحن
نسمى بجانب الرئيس الى أداء نصيبنا في حفظ السلم والأمن ،

نسمى الى الاضطلاع بمسؤوليتنا نحو شركائنا في الجامعة العربية وزملائنا من اعضاء الامم المتحدة على ان تضطلع بذلك جميعه على اساس المساواة في السيادة لا على اساس التبعية لدولة اخرى » .

« ان مصر القوية المتحدة مع السودان لقادرة على تعزيز السلم في الشرق الأوسط فتتوطد بذلك اسباب الأمن الدولي » وكما قال اللورد كرومر ان الدولة التي تتحكم في أعلى النيل تكون مصر في قبضتها . ودعا النقراشي الى معونة الهيئة في تحقيق قيام مصر بالتزاماتها واضطلاعها ببقعتها بجلاء القوات الأجنبية عن مصر ، وانهاء الادارة الأجنبية الانفصالية . واختتم خطابه قائلا : جناب الرئيس : « ان قضيتنا عادلة ، هذا يقيننا ، وانا لم نلجأ الى ساحتكم سدى ، هذا عهدنا ، وان بمبادئ الميثاق ايماننا » (٢٩) .

{ - السرد البريطاني :

وفي الجلسة المسائية لنفس اليوم (٥ اغسطس) تولى السيد الكسندر كلوجان رئيس الوفد البريطاني في الأمم المتحدة مهمة الرد على شكوى مصر لمجلس الأمن بشأن الجلاء التام من وادي النيل وانهاء النظام الإداري القائم في السودان (٤٠) ، قائلا ان مطلبى مصر يتعلقان بأمور تضمنتها معاهدة ١٩٣٦ طبقاً للمادة الثامنة وملحقاتها التي تنص على بقاء قوات بريطانية محددة على ارض مصر بالقرب من قناة السويس ، كما ان المادة الحادية عشرة تنص على استمرار النظام الإداري الحالي في السودان ، كما ينص احد بنود هذه المادة على وجود قوات بريطانية ومصرية بالسودان .

وتتمك كلوجان بالمادة السادسة عشرة من المعاهدة التي تنص على انه ليس لاي من طرفيها المتعاقدين الحق في طلب

تعملها قبل انقضاء سبع سنوات وعلى الرغم من أن المادة نفسها تنص على إمكان قيام مفاوضات برضاء الطرفين بعد مرور عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة بدءاً من ديسمبر ١٩٤٦ للاتفاق على ما يريانه من تعديل في شروطها حسب الظروف القائمة في حينه .

وهذا التعديل ما هو الا اجراء يتم برضاء الطرفين مما فقدت حاكمة الملكة المتحدة طلبية لرغبة الحكومة المصرية بالتفاوض معها لتعديل المعاهدة قبل انقضاء السنوات المشر ببضعة شهور مما نتج عنه توقيع اتفاقية بالأحرف الأولى بين صديقى باثا رئيس الوزارة المصرية ، ومستر بيغن وزير خارجية بريطانيا في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ رفضها الجانب المصرى ، رغم أن المعاهدة تنص على جلاء الانجليز عن مصر مع حلول اليوم الأول من سبتمبر ١٩٤٩ .

وبالفعل بدأت ترتيبات الجلاء عن الدلتا والقاهرة والاسكندرية في ٢١ مارس من العام نفسه رغم رفض الحكومة المصرية لمعاهدة صغى — بيلن بسبب الاختلاف بشأن السودان وحق السودانيين في اختيار النظام المستقبلى لهم واعادتهم للحكم الذاتى (٤١) .

وكان رأى انجلترا انه حينما يتم اعداد السودانيين للحكم الذاتى يجب أن يترك لهم حرية الاختيار مستقبلا في الاندماج مع مصر تحت تاج مشترك او الاستقلال ببلادهم دون ارتباط بالاتحاد مع مصر او غيرها (٤٢) ، وكان ذلك هو تفسير الحكومة البريطانية بشأن النص المخلص بالسودان في معاهدة صغى بيغن ، واتهم السير كادوجان مصر بأنها غير مستعدة لمنح السودانيين الاستقلال التام على الرغم من أن بريطانيا منحت مصر ذاتها الاستقلال من خلال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بعد تخليصها من السيادة العثمانية .

وأكد المندوب البريطاني على أن مجلس الأمن لا يمكنه التدخل لتعديل معاهدة ١٩٣٦ الملزمة لطرفيها الموقعين عليها برضاها وهي نافذة المفعول حتى عام ١٩٥٦ إذ أنها لا تعدل إلا بموافقت ثنائية وبطريقة يقبلها الطرفان لأن المادة الأولى من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تنص على تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي ولعل مبدأ احترام الاتفاقيات *Facta Sunt Servanda* هو أهم مبدأ من مبادئ القانون الدولي ، وعلى مجلس الأمن أن يعترف بهذه الحقيقة ويتخذ قراره بشطب مسألة عرض القضية من جدول أعماله ، وإذا كتبت مصر ترى أن هذا النزاع سيؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدولي فلأنها تحترم اتخاذ تدابير تؤدي لهذا التهديد بدلا من قبولها لمعاهدة كلفت نفسها بها ، وعليها الوفاء بالتزاماتها الدولية ، ومسألة النزاع في استمرار صحة المعاهدة هي مسألة قانونية تحس الحكومة المصرية بضغط حججها ألهم قوه استقيدها .

وانهم كلاوجان الوفد المصري بأنه غير واثق من صحة تضييقه قانونا ، ولأنه يحاول جعلها غامضة محلولا سرد تاريخ العلاقات المصرية — الإنجليزية منذ سنة ١٨٨٢ م وأظهر مسلك بريطانيا في السودان في صورة غير محببة ، ويقدر صداقية الحجج المصرية من عدمه لأنها لا تتصل بموضوع النزاع وإن أثبتوا « مخورة بمسلكها وماضيها في مصر والسودان » (٤٣) .

وإذا كان رئيس الوزراء المصري قد أشير إلى أن المعاهدة قد استنفدت أفراسها ولا تلزم مصر وأنها تلتصق ميثاق الأمم المتحدة طبقا لمادة (١٠٢) التي تنص على أنه « في حالة التعارض بين التزامات أعضاء الأمم المتحدة بمقتضى الميثاق الحالي والتزاماتها بمقتضى أى اتفاق دولى آخر فإن التزاماتها بمقتضى الميثاق الحالي تكون لها الأفضلية » .

« فقد أغفل أن المعاهدة حلت محل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ،
ذلك التصريح الذي منح مصر الاستقلال بعد الخاء نظم الحماية
الذي يوجب خلت أنجلترا تركيا في سيادتها على مصر ،
وعليه فإن أنجلترا احتفظت لنفسها ببعض الحقوق الناتجة من
بقاء الحالة كما هي

« ولا شك أن المعاهدة عملت على تصفية النقاط الأربع التي
احتفظت بريطانيا بها لنفسها في التصريح (١١) ولا يمكن وصف
القوات البريطانية المتواجده بمصر بأنها جيش احتلال ملثمًا كانت
سنة ١٨٨٢ إذ سمحت المعاهدة قانونًا بوجود تلك القوات في
أمكن محددة للنفاع من مصر ضد أي اعتداء خارجي » (٤٤) .

واستعرض كادوجان المميزات التي حصلت عليها مصر من
خلال المعاهدة ومن السودان فقال أنه لولا مساعدة بريطانيا الحربية
تحت قيادة كتشنر لما استطاعت مصر استعادة السودان حيث
وافقت على استمرار إدارة السودان طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ م ،
وأنه لا يوافق على وصف الاحتلال البريطاني لمصر بأنه « غير
مشروع » ويرر دوافع هذا الاحتلال بأنه بجاء نتيجة للحفاظ على
أرواح المسيحيين والأوروبيين التي أصبحت مهددة بسبب الفوضى
الحكومية والإدارة المصرية والثورة العسكرية ضد الخديو الذي
طلب « مساعدتنا » (٤٥) .

وامتاف كادوجان أن الاحتلال له كثير من المجليا التي أضافت
مصر حيث أقيم « لأول مرة في التاريخ الحديث » تحت إشراف
الإنجليز نظام إداري وسلطة قضائية ، وأصلحت الحالة المالية
المضطربة للبلاد « وأقيمت المشروعات العظيمة على النيل » .
ويؤكد على أن ادعاء مصر بأن مفاوضات ١٩٣٦ قد استغفلت
أغراضها لا أساس له من الصحة ونفى بشدة بأن سياسة حكومته
في السودان ترمى إلى فصله عن مصر بتشويه سمعة مصر

والمصريين لدى أبناء الجنوب وبئر يفور الفرقة بينها ومحاوله
اتارة الحركت الاتفصالية بالسودان .

وقد ثبتت غلطة الشروط الخاصة بالتحالف في هذه المعاهدة
سواء لمصر او للمملكة المتحدة وحلفائها في الحرب الاخيرة نظراً
لاهمية موقع مصر الذي كل من المتوقع أن يصبح مسرحاً من
مسارح هذه الحرب وقد كل ، « وأن مصر خرجت من الحرب
اغنى مما كانت عليه سليمة لم يمسها شيء » (١١) والمعاهدة
لم تفقد أهميتها لأن على لا تتعارض في نصوصها مع نص المادة
(٥٢) من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالدفع الجعاصى ،
والحكومة البريطانية ترى ضرورة استبرار اجراءات الدفع
المبادل مع مصر من خلال هذه المعاهدة في ظل الظروف الدولية
الراحنة ، وأنه لكى تثنى عملاً بمبدأ تغير الظروف الراحنة
Rebus Sic Stantibus « يجب اتفاق الطرفين المتصافدين
لأنه لا توجد سابقة دولية عن إلغاء معاهدة من جانب محكمة العدل
للدولية ومن هذا المنطلق فلا يجوز اعاده النظر في معاهدة أو
تعديلها دون اتفاق طرفيها ، والحجج التى اثارها مصر عملاً
بالمبدأ السابق لا تستند على أى أساس قانونى ، وما يتعلق
بالسودان في المعاهدة لا تجوز مناقشته .

أما ما اثارته مصر من عدم جوار تواجد قوات أجنبية في
أراضي دولة عضو بالأمم المتحدة زمن السلم بغير رضائها مما يعد
خرقاً لمبدأ المساواة في السيادة ومناقضة لميثاق الهيئة لمخالفة ذلك
لقرار الجمعية العامة الصادرة بالإجماع في ١٤ ديسمبر ١٩٤٦
فإن هذا القرار لا يحمل المعاهدة تناقض ميثاق الهيئة ومبدأ
المساواة ، وما يحض الحجة المصرية رضاؤها عن شروط المادة
(٨) من نصوص المعاهدة حيث أنها كانت حرة في اتخاذ قرارها
بعد نصريح ١٩٢٢ . فلم تكن مصر أقل حرية في اتخاذ قرارها

حينها وافقت على معاهدة ١٩٣٦ عما كانت عليه خلال المحادثات التي جرت بينها وبين بريطانيا منذ سنة ١٩٢٤ حتى سنة ١٩٣٠ عندما رفضت الكثير من مشروعات المعاهدات دون ضغط عليها (٤٦) . وان استمرار العمل بالمعاهدة هو بلا شك عائدة للبلدين وان جميع الدول كبيرها وصغيرها تلجأ الى عقد المحادثات في الوقت الحاضر ولا تعتمد في الدفاع عن نفسها على قوتها وحدها .

ولم يخش كالدوجان حاجة بلاده الى تواجدها الاستراتيجي بمصر فاشترى الى أن من مصلحة بريطانيا العظمى أن تقدم مصر لها المعونة عند الحاجة لتطوئن على ضمان حرية الملاحة الدولية في قناة السويس ، واستشهد المندوب البريطاني بكثير من المعاهدات التي وقعت بين الدول الكبرى والصغرى على السواء .

ثم اتى الى نهاية خطبه مؤكداً على أن الأسباب والدوافع التي سبقتها مصر بشأن المطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ لا تقوم على أساس بالمرّة ، وميثاق الأمم المتحدة ينص على مبدأ احترام المعاهدات .

ولذا فقد طالب بمشطب النزاع المصري البريطاني من جدول أعمال المجلس ، ورفض دعوى مصر نهائياً وأن تلتزم بتنفيذ تعهداتها التي نصت عليها المعاهدة لأن الوفاء بالتعهدات الدولية هو إحدى الدعامات التي يقوم عليها أساس المساواة والسيادة » (٤٧) .

٥ - توالى الجلسات ومشروعات الدول الأعضاء :

وبعد جلسة الافتتاح التي استعرض فيها رئيس الوزراء المصري ورئيس وفد مصر قضية بلاده بشأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية من وادي النيل ، ورد رئيس الوفد

البريطاني السير الكسندر كلوجان على دعوى مصر مستندا الى
الاساس القانوني لمعاهدة بعدم نقلها من طرف واحد ،
توالت الجلسات والمناقشات .

في الجلسة النائية (١١ أغسطس) حاول كلوجان
التشكيك فيما ورد ببيان القرائن وانه لم يمرض للباب القضية ،
وان مطاعنه على مسلك بريطانيا في مصر وعن تاريخ السودان قد
بلغت شأوا بعيدا في « مخالفة العدالة والانتصاف » ، وما جاء
بكلامه لا يمت بصلة الى المسألة المعروضة على المجلس ، ويجب
الا بضياع وقت المجلس مدى في التحدث عن الاستعمار من
الناحيتين النظرية والفنية ، في خلال تلك الفترة من التاريخ
اتجه كثير من الدول الممتلئة اليوم في مجلس الأمن الى التوسع في
أفريقية وآسيا وما زال داخل حدودها حتى الآن بعض الأراضي
التي اسولت عليها نتيجة هذا التوسع ، وقد كانت مصر نفسها من
الدول التي وسعت رقعة املاكها عن طريق الفتح في مستهل
القرن التاسع عشر بقوة السلاح على يد محمد علي .

وحاول كلوجان التشكيك في مصداقية وحدة وادي النيل
الطبيعية والسياسية بالنكراه وجود أي دليل تاريخي للوحدة بين
مصر والسودان « فالوحدة السياسية لوادي النيل ليست
الا خرافة » ، وعلق على كلام القرائن بشأن هذه الوحدة
قليل : ان جزءا كبيرا من حوض النيل لا يقع في مصر او السودان
بل يقع في اثيوبيا وأوغندا والكونغو البلجيكية ، وهذه الاقطار
غالبا ما يرد عن طريقها كل مياه النيل القليلة الى السودان
ومصر .

وان بريطانيا لم تنفرد بحكم السودان بدليل وجود قوات
مصرية تحمل هناك بجانب القوات الانجليزية (٤٨) .

وطالب المنسوب البريطانى مجلس الأمن بعدم اجسابة مصر
لطلبها بجلاء القوات البريطانية عن اراضيها لأن وجود هذه القوات
لا يمثل « خطراً على السلم » كما يدعى وفد مصر ، بل أن المصريين
هم الذين يخلطون حالة الخطر على السلم وأن مجلس الأمن
لا يستطيع أن ينتهك حقوق المعاهدة وهو يقوم بأداء مهمته
في ظل ميثاق الهيئة ، وعلى مجلس الأمن أن يتصرف بطريقة
واحدة « سواء أكانت هناك معاهدة أم لا » .

وقال كاموجان : ان مصر ليست لها قضية على الإطلاق
لترافع عنها ، وقد اتهمت حكومة الملكة المتحدة أمام المجلس
دون مبرر ، « أن العدالة ومبادئ الميثاق تتطلبان رفض هذه
القضية بكل بساطة ، وليس من العدل ابقاء هذه المسألة في جدول
الاعمال لأن ذلك يدل بشكل ما على ان حكومتى مضطرة » (٢٩) .

وأن اتقراشى انغيس في عبارات بلاغية في خلال مرضه لبيان
مصر ، فليس في الأمر شيء يتعلق بموضوع السيادة المصرية التي
ذكرها (٥٠) ، وقد أصاع رئيس الوزراء المصرى وقتاً طويلاً في
القاء بيان تاريخى مشكوك في دقته ، وشعرت أن من واجبى أن
أصحح له بعض أخطائه ، على أنى لضيف أسئى من أنه لم
يفكر في خطابه بإكماله كلمة واحدة تدل على الاعتراف بما استتته
جامعة الشعوب البريطانية وحلفائها من خدمت لمصر خلال الحرب
العالمية الثانية ولم ترتكب حكومة الملكة المتحدة خطأ واحداً
تجاه مصر التي يجعلها موقعها الجغرافى هدفاً استراتيجياً في أى
حرب عالمية .

وأكد المنسوب البريطانى مرة أخرى على شرعية معاهدة
التحالف ، ويجب على المجلس أن يجيب بلاده لطلبها نحو استمرارية
المعاهدة بما جاء بها يقدم الاجابة الواضحة على مطلب مصر (٥٤)
فليس ثمة خطر على الأمن الدولى من جراء قيام المعاهدة

الا اذا اوجدت مصر بنفسها مثل هذا الخطر بعدم التزامها بتشييد
ما نصت عليه المعاهدة (٥٢) .

وبعد ان عرض كلا الفريقين المتنازعين وجهتى نظريتهما ،
عرضت القضية لمناقشة أعضاء المجلس فالتقدم ممثل البرازيل
يدعو مصر وانجلترا الى التفاوض لحل النزاع القائم بينهما (٥٣)
وقد وصف المندوب البريطانى هذا الاقتراح بأنه لن يكون مرضياً
رغم الخطاب المترن الذى القاه الممثل البرازيلى فى جلسة ٢٠
اقتطس الذى جاء فيه ان الوفد البرازيلى يازاء موقف ليس فيه
خطر عاجل يهدد السلام العالمى ، ومجلس الامن ليس لديه الحق
فى التصرف نحو أى معاهدة بل ان من الأفضل ان يدع الجانبين
يسويان خلافتهما بينهما وفقاً لمبادئ العدل والقانون
الدولى (٥٤) وفى حالة عدم صدور قرار حاسم بصحة المعاهدة
وسريتها فيجب احالة النزاع حولها لمحكمة العدل الدولية او فى
حالة فشل المفاوضات الثلاثية بين مصر وبريطانيا (٥٥) لأنه اذا
سلم المجلس بما تطلبه مصر من صراحة النظر عن نصوص المعاهدة
التي لا تزال سارية المفعول ، فانه سيخلق بذلك سلبية خطيرة
فى التعاهدات الدولية ربما تؤدى الى هدم مبدأ احترام المعاهدات
وما جاء بها من التزامات وهو المبدأ الذى يقوم عليه اساس
المجتمع الدولى (٥٦) .

وفى نفس الوقت صرح ارنست بيغن وزير الخارجية البريطانية
لكثير من مرة استعداد بلاده لاستئناف المفاوضات مع مصر ،
لكن الوفد المصرى رفض العودة لطريق المفاوضات ، كما ان
القرائش على رأس الوفد المصرى رفض هذا الاقتراح الذى
ودعته مصر قبل مجيئها الى الأمم المتحدة ولن ترضى عن الجلاء
ووحده وادى النيل بدلاً (٥٧) .

واشار المل الصيني الى ان الحكومة البريطانية قبلته بتنفيذ بروتوكول الجلاء تنفيذاً جزئياً ، فاعترض عليه المنسوب البريطاني بان حكومته قبلت بتنفيذ جانب من هذا الاتفاق في حدود الموعد المتفق عليه بين الجانبين وليس تنفيذاً جزئياً (٥٨) .

ثم تقدم الوفد البلجيكي بتعديل على مشروع القرار البرازيلي باعتبار مسألة صحة المعاهدة من عدمها مسألة قانونية ليست من اختصاص مجلس الأمن ، وان الطريقة الصائبة للبت فيها هي اللجوء الى محكمة العدل الدولية ، وهذا التعديل ينطبق تماماً على ميثاق الهيئة طبقاً للمفكرة الثالثة من المادة (١٦) من هذا الميثاق ، وقد لقي الاقتراح البلجيكي قبولا من الجانب البريطاني ، والى رئيس الوفد البريطاني على قبول هذا الاقتراح الذى يمثل مع وجهة نظر بلاده .

وحينئذ أعلن كل من الوفدين الأسترالى والبلجيكي عن رأيهما باستئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا للوصول الى تسوية مرصية لكلا الطرفين ووافق الوفد البريطانى على هذا الرأى واستئناف المفاوضات حتى تكمل بالنجاح (٥٩) . وكان الجانب البريطانى يؤيد كل مشروع بنائى بالمشكلة من رداهات مجلس الأمن لتصبح مرة ثالثة قضية ثنائية يختلف عليها أو على بعض تفصيلاتها فيطول امد البقاء الانجليزى على أرض مصر .

لكن المسو لوبيز مندوب كولومبيا تقدم باقتراح آخر يخلو عن المشروع البرازيلي ينص على اجراء المفاوضات بين مصر وبريطانيا بشأن إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، وفى نفس الوقت تجرى مفاوضات أخرى منفصلة بين الجانبين المتنازعين تتعلق بمصير السودان وهى القضية التى لا تزال سائرا للخلاف بينهما . ورغم ان الاقتراح الكولومبى كان متفقا عليه قبل الاقتراع بشانه بين مندوب بك رياض عضو الوفد المصرى والمسو

لجوبيز المنحوب الكولوجي ، فان العضو المصري انكر هذا الاتفاق وكذلك رفضه النقراشي باثنا بشدة فيما بعد (٦٠) وكان الشطر الثاني من المشروع الكولوجي ينص على « تبادل المساعدة المبذولة في سبيل صيانة حرية الملاحة في قناة السويس وسلامة هذه الملاحة في وقت الحرب أو عند وئسك وتوعها (٦١) » .

٦ - عدم التوصل لقرار وتطبيق النزاع :

وعلى الرغم من التأييد العربي للوقف المصري دوليا ممثلا آلت زعابتها للولايات المتحدة الأمريكية — والتي لم يكن موقفها مؤيدة لوجهة النظر المصرية ، بل عضدت موقف بريطانيا لاستمرار الضغط على مصر حتى تسلم في النهاية بقبول مبدأ الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط (٦٣) ، ودفعت منكم الدول التي تسور في ملكها مثل دول أمريكا اللاتينية لان تتقدم للمجلس بمقترحات مؤيدة لوجهة النظر البريطانية وتأييد مطالبها في عدم الجلاء عن سوريا ، اذ أعلن مغلها فارس الخوري في معرض حديثه بالمجلس ان بلاده ستؤيد مصر تأييدا مطلقا في اجابة مطالبها العادلة بالجلاء عن وادي النيل (٦٢) فان الاختلاف بات واضحا حسون الاتفاق على الوصول لصيغة قرار مناسبة ترضى الطرفين المتقاعين، نظرا للخلاف السيلسي والايولوجي البين بين الكتلة الغربية التي مصر وعدم التصويت ضد مشروع القرار البريطاني (٦٤) ، وبين الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي التي تعاطفت مع المطالب المصرية .

وعلى ان صوتا واحدا لم يرتفع منها عندما أكد المنحوب البريطاني ان حكومته ليس لها من هدف في السودان الا ان تترك للسودانيين — عندما يصلون لمرحلة الحكم الذاتي — حق اختيار النظام الذي يلائم ملادهم في المستقبل بحرية تلية (٦٥) .

ولم تكن لتجاهلت هذه الدول المثلة في مجلس الأمن خالية على الوفد المصرى وأعضائه المضكين الذين كانوا يطعون مسبقاً. إن فكرة إلغاء المعاهدة تراود بعض الساسة المصريين دون الرجوع لهيئة الأمم مند مفاوضات صدقى - بيغن إلا أن صدقى باشا لم يكن يرى إلغاءها من جانب مصر وحدها ، وصار الأمر في أروقة الأمم المتحدة مرهوناً بعوامل السياسة الدولية ودوائعها لا إلى العدل المجرد من الهوى المستند إلى أحكام الميثاق وإلى قواعد القانون الدولى (٦٦) .

ولذلك استغل المندوب البريطانى عدم الوصول إلى اتفاق حول قرار دولى يقف إلى جوار مصر وطرق على «الحديد المأخوذ» وطلب برفع القضية بصورة نهائية من جدول أعمال المجلس مدعياً حسن النية من جانب دولته بأن الأمل لا يزال قائماً لحل القضية بقوله : « أن المجلس لن ينقض يديه نهائياً من المشكلة » فمن الممكن أن نعاد إلى النظر مرة أخرى سواء بإبلاغ المجلس بنجاح المفاوضات مع مصر أو فشلها » ، وأنه إذا وجهته دعوة بسيطة للطرفين لاستئناف المفاوضات تحت إشراف المجلس ، فإنها سوف تؤدي حتماً إلى الوصول إلى « نتيجة سارة » (٦٧) .

ولم يكن هناك مفر من إيجاد حل إزاء اعتراض وفد مصر وعدم قبوله بدلاً عن أجلة مطالبه في الجلاء من وادى النيل ووحقته ، أن تصاغ عبارات وجمل في مشروع قرار لا يحل المشكلة القائمة ولكنه يرضى غرور الجانب المصرى فقط (٦٨) .

وقد اختار أسلوباً مظهرها الدفاع عن قضية بلاده يعتمد على البلاغة الخطابية أكثر منه منطقاً يعتمد على الحجة والبرهان أمام الهيئة الدولية التى تضم دولاً ذات سياسات واستراتيجيات مختلفة .

وجعل وند مصر همه الشاغل هو الثورة المطامير في السياسة البريطانية فلم يؤثر في قرارات اغلب الدول ، وظن النكرائى ان السبيل لكسب القضية هو قوة الاسلوب والمنطق دون الاتصالات التهديدية والمفاوضات السياسية مع الدول الأخرى ، الى جانب أنه سلفر غير مؤيد من الأغلبية العظمى من الشعب المصرى اذ أرسل النحاس باشا بوصفه زعيم حزب الاغلبية برقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة (٦٩) مضمونها ان النكرائى لا يمثل الأمة المصرية (٧٠) طامعا في شرعية الوفد المصرى في الدفاع عن قضية بلاده . وفي ذات الوقت قلبت المظاهرات في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى تحتج على معاهدة ١٩٣٦ (٧١) .

وتمسك النكرائى برفضه التام لكل مفاوضات مع بريطانيا قبل ان يتم الجلاء الكامل عن وادى النيل ، ورأى أندريه جروميكو المندوب السوفيتى ، عدم سحب القضية من جدول أعمال المجلس وأن تظل معلقة لمناقشتها وإيجلا حل لها ، وأيده في رأيه مسيو شيتج المندوب الصينى الذى كان لا يزال يعتقد أن بمقتور المجلس أن يجد حلا للسالة رغم التأييد الواضح من أغلب الدول للموقف البريطانى .

وكان من وجهة نظره ان المشكلة الحقيقية تكمن في وجود القوات البريطانية على أرض مصر ، فلذا انسحبت هذه القوات ميسر التفاوض بين الجانبين المتنازعين ، واقترح ان تجرى المفاوضات حول مسألة الجلاء دون شطب القضية على ان تبلغ نتيجتها لمجلس الأمن قبل آخر ديسمبر ١٩٤٧ ، واعتقد مسيو شيتج ان مقترحاته سوف تحوز قبول الطرفين لأن انجلترا أعلنت عن قبول استعدادها للجلاء عن مصر ، لكنه فوجيء بالرفض من كلا الجانبين في الوقت الذى أكد فيه النكرائى أنه لا يقبل بديلا عن الجلاء ، وتمسك المندوب البريطانى برفضه هو الآخر ، لان بلاده تشترط تقليل جلائها ان تستبدل بمعاهدة ١٩٣٦ بمعاهدة أخرى .

وانتهى الأمر بأن قرر المجلس في ١٠ سبتمبر ١٩٤٧ ابقاء النزاع المصري - البريطاني معلقا لأجل غير مسمى وعلى الطرفين المتنازعين ولنغيرهما من الأعضاء أن يقوموا بتحريرك القضية من جديد في أى وقت ، وبذلك أخفقت مصر في مساعيها بالأمم المتحدة واتضح من موقف الدول الكبرى بجاه قضية الجلاء ووحدة وادى النيل في ردهات الأمم المتحدة أن طريق المفاوضات لن يحقق الاهداف والأمن القومي لأبناء الوادى (٧٢) .

وعاد النقراشى باشا والوند المرافق له الى مصر في ٢٠ سبتمبر (٧٣) مقتنعا بضرورة اصلاح الأحوال الداخلية وتقوية الجيش المصرى دعامة البلاد الحقيقية لتوال حريتها واستقلالها ، وعاد الى السلطة الجماهيرية مرة أخرى شعر « الجلاء بالدماء » الذى رغمه استمراراً للمطلب الوطنى القديم « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » (٧٤) .

كما أصدر النقراش باشا ثلاثة بيانات موجّهة للسفير البريطانى محبرة من وجهة النظر القومية في مطالبة بريطانيا بالجلاء التام وعليها ان تتحمل المسئولية في عدم استجابتها للمطالب الشعبية ، وهلج النقراشى لتردده وعدم مسارعته بإلقاء المعاهدة قبل سفره ، مطالباً اياه بالاستقالة واستفتاء الشعب . ووجه النقراش بيانه الأخير للشعب وادى النيل قفلاً : « نظموا صفوفكم وقوموا عدوكم وأطرحوا من يتجر باسم الوطنية أو القين ... » ، ودعا الى المقاومة المسلحة قفلاً : « فان لم يستجب الانجليز لطلبكم نهينوا أنفسكم لأرغامهم » (٧٥) .

هوامش الفصل الثالث

- (١) سمير المصباحي (مكتور) . تطور المركز الدولي للسودان ، ص ٥٦ .
جريدة الأية ، عدد ٤ نوفمبر ١٩٤٧ .
- (٢) رئاسة مجلس الوزراء : المبرهان (الكتاب الأخضر المصري) ص ١٢٢ .
- (٣) نص هذا المصروع على أنه قد ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان بحجة ضمان رعاوية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل على اعدادهم للحكم الذاتي على أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر للشترك على أن ينفلا فوراً إلى مباحثات عن المبرهان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون ولكن أن يبلغ السودان للحكم الذاتي تتمتع اتفاقية سنة ١٨٩٩ مصرية وتظل المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والقرارات من ١٤ إلى ١٧ من المضر المتعلق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية ، رئاسة مجلس الوزراء السودان ، مصدر سابق ص ١٢٤ .
- (٤) عبد الرزاق السنهوري (مكتور) قضية وادي النيل ، مصر والسودان ، ص ٩٥ - ٩٦ .
- (٥) F O. 371/63020/162929/JE 304, From Cairo to Foreign Office, Sir R.I. Campbell, Telegram, No. 173, dated on 10th January, 1947, Op. Cit., pp. 1-3.
طارق المصري الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٢٩ .
- (٦) جلال يحيى (مكتور) ، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، ص ٥٦ .
- (٧) محمد حسين هيكل (مكتور) حركات في السياسة المصرية ، ج ٣ ص ٥٧ - ٥٨ .

(٨) من مواهب العمران المصرية بالسودان انظر .

عبد الرحمن الزاوي . عمر محمد علي ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
Hill Richard , Egypt in the Sudan 1920-1981, pp. 165-168 .

(٩) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٧ يناير ١٩٤٧ .

(١٠) وكان صدقي باشا قد كتب في يونيو الماضي الى الحاكم العام حفرطما
على سياسته في السودان وقراره بالانشاء الجمعية التشريعية دون أخذ رأي
الحكومة المصرية .

F.O. 371/53332/162920/3 2571, From Cairo to Foreign
Office, Sir R.L. Campbell, No. 1038, June 7, 1946, p. 3.

جريدة الأمة : عدد ٤ ديسمبر ١٩٤٧ .

(١١) بيان رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشيوخ ، مضبطة جلسة ٢٦ يناير
١٩٤٧ .

(١٢) رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الاخير المصري عن السودان ، مصر
سابق ، ص ١٢٨ .

(١٣) المذكرة مقدمة باسم وزير الخارجية المصرية ورئيس وزرائها محمود
فهمي النقراشي ومقدمة في ٨ يوليو ١٩٤٧ : المصدر نفسه ، ص ١٩٠ .
لكن الدكتور السروجي يقول ان المذكرة قدمت للأمم المتحدة في ٢٥ يناير .
كما ان الدكتور لطيفة محمد سالم تقول انها رفعت لمجلس الأمن في ١٧ يونيو ١٩٤٧ :
محمود محمود السروجي (الدكتور) : سياسة الولايات المتحدة الخارجية ... ،
ص ٣٩٥ .

لطيفة محمد سالم (لكترورة) الصحافة والحركة الوطنية المصرية
ص ٦٠ .

(١٤) صلاح عزلم : وثائق مصطفى النحاس ، ص ١٤ .
ومع ذلك فقد انكر حزب الأمة على مصر نفاقا من قضية الجلاء فقامت
النفاح عن مصالح السودان وحرية ابناءه ، وهلم اسماعيل الأزهري لسفره الى
أمريكا وتصريحاته المؤيدة لوكلف مصر :
جريدة الأمة ، عدي ٢ يونيو ، ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .

(١٥) شكوى مصر المرفوعة من رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي
للسكرتير العام للأمم المتحدة في ٨ يوليو ١٩٤٧ جمهورية مصر : القضية
المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (الكتاب الابيض) ، ص ٥٢٧ - ٥٢٨ .
- رئاسة مجلس الوزراء . السودان (الكتاب الاخير) ، مصدر سابق ،
ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(١٦) محمد حسين هيكل (دكتور) - المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨
(١٧) عبد الفتى سعيد : اسرار السياسة المصرية في ربح قوت ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨

وطالب حزب الأمة بجله قوات دولتي الحكم الثنائي من السودان وعدم احتية
عصر في القطاع من قضية السودان ، جريدة الأمة ، عددي ١٦ ، ٢٢ يوليو
١٩٤٧ .

(١٨) محمد حسين هيكل (دكتور) - المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٦٥ .
(١٩) المرجع السابق - ج ٢ ، ص ٦٦ - ٦٨ .

لدعي حزب الأمة السوداني أن بعض الدول العربية ، كالعراق والسعودية
ولبنان وشرق الأردن عارضت مراعاة مصر من أن لها حقوقها بالسودان وهذا ما
انتهك حبتها أمام بريطانيا بمجلس الأمن . وقد سافر السيد صديق المهدي
ومندوبين الجبهة الاستقلالية إلى نيويورك لعرض مطالب السودانيين بمغزل عن
القضية وادي النيل التي تبناها الحكومة المصرية والأحزاب السودانية المايعة
للوحدة :

جريدة الأمة ، أعداد ٢٩ يوليو ، ١٥ أغسطس ، ١٩ سبتمبر ١٩٤٧ -

(٢٠) الأهرام ، عدد ١٨ مايو ١٩٤٧ .

Decoude, Alexander ; A History of American Foreign
Policy, p. 269

(٢٢) الأهرام ، عدد ٢٥ مايو ١٩٤٧ .

(٢٣) الأهرام ، عدد ٢٢ يوليو ١٩٤٧ .

(٢٤) بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا ورئيس

الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ، بيان ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
وفي نفس الوقت بعثت للجبهة الاستقلالية والحزب الجمهوري بالسودان
بكتاييوتا إلى مكركير عام الأمم المتحدة يطالبان باستقلال السودان عن مصر
وبريطانيا والفناء الحكم الثنائي وعدم تحدث أي من الدولتين باسم السودانيين
أو العودة لطريق المفاوضات مرة أخرى . جريدة الأمة ، عددي ٦ و ٨ أغسطس
١٩٤٧ .

(٢٥) المصدر السابق ، نفس الجيلان .

وعن تاريخ المفاوضات المتعاقبة بين مصر وإنجلترا والعلاقة بينهما منذ عام
١٨٨٢ حتى توقيع معاهدة الجلاء عام ١٩٥٤ يمكن الرجوع إلى :
Revue Egyptienne de droit International, Vol. 10, 1954,
pp. 294-296.

(١٦) بيانات النقراشي باشا ، المصدر السابق ، ٦ أغسطس ١٩٤٧ .

(٢٧) المصدر السابق ، نفس الجلسة .

(٢٨) ان حوص التفل باستثناء الهضبة الاثيوبية يبدى سهلا واحدا عظميا

نحو الشمال يخترقه النيل من خط الاسوداد الى البحر المتوسط بطول اكثر من اربعة الاف ميل ، كماه تريان يصل الدم الى سائر اجزاء الجسم ، واستشهد النكراشي بمقولة تتبرشل في كتابه : « حرب النهر » عن وحدة ولدى النيل من ان هذا الوادئ يشبه شجرة المنفل ولأسها عند الفلتا وجذعها هو الوادئ أما جذورها فهي فردج النيل جنوبي الخرطوم . بيان للنقراشي باشا لى مجلس الأمن .

جلسا ٦ أغسطس ١٩٤٧ .

صحيفة الامرام ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .

(٢٩) عبد الرحمن الرافعي عمر محمد علي ، ص ١٩ وما يليها .

Hill, Richard : Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 165-168.

(٣٠) بيانات النقراشي امام مجلس الأمن . المصدر السابق . ص ١٩

٢٢ - ٢٣ .

الامرام ، عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .

(٣١) عن ثورة المهدي انظر :

- جلال يحيى (دكتور) مصر الافريقيه ، والأطماع الاستعمارية في القرن

التاسع عشر ، ص ٢٢٦ وما يليها .

- رافت غيمى السيخ (دكتور) . مصر والسودان في العلاقات الدولية .

ص ٩٠٦ ، ١٢٧ وما يليهما .

(٣٢) رئاسة مجلس الوزراء (هيئة المستشارين) قضية السودان ، ص ١٩

٢١ - ٢٤ .

محمد عمر يسير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، ص ٢٩ .

ندوى عطا اله الجدل (دكتور) نور مصر في افريقيا في العصر الحديث

ص ٤٨ - ٥٥ .

Documents on the Sudan, 1880-1953 ; Le Caire, Egyptian
Society of international law, Brchure No. 14, March 1953,
p. 2.

(٣٣) بيانات النقراشي امام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، جلسة ٥

أغسطس ١٩٤٧ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٣٤) بيانات النقراشي المصدر السابق ، ص ٢٧ ، الامرام ، عدد ٦ أغسطس

١٩٤٧ .

(٣٥) بيانات النقراشي ، نفس المصدر ، ص ٢٩ .

(٣٦) جريدة الأمة ، عدد ٢٤ يوليه ١٩٥٧ .

(٢٧) بيانات النقراش . المصدر السابق . ص ٢٦ - ٢٠ .

المصرى . عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .

(٢٨) بيانات النقراش . المصدر نفسه . ص ٢١ .

(٢٩) بيانات النقراش . المصدر السابق . جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .

الأهرام . عدد ٦ أغسطس ١٩٤٧ .

(٣٠) جريدة الأمة . عدد ٧ أغسطس ١٩٤٧ .

(٤١) النص الكامل للخطاب الذى ألقاه السفير الكسندر كانوجان أمام

مجلس الأمن . جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .

(٤٢) كانت بريطانيا تدعى أن وحدة مصر والسودان لا ستد لها لأن حيث

التاريخ أو المجلس . وأن رابطة النيل لا تزيد على كونها رابطة حوار بين دولتين

تعملان على شواطئ نهر واحد والمنفعة المشتركة بينهما يمكن التمسك عليها

وأن مصر لنذكر على السودان حقه فى تقرير مصيره .

محمد حسين هيكل (دكتور) مذكرات فى السياسة المصرية . مرجع سابق .

ج ٣ . ص ٧٨ .

عبد العظيم رمضان (دكتور) اكاديمية الاستعمار المصرى للسودان .

ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٤٣) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن . جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .

(٤٤) نص الخطاب نفسه . ص ٦٢ . الأهرام . عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .

(٤٥) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن . جلستي ٥ و ١١ أغسطس ١٩٤٧ .

الأهرام . عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .

(٤٦) خطاب كانوجان أمام مجلس الأمن . المصدر السابق . جلسة ٥ أغسطس

١٩٤٧ .

محمد حسين هيكل (دكتور) : المرجع السابق . ج ٣ . ص ٧٨ .

استشهد كانوجان بموافقة البرلمان المصرى شبه الاجماعية على امهادة .

فى حربه فانه قالت (٢٠٢) اصوات مقابل (١١) فقط لا قال رئيس الوزراء المصرى

يمجلس النواب انوا . معارضة . الدد للد . وأبدى مساعدته لتوقيعها . كما

أيدوا اسماعيل صدقي وأحمد ماهر وقبرهما . ولم يفرض عليها سوى زعماء

الحزب الوطنى وفاة عن السياسيين :

F O. 407/210/J 7298/2/16, Telegram No. 789, From Eden to Kelly
in Cairo, Aug. 27, 1936.

محمد شفيق غريال تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية . ص ٢٠٤ -

٢٠٧ .

(٤٧) من المعاهدات المتعاقبة سارية المفعول وابتدأ أطوار احتفاظ الولايات المتحدة بموجب الاتفاق في عام ١٩٤١ بحق الاحتفاظ بقوات في عدة قراخ ببريطانيا لمدة ٩٩ عاماً ، ومعاهدة الولايات المتحدة وبمما سنة ١٩٠٢ التي عملت في ١٩٢٩ ورمي بها تتمتع بحق الاعتراف علي منطقة قاعة بشما إلى الابد ، والمساعدة انقصة بين الولايات المتحدة والفلبين سنة ١٩٤٧ لاستنارة خمسة قراخ بالفلبين ومقتضات أخرى لمدة ٩٩ عاماً . واحتفاظ الاتحاد السوفيتي بقوات عسكرية في جيمنا بورث آرثر في الصين منذ عام ١٩٤٥ . خطاب كاندوجان بمجلس الأمن ، جلسة ١٠ أغسطس ١٩٤٧ .

(٤٨) خطاب كاندوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ .
 الأهرام ، عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ ، الأما ، عدي ٢ ، ٣٠ يوليو ١٩٤٧ .
 (٤٩) خطاب كاندوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١٣ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٠) خطاب القراخي أمام مجلس الأمن ، جلسة ٥ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥١) خطاب كاندوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٢) خطاب كاندوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ١٢ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٣) بيانات القراخي بأشأ أمام مجلس الأمن ، المصدر السابق ، ص ٨١
 ما يليها ، الأهرام ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٤٧ .

(٥٤) خطاب كاندوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ .
 محمد حسين هيكل (تكتور) ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ .
 (٥٥) خطاب كاندوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ .
 خطاب القراخي أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٢ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٦) خطاب كاندوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٥٧) محمد حسين هيكل (تكتور) ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠ .
 (٥٨) المصري عدد ١٢ سبتمبر ١٩٤٧ ، الأهرام ، أعداد ٢١ ، ٢٦ ، ٢٩
 أغسطس ١٩٤٧ ، جريدة الأمة ، عدد ٥ سبتمبر ١٩٤٧ .

(٥٩) خطاب كاندوجان أمام مجلس الأمن ، جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٤٧ .
 (٦٠) محمد حسين هيكل (تكتور) ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٠
 ٨٠ - ٨١ ، المصري ١ ، ٢ سبتمبر ١٩٤٧ .
 (٦١) خطاب كاندوجان بمجلس الأمن ، جلسة ٢٨ أغسطس المسائية ، الأهرام ،
 ٢٩ أغسطس ١٩٤٧ .

(٦٢) خطاب كاندوجان بمجلس الأمن ، جلسة ١٩٤٧ .
 المصري ، عدد ١٢ سبتمبر .
 (٦٣) محمد محمود المروحي (تكتور) ، سياسة الولايات المتحدة الخارجية ،

المرجع السابق . ص ٢١٦ - كما وقعت فرنسا ضد مطالب جبر خشية ان يؤدي
الجهلاء عنها الميراثيتها الحركة الوطنية ضد الفرنسيين في المغرب العربي ، أكتوبر
عدد ٧ فبراير ١٩٨٨ .

(٦٤) المصري - عدد ١١ سبتمبر ١٩٤٧ .
(٦٥) مارسيل كواويج : تطور مصر - ص ٢٧١ ، الأهرام ، عدد ٢١ أغسطس
١٩٤٧ .

(٦٦) محمد حسين هيكل (كتور) . المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٨٠ .
(٦٧) خطاب كاتوجان بمجلس الامن ، جلستي ٢٨ أغسطس الصحاحية ،
١٠ سبتمبر ١٩٤٧ .
(٦٨) خطاب كاتوجان بمجلس الامن ، جلسة ٢٩ أغسطس المسائية ، جريدة
الامة عدد ١٢ أغسطس ١٩٤٧ -

(٦٩) محمد ركني عبد القادر . حنة السمور ، ص ١٢٥ .
عبد الحمى سعيد : اسرار السياسة المصرية في ربيع قرن . مرجع سابق ،
ص ٢٠٧ .

(٧٠) يوتان ليب ريك (كتور) : الاغراب السياسية في مصر ١٩٠٧ -
١٩٨٤ ، ص ١٢١ .

(٧١) الأهرام ، عدد ٢٧ أغسطس ١٩٤٧ .
(٧٢) محمد حسين هيكل (كتور) : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .
ج ٢ ، ص ٨١ - ٨٢ .

(٧٣) محمد ركني عبد القادر . عنكرات . - ونكرات ، ص ٨ .
الأهرام ، عدد ٢١ سبتمبر ١٩٤٧ .
Marrow, John ; Anglo-Egyptian Relations 1800-1952, p. 349.
(٧٤) طارق البشري . الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، المرجع
السابق ، ص ٧٥ .
(٧٥) المصري ، عدد ٢١ سبتمبر .



الباب الثاني

استمرار المباحثات والغاء المعاهدة

(١٩٤٨ - ١٩٥٢)

الفصل الرابع : السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادي النيل •

الفصل الخامس : طرح مبدأ الحكم الذاتي وحق تقرير المصير
للسودانيين وعمل الأزمة المصرية عام ١٩٤٨ •

الفصل السادس : مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١
والفشل في معالجة قضيتي الجلاء ووحدة
وادي النيل •

الفصل السابع : مصر تقرر الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفقتي الحكم
النفطي السودان ١٨٩٩ •

الفصل الرابع

السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادي النيل

- ١ — السياسة البريطانية لفصل شمال الوادي عن جنوبه .
- ٢ — المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله .

السياسة الاستعمارية لبريطانيا في وادي النيل

حرصت بريطانيا على تنفيذ سياستها الاستعمارية في السودان عن طريق احكام قبضتها عليه بوسيلة شرعية ساعدتها عليها اتفاقية الحكم الثنائي مع مصر سنة ١٨٩٩ لكي تحل محل الادارة المصرية التي كانت تتولى مقاليد الامور بالسودان قبل ثورة المهدي .

وقد سلكت بريطانيا لتحقيق اغراضها مسلكين :

الاولهما : العمل على فصل السودان كلية عن مصر تمهيدا للانفراد به عن طريق الاعتراف للسودانيين بمساعدتهم على تحقيق الحكم الذاتي لهم بعد ان يقرروا مصيرهم بأنفسهم .

وثانيهما : تنفيذ مخططاتها لاستتطاع جنوب السودان وفصله تباعا عن باقي اتحاء السودان لضمه الى ممتلكاتها في افريقيا الشرقية ، بدعوى الحرص على كيانه المستقل ، ومستقبل أهله .

ومن هذا المنطلق الاستعماري البحث اُفكرت تعيين جيسع حكام الاقاليم والمناصب المهمة في السودان بالاضافة الى منصب الحاكم العام بدعوى عدم صلاحية من يشغلون هذه المناصب من المصريين وهزلتهم عنها .

وقد ساعدها على ازدياد قبضتها على السودان انسحاب القوات المصرية وعودتها لمصر اثر مقتل سردار علم ١٩٢٤ ،

وغربها لطبقة المثقفين والمتعلمين بمصر باعتبارهم الجسر الرئيسى
الذى تنتقل من خلاله أفكار الكفاح الوطنى من شمال الوادى الى
جنوبه ، والتضييق على عمليات الانتقال والتبادل الاقتصادى بين
القااهرة والخرطوم ، وتأييد كل من يساهمون فى حركة الانفصال
واستمرارها .

ولم تسف بحاهدة ١٩٣٦ الحكومة المصرية على اعادة
شريان الوحدة لشطرى وادى النيل كما كان من قبل اذ رفضت
بريطانيا انضواء السودان تحت التاج المصرى بدعوى ان ذلك
سيفقد رغبة اهل السودان ، وفشلت مصر فى استصدار قرار من
مجلس الامن يدمم قضية وحدة وادى النيل كما فشلت فى مفاوضاتها
السابقة ، فى نفس الوقت الذى تولى فيه الحاكم الصلح جميع
السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بعد انشاء المجلس
التنفيذى والجمعية التشريعية فى يونيو ١٩٤٨ .

لما عن سياستها فى الجنوب السودانى فقد تمكنت بريطانيا
بالعمل من خلق « منطقة منفقة » فى مديريات الجنوب الثلاث
وعزلته نهائيا عن باقى المناطق السودانية ومنعت اتصاله بالشمال
بمظل امله على حالتهم من البدائية والتخلف الاجتماعى والاقتصادى ،
وقطعت فيه تيار الحضارة وشريان الحياة الوارد من الشمال
فاغلقت المدارس المصرية والمحاكم الشرعية التى كانت تزاول
تسلطها تحت الحكم المصرى ، وحرمت التعامل باللغة العربية
كما قهرت بعض زعماء القبائل اليها دون الآخرين مساعدت على
موامل الفرقة والانشقاق بين أبناء الشمال والجنوب السودانى
وبذلك نجحت الى حد بعيد فى تنفيذ سياستها الاستعمارية فى
وادى النيل .

١ - السياسة البريطانية لفصل شمال الوادي عن جنوبه :

وضعت اتفاقية سنة ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا وهي ما سميت باتفاقية الحكم الثلاثي ، أسس نظام الحكم في السودان وذلك عقب اخلاء الثورة المهدية في نهاية عام ١٨٩٨ ، وقد حرصت بريطانيا على ان تحكم قبضتها على السودان بوسيلة شرعية وان تحصل محل الادارة المصرية التي كانت تتولى حكم السودان قبل قيام الثورة المهدية (١) .

ولذا فقد صار السودان بموجب هذه الاتفاقية خاضعا للحكم الثلاثي المصري البريطاني من الناحية القانونية ، ولحكم بريطاني منفرد من الناحية الواقعية اذ ان مصر ذاتها كانت خاضعة للنفوذ البريطاني بدرجات متفاوتة منذ احتلالها عام ١٨٨٢ ، ولهذا فقد أصبح على قمة الادارة في السودان حاكم عام نيّطت به جميع السلطات المدنية والعسكرية .

وعلى الرغم من ان تعيينه يتم بمرسوم صدر عن خديو مصر بترشيح من بريطانيا فلم تنص الاتفاقية على جنسية هذا الحاكم العلم ، وأصبح من المتعارف عليه أن يكون شاغلو هذا المنصب دائما من الانجليز وكذلك جميع حكام الاقاليم السودانية وانعقد لهم أيضا تولى جميع المناصب الرئيسية والحساسة (٢) .

وكانت دعوى بريطانيا في احتكارها لهذه المناصب ان مصر تظلو من الأشخاص أو الحكام من قوى الفترة الادارية واصحاب التجارب المطلوبة لحكم مثل هذه الاقاليم واذا وجد مثل هؤلاء الأشخاص من بين المصريين فانهم لا يرقبون في الخدمة بتلك المناطق الثانية (٣) ، وتخلصت بريطانيا ان الاعمال العمرانية الجيدة التي شيدت في جميع أرجاء السودان كانت من انشاء الحكام المصريين الذين ظلموا في أنحاء السودان المظلمة حتى المناطق الاسفوائية منذ عام ١٨٢١ (٤) .

وإذا كانت معظم الانجازات الضخمة للحكم المصريين في السودان هي في الأصل لخدمة سياسة الحكومة المصرية ،
فإنها أدت بالتالى الى تعظيم الروابط التاريخية بين شعبى وادى النيل فلم ينقطع « التواصل الشعبى » بينهما وقد تمثل هذا التواصل في استمرارية جانبين من أهم جوانب العلاقات بين المصريين والسودانيين .

أولهما : من خلال انتظام وصول القوافل التى ظلت دائبة للحركة بين أقاليم سنار ودارفور بالسودان وصعيد مصر ،
وهى حركة لم تتوقف فى أى وقت .

وثانيهما : من خلال استمرار قدوم الطلاب السودانين الى الأزهر الشريف حيث استمر رواق السنارية يؤدى دوره تجاه هؤلاء الطلاب الذين يعودون بعد انتهاء دراستهم الى جنوب الوادى ليشكلوا شريكة رئيسيا للعلاقات المستمرة بين البلدين (٥) .

وعلى الرغم من تهاوى السلطة فى كل من القاهرة والخرطوم فى أوقات متتالية أمام القزو الانجليزى فإن العلاقات الشعبية وعلى المستوى السيسى كانت تتنأى بصورة واضحة (٦) .

ويظهر مدى تنأى هذه العلاقات من خلال تأثير الثورة العربية فى مصر على تيلم الثورة المهدية فى السودان وانتشار الأفكار الثورية فى الجنوب (٧) ، وعلى الرغم مما يبدو من روح عدائية فى منشورات ورسائل محمد أحمد المهدى وخليفته عبد الله التعايشى تجاه السلطان عبد الحميد والملكة فيكتوريا والخبير فرنيق ، فإن اللهجة الودية الأخوية تسود هذه الرسائل الموجهة الى المصريين من ملأى وتجار وغيرهم وتطلق عليهم « أهلى الجهات البحرية » تأكيداً على غلب فكرة التمايز بين أبناء وادى النيل .

وتتأكد هذه الرؤية من خلال الحملة المهدية التي قادها عبد الله النجومي تجاه مصر ، وكانت هذه الحملة بمثابة الاحتلال البريطاني تمثل خطراً داهماً على حدود مصر الجنوبية ، لكنها من وجهة النظر الثورية بين أبناء السودان لم تكن غزواً يتسبب ما كانت محاولة تخليص المصريين من حكامهم « الأجانب والظلمة » ، وقد عول النجومي على انضمام المصريين لقوته الصغيرة عند توشكي وسانتفتهم للانصار ضد الانجليز اعداء أبناء وادي النيل ، لكن المخابرات الانجليزية وصلتها أنباء تلك المراسلات وتمكنت من منع الاتصال بين أبناء الشعبين (٨) .

ويستقطب الخرطوم عام ١٨٨٥ ، تم القضاء على الثورة المهدية . وكان ضعف السلطة المصرية أمام نهم السيلمة البريطانية السامية لتحقيق دور كبير في القارة الأفريقية أن عملت بريطانيا على خصم عرى الروابط التاريخية بين أبناء وادي النيل في مصر والسودان وفلك من خلال سياسة استعمارية حرسومة (٩) .

واعتمدت في تنفيذ هذه السيلمة على سلطتها القائمة في القاهرة والتي تبناها من الناحية الفعلية المعتد البريطاني (المنسوب للناس) لخصار الاهتمام بالسودان مقصورا على كونه مسدرا للبياه اللازمة للحياة في مصر (١٠) .

لكن هذه السيلمة لم تطلق أرضاً مهيبة إذ أن الحركة السياسية في السودان تأثرت بثورة ١٩١٩ في مصر ومقتلها بتأسيس نادي الخريجين في أم درمان في مايو ١٩١٨ ، وكان بمثابة نقطة البدء في تاريخ الحركة السيلمية في السودان فلتبني عنه « مؤتمر الخريجين » الذي أصبح أساس الحياة الحزبية السودانية في منتصف الأربعينيات ، وقد تقدم بمشروع هذا النادي مظهر المدارس السودانية الابتدائية في مارس ١٩١٢ وجلوسهم بين

المصريين ، حيث كانت فكرته امتداداً لفكرة «تلاى المدارس العليا»
الذى ظهر في مصر قبل الحرب العالمية الأولى كإحدى ركائز الحركة
الوطنية فيها (١١) .

وقد تأثرت الحركة السياسية في السودان بثورة ١٩١٩ فنتجاً
عدد من الجمعيات السرية المناهضة للوجود البريطاني في وادي
النيل ، وحاولت إيجاد نوع من العلاقة بين هذه الجمعيات
والجبايات السياسية في مصر ، وعرفت سنوات الثورة حتى
سنة ١٩٢٤ مظاهر من الفلاح المسمى الواضح (١٢) في مجابهة
المخطط البريطاني الذي بدأت السياسة البريطانية في تنفيذه مع
بداية العشرينيات بهدف فصل السودان عن مصر فصلاً نهائياً .

فلم تعد بريطانيا تطبق أن نرى مصر تشاركها في إدارة
السودان ولو شكلياً طبقاً لاندائية الحكم الثلاثي ، فقد كانت بعض
المظاهر الرسمية ، رغم قلتها تشكل نوعاً من الروابط التي تربط
بين شطري الوادي مثل رفع العلم المصري على المصالح الحكومية
السودانية إلى جوار العلم البريطاني ، وتركز بعض وحدات من
الجيش المصري في بعض أنحاء السودان مع بقاء الوحدات
العسكرية السودانية ضمن تشكيل القوات المصرية ، كانت هذه
المظاهر تبعث الأمل في نفوس السودانيين بأن مصر لا تزال
موجودة بينهم .

وكان للتشكيل أول وزارة شعبية في مصر سنة ١٩٢٤ بزعامة
سعد زغلول منذ بداية الاحتلال البريطاني صدامه الواسع في
انبعاث الشعور الوطني السوداني ، إذ تشطت جمعية اللبواء
الابيض وكونت بمروراً لها في مختلف مدن السودان ، كما تشكلت
جمعية الاتحاد السوداني ، وشهدت الظروف مظاهرات حاشدة
تهتف لوحدة مصر والسودان والزعيم سعد زغلول (١٣) .

وبدأت بريطانيا تعمل على إبرار السودان كوحدة سياسية منفصلة عن وادى النيل تمهيدا لفصله عن الشمال عندما اشركت السودان في معرض ويمبلى (١٢) ضمن المستعمرات البريطانية الأخرى ودون استشارة مصر شريكها في الحكم الثنائى ، واحتج سعد زغلول على هذا التصرف الذى يمهّد لفصل السودان عن مصر مطلقاً أن السودان جزء لا يجزأ من مصر ، كما احتج على مخاطبة الحاكم الاتجليزي العام للسودان لسفارة بلده في القاهرة في أمور السودان دون الرجوع للحكومة المصرية (١٥) .

ولم تنجح الخطة البريطانية . مع قيام الثورة الشاملة خلال شهر أغسطس ١٩٢٤ بالسودان نتيجة للتنسيق المستمر بين الجمعيات السرية السودانية والحركة المصرية وهو ما لم تحمله الإدارة الاستعمارية البريطانية فلمستغلت فرصة اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى (١٦) بعد ذلك بشهور في القاهرة وأكتمت على عدة إجراءات استهدفت من ورائها الفصل النهائى بين الشعبين فتقدم المندوب الساسى البريطانى اللورد اللنى الى سعد زغلول على رأس مظاهرة عسكرية نازح من سبعة بنود كل البند الخامس منها ينص على أن تصدر الحكومة المصرية في خلال أربع وعشرين ساعة أوامرها بأرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى من السودان . وعقب هذا الإنذار أرسل اللورد اللنى بلاغاً آخر الى سعد زغلول من ثلاثة بنود .

نص البند الأول منه على أنه : « بعدما يسحب الضباط المصريون والوحدات العسكرية المصرية . تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وبإرادة الحكومة السودانية وحدها وتحت القيادة العليا للحاكم العام ويسلمه تصدر البراءات للضباط » ولم يكن أمل سعد زغلول في مواجهة أعمال القوة البريطانية المتعمدة الا تقديم استقالته (١٧) .

وتعهد أحمد زيوار باشا لتشكيل وزارته الأولى تحت شعار « انقاذ ما يمكن انقاذه » فقام بتنفيذ ما أرادته بريطانيا من تنازلات، اذ سلفر وزير الحربية محيد صادق يحيى الى الخرطوم يحمل الأمر بالانسحاب الى الجيش المصرى لتفادى سبك الدماء (١٨) كما تم سحب الضباط والموظفين المصريين العاملين معها .

وكان خروج القوات المصرية من السودان سببا في عدم ارتياح للسودانيين باستفتاء اتباع المهدي الذين كانوا يرون أن « السودان للسودانيين » (١٩) .

اما الطبقة المتعلمة التي كانت رغم سفر حبسها ذات نفوذ لا بأس به فقد تحاطت مع أبناء شمال الوادي بحكم الرابطة القومية والدينية واللغوية فقد كانت تستمد من التحالف والتعاون مع مصر قوة في كفاحها ضد الاستعمار البريطانى .

ولذا فقد نظمت المظاهرات الصاخبة لاطهار النحاس مع مصر وتمردت احدى الكتائب السودانية واشتبكت في قتال مع القوات البريطانية ، ومع ذلك فقد تمتعت هذه الانتفاضة بكل حسنة . ولستمرت العلاقة بين الادارة البريطانية في السودان والمتعلمين من أبناء السودان في التدهور وماذ شصور بالأسى والمرارة بعد خروج المصريين .

وانضمت بريطانيا اسلوبا جديدا في الحكم هو « الحكم غير المباشر » الذى يعتمد على رؤساء العشائر واحياء توتها ونفوذها للقبلى كجديل الحكومة البيروقراطية التي تعتمد على طبقة المتعلمين السودانيين حيث كانت هذه الطبقة رغم نظيمها المحدود ذات وعى مهاسى متفهم لصير وادى النيل (٢٠) أكثر من هؤلاء الرؤساء ، وأطلق الكثير من المدارس التي ساهمت مصر في انشائها ، وضرب طبقة المتعلمين باعتبارها الجسر الرئيسى الذى تنقل من خلاله

افكار الكفاح الوطني من الشمال الى الجنوب ونجميد هذه الطبقة باعتبارها الطبقة اقلية على تصفية الوجود البريطانى في السودان ، لكن تقوم الطلاب السودانيين الى مصر لتلقى تعليمهم بها مع استقرار نشاط المدارس المصرية بالسودان كان يقف حجر عثرة امام الخطط البريطانية للفصل بين السودان ومصر .

ولهذا فان السلطة البريطانية سمحت الى خلق نوع من القطيعة بين البلدين بوسائل متعددة منها التضييق بقدر الامكان على عمليات الانتقال والتبادل الاقتصادي بين القاهرة والخرطوم (٢١) .

وكان من بين المطالب البريطانية ضمن ائذارها الموجه لمصر عقب اغتيال السردار ان تزد مساحة الاطيان التي تزرع بارض الجزيرة بالسودان من ثلاثمائة فدان الى مقدار غير محدود لرعايتها بلقطن لخدمة المصانع في انجلترا اذ تالفت لجنة بريطانية مصرية مشتركة لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان وبذلك حصلت بريطانيا نفسها حادفا عن حقوق السودان امام مصر ، وقدمت هذه اللجنة تقريرها واقترحت زيادة حصة السودان من المياه الى ان وقعت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩ لحرص الحكومة المصرية على تعمير السودان كما نصت على زيادة مقدار المياه للسودان بحيث لا تضر هذه الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل وبما لا تحتاج اليه مصر في توسعها الزراعى (٢٢) .

وقد اقرت هذه الاتفاقية من خلال بنودها ما كانت تسمى اليه السياسة البريطانية للفصل بين مصر والسودان اقتصاديا وهو ما يتعارض مع وجهة النظر المصرية من ان البلدين يشكلان وحدة اقتصادية واحدة فقد كانت ادارة اعمال الري على مجرى وادى النيل في مصر والسودان من اختصاص وزارة الاشغال المصرية غانمقد لها السيطرة على مياه النيل وادارته سواء في مصر او للسودان .

ولم تتوان بريطانيا من الاعتداء على حقوق مصر الثابتة في وادي النيل مما أدى إلى انفصال تفتيش رى الجزيرة بالسودان عن وزارة الأستفال المصرية وبه انفصلت أعمال الرى كلها بالسودان عن هذه الوزارة لخدمة الأهداف البريطانية وجعلت اتفاقية النيل هذا الانفصال حقيقة واقعة إذ نيط بإدارة خزان سنار إلى حكومة السودان البريطانية ، وصار لمفتش الرى المصرى بالسودان اختصاص واحد هو أن يتعاون مع المفتش البريطانى المقيم في خزان سنار لفحص التصرفات والأرصاد كي تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنت الخزان طبقا للاتفاق البريطانى المصرى وصارت أعمال الرى التى تجريها مصر في السودان مرهونة على موافقة حكومة السودان الانجليزية للحفاظ على مصالحها وبذلك أصبحت إدارة مياه النيل بأيدي الانجليز وفقدت مصر بذلك حقها في السيطرة على مياهه وإدارته (٢٣) .

ولم تكن مرامي السياسة البريطانية تنتهى عند حد السيطرة على مياه النيل بالسودان الا لعزل السودان عن مصر أولا ثم الانفراد به لما يحتويه من أراض بكر شاسعة غنية بترمتها الخصبة ومراعبيها الواسعة التى تصل إلى ما يقرب من خمسة وثلاثين مليوناً من الألفنة أو ما يزيد من الأراضى القابلة للزراعة (٢٤) ، وهذه الثروة الزراعية الهائلة التى يمثلها السودان يمكنها أن تساعد على إمداد العالم بالغذاء والمساهمة بصورة فعالة في نشاط التجارة العالمية ، إلى جانب ثروته المعدنية وغابلاته للشلعة التى لم تستغل حتى الآن (٢٥) .

كما أن سياسة بريطانيا لعزل جنوب الوادى عن شماليه كفت تضع في اعتبارها قضية المد الحضارى المتواصل من الشمال في أهم مظاهره الا وهو انتشار الاسلام نحو الممتلكات البريطانية في قلب أفريقيا فخرست عزلة تامة على أبناء الجنوب السودانى

بتجديدهم لخدمة اغراضهم الاستعمارية في القارة ثم محاولة ضم الجنوب الى ما يجاوره من مستعمراتهم .

كما كان الانجليز يضعون في اعتبارهم قضية قيام وحدة بين شعوب وادي النيل تهدد مصالحهم وخطوط مواصلاتهم بين مستعمراتهم في أقصى جنوب القارة العذراء وشمالها ، وللسودان أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية بين الشمال والجنوب اذا ما تيسر الاتصال من خلاله ، تحقق له من الاهتبارات الحربية والفجارية ما تفشى منه بريطانيا ان تنافسه فيه غيرها (٢٦) .

ولم يكن من الصعب على السياسة البريطانية ان تنفذ مخططاتها لتضم مري الوحدة السياسية والاقتصادية لآبناء وادي النيل بعدما تجلت بشاعر السودانين نحو مصر منذ أحداث ١٩٢٤ ، وما أعقبها من تغيير وتبديل في نظم الحكم وإدارته بالسودان لذا عملت على تخفيض أعداد الموظفين وعدم ترقية مستوى التقسيم واستئثار صفار الموظفين الانجليز بالوظائف التي خلت بطرد المصريين ، واستقطاب السياسة الانجليزية بعض المثقفين السودانين لآثرهم الواضح في توجيه الرأي العام وتقبيد الصحافة ووسائل النشر الواقعة تحت سيطرتهم لخدمة الأهداف الانفصالية مع تعريب من يتسبون اليه من الزعامات القبلية والدينية وإيجاد أبنائهم للتعليم في إنجلترا ، وتقوية نفوذ العصبيات المحلية المؤيدة لهم على حساب المؤيدين لوحدة وادي النيل للاستحسانة بهم على كبت الشعور والرأي العام المؤيد لمصر (٢٧) .

لكن عودة الجيش المصري مرة ثانية الى السودان بناء على نص المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ حاققت تنفيذ المخططات البريطانية مؤلفنا حيث ان المعاهدة سمحت بوجود قوات مصرية مع القوات البريطانية للدفاع عن السودان دون تحديد عدد الجنود المصريين او تساويها مع القوات البريطانية ، على الرغم من ان

حجم القوات المصرية اقتصر على كتيبة واحدة من المشاة ،
واستقبلها أبناء السودان علم ١٩٣٧ بالترحيب والتهاف في شوارع
الخرطوم (٢٨) .

كما اكدت المعاهدة على ان ادارة السودان تظل مستعدة من
اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ على ان يواصل الحكم العام
بالتبعية عن كلا الطرفين المتعاقدين بمثلثة السلطات المخولة له
بمقتضى هاتين الاتفاقيتين الا ان سلطة تعيين الموظفين في السودان
وترقيتهم ظلت مخولة للحكم العام .

والواقع ان السودان لم يزد بمقتضى المعاهدة على مستعمرة
بريطانية تحرسها جنود مصرية تعمل في خفية الحكم العام
البريطاني ولتنفيذ اقراض السيلة البريطانية ذاتها (٢٩) .

وانتهز المؤتمر العام للخريجين فرصة توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين
مصر وبريطانيا وتقدم بمذكرة الى الدولتين أثناء المباحثات ضمنها
طلب انتهاء الحكم الثنائي والاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره
وقد استاء الانجليز من مواقف هذه الروح القومية فأصدرت حكومة
السودان حينئذ قراراً بمنع موظفيها من الاشتغال بالسياسة ،
لكن المؤتمر لم يثابر بهذا القرار اذ نولى زعامته من لا يعملون
بالوظائف الحكومية من أبناء السودان وسرعان ما امتد نشاط
المؤتمر الى انحاء السودان المختلفة بانشاء فروع جديدة له ،
وعملوا على نشر الدعوة الوطنية من خلال زيادة الوعي القوي لدى
السودانيين بالنهوض بالثعليم وجمع الاموال من مواطنيهم للانفاق
على المدارس الاهلية اذ كان المؤتمر يمثل الطبقة المثقفة بين أبناء
السودان (٣٠) .

الا ان المؤتمر انشق على نفسه علم ١٩٤٠ ، لاختلاف اعضائه
في تفسير حق « تقرير المصير » وهو ما استغلته بريطانيا فيما بعد

بالعطف على أماني السودانيين لنوال هذا الحق ولاتحاد المصريين
عن المطالبة بالجلد من وادي النيل ، فأعلن فريق من الخريجين
أن تقرير المصير يعني الوحدة مع مصر وأعلن فريق آخر أنه يعني
الاستقلال التام من كل من بريطانيا ومصر .

وقد نادى بالرأى الأول حزب وحدة وادي النيل ، والاتقاء ،
والاتحاديون ، والاتحاديون الأحرار وكونوا ما يسمى بالجبهة
الاتحادية التي سعت للانضواء تحت راية انصار الختمة بزعملة
السيد هلى الميرغنى .

أما انصار الرأى الثانى المنادى بالانفصال وهم حزب الامة ،
والأحرار والوطنيون والجمهوريون وهم ما أطلق عليهم الاستقلاليون
فقد تجمعوا تحت راية الانصار بزعامة السيد عبد الرحمن
المهدى (٣١) .

وصار لجاح المؤتمر مذهلا فى توجيه الرأى العلم لما تلم به من
مشروعات اجتماعية ووطنية نلتها اراء سلسة الحكومة التى
ظلت تسعى للترفة بين صمونه خاصة بعد أن تقدم فى عام ١٩٤٢
بمفكرة الى الحكومة تتضمن مطالبه الوطنية وأهمها إلغاء رسوم
« المناطق المغلقة » ووقف المعونات المالية للمدارس التبشيرية
وتوحيد برامج التعليم فى قطرى البلاد جنوبا وشمالا وزيادة
نسبة السودانيين فى الادارة ، واصدار تصريح بمنح السودان
الحكم الذاتى بعد أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها .

وعلى الرغم من أن الحكومة رفضت نسلم مفكرة الخريجين
فإنها شرعت فى الاستجابة لبعض ما جاء فيها من مطالب محلية
لا تؤثر على الوجود البريطانى بالسودان وذلك بتحويل الادارة
المحلية بصورة تدريجية الى نظام آخر (٣٢) أطلق عليه « المجلس
الاستشارى » لشمال السودان فى عام ١٩٤٣ (٣٣) دون استشارة

للحكومة المصرية استمرارا لسلسلة الفصل النهائي بين الأعمال والجنوب .

وكانت هذه أول خطوة رسمية من جانب التجليين نحو «السودنة» وأن كانوا قد خطوا خطوات أخرى خفية قبل ذلك نحو هدفهم لا لتصحيح حالة السكان المحليين ، بقدر ما كان يستهدف القضاء على آمال المصريين في السودان (٢٤) إذ أن كلمة السودنة أطلقتها إنجلترا بمرض احلال السودانيين في إدارة بلادهم محل الإنجليز والمصريين على السواء وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ، لكن هدف السياسة البريطانية كان يسعى لابتعاد مصر نهائيا عن السودان تمهيدا للسيطرة عليه دون منافس آخر ، وظهرت ملامح هذه السياسة بوضوح في الجنوب السوداني التي استطاعت إنجلترا عزله نهائيا عن باقي أنحاء السودان .

ولم تكن أهداف بريطانيا من لعبة الحكم الذاتي بخافية على المصريين والسودانيين على السواء إذ كان بمثابة نظم حكم غير مباشر لتنفيذ أغراضها من وراء اقنعة وطنية تتخفى تحت اسم الاستقلال أو السودنة ولذا فقد قام الحاكم العام في أبريل ١٩٤٦ بتشكيل ما أسماه بـ «مؤتمر إدارة السودان» لنفس الغرض .

وقد اعترضت مصر على هذه المبادئ اعتراضاً قسوياً على أساس أنها لا تؤدي إلى تمثيل السودانيين تمثيلاً ديمقراطياً صحيحاً لحكم بلادهم وطالبت بتعديلها ، كما عارضت غالبية الشعب السوداني السلطة هذه المبادئ .

ولكن الحكومة البريطانية ضربت بهذه الاعتراضات عرض الحائط سلطت في تصميمها على تنفيذ لعبة الحكم الذاتي (٢٥) يسميها إلى استبدال مجلس الحاكم العام بمجلس تشريعي ومجلس تنفيذي تكون نسبة عضوية السودانيين فيه ٥٠٪ ولم تعترض الحكومة المصرية من حيث المبدأ على أي نظم ديمقراطي يعطى

السودانيين حقوقهم رغم اعتراضها على فرض حكومة السودان البريطانية القيود على الترخيصات التجارية للأجانب وبيع الأراضي لغير السودانيين واعتبار المصريين من بين هؤلاء الأجانب ، اذ أعلنت بريطانيا أنها تهدف من هذه الترخيصات الى حماية سفار الملاك السودانيين ومع ذلك فلم تضر هذه القوانين على الرعايا الانجليز بالسودان . أما فيما يتعلق بإجراءات السفر للخرطوم فقد ألزم المصريين بالحصول على ترخيص بدخول البلاد مقابل تأدية رسم قيمته نصف دولار كغيرهم من الأجانب (٣٦) . وفرضت الادارة البريطانية على المسافرين للخارج من أبناء السودان أن يستخرجوا جواز سفر انجليزيا مع أنه يجب صدور الجواز عن الحكام العلم للسودان بصفته ممثلا لحكومة مصر وبريطانيا في السودان (٣٧) .

وعلى الرغم من أن لائحة الجوازات تنص على أنه لا جوازات بين مصر والسودان وأن لفظ السودان يفوب تحت معنى أن « فلانا » من أم درمان والآخر من الخرطوم استثناء بتسجيل أسماء البلاد السودانية عن تسجيل الجنسية واحتفاظا بالفكرة القوية لأبناء وادي النيل (٣٨) ، التي لم تكن بريطانيا منذ حانت فاشودة تستطيع امتلاكها فقد اشارت في اتفاقيتها الدولية مع فرنسا في ٢٦ نوفمبر ١٩٠٢ والآخرى مع ايطاليا في ١٤ يوليو ١٩٠٦ بشأن حدود المستعمرات الأوروبية في أفريقيا الى أن السودان ولاية مصرية ولم يكن للانجليز أي اعتراض على كلمة ولاية « Province » واستمرت مصر تتفق على السودان بعد اتفاقية ١٨٩٩ من خرائطها كما تنفق على أي مديرية من مديرياتها (٣٩) ، وقد امتنعت بريطانيا من الاتفاقى السودان لا لسبب « إلا أن السودان جزء من مصر » وعليه تقع اعباء تكليفه ، كما أن مصر حقوقا فيه .

واستمرارا لسياسة فرض الوصاية البريطانية على السودان أعلن الحاكم العام البريطاني في تصريح له صدر بمكتب مدير كردفان بالأبيض في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٦ أن حكومة السودان لا توافق على مطالبة مصر بضمها مع السودان تحت تاج واحد لأن السودانيين لا يريدون ذلك وأنهم يريدون « سودانا حراً مستقلاً بغير سيادة تسيطر عليهم » وأن حكومة السودان البريطانية تؤيدهم في مطلبهم ، وسوف تدير الحكومة السودانية مسيراً حثيثاً إلى أن ينال السودان استقلاله « بعد استكمال رشد » ثم يقرر السودانيون مصيرهم مع مصر أو غيرها وأضاف الحاكم العام « أنه لن يكون في السودان موظفون مصريون أكثر مما هم الآن » (٤٠) .

ولم يكن يعمل تحت إمرة الحكومة السودانية من المصريين سوى أحد عشر موظفاً ، وهي نسبة تقل عن عشر عدد الموظفين بالحكومة البالغ عددهم مائة وثلاثة وعشرين موظفاً ، وكان الانجليز يترفعون على قمة الوظائف الفنية العالية (٤١) في السودان ويفسر الانجليز سبب قلة عدد الموظفين المصريين بأن الشبان اللاتنيين لهذه الوظائف منهم يشفقون على أنفسهم من حياة العزلة والانفراد بالسودان وأنه طبقاً لنص المادة (١١) من معاهدة ١٩٣٦ فإن الحاكم العام موكل إليه اختيار اللاتنيين من المصريين لشغل الوظائف لدى إدارته بالسودان في حالة عدم لياقة السودانيين لها . ومع العمل بهذا النص مان المصريون من ذوي المؤهلات والكفاءات الصالحين للخدمة بالسودان أحجبوا عن التقدم لشغل المناصب الشاغرة العالية التي تناسبهم بما حدا بالسودانيين في ظل السياسة البريطانية أن يشغلوا كثيراً من هذه الوظائف ومنها قاصيلان في المحكمة العليا ونظار أقسام ووكلاتهم نظار ومسجون للصحة ومنصب نائب عميد كلية غوردون كما تولي قاضي قضاة السودان أحد أبناء السودان بعد أن كان يتولاه قاض مصري على الدوام (٤٢) .

وكافئت تضيية وحدة وادى النيل قد اثبتت بمجلس النواب اثر
تصريحات الحاكم العام للسودان عن المضي في تنفيذ سياسة
السير بالسودان نحو الحكم الذاتي وانهاء خدمة الشيخ حسن
بامون قاضي القضاة المصري بالسودان في يناير ١٩٤٧ ومزم
هدلستون الحاكم العام الغاء المجلس الاستشاري لاجلال مجلس
آخر. مطه يكون ذا سلطة اوسع تخدم الاهداف البريطانية دون
استشارة مصر كاحدى دولتي الحكم الثنائي ، وقال رئيس مجلس
الوزراء محمود فهمي النقراشي باشا في البرلمان انه يأسف
لتصريحات الحاكم العام في ٧ ديسمبر ١٩٤٦ اذ انها تشجيع
مباشر للسودان للانفصال من مصر وابدى اعتراضه عليها لدى
كل من الحكومة البريطانية ، والسفير البريطاني والوزير المفوض
بمصر وقال : « انما حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج
مصر دائما لا نمبر الا عن مشيئة اهل هذا الوادى ورغبته ، وهي
رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللفة وتتصل بوجود
مشترك وروابط شتى هي اقوى من ان تنقسم او تنال ..
ولن نفخر جهدا في السير بالسودان الى الحكم الذاتي وتهيئة اهله
لتولى شئونهم والعمل على اسعادهم وتوفير رفاهيتهم ... » .

واكد النقراشي على ان وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد
انما هي رغبة ومشيئة اهل وادى النيل ، مصر والسودان على
السواء ، وانا لن نفخر جهدا لتهيئة السودانيين لتولى شئونهم
بأنفسهم وانما لا نريد استعمار السودان ، بل رغبة السيطرة
لا توجد عند أحد الأخوين للآخر .

واكد النقراشي باشا على ان تصريح الحاكم العام المعزوز
بتفويض رسمي من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك
تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر وعلى بريطانيا ان
توضح حقيقة نواياها ، اذ ان من غير المتصور ان مصر وهي

التي تحمل على صون الأمن في الشرق الأوسط تفرض في أنها ٨ بل في حياتها بأن تترك السودان وشأنه لترويج سياسة الانفصال البريطانية وعزله من مصر ، أن السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة » وإذا كانت سياسة بريطانيا ترمى لنصم وحدة وادي النيل فلتها بلا شك تكون قد قامت بعمل عدائي ضدها وطالب بالتقاضي بأن تصدر الحكومة البريطانية بيانا توضح فيه موقفها من تصريح الحاكم العام بالسودان الذي يمثل الحكومتين المصرية والبريطانية على حد سواء .

ولقد بيان التقاضي تأييدا كبيرا من جانب أعضاء البرلمان لوقف الحكومة المصري من قضية وادي النيل والمحافظة على حقوق البلاد (٤٣) .

ومن منطلق التباس المفهوم المصري والبريطاني حول المواد الخاصة بالسودان فقد فشلت محاولات التقاضي — كما بل كما فشل من قبل مشروع معاهدة صقي — بيفن ، ولهذا فقد تقرر اعتبار يوم ١٩ يناير ١٩٤٧ ، الذي يوافق مرور ٤٨ عاما على توقيع اتفاقية الحكم الثلاثي يوم حداد علم (٤٤) .

واندركت الحكومة المصرية أن بريطانيا لا تسعى جادة الى إيجاد حل لمشكلة السودان فقررت عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن في يوليو ١٩٤٧ متضمنة جلاء القوات البريطانية عن وادي النيل وانهاء النظام الإداري للسودان ، ورغم وضوح المطالب القومية المصرية وجلاء حجتها ، فإن المندوب البريطاني استطاع الفوز بقرار من المجلس بتعليق القضية دون اتخاذ قرار حاسم لصالح مصر مدعيا من خلال مرافعاته أن جوهر النزاع بين بلاده ومصر حول السودان ليس هو قضية الحكم الذاتي بقدر ما هو اختلاف مفهوم الجلبين حول كيفية تطبيقه وحق السودانيين في

تقرير مصيرهم وحرية اختيارهم لوضع بلادهم ثم بعد ذلك لهم
أن يختاروا الاستقلال ببلادهم أو الاتحاد مع مصر .

وكانت تلك الآراء تهدف لعزل مصر والسودان أولاً ثم الانفراد
بالسودان لتحقيق مآرب بريطانيا فيما بعد بفصل الشمال عن
الجنوب .

ونقلت بريطانيا النزاع من قضية الحكم الذاتي الى حق تقرير
المصير حتى يتم الفصل النهائي بين شمال الوادي وحنوبه ،
وحاول النكراتى ان ينفذ مزاعم بريطانيا بقوله ان مصر لن تهدر
على السودانين مستقبلهم ولكنها لن تدع المسألة رهنا بأهواء
السياسة الاستعمارية (١٥) .

وعلى ذلك فان مصر ترغب في تقرير مستقبل السودان بالتشاور
مع السودانيين أنفسهم لحراراً في أرائهم لا مع الإنجليز أو
السودانيين متعدين بالاحتلال البريطانى ، وبذلك ربطت مصر بين
تقضى الجلاء عن السودان وحق تقرير المصير للسودانيين حتى
لا تترك أبناء الجنوب في مواجهة بريطانيا بمفردهم ، على ان مصر
لمصلحة السودانيين لم تقسك طويلاً بهذا الشرط حتى لا يتأخر
البيت في النزاع حول تقرير المصير وقبلت الاشتراك مؤقتاً مع
بريطانيا في نظام يتمكن السودانيون في ظلّه من التدرج في حكم
انفسهم ، ومن خلال مباحثات خفية — كابل في مايو ١٩٤٨
وافقت مصر على ان يتمتع السودانيون مدة انتقائية ثلاث سنوات
يتولون بعدها حكم انفسهم ويكون لهم حق تقرير مصيرهم ، الا ان
بريطانيا قدرت هذه المدة بخمس وعشرين سنة واشترطت مصر
أن تشارك على قدم المساواة مع بريطانيا في اعداد السودانيين
تولى شؤونهم منحا للتلاعب وأن تمثل في المجلس التنفيذي بعدد
مساو للإنجليز .

ولكن الجانب البريطاني رفض المطالب المصرية وانتهت
المباحثات بالفشل (٤٦) .

وانتهز الانجليز فشل قضية مصر أمام مجلس الأمن ومحادثات
التقاربي وخشبة مع كليل للمضي في تنفيذ سياستهم الاستعمارية
في السودان إذ قام الحاكم العام للسودان السير روبرت هلو
في ١٩ يونيو ١٩٤٨ بإصدار قانون ينص على إنشاء مجلس تنفيذي
يحل محل مجلس الحاكم العام وإنشاء جمعية تشريعية (٤٧)
لحل محل المجلس الاستشاري .

وبذلك أصبح الحاكم العام يجمع في يده جميع السلطات
التشريعية والتنفيذية والقضائية وله حق تعيين الوزراء ووكلائهم
وعرلمهم . وتقصر قرارات المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ،
وحل الجمعية التشريعية ، وتعيين أعضاء المجلس التنفيذي ،
وكان الهدف من هذه الخطوات فيما أسماه الانجليز بمشروع
السوية هو الفصل التام بين مصر والسودان تحت سائر الحكم
الذاتي .

وقد فطن الأحرار السودانيون إلى الهدف الاستعماري من
هذه الخطوات الذي لم يقصد من ورائه إلا تقويت دعائم الحكم
البريطاني في السودان ونعصم عرى الوحدة بين شطري واتري
النيل مقرروا مقاطعته والامتناع عن الاشتراك في الانتقليات التي
رئيت من أجله فما كان من حكومة السودان الاستعمارية إلا أن
تألمت بشدة كل مظاهر الاعتراض والتظاهر الوطنية للاحتجاج
عليه في نوفمبر ١٩٤٨ ، ورغم ذلك مضت سلوة في تنفيذ مخطمتها
وافتححت الجمعية التشريعية في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ (٤٨) .

والى جانب المخطط السياسي الاستعماري البريطاني المرسوم
لإزاحة مصر عن طريق السودان كان هناك مخطط آخر المضمم

عزى الوحدة الاقتصادية التى ظلت تربط بين الشمال والجنوب
 وإضعاف الروابط التجارية القائمة ، فاقامت بريطانيا المقببات
 والعراقيل أمامها بوسائل عديدة فأنشأت ميناء بور سودان لتحويل
 تجارة السودان من طريق مصر الى البحر الأحمر ولم تهتم بطريق
 المواصلات بينهما فحالت دون ربط خط سكة حديد السودان بالخط
 المصرى فى الجنوب واحجمت الحكومة المصرية تحت ضغط سلطات
 الاحتلال حتى عام ١٩٤٨ عن مد الخط الحديدى الى
 السودان (٤٩) وظلت البواخر النيلية بين أسوان وادى حلفا
 تتبع حكومة السودان البريطانية التى عمدت الى ايجاد تفرقة فى
 النظام الجبركى بين البلدين أدت الى مزاحمة المنحلت الأجنبية
 للمنتجات المصرية بالسودان للى جانب تقييد حرية تصدير
 الحاصلات السودانية الى مصر واحتكار التصدير فى السودان
 للهيئات التجارية البريطانية التى تشترى المنتجات السودانية
 لتبيعها فى مصر بأسعار مرتفعة وحرم منها التجار المصريون
 والسودانيون على السواء .

وقد وجه المؤتمر الاقتصادى الاول الذى عقد بمصر فى ابريل
 ١٩٤٦ عنايته للمسائل الاقتصادية مع السودان فوضع عدة
 قرارات مهمة نحو توجيه دفة الاقتصاد القومى فى شطوى الوادى
 لخدمة مصالحهما المشتركة وتيسير سبل التعامل التجارى بينهما
 للوقوف أمام السياسة الاستعمارية البريطانية (٥٠) .

٢ - المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله :

من الواضح ان السياسة البريطانية لعبت الدور الرئيسى فى
 خلق مشكلة الجنوب السودانى وعلى عاتقها تلقى كل التبعة لخلق
 تلك الهوة السحيقة بين شمال السودان وجنوبه تمهيداً لفصله
 نهائياً عن السودان وضمه لاي من المستعمرات الانجليزية فى شرق

المصرية وخاصة أونغندا أو تنزانيا بين أكثر من وحدة من
الوحدات السياسية الموجودة بالمنطقة .

وكان لسياسة بريطانيا أثرها الواضح في تعميق هوة الخلاف
بين الشمال والجنوب ، ومن الصعب أن نقول أن هذه السياسة
كانت تمثل اقتناعاً بريطانياً صادقاً بمصلحة السودان شماله
وجنوبه معا ، بل من الواضح أنها أرادت خلق مشاكل جديدة
لشمال المتواجد مع مصر بأعدائه ووجوداته ولزيادة وزن القوى
المنافسة للاتحاد معها (٥١) .

ولم يكن من الخفى على الساسة المصريين استكشاف هذه
النوايا الاستعمارية فقد اتهمت الحكومة المصرية بريطانيا أثناء
مرضى القضية المصرية على مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ بأن حكومة
السودان البريطانية تعمل على فصل جنوب السودان عن شماله
بقصد ضم الجنوب إلى المستعمرات البريطانية في إفريقيا
الشرقية (٥٢) رغم نفي الجنوب البريطانى في الأمم المتحدة عن
بلاذه هذه التهمة بما يجر عن نوايا السياسة البريطانية
الاستعمارية إذ يقول أن شعب جنوب السودان يتكون من عبيد
أو أشباه عبيد ومعظمه في حالة متناهية من البدائية ولا يدين
بالدين الإسلامى كما لم يكن يقين به قط ولا يتكلم اللغة
العربية (٥٣) ولم ينطق بها قط ولا تربطه بسكان الشمال أية
صلة عنصرية .

وحتى مجيء البريطانيين إلى السودان كان أهل الشمال
يغيرون على سكان الجنوب ويأخذونهم عبيداً . ويأتى الجنوب
البريطانى إلى بيت القصيد معبراً عن سياسة بلاده مؤكداً أن
الاجراءات الادارية التى تليت بها حكومة السودان بين الجنوب
وبقية أنحاء البلاد قد أبلغها الضرورة الملحة « لصالح الانتمائية »
ولحماية شعب بدائى أعزل حتى لا يستغل من قبل جيرانه الأكثر

تطورا وحتى يحين الوقت لهذا الشعب الذى يستطيع فيه الوقوف على قدميه . وان السكان الذين يكونون حوالى ذلك سكان السودان لا تربطهم بالمصريين اى روابط نسبية أو لغوية أو دينية على الإطلاق ، بل ان مصر والسودان ذاتهما رغم ان نهر النيل يربط بينهما فان مثلث الأميال من الصحارى تفصل بينهما ، ورغم اشتراك السكان الأصليين فى السودان خامة فى دارفور وكردفان مع المصريين فى اللغة والدين فان هذه الروابط تنطبق على شعوب أخرى كثيرة كانت فيما مضى جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وان ما تدعيه مصر من وحدة وادى النيل السياسية ليس الا « خرافة » (٥٤)

واذا كان الاختلاف الجنى احد العوامل التى تعتبرها بريطانيا سببا فى عزل الجنوب عن الشمال فان علماء الأنثروبولوجيا يرون أن العناصر والاجناس تتداخل فى تلك البلاد تداخلا قويا مما يؤكد اختلاط الدماء بين السكان الى حد كبير ، وان الفناء الحامية تجرى فى عروق النيليين ومنهم سكان جنوب السودان كما ان كلمة « عربى » فى افريقيا تعنى كل من يدين بالاسلام دون اعتبار لدرجة الدم الزنجى أو غيره مما يدخل فى التكوين الجنى للأمرقة بل ان هناك من الفوارق بين القبائل الجنوبية أكثر مما يوجد من الفوارق بين اهل الشمال ، والتقسيمات الجنسية حتى لو وجدت لمهى غير واضحة فى السودان .

اما المسيحية التى يعتنقها كثير من أبناء قبائل الجنوب فانها تختلط فى كثير من جوانبها ببعض مظاهر الديانات الوثنية اذ انه لا تجمع وحدة دينية واحدة بين أبناء الجنوب قطما هو موجود بين أبناء الشمال (٥٥) ، كما ان الكثيرين من أبناء الجنوب وعلفون الاسلام ، وكما انه لا يتمتع الجنوبيون بوحدة دينية واضحة لهم لا يتمتعون ايضا بوحدة لغوية محددة (٥٦) .

ومساحة الجنوب التي تقارب ثلث مساحة السودان بأكمله وصحوبة الاتصال بين أجزائه كانت سببا رئيسيا في هذا التباين الجنسي والقوى والعقائدي إذ يشمل ثلاث مديريات هي : الاستوائية ، وعلالي النيل ، وبحر الغزال ، وأهله موزعون بين ثلاث مجموعات لغوية وسلالية هي :

١ - مجموعة القبائل النيلية وهي أهم مجموعات سكان الجنوب ويمثلون ثلاثة أرباع سكانه بل يزيد وأهم قبائلها هي قبيلة « الفمكا » أو « حاتقي » وهي تمثل أكبر قبائل الجنوب ويصل عدد سكانها إلى مليون نسمة وتعيش على الرعي ما بين بحر الغزال وعلالي النيل . ويلبها قبائل « النوير » وعدد سكانها نحو ستمائة ألف نسمة ويعيشون على تربية البقر والغنم فيما بين نهري الغزال والسويف . ثم قبائل « الشلك » التي تعيش على تربية الماشية ويتفرع عنها قبائل : الأنواك وبلاندا واللاو والأشولي ومع ذلك لا يزيد عدد سكانها جميعا على مائة وثمانين ألف نسمة (٥٧) .

٢ - مجموعة القبائل النيلية الحامية : وهم أقل سكانا ويتركزون في المديرية الاستوائية ، وأهم قبائلها : الباري واللاتوكا والدينجا .

٣ - مجموعة القبائل الرمجية (٥٨) وأهم قبائلها : الزاندي أو الزاندي ويتركز وجودها في المديرية الاستوائية أو مناطق السامبالا بالسودان حيث يعيش نحو مائة وثمانون ألف نسمة وتمثل الزاندي من أكبر قبائل وسط أفريقية التي تسمى بـ « نيام - نيام » ويبلغ إجمالي تعدادها نحو مليونين يتركزون في إفريقية الاستوائية والكونغو والسودان (٥٩) :

ورغم غنى الجنوب بموارده الطبيعية من الغابات الحشبية والحيوانات المتعددة وملايين الأفنة من الأراضي الخصبة المسالحة

للزراعة التى تتوافر لها المياه النهرية والامطار التى تستمر من ثلاثة الى عشرة اشهر كل عام وخاصة فى منطقة الملاكات الصالحة لزراعة الارز والحبوب (٦٠) ، فلن اهله يعيشون حياة بدائية كثير منهم عرايا الأجساد يعتمدون على صيد الأسماك وتربية المواشى التى تقوم مقام المال فى البيع والشراء ، وأغلب هذه القبائل وثنى يعتقد فى وجود قوة خفية ، ويخضع أفرادها لنفوذ زعيم القبيلة الذى قد يصل نفوذه الروحى والادارى الى درجات القداسة والتأليه .

أما السياسة البريطانية فقد حرصت على أن يظل الجنوب فى هذه الحالة من البدائية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فلم تتخذ أى خطوة متحضرة كما تدمى للقضاء على الفقر والجهل والمرض والعري ، وعزلته عن الشمال عزلا تاما حتى لا يصل اليه تيار العروبة والاسلام وعملت على هدم كل المؤثرات المصرية والعربية القديمة .

والفت بريطانيا فى البداية مصرية بحر الفزال بعينها الى مديرية منجلا وأطلقت على الاثنين معا اسم المديرية الاستوائية وجعلت عاصمتها مدينة جوبا وسميت مدينة « واو » كعاصمة لبحيرية بحر الفزال تدريجا ، لكن الادارة البريطانية لم تتمكن من الاشراف النظم على هذه المساحة الضخمة فاعيد التقسيم الادارى المصنوع به من قبل ، كما نقلت عاصمة البحيرية الاستوائية من غاشودة الى الملاكات وأبدل اسم غاشودة بكونك (٦١) .

وكن السودان منذ عهد محمد على يتنوع بوحدته اراضيه السياسية ولم تنشأ مشكلة تقسيم البلاد الا بعد أن قوى النفوذ البريطانى فى السودان على حساب الحكم المصرى ، واستقلال بريطانيا لافروك الحديثة والمعاصرة المصرية بين الشمال والجنوب ،

عاجل مقرر ان الادارة المحلية لا تصلح للتطبيق على المديرية الجنوبية لتأخرها عن المديرية الشمالية .

ومنذ عام ١٩٢٢ عمدت الادارة البريطانية الى خلق مناطق يحرم دخولها على السودانيين انفسهم والاجانب الا بلان من السلطات البريطانية وأطلق على هذه المناطق ما يسمى بالجهات المغلقة التي شملت مديريات دارفور وبحر القززال ومجلا والسوايط وكردفان عدا بعض اجرائها ، وجبال النوبة وهذه المناطق جميعها في جنوب السودان ما أدى الى عزل الجنوب نهائيا عن الشمال (٦٢) اذ حرمت الادارة البريطانية على أبناء الشمال الانتقال الى الجنوب السوداني الا بترخيص يحدد مدة الإقامة في الجنوب والغرض منها ، وادى ذلك الى صعوبة استيطان الشماليين في الجنوب .

والغيت المحكم الشرعية التي كانت تزاوّل أعمالها طوال فترة الحكم المصري في الجنوب لإبعاده عن روح الاسلام وشريعته السمحاء (٦٣) وأبعاد جميع السكان المسلمين والعرب ، سواء كانوا من أصل مصري أو من شمال السودان أو من إفريقيا الغربية ، وغرض القيود الشديدة على الدخول لتلك المناطق المغلقة حتى يتسنى للجمعيات التبشيرية الغربية ممارسة نشاطها بسهولة في تقصير أبناء الجنوب وتوفير المساعدات المالية لهذه الجمعيات وغرض الحصر على أبناء الجنوب بعدم السماح لهم بزيارة الشمال أو العمل فيه ، واللجوء الى الوسائل الادارية الترفيضية لاقتناع الذين دخلوا في الاسلام منهم أو كانوا يحملون الاسماء العربية أو يرتدون الملابس العربية بتركها واستبدالها باخرى مسيحية أو غربية (٦٤) .

وثم حكم السودان العلم ومكثرت حكومة السودان بتطبيق سياسة بريطانية للفصل بين الجنوب والشمال على اكمل وجهه

يمكن لايتوائى من زيارة قبائل الجنوب بين الحين والآخر للقبائل بحركات الدعاية الواسعة لبريطانيا والتقرب من زعماء القبائل الجنوبية والجنوبية الشرقية في كردفان ودارفور على الرغم من أن هذه القبائل من سلالة العرب وهم اقرب ما يكونون في لغتهم وعلامتهم الى سكان الصحراء الكبرى وعرب جنوب ليبيا . .

وكان الهدف من التقرب الى زعماء تلك القبائل هو ضمهم رصاهم واستمالتهم نحو بريطانيا عن طريق توزيع الكسباوى البراقة والنياشين المرسعة بالذهب والجواهر والهدايا النفيسة لهم من حين لآخر ، وصرف المرتبات السنوية لبعصهم ذهباً بدعوى الترفيه عن المعوزين واصلاح الأحوال الاجتماعية لأهل تلك المناطق ، وأطلقت يد مشايخ تلك القبائل بمنحهم سلطات قضائية واسعة لهم وإنشاء المجالس العرفية من كبارهم لتقضى بينهم ، فى نفس الوقت الذى يحتضن فيه التسلسلة الإنجليز زعبا معارضا للزعيم المنع بالسلطة فى القبيلة لكيلا يخرج على السياسة المرسومة له وتهديداً له عملا بسياسة « فرق تسد » .

ولم يكن من الخفى على المتابعين للأمر أن هدف بريطانيا من تنفيذ هذه السياسة هو أن تتأهب حكومة السودان الانجليزية لليوم الذى يجرى فيه استفتاء أهالى الجنوب كآخر حل تعرضه على هيئة الأمم المتحدة للفصل بينها وبين مصر فى مسألة السودان . وفى هذه الحالة تضمن وقوف زعماء القبائل الى صف المسئولين للحكومة المركزية والمطالبين بالانفصال عن الشمال نظرا لما يتمتع به هؤلاء الزعماء من نفوذ قوى لدى أفراد القبائل وحصرهم لأعداد هؤلاء الأفراد عند اجراء الاستفتاء المرتقب .

ومن هنا تخرج بريطانيا من السودان وهى ضامنة نتيجة الاستفتاء فى صالحها بالجنوب . أما فى الشمال فاعضاء المجلس الاستشارى وحزب الأمة واتصار المهدي (باشا) يضمون لها

تفديسيستها امام الاتحاديين المنادين بنبوة انجلية مع
صر (٦٥) .

ولم يات عام ١٩٤٧ حتى كانت السياسة البريطانية قد نجحت
تجلاً ملحوظاً في اثارة القلاقل وعوامل الفرقة بين شطري السودان
ومنعت الهجرة من الشمال للجنوب بصورة نهائية واقصت
المتحشين بالعربية عن الوظائف الادارية والنفية في الجنوب واصبح
استعمال اللغة الانجليزية للفاهم الرسمي والعام هو السلند
بدلاً من العربية الى جانب تنجيع اللهجات والالسنه المطبقة
القبيلية ، وانتقلت ميزات التجارة والانتقال من ايدي تجار الشمال
الى التجار اليونانيين والهنديين في الجنوب وصرلت وسيلة النقل
والمواصلات الوحيدة هي نهر النيل (١) .

وبينما كانت حركة التعليم في الشمال في ركود (٢) لانها ظلت
مهلهة تملأ في الجنوب وقضى على كل محاولة من جانب ابناء وادي
النيل لحياء الثقافة العربية الاسلامية اذ مقرر رفض مطالب مؤتمر
الخريجين من قبل بتأسيس مجلس اعلى للتعليم اغلبه سن
المودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من ميزانية الحكومة
لأغراضه ، ووقف الاعائن البريطانية لمدارس الارشاليت
التبشيرية وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب .

على أن التطور الذي حاولت بريطانيا انخله على الحكومة
المطية لايهام ابناء السودان انها تسعى لتحقيق رغباتهم الوطنية
في حكم انفسهم بانفسهم عن طريق حق تقرير المصير لم يكن
ليرضى الغرور الوطنى للسودانيين ، فاضطرت الادارة البريطانية
ألم اشداد المطالب الوطنية السودانية والمباحثات المصرية
المتعددة لنفس الغرض الى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لبحث
وسائل التعاون المكثفة بين اهل الجنوب والشمال وحضره زعماء
القبائل الجنوبية .

وعلى الرغم من أن الإدارة البريطانية سعت للخروج بتوصية بفصل الجنوب من الشمال ، فإن المؤتمر خرج بتوصية مضادة لتأهيل الجنوبيين ليساهموا مع أبناء الشمال في الارتقاء بمستقبل السودان في جميع الميادين وعشلت محاولات السير جيمس روبرتسون في تنفيذ المخطط الاستعماري البريطاني بفصل الجنوب وضمه إلى كينيا أو أوغنده بعد أن اعترض عليه أغلبية زعماء الجنوب . وفي عام ١٩٤٨ اضطرت الإدارة البريطانية إلى إشراك الجنوبيين بعدد قليل في الجمعية التشريعية السودانية ، بالإضافة إلى أن الموظفين الإنجليز قد حاولوا جاعدين اقتناع الجنوبيين بأن أبناء الشمال سوف يستعمروهم مستقبلاً ويحاملونهم كما حamlوا آباءهم واجدادهم معاملة الرقيق (٣) .

ومن هذا المنطلق كان « السياسة الجنوبية » التي اتبعها بريطانيا في السودان شرها الكبير في خلق مشكلة الجنوب (٤) التي لا تزال جفوتها متقدة حتى اليوم .

هوامش الفصل الرابع

- (١) رأت غيمى الشيخ (مكتور) مصر والسودان في العلاقات الدولية
 ص ٢٢ وما يليها -
 MachMichael, H. ; The Anglo-Egyptian Sudan, pp. 61-6٤.
- (٢) مجلة مصر ص ١٠٠ للثلاثين العربية في الوثائق البريطانية ، دراسة
 بمجلة للباحث للعربى عند يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١٠ . جريدة الأهرام -
 صدى ١٥ ١٩ يناير ١٩٤٧ . شوقى عطا الله الجمل (مكتور) : دور مصر في
 أفريقيا في العصر الحديث . ص ٥٠ .
- (٣) من خطاب الكسندر كادرجان أمام مجلس الأمن أثناء نظر القضية
 المصرية جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ .
- (٤) شوقى عطا الله الجمل (مكتور) - المرجع السابق . ص ٢٢ ، ٢١ .
- ٤٤ .
- (٥) عن دور الأحرار في السودان يمكن الرجوع الى -
 محمد سليمان ، دور الأحرار في السودان ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب
 ١٩٨٥ - ص ٩ وما يليها .
- (٦) يونان لبيب رزق (مكتور) دراستان عن السودان والعلاقات المصرية
 مجلة السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ ، جريدة الأهرام ، عدد ٧١ مايو ١٩٤٦ .
 Hill(Richard ; Egypt in the Sudan 1820-1881, pp. 167-169.
- (٧) كان المهدى يهدف الى توحيد وادى النيل كيداية لتوحيد العالم الاسلامى
 تحت راية المهديين وبذلك اعتبر مصر والسودان آمة واحدة يمكن توحيد
 عناصرها ، وقد أعلن حراى تأييده له : جلال يحيى (مكتور) مصر الأفريقية
 والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر . ص ٧٤٤ - ٧٤٥ .
- (٨) يونان لبيب رزق (مكتور) : دراسة عن العلاقات المصرية - السودانية .
 جريدة الأهرام ، عدد ٧١ مايو ١٩٨٦ .

(٩) جلال يحيى (دكتور) مصر الامريكي . المرجع السابق . ص ٤١٤ .
١٩٩٦ وما يليها .

(١٠) يونان ليبي دق (دكتور) . الدراسة السابقة . الاطرام ٢١ مايو ١٩٨٦ .

(١١) ابراهيم محمد حاج موسى (دكتور) : التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان ، ص ٨٢ .

(١٢) يونان ليبي دق (دكتور) ، دراسة سابقة ، الاطرام ، عدد ٢١ مايو ١٩٨٦ .

(١٣) جمال حماد . دراسة عن حق تفويض المصير للسودان . أكتوبر عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ، فتى رحمان مقال بمجلة المرحلة القطرية ، عدد يوليو ١٩٨٥ ، ص ٩ - ١٣ .

(١٤) ضاحية من ضلوعى مينة لفتى ،

(١٥) مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٤٦

(١٦) وكان يتولى منصب الحاكم العام للسودان وأطلق عليه الرصاص بالقلمة يوم ١٩ نوفمبر :

Vatikiotis : Egypt Since the Revolution, p. 146 .

(١٧) كلم سعد استقالة وزارته الى الملك فؤاد في ٢٢ نوفمبر ١٩٢١ رئاسة مجلس الوزراء . السودان (الكتاب الاحمر المصري) ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(١٨) جمال حماد . دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .

(١٩) جريدة الأمة ، عدد ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ .

(٢٠) نجدة فتى معلومة : دراسة سابقة ، الياحى العربى . عدد يناير - مارس ٨٦ ، ص ١١٠ - ١١٩ .

(٢١) يونان ليبي دق (دكتور) ، السياسة الدولية ، دراسة عن السودان ، عدد ابريل ١٩٧١ .

(٢٢) Documents on the Sudan, 1899-1963 ; Egyptian Society of International Law, Brochure No. 14, March 1963, pp. 6-7.

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى . في أعقاب الثورة المصرية . ج ٧ ص ٨٩ - ٩٣ .

مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٦ أغسطس ١٩٥١ .

(٢٤) من خطاب الصناع صلاح سالم وزير الارشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان يدار الغرفة التجارية مالاكندرية مساء ٩ يوليو ١٩٥٣ :

المصرى ، عدد ١٠ يوليو ١٩٥٣ .

MacMichael, Harold ; Op. cit. p. 271.

(٢٥)

(٢٦) محمد نجيب : رسالة عن السودان ، ص ٢ - ٣ .

(٢٧) المرجع نفسه ، ص ٦٠ - ٦١ .

كان لواء الزعملة الدينية في السودان ينحدر لحزبين هما حزب الخلافة
ومم اتباع السيد علي البيرغني ، وحزب الانصار وهم اتباع السيد عبد الرحمن
المهدي والى جانبها حزب ثالث صغير يتألف من اتباع الحرم الشريف يوسف
الهدوي :

المرجع نفسه ، ص ١١ - ١٢ .

(٢٨) جمال حماد ، دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .

(٢٩) علي ابراهيم عيه (مكتور) ، مصر وأفريقيا في العصر الحديث .

ص ٦٦ .

(٣٠) المرجع نفسه ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(٣١) المرجع نفسه ، نفس الاستنتاجات .

السلسلة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .

المصري ، عدد ٤ يناير ١٩٨٢ .

وقد انعم الملك فاروق على كل من السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي
البرغني برتبة المشايخة في انعامات عيد الجولس الملكي عام ١٩٣٧ .
مجلة الاثنين والفتا ، عدد ٩ سبتمبر ١٩٤٠ .

(٣٢) نجدة قصي صفوة ، دراسة سابقة ، الباحث العربي ، عدد يناير -

مارس ١٩٨٦ ، ص ١١٢ ، المصري ، عدد ٧ يناير ١٩٨٧ .

(٣٣) تاريخ الانتقابات البرلمانية في السودان ، اعداد محمد ابراهيم

طاهر ، ص ٢١ .

(٣٤) جاك بيوك : مصر الامبريالية والثورة ، ص ٢٨٨ .

(٣٥) عبد العظيم رمضان (مكتور) : اكتوبرية الاستعمار المصري للسودان ،

١١٩ - محاضرات مجلس النواب ، جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٣٦) من خطاب الكسندر كاهوجان امام مجلس الامن أثناء عرض القضية

المصرية جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ ، المصري ، عدد ٤ فبراير ١٩٤٦ .

(٣٧) المصري ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ ، الراي العام ، عدد ٢١ فبراير ١٩٤٨ .

(٣٨) محاضرات مجلس النواب ، جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٣٩) بلغ القرض المصري لحكومة السودان ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري عام

١٩٣٦ تعهدت سداده بعد عشر سنوات ، عدا ما اقتطعت مصر على المشروعات

الإنشائية ولا يرد . والذي بلغ نحو ٢٦ مليون جنيه مصري له خطوط للسكة الحديدية فقط بالسودان ؛
F. O. 407/223/J 476/3/16, Telegram No. 77, From Sir M. Lampson
to Viscount Halifax, Cairo, Jan. 26, 1939.

البلدك انطلع محزون . ضحايا مصر في السودان وخفايا السياسة الانجليزية
من ١٠٥ .

(٤٠) مضابط مجلس النواب . جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

(٤١) عن توزيع هذه الوثائق يمكن الرجوع الى :

رئاسة مجلس الوزراء . السودان من ١٣ فبراير ١٩٤٦ (الكتاب الاخير
المصري) . من ٩٦ .

جريدة الأمة . عدد يونيو ١٩٤٧ .

(٤٢) من خطاب كانوجان بعجنس الأمن . المصدر السابق . جلسة ١١ أغسطس
١٩٤٧ - كانت مسألة تعيين قاض سوداني مثار معانبات بين رئيس الوزراء
المصري والسفير « جردن » على « عدد سنة ١٩٣١ ، ١٩٣٢ » . والترحلت الحكومة
المصرية ان تدفع حريش قاضي للقضاء المصري ويظل المنصب كما هو لما لهذا للرباط
الدومي من أهمية كبرى بين شطري الوادي على ان تتشبه وظيفة اخرى كبرى
للقضاء الشرعي يتولاهما احد السودانيين :

مضابط مجلس النواب . جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

مضابط مجلس النواب . جلسة ٢٦ يناير ١٩٤٧ .

(٤٣) وقد طالب المائث مكرم عبيد باشا بعزل الحاكم العام البريطاني للسودان
من جانب مصر طبقا لاتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩

مضابط مجلس النواب . جلسة ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ .

المصري . عدد اول يناير ١٩٧٤ .

(٤٤) الأهرام . عدد ١٩ يناير ١٩٤٧ .

(٤٥) والتقد النائب محمد فكري ابلاطة بك موقف الحكومة المصرية السلمي
امام جلاء الحاكم العام للسودان ومن وراءه حكومته ومواقفه الايجابية في
اكتساب حقوق جديدة لبلاده على حساب مصر في السودان وأورد المثل الفرنسي
القاتل « من لا يتقدم يتأخر » .

« Celui Qui n'avance pas recule »

المضبطة السابقة لمجلس النواب . نفس الجلسة .

(٤٦) عدد للمظيم ومضان (نكتور) اكلوية الاستعمار المصري للسودان

مرجع سابق . جردن ١٩٣٢ - ١٩٣٥ .

على ابراهيم عبده (نكتور) المرجع السابق . جردن ٧٠ - ٧٧ .

(٤٧) تاريخ الانتعاشات السودانية ، المصدر السابق ، ص ١١ .
 رئاسة مجلس الوزراء ، للكتاب الأخضر المصري عن السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ وما يليها . ولقد وجه للنحاس باشا اتهامه للحكومة المصرية بأنها تركت بريطانيا حرة اليد والحركة في السودان لتعمل على فصله عن مصر ، وبالمثل فرصت الحكومة السودانية سياستها بالقوة ، وبوسائل جنت لها بريطانيا . وصار على السودانيين ان يجابهوا الوجود الاستعماري دون مساعدة خيالة من مصر .

F. O. 371/69181/162929/JE 6903, From Sir Arnold Campbell, Cairo to Foreign Office, 22nd October, 1948.

(٤٨) على إبراهيم عبده (دكتور) : المرجع السابق ، ص ٧٤ .

جمال حماد : دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ .

F.O. 371/69181/162929/JE 6903, Op. Cit.

(٤٩) المسافة بين نهاية خطوط السكك الحديدية في جنوب مصر ومثيلتها في شمال السودان لا تتعدى ثلاثمائة كيلو متر إلا أن بريطانيا أنشأت الخط السوداني بمقاييس تختلف عن مثيلتها في مصر حتى لا يتم ربطهما في خط واحد فيما بعد .

(٥٠) عبد الرحمن الراعي : في أعقاب الثورة المصرية ، مرجع سابق ، ص ٣٦٠ - ٣٦٢ . الوفد المصري ، عدد ٧ يولية ١٩٤٦ .

(٥١) الأهرام ، عدد ٨ لرقم ١٩٨٥ .

(٥٢) ولتر لكر : الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط ، ص ٢٢٩ .

(٥٣) عن خطاب كانوجان بمجلس الأمن ، مصدر سابق ، جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ وهذا القول ينحصره الواقع الذي يعيشه أبناء الجنوب إذ أن الدين الاسلامي ينتشر بين كثير من الجنوبيين كما أن اللغة العربية أصبحت بهيمنة عليهم حيث تحدث بها الملايين منهم إلى جانب لهجاتهم المحلية . صحيفة كرفان الاسبوعية ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٢ . كما أن قرار الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨ : بأن تصبح اللغة العربية لغة للتقادم العام في البلاد أدى إلى تركيز الاهتمام بالتعليم بوجه عام في المحافظات الجنوبية .

حكومة السودان : تقرير عن ادارة حكومة السودان في عام ١٩٤٩ قسمه الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في انطقة البصرة والحكومة الملكية المصرية ص ٣٦٢ .

(٥٤) السيد الكسندر كانوجان : نفس خطاب جلسة ١١ أغسطس ١٩٤٧ مجلس

الأمن .

(٥٥) يونان ليبيب دوق (دكتور) : دراسة عن جنوب السودان السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٦٩ -

(٥٦) مناقشة حول مشكلة الجنوب مع بعض أعضاء الجنوب السوداني الدارسين بمصر . ومن المعلوم أن عدد المسيحيين بالجنوب لا يزيد على نصف مليون نسمة منهم مائتا ألف كاثوليكى وثلاثون ألف بروتستانتى ، إلى جانب ثلاثة وعشرين ألفا من المسلمين : دكتور سعد ماهر حمزة : اقتصاديات السودان . دراسة ملحق الأهرام الاقتصادية ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٠ الأهرام . عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ -

(٥٧) ومنهم الشاعر الوطنى السودانى على عبد الطوف : صحيفة كرفان الاسبوعية (ملحق خاص عن الجنوب السودانى) ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٢ -

(٥٨) يرى البعض انها تنتمى للقياس الدولية الحامية ، لكن تركيبتها الانثروبولوجية يؤكد انتماءها لعناصر الزنجرية الأهرام ، عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ . (٥٩) صحيفة كرفان الاسبوعية ، عدد ٢٧ فبراير ١٩٥٢ - (٦٠) المصري ، عدد ٩٠ يوليو ١٩٥٢ -

(٦١) حتى يستدل الستار على حادث غابردة المشهور الذى يؤكد حق مصر الثورى فى هذه المناطق -

(٦٢) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ - سعد ماهر حمزة (دكتور) : اقتصاديات السودان . الدراسة المالية ، ملحق الأهرام الاقتصادية ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ ، ص ١٧ - (٦٣) من بهان محمود فهمى الدقنى أمام مجلس الأمن فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ -

(٦٤) نجدة قصى صلوة : الشؤون العربية فى الوثائق البريطانية ، دراسة سابقة بمجلة البحوث العربى ، عدد يناير - مارس ١٩٨٦ ، ص ١١١ - للمصرى ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ - السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ . نشأت جماعة الاخوان المسلمين فى السودان عام ١٩٤٦ متأثرة بالجماعة الام فى مصر نتيجة قيام الارشالية الانجيلية بمحاولة لتفسير لغتنا مفسلة فى ام درمان فى يونيو ١٩٤٦ :

يونان ليبيب دوق (دكتور) ، دراسة سابقة ، السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ -

(٦٥) المصري ، عدد ٩ يناير ١٩٤٧ -

- (٦٦) السياسة الدولية . عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- (٦٧) اهل التعليم العام بصفة عامة والتعليم النوبي بصفة خاصة من جانب الحكومة السودانية - المصري . عدد ٧ يناير ١٩٤٧ .
- (٦٨) السياسة الدولية . عدد أكتوبر ١٩٦٥ .
- (٦٩) يونان لبيب رزق (أكتوبر) . الدراسة السابقة عن جنوب السودان .
- السياسة الدولية . عدد ١٩٦٦ .

★ ★ ★

الفصل الخامس

طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين
وعمق الازمة المصرية عام ١٩٤٨

- ١ — طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين .
- ٢ — محاولات خفية — كليل ونتائجها .
- ٣ — الإصرار على تنفيذ قانونى المجلس التنفيسى والجمعية التشريعية .
- ٤ — عمق الازمة المصرية عام ١٩٤٨ .

طرح مبدأى الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودانيين وعق الأزمة المصرية عام ١٩٤٨

كان من نتيجة نجاح بريطانيا فى عدم إصدار مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ لقرار يؤكد على حتمية الجلاء والوحدة بين شطرى وادى النيل ، وغفل المحاولات السياسية المصرية فى هذا الصدد أن سعت بريطانيا بخطوات عملية جادة لتحقيق سياستها فى السودان عن طريق ملء تهاتياً من مصر ثم الإنفرد به دون منازعة الشريك الآخر .

فاملت من نصيبها لمساندة السودانين نحو الحكم الذاتى وحق تقرير المصير لهم . ولم تكن مصر لتمانع فى أن يحكم أبناء جنوب الوادى أنفسهم بأنفسهم ، لكنها كانت تعلم جيداً أن المخطط البريطانى يهدف الى استبعاد الوجود المصرى كلية من السودان ولا يبقى مصلحة السودان .

وقد نجحت بريطانيا عن طريق ادارتها فى استقطاب بعض السودانين الى صفها ، فاتفقت المؤتمر الأول لإدارة السودان تحت رعاية الحكام العام بفرض اشراك السودانين فى الحكومة المركزية فى أبريل ١٩٤٦ دون أن تمثل مصر فى هذا المؤتمر ، أو يمثل أبناء الجنوب السودانى ، وكان من توصيات المؤتمر إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى وتعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان لجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب السودانى .

ومطلبت الحكومة المصرية لأهداف هذه المحاولات البريطانية التي لا تبغى إصلاحات دستورية حقيقية في السودان ، ومن هنا رغبتها بشدة منذ أواخر عام ١٩٤٧ ، ومع ذلك فقد قلم المسير روبرت هلو الحاكم العام بتحويل هذه التوصيات الى مشروعات قوانين وافق عليها المجلس الاستشارى بالإجماع في ٩ مارس ١٩٤٨ .

وبالفعل شكلت الجمعية التشريعية في أواخر عام ١٩٤٨ كأول مؤسسة تشريعية سودانية تقلب من سبعين عضواً ينتخب منهم ستون عضواً ويعين العشرة الباقون ورأيها استشارى في مشروعات القوانين التي تعرض عليها أمام السلطات الواسعة التي منحت للحاكم العام البريطانى في التصديق على التشريعات المقدمة أو رفضها نهائياً ، ولهذا فقد اعترضت الحكومة المصرية عليها .

لما المجلس التنفيذى نال معلونى الحاكم العام الأربعة — طبقاً للمشروع المقدم — يكون لهم السيطرة التامة على أعمال المجلس حيث يقومون باختيار وكلاء المصالح السودانية ومن بينهم يختار الأعضاء السودانيون الستة بالمجلس الذين لا يرقون الى مستوى مسئولية الأعضاء الإنجليز .

ولهذا فقد تقدم محمود فهمى التشرائى رئيس وزراء مصر بمذكرة للحاكم العام في نوفمبر ١٩٤٧ أرسلها الأخير بدوره لحكومته في أوائل عام ١٩٤٨ تنص على عدم تنفيذ أى مشروعات سياسية بالسودان دون موافقة مصر ، إلا أن الحاكم العام لم يكن إلا ينفذا لسياسة حكومته في السودان لمقام بإصدار قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية رغم الاعتراضات المصرية المتكررة .

وعندما وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام الأمر الواقع عانت مرة أخرى تحاول اقامة تصور الفهم مع بريطانيا ،

على خلال الفترة من ٦ مايو حتى ٢٨ مايو ١٩٤٨ عقدت عدة جلسات من المباحثات بين وزير الخارجية المصرية أحمد ختية باشا ورونالد كامبل السفير البريطاني تناولت احراء بعض التعديلات وتبادل وجهات نظر كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية ومناقشة الاصلاحات الادارية والتشريعية لهذا القانون نون التعرض لقضية السودان ذاتها او مصيره .

وقد وافقت مصر على صدور القانون ومشروعه ما عدا بعض موادها خاصة تلك التي تتعرض لسلطات الحاكم العلم المطلقة والتي وجدت مصر أن التوسع فيها لا يحقق الاهداف المرجوة لأبناء السودان ، كما تمسكت مصر بعدم ذكر وفق ١٨٦٩ المصدق عليه في معاهدة ١٩٣٦ في ديباجة المشروع كأساس للنظام الادارى القائم بالسودان .

وقد انتهت المباحثات دون ان يصل الطرفان لنتيجة نظرا لاختلاف وجهات النظر حول مسئوليات وسلطات الحاكم العلم ، وتمسك مصر بأن مساهمتها في اعداد السودانين نحو الحكم الذاتي وتقرير المصير على قدم المساواة مع الانجليز وبأن عند المصريين في المجلس التنفيذي مساو لعدد الانجليز من حيث العدد والمسئولية .



وعامت الحكومة البريطانية بالاعلان عن انتخابات الجمعية التشريعية في نوفمبر ١٩٤٨ دون الحاجة لموافقة مصر التي كتبت خلوها السياسية غير المستقرة لا تؤهلها للوقوف بحرم أمام الاجراءات البريطانية ، نتيجة لحرب فلسطين وآثارها السلبية على جميع مناحي الحياة المصرية ، اذ خلقت دولة معادية على الطرف الشرقى لحدودها تسليدها القوى الاستعمارية العالمية

فأثرت بلا شك على التوليد المصري بالسودان واهتماماته المتواصلة منذ عشرات السنين .

وهكذا تكثفت الظروف الدولية الخارجية مع الظروف الداخلية السيفة للبلاد مؤثرة على قوة الدفع للقرار المصري تجاه قضية وادى النيل فبدأت الجبهات تنادى بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق أمنيتها القومية .

١ - طرح مبادئ الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للسودانيين :

كان من الأهداف الرئيسية لبريطانيا معيا وراء تحقيق اطماعها في السودان هو محاولة فصله سياسيا عن مصر ثم الانفراد به بعد اقصاء شريكها الآخر ، فطرح ما يسمى بحق تقرير المصير للسودانيين الذي اختلف في تفسير معناه الاطراف الثلاثة : مصر وبريطانيا والسودان .

واختلفت الأطراف السودانية نفسها حول مضمون حق تقرير المصير فطبقتا لما نشرته جريدة الامة التي تعبر عن وجهة نظر حزب الامة والناطقة بلسانه ان حق تقرير المصير هو الاستقلال التام عن مصر وبريطانيا ، فاذا لم يتحقق هذه الامنية « ملتقيا معا » وتناولت ما يشاع من ان بريطانيا ترغب في الانفراد بحكم السودان فغالت لعل اخواتنا المصريين يطعمون المبادئ التي تحكم سياسة حزب الامة وهي انه لا يريد للسودان استقلالا « لهوج » بحيث تترك مصر السودان ثم تنفرد به بريطانيا لتسوية بعض مشاكل الحكم من الموالين لها . وان السودانيين ينفون الاستقلال التام عن الشريكين ثم تقرر نحن السودانيين علاقتنا بمهما على اساس مصالح السودان ، فاذا لم يتحقق الاستقلال التام فمن الأفضل ان تسهر الوصاية لمصر وبريطانيا معا (١) .

ومن هذا المنطلق الحزبي لقطاع عريض من أبناء جنوب الوادي يتضح مدى الخوف من انفراد بريطانيا بالسودان بعد خروج مصر منه طبقا للبدا المطروح ، وهذا ما أكدته سياسة المصريين من خلال مراسلاتهم العديدة مع نظرائهم الانجليز من أن مصر لا تمانح في منح السودانيين حق تقرير مصير بلادهم شريطة أن يتفق شريكا الحكم في السودان على عدم تدخل احدهما في شئونه دون الآخر .

اما الحزب الوطني الاتحادي برعاية السيد علي الميرغني (٢) غنادي بالاتحاد مع مصر دون فرض التاج المصري على السودان ، اما حزب الأثقاء فقد رأى الاندماج الفلم مع مصر وبحت التاج المصري ، ولهذا أصبح التنازع في الرأي وأردا في توجهات الأحزاب السودانية حتى تقدم بعض الأعضاء المستقلين لمؤتمر الخريجين مشروع قبلته الأطراف السودانية المتنازعة ينص على اقامة حكومة نيبراطونية حرة متحدة مع مصر ومتحالفة مع بريطانيا (٤٠٣) .

وفي مارس ١٩٤٦ توجه الى القاهرة وفد يمثل جميع الأحزاب السودانية لاجراء مباحثات بشأن وضع السودان وتقرير مصيره ، وانفقت هذه المباحثات نتيجة لعدم قبول السياسة المصرية الا لبرنامج حزب الأثقاء المطالب باتحاد السودان مع مصر تحت تاج واحد (٥) .

وفي ٢٠ مايو ١٩٤٦ أرسل اسماعيل صدقي رئيس الوزراء برقية الى الحاكم العام للسودان بالا يتخذ أى اجراء من شأنه المسلس بنظم الحكم في السودان قبل اللجوء للحكومة المصرية للحصول على موافقتها ، وذلك حينما أعلن في لندن أن حكومة السودان بصدد انشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء في السودان

محالة نظم الإدارة في السودان طبقاً لاتفاقيتي الحكم الثنائي
١٨٩٩ .

وجاء رد السكرتير الإداري للحاكم العام في السودان
ج. و. روبرنسون في يونيو لينفى هذا الخبر (٦) لكن الحاكم
العام مضى دون الالتفات للتحذير المصري في تنفيذ السياسة
البريطانية المرسومة له فاعتقد المؤتمر الأول لإدارة السودان
بفرض اشراك السودانيين بشكل أوسع في الحكومة المركزية وذلك
في ٢٢ أبريل ١٩٤٦ وتشكل المؤتمر من السكرتير الإداري للحاكم
العام وبه ثمانية أعضاء من الإنجليز العاملين بالإدارة البريطانية
في السودان ، وثمانية أعضاء عن معطى المجلس الاستشاري
لشمال السودان وستة عشر عضواً من السودانيين الممثلين
للجهات الحكومية المختلفة (٧) ، وممثلون عن حزبي الأحرار
والقوميين ، ولم يمثل الطرف الثاني للحكم الثنائي في السودان
وهو مصر تحليلاً بعبء من الإدارة المشتركة المنقح عليها ، كما
رفضت بقية الأحزاب السودانية ومؤتمر الخريجين الدعوة
لحضور المؤتمر أو المشاركة في أعماله .

ولم يعمل الحاكم العام على اشراك أعضاء من جنوب السودان
في المؤتمر لمساعدته في الشؤون المتعلقة بالجنوب ومشاركة أيفلته
في الحكومة المركزية المرتقبة وأنشاء الدستور السوداني .

وخرج المؤتمر بعدة توصيات قام الحاكم العام بإرسال صورة
منها إلى النقراتى بلثا رئيس مجلس الوزراء لإبداء رأيه فيها
تمهيداً لعرضها على حكومتى الحكم الثنائي لاتقرارها (٨) ،
تملكت في إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى كترغبة السودانيين
في حكم بلادهم ، ورغبة الحاكم العام في تعديل دستور المجلس
الاستشاري لشمال السودان لتجريب السودانيين على « فن

الحكم « ، والاضطلاع بمسئوليتهم ، على أن المجلس لم يكن الا وظيفة استشارية بحتة .

ولم يكن في وسع أعضاء الاتحاد بأنهم يمثلون الشعب السوداني تمثيلا صحيحا ، ولذا فقد رأى المؤتمر أن الفضل وسيلة لتطوير المجلس الاستشاري لجعله أكثر تمثيلا لرقبيلات الشعب واعطائه قدرا أوفر من المسئولية هو تشكيل جمعية تشريعية تتألف من أعضاء سودانيين منتخبين ليمثلوا السودان بأكمله ولها وظائف تشريعية ومالية وإدارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذي يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحكم العام الحالي (٩) .

وافتقت آراء المؤتمر على أن سلطات الجمعية التشريعية يجب أن تشمل السودان بأكمله — شماله وجنوبه — لكن كان من الصعب إيجاد أعضاء يمثلون الجنوب تمثيلا صحيحا ولذا فقد تم تعيين مختارين من مخيري الأقالي الجنوبية لتمثيل أهالي الجنوب حتى يبلغوا درجة التقدم والتمدن مثل أهل الشمال وحتى يسهل فيما بعد اتباع سياسة تعليمية واحدة ، وتعليم اللغة العربية في مدارس الجنوب وتحسين طرق المواصلات بينه وبين الشمال لتشجيع الانتقال بين أطراف السودان وتوحيد نظم درجات الموظفين .

واقترح المؤتمر أن تقوم الجمعية التشريعية بإداء مهامها بفرض إيجاد نظم للحكم البرلماني على غرار النظام البرلماني مع المجلس التنفيذي الذي هو أشبه بمجلس وزراء يقوم برفع مشروعات القوانين للجمعية لكي تقر هذه القوانين بعد موافقة الحكم العام بصفته السلطة التنفيذية العليا (١٠) .

ومن الواضح أن هذه الإصلاحات الدستورية التي كانت تنادي بتهيئة السودانيين ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بمساعدة

بريطانيا وجهود الحاكم العام ، كان الهدف منها ازالة مصر عن طريق السودان ، ولذا فقد رفضت الحكومة المصرية تحت ضغط الراى العام هذه المشروعات فى نوفمبر ١٩٤٧ ثم رفضتها مرة اخرى فى مارس ١٩٤٨ (١١) ، ومع ذلك قام السير روبر هلو Robert Howe الحاكم العام الذى حل محل السير هيوبرت هدستون بتحويل هذه الاصلاحات الى مشروعات بقوانين وانق عليها المجلس الاستشارى لشمال السودان بالايجاب فى ٩ مارس ١٩٤٨ (١٢) .

وبالفعل تشكلت الجمعية التشريعية فى اواخر عام ١٩٤٨ التى تعتبر اول مؤسسة تشريعية بالسودان من ملقة عضو على ان يزداد هذا العدد لتمثيل البلاد تمثيلا كلفيا حتى تعطى الفرصة لأكبر عدد من السودانيين للتمرس على شئون الحكم واتساح المجال لتمثيل زعماء العشائر والمثقفين من أبناء البلاد ، على ان يمثل السكان على أساس الحيريات بحيث يكون العدد الذى يخص من الممثلين لكل مديرية مبنيا على مقياس انتخابى يتركز على عوامل ثلاثة هى : عدد السكان بنسبة ٥٠% ، ومقدار الثروة بنسبة ٣٠% ، والتعليم بنسبة ٢٠% ، ويكون رئيس الجمعية أثبه برئيس مجلس العموم البريطانى ، وعلى ان يتم انتخاب الاعضاء والرئيس فى بادىء الامر لمدة ثلاث سنوات يعاد فى نهايتها النظر فى هذه المدة مثلا حدث فى حالة المجلس الاستشارى لشمال السودان (١٣) .

اما المجلس التنفيذى فاقترحت الادارة البريطانية ان يضم ما بين عشرة واثنى عشر عضوا بخلاف الرئيس بحيث لا يقل عدد المقاعد المخصصة للسودانيين عن نصف المقاعد لتهيئة السودانيين ليصبحوا وزراء من طريق الجمعية التشريعية من بين وكلاء المصالح الحكومية ، وان تكون حكومة البلاد فى المستقبل من الهيئتين التنفيذية والتشريعية معا (١٤ م) .

أما مجلس الحكم العام فيكون من أربعة أعضاء بحكم وظائفهم وهم : السكرتير الإداري والمالي والتضيق والتقليد العام نفسه حيث ينص الدستور السوداني المقترح على أن تصبح السلطة النهائية بيده إذا ما جد خلاف بين المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية (١٤) .

ولم تكن مصر لتلتنع في أن يحكم السودانيون بلادهم ويكون لهم حق تقرير مصيرها ، ولكن كان لها وجهة نظر عبرت عنها حينما انعقد مؤتمر إدارة السودان بالخرطوم في ٢١ مارس ١٩٤٧ حيث أرسل رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي إلى الحاكم العام للسودان والسفير البريطاني في القاهرة في الثاني من يونيو من نفس العام يفيدهما بأن الحكومة المصرية تمسك بوجهة نظرها الخاصة بوحدة مصر والسودان والتي تحقق للسودانيين رغباتهم في إدارة شئونهم بما يروونه محققا لأملهم ، وهذه المسألة ترتبط بالوضع السيلسي للسودان الذي كان موضع نزاع بين مصر وبريطانيا عندما تقدمت به مصر لمجلس الأمن ، ويجب أن يؤخذ رأي مصر في أي إجراء من جانب حكومة السودان ، وأن الحكومة المصرية ترى من الضروري لها أن تتعرف على آراء الهيئات السودانية التي لم تشارك في مؤتمر إدارة السودان والتي لم تستشر بشأن نظام الحكم في بلادها (١٥) .

وكانت الحكومة المصرية بعد دراستها لتوصيات مؤتمر إدارة السودان ترى أن هذه التوصيات لا تحقق الغرض الذي قصد إليه وهو التوسع في إشراك السودانيين في الحكومة المركزية ، وهذا لن يتسنى لهم إلا عن طريق الاضطلاع بمسئولياتهم والنظام المقترح لن يتسح المجال لتمثيل السودانيين تمثيلا صحيحا ولا يشركهم في مسئولية حكم بلادهم بأنفسهم ، وهذا يتضح من كيفية تشكيل الجمعية التشريعية فهي تتألف من سبعين عضوا : عشرة منهم معينون والباقيون منتخبون .

ولكن طريقة الانتخاب لقرب الى التعيين منها الى الانتخاب الصحيح ، فمن الاعضاء الذين يظلون جنوب السودان يمينهم حكلم الاقليم ، أما في الشمال فالانتخاب يتم بطريقة غير محددة وواضحة في مناطق الأرياف ، وتختلف باختلاف المناطق ، وتخضع الى حد كبير لتأثير سلطات الادارة البريطانية (١٦) .

كما أن النظام المقترح خول للجمعية التشريعية سلطات ضيقة عكس السلطات الواسعة الممنوحة للحاكم العام ولحاوئيه الأربعة الذين يعتبرون أعضاء بحكم وظائفهم في المجلس التنفيذي وكلهم من الإنجليز (١٧) ، ومن مظاهر ذلك أن رأى الجمعية استشاري محض في التشريعات التي تقدم لها وليس لها أثر محسوس في وقف أى تشريع لا يرضى عنه ، حيث أن معظم هذه التشريعات « مسجلة » لا تنظر فيها الجمعية قبل أن تصبح قوانين نافذة نظرا لأن مدة عملها خلال العام قصيرة لا تتصدى أريسية شهور فقط .

وطبقا للنظام المقترح فليس هناك من يحيل رأى الجمعية قاطعا في نظر الميزانية المالية بما فيها الضرائب فربما استشاري بحث حتى في البنود المتعلقة ببناء السودان كالتعليم والصحة .

أما الحاكم العام فقد منح سلطات واسعة في التصديق على التشريعات المقدمة أو رفضها نهائيا (١٨) أما معاونوه الأربعة فلهم السيطرة القوية على أعمال المجلس التنفيذي لهم يقومون باختيار وكلاء المصالح السودانيين الذين يختار من بينهم الأعضاء السودانيون الستة في المجلس التنفيذي ، وهؤلاء الأعضاء لا ترتضى مسئوليتهم الى المرتبة الأولى أسوة بالانجليز بل يتابعون لهم ، ولذا فإن يتم تدريبهم على تحمل تبعات المسئولية كما تنالها الادارة البريطانية لكي يتولوا المناصب الرئيسية بعد انقضاء فترة تجربة المجلس وهي ثلاث سنوات . ثم ان النظام المقترح خلا من مجرد

الإشارة إلى الحريات الدستورية وهذا أمر جوهري بالنسبة للسودان المقبل على نهضة اجتماعية وسياسية ولضمان الحريات الشخصية وحرية الرأي والعقيدة والاجتهاد والصحافة ، ولذا فقد احتفظ المحكم العام ومجلسه بنفس السلطات الواسعة واحتفظ الموظفون الإنجليز بالمناصب الرئيسية والمهمة نور أي رقابة من جانب أبناء السودان أو من جانب مصر حيث خلت قوانين الجمعية من أي نص يشير إليها أو يجعلها تساهم في هذه المسؤولية بادنى نصيب لإبعادها نهائيا عن طريق السودان .

ولم يضم مؤتمر إدارة السودان عضوا واحدا من المصريين أو العاملين منهم هناك ، بل إنه لم يضم أهزيا وقبائل عديدة من الشعب السوداني وعلى رأسها مؤتمر الخريجين الذى يضم الطبقة المتعلمة السودانية التى يجب أن تكون على رأس الطبقات التى يجب استشارتها في أمور بلادها وخاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية وتولي مسئوليت الحكم ، ولذا فقد تسلمت الحكومة المصرية مذكرة مهمة قام بتقديمها وفد من أبناء السودان يعبرون فيها عن رفضهم لتوصيات المؤتمر (١٩) .

ومن هذا المنطلق وحرصا على مصالح أبناء جنوب السودان وحفظا لحقوق مصر فقد تقدم رئيس الوزراء محمود فهمى الهراشي بمذكرة للمحكم العام بالسودان في ٢٦ نوفمبر ١٩٤٧ بالآتي يتم تنفيذ أى مشروعات سياسية بالسودان إلا بعد موافقة مصر (٢٠) وقام المحكم العام بإبلاغ حكومته بنص المذكرة المصرية في أوائل عام ١٩٤٨ ، وتوالى المراسلات بين الجانبين المصرى والبريطانى طوال النصف الأول من هذا العام ، إلا أن ذلك لم يمنع المحكم العام من المضي في تنفيذ السياسة البريطانية المخطط لها بالسودان فقام بإصدار قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لعام ١٩٤٨ ، ولم تقبل اعتراضات مصر عقبة أمام المضي في هذه السياسة (٢١) .

وعندما وجدت الحكومة المصرية أنها أمام أمر واقع عادت لمحاول مع لندن مواصلة الحوار الذى انقطع حيث جرت مفاوضات جسيمة بين السفير البريطانى السير رونالد كامبل Sir Ronald Campbell وأحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية فى جو من السرية للتامة بعيدا عن موجات السخط الشعبى المذيع للأجراءات البريطانية فى السودان ، وهن أحزاب المعارضة المتربة (٢٢) .

٢ - محادثات خشبة - كامبل ونتائجها :

وخلال الفترة من ٦ مايو حتى ٢٨ مايو ١٩٤٨ وفى سبيل الوصول إلى حل يرضى الأمتى القومية لأبناء وادى النيل ومجبهة ما عزم عليه بريطانيا من المضي فى مشروع المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان بهدف التدرج بالسودانيين فى طريق الحكم الذاتى ، فقد ناقشت الحكومة المصرية توصيات مؤتمر إدارة السودان فى هذا الشأن وطلبت ائخال تعديلات جوهرية عليها تكفل للسودانيين أن يخطوا خطوات واسعة فى طريق الحكم الذاتى ، وتكفل لمصر أن تضطلع بالاشراف على تدريب أبناء جنوب الوادى على هذا الحكم ، وأصررت الحكومة على رأيها بأنها لن تقبل هذه التوصيات إلا إذا تضمن مشروع القانون الذى تصده حكومة السودان البريطانية هذه التعديلات .

وقد توخت الحكومة المصرية ألا تلوت على أبناء السودان لبة لرمسة للسير بهم فى طريق الحكم الذاتى ، ولن تظهر لهم فى كل مناسبة نواياها الحقيقية نحوهم ورغبتها الصلدة فى أن يقتنعوا بحقهم فى حكم أنفسهم دون تدخل خارجى ومع أن النزاع المصرى - البريطانى كان لا يزال مطلقا أطم مجلس الأمن بأن مصر لم تمنع فى الاشتراك مؤتفا مع بريطانيا لوضع أسس نظام

يمهد للسودانيين تقرير مصيرهم » وذلك حتى لا يكون تأخر البت في النزاع القسام .. سبباً في تأخير السودانيين أية فترة من الزمن عن السير في طريق الحكم الذاتي » (٢٣) .

ومن هذا المنطلق تشكلت لجنة تفاقية من أحمد محمد خشبة باشا وزير الخارجية المصرية ، والسير روناك كامبل السفير البريطاني في القاهرة ليعتبرا معا هذا المشروع وليرفعا توصيلتهما في شأنه لحكومتيهما ، ولذا فقد اتفق الممثلان المصري والبريطاني على ان مباحثتهما لن تتناول قضية السودان او مصيره ، بل سنناقش الاملاحت الادارية والتشريعية فقط .

وكان من بين المقترحات التي تناولها الجانبان : انشاء لجنة مصرية انجليزية سودانية دائمة للإشراف على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي على الا يكون لهم حق التمثيل على قدم المساواة مع المصريين والانجليز في بداية عمل اللجنة ولكن ينبغي أن يكون تمثيلهم تدريجيا كلما تثبتت نظمهم واستكمل الوزراء السودانيون سلطتهم الكاملة .

ثم تقدم الممثل البريطاني باقتراح لانشاء لجنة رقابية ثلاثية من ممثل واحد لكل من الحكومات الثلاث لترأب مدى تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي الكامل وتقدم من وقت لآخر بما ترى من توصيات الى الحاكم العام او حكومتى مصر وبريطانيا ولا يكون لادارة الحاكم العام اى هيئة على توصيلتها الاستشارية البحتة على أن يقدم لها المعونات اللازمة والبيانات الخاصة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن السودان ، وتتولى الحكومات الثلاث الاتفاق على اشخاصها .

لكن الجانب المصرى رأى أن يمثل كل حكومة شخصين على أن يكون المظكون عن الحكومة السودانية من أبناء السودان انفسهم

ويكون رئيس اللجنة بالتناوب فيما بين مصر وبريطانيا ، ولاعضاء هذه اللجنة الحق في الاتصال مباشرة بحكومتى البلدين دون الرجوع للحاكم العلم ، على أن تعمل جاهدة على بلوغ السودانين مراميهم في الحكم الذاتي عن طريق احلال السودانين تدريجيا في الوظائف محل غيرهم وايجاد البعثات للخارج لهذا الغرض الى جانب نشر التعليم وتنمية الموارد الاقتصادية وتنمية المجالس المحلية والبلدية مع العمل على دراسة الحقوق الأساسية للمواطن السوداني .

وقبل الجانب البريطاني اقترحت مصر واتفقا على : « النظر بعد ثلاث سنوات فيما هو الاجراء التالي الضروري أو المرفوب فيه في شأن الحكم الذاتي للسودانيين » (٢٤) .

وصيغت ديباجة المشروع نحو اصدار قانون بناء على رغبة مجلس الحاكم العلم (٢٥) ، ينص على انشاء مجلس تنفيذي وجمعية تشريعية وتحويلهما سلطات تنفيذية وتشريعية لاشراك السودانين في الحكم اشراكا اوسع نطاقا ، وتكون مجلس من الحاكم العلم بمسئوليته تجاه حكومتى مصر وبريطانيا طبقا لاتفاقتى الحكم الثنائي ١٨٩٩ مؤيدة بما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ من تقليده الرياسة العليا للحكومية والمدنية في السودان ، وأنه قد ساعد على اصدار قانون المجلس الانتشاري لشمال السودان عام ١٩٤٣ ، لنفس الغرض مع استشارة اشخاص لهم صفة تمثيلية في حكم بلادهم .

وقد اعترض الممثل المصري على ما جاء على لسان الوفد البريطاني من الاشارة الى اتفاقتى الحكم الثنائي ومعاهدة ١٩٣٦ حيث أن الحكومة المصرية قد حدثت موقفها بوضوح أمام مجلس الأمن بشأن نظم الحكم الحاضر في السودان ومطالبتها بانهاء هذا النظام ، وأن اتفاقية الحكم الثنائي قد سقطت في ظروف

خاصة ولاغراض محددة » وقد زالت هذه الظروف واستندت هذه الاغراض « ولهذا فان الانفصالية أصبحت في حكم المنقضى وعليه فلا يرتكر نظم الحكم في السودان عليها ويجب أن « نتأكد لوادى النيل وحدته » .

وعلى الرقم من أن الممثل البريطانى بعد أخذ رأى حكومته ورأى الحاكم العلم طلب لبقاء الفترة التى تنص على التمسك « بوفاق ١٨٩٦ » والمصدق عليه فى معاهدة ١٩٣٦ باعتبارها الأسس الذى يقوم عليه النظم فى السودان . لكن الأمر استقر فى النهاية على عدم ذكر الوفاق فى الفياجة أو فى غيرها من مواد المشروع مع تمسك كل طرف برأيه الخاص فى هذا الوفاق واستناده من عدمه ، والمعلن من قبل كل منهما أمام مجلس الأمن عام ١٩٤٧ .

وبعد الاتفاق بين الجانبين على دساجة المشروع لم يكن هناك أى اعتراض من الجانب المصرى على صدور قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان ما عدا بعض مواد المشروع وأهمها المادة (١٨) التى تنص على ملحة الحكم العلم فى نسخ أى قرار للمجلس ولو بأغلبية أصوات أعضائه وأحقية الحاكم العلم فى أن يبنل بقرار فى نفس الموضوع ويكون نكلك المفعول مثل قرار المجلس تماما . إلا أن الجانب المصرى طلب بقصر هذا الحكم على حالة الضرورة فقط مع قيام الحاكم العلم ببلأغ قراره فى هذه الحالة الى الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقد وافق الجانب البريطانى على هذه الاضافة (٣٦) .

وانفق الجانبان فى المادة (٢٨) على السلطات المخولة للحاكم العلم فى وضع القواعد الخاصة بإجراء الانتخابات ونظيمها وإدارتها ، وعلى أن يبتشئ لجنة الانتخابات التى اتفق الطرفان على تكوينها لهذا الغرض (٢٧) .

ولا شك أن الحكومة المصرية كانت حريصة على أن تفصل على تفليس سلطة الحكم العام والا تظل مطلقة دون ضوابط على حساب السودانين والتواجد المصري بالسودان الذي بدأ يضعف تدريجاً يوماً بعد يوم نجاح السياسة البريطانية في استقطاب عدد كبير من السياسيين السودانيين بدعوى الحفاظ على الكيان والوجود السوداني ، والعمل على إرساء قواعد الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للسودانيين وتصوير المصريين على أنهم أقما يفنون لمرض سيطرتهم وسطوتهم على أبناء جنوب الوادي .

كما نص المشروع في مادته (٥) على أن تكون العربية والإنجليزية هما لغتي التعامل في الإجراءات الخاصة بالجمعية ، وقد طالبت مصر أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية احتراماً للثقافة الشعب السوداني العربية ، مع استعمال الإنجليزية عند الحاجة في بعض الأحيان .

وأصبح للجمعية التشريعية الحق في بحث جميع المسائل وإصدار قرارات بشأنها عدا بعض المواضيع المحظورة التي لا بد من موافقة الحكم العام قبل بحثها (٢٨) . أما عن القوانين التشريعية التي تصدر من الجمعية فإن المجلس هو المسئول عن وضع وتحضير كل قوتين الحكومة أو مشروعاتها لتتظر أمام الجمعية ، ثم تعرض على الحكم العام وبإجرائه يصير المشروع قانوناً ، فإذا لم تجز الجمعية مشروع القانون فللمجلس أن يسحب مشروعه أو يقوم برمعه للحكم العام مرفقاً بتقرير يوضح وجهات نظر المجلس والجمعية ، فإذا ما وافق الحكم العام بعد النظر في التقرير على المشروع فإنه يصير قانوناً بموجب موافقته أما إذا أجازت الجمعية مشروع القانون بتعديلات لا يوافق عليها المجلس فلأخير أن يقوم بسحب المشروع أو يرمعه للحاكم العام بصيغته الأصلية المجازة من الجمعية ، فإذا ما وافق الحكم العام عليه فإنه يصير قانوناً نافذ المفعول (٢٩) .

ويتضح من المادة (٢٠) التي تضمنها القانون المنشئ المجلس والجمعية أن الحاكم العام سلب إلى جانب سلطته التنفيذية جميع السلطات التشريعية الجمعية التشريعية وأصبحت اجازة القوانين أو مشروعاتها تتوقف على مدى موافقته عليها ، بل منحه الحق في اصدار القوانين التي لم تجزها الجمعية أو المجلس .

ولذا عقد بين الجانب المصري في المباحثات بمناسبة هذه المادة أن القوانين يجب تقسيمها الى قسمين : قوانين مهمة وأخرى غير مهمة ، فأما المهم منها فليس للحاكم العام ولا لمجلسه أن يبت فيها ، ويرجع بشأنها للحكومتين المصرية والبريطانية ، أما طائفة القوانين الأخرى غير المهمة ، فما يعرض منها على الجمعية التشريعية واجازته فلا حاجة المرجوع للحاكم العام بخصوصها للحكومتين . أما ما لم تجزه الجمعية التشريعية منها ففي حالة استمرار الحاكم العام على اصدار مثل هذه القوانين يقوم بالحصول على موافقة كل من الحكومتين المصرية والبريطانية معا (٣-) .

وبذلك تضمن مصر وجود ضوابط قوية من جانبها تحدد من سلطات الحاكم العام فيما يختص بالإصدارات التشريعية في السودان .

أما المسائل التشريعية المحظورة على الجمعية اصدار أي قوانين بشأنها فهي :

(أ) دستور السودان .

(ب) العلاقات بين حكومة السودان وحكومة مصر وبريطانيا .

(ج) العلاقات بين حكومة السودان وأي قوة أجنبية (٣١) .

وقد طلب الممثل المصري اضافة المسائل الخاصة بجنسية
السودانيين الى ما تقدم فوافق الجانب البريطاني على ذلك .

وعنك مسائل خاصة لا يتقدم العضو بتفريع بخصوصها :
الا بعد اخذ موافقة مسبقة من المجلس وهي : الدفاع عن السودان ،
والعملة والنقد او مركز الاذليكات الدينية والعنصرية .

وعلى الرغم من القيود والضوابط التى حاول الجانب المصرى
وضعها من خلال هذه المباحثات لحد من السلطات المطلقة التى
عمل الجانب البريطانى على منحها للحاكم العام البريطانى ، لمن
مشروع القانون منحه بعض الاستثناءات والتفويضات لاصدر
القوانين فى حالة عجز الاداء الدستورية ومنحه كذلك سلطة
تغيير وتعديل قوانين اخرى .

ومن هذه الاستثناءات جواز استرداد الحاكم العام لنفسه
جميع او بعض السلطات المخولة للمجلس او الجمعية اذا ما اتفق
فى أى وقت بان حالة ما قد نشأت ولا يمكن معها اداء مهام ادارة
حكومة السودان حسبها توجيه حالات الضرورة التى تعطيه الحق
فى استرداد هذه السلطة بناء على اعلان يصدر عنه ، وعلى ان
يقوم . بتبليغ هذا الاعلان قورا لسفير المملكة المتحدة بالقاهرة
« ولرئيس مجلس وزراء صاحب الجلالة ملك مصر » ، وقد
طلب الممثل المصرى حذف هذه المادة غير ان الجانب البريطانى
اشار الى حالات الضرورة التى قد تستلزم بقاءها ، واتفق على
تعديلها فقط بحيث لا يصدر الحاكم العام اعلانا جديدا باسترداد
هذه السلطات (٢٢) قبل ان يخطر به كلا من حكومتى دولى الحكم
الثلاث بشرط ان يتلقى اخطارا بالموافقة على عدم اصدار
الاعلان .

ولكن منح الحاكم العام السلطة المطلقة والحق فى اصدار
الاعلان بموجب هذه المادة وبدون مرض الامر على الحكومتين اذا

راى أن حالة الطارئة قد انتهت فى أى وقت أذ « يستمر مفعول هذا الإعلان نافذا طيلة تيلم هذه الحالة الطارئة » (٣٣) .

ومن هذا يتضح أن الحكام العلم البريطانى ظل رغم محاولات الحكومة المصرية هو سيد الموقف فى السودان وأن المحاولات التى تقوم بها بريطانيا مدمية ابتغاء صالح للسودانيين ومنحهم حق تقرير المصير ، ما هى الا سرايب لىلم أصرارها على عدم منح المجلس التنفيذى أو الجمعية التشريعية كلا على انفراد أو مجتمعين أى سلطة أكثر من السلطات المخولة للحاكم العلم شخصيا بموجب اتفاقية ١٨٩٩ م ومعاهدة ١٩٣٦ .

ولما أقرض المفاوض المصرى على هذا الاستثناء اتفق على منح الحاكم العلم سلطات أخرى فى التغيير والتعديل لقوانين المجلس والجمعية فله أن يعد أو يعدل أو يغير بجمع أو بقض مواد فقه القوانين فله على توصية الجمعية وتصدىق المجلس « متى اتضح له من وقت لآخر أن ذلك ضرورى لتحقيق تلك الأغراض » (٣٤) .

ووصل الجانبان الى اتفاق فى جميع المسائل السابقة ، ووفقت البعثات عند طريقة تكوين المجلس التنفيذى ونسبة تمثيل المصريين فيه ، اذ رأى الجانب البريطانى أن يتكون المجلس مما لا يقل عن اثنى عشر عضوا وما لا يزيد عن ثمانية عشر عضوا ، منح الحاكم العلم سلطات واسعة فى تشكيل هذا القصد (ف) (٣٥) .

لكن الحكومة المصرية رأت أن يكون اشترك المصريين فى اعداد السودانيين لقولى شئونهم على قدم المساواة مع البريطانيين بحيث يكون للمصريين من المركز والعدد ما للتاجليز فى المجلس تحقيقا لمستولية مصر فى اعداد السودانيين للحكم الذاتى . وفى ٢٦ مايو ١٩٤٨ تسلم الممثل المصرى من نظيره البريطانى ما يفيد موافقة الحكومة البريطانية على مطالبة الحكام العلم بتعيين اثنين من اعضاء المجلس الثلاثة الاصايعين (٣٦) . من بين المصريين

العاملين لدى الحكومة المصرية بالسودان ، فلذا رأت الحكومة ان
شاعلى الوظائف الحائزين لا يحملون لعضوية المجلس (الانديزى ،
فلها الحرية فى تعيين موظفين آخرين ارفعى منهم مؤهلا بديلا
عنهم .

ورفضت بريطانيا قبول المقترحات المصرية بشأن مطالبة
الحاكم العلم بتعيين اكثر من اثنين من المصريين كاعضاء بالمجلس
او ان ينشئ وزارات جديدة فى حكومة السودان يعهد بادارتها الى
المصريين وتكون لهم عضوية المجلس بحكم وظائفهم (٢٧) ، وهذا
منطقى طبقا للسياسة البريطانية فى السودان .

وبعد مناقشات طويلة فى هذا الموضوع تصلم خشبة بلقا
كتب السفيرة البريطانية بالقاهرة المؤرخ فى ٢٨ مايو بموافقة
بريطانيا على ان يدعى قائد القوات المصرية بالسودان لحضور
جلسات المجلس عندما تبحث مسائل الدفاع ، كما طالبت فى حالة
تساوى عدد الاعضاء البريطانيين والمصريين فى المجلس كنتيجة
لاحلال السودانين محل الموظفين البريطانيين « فان عدد الاعضاء
المصريين فى المجلس يجب ان ينقص تبعا لنتقص الاعضاء البريطانيين ،
عافا ما خرج العضو البريطانى الاخير من المجلس خرج كذلك
العضو المصرى » (٢٨) ،

وقد انتهت المناقشات فى ٢٨ مايو ١٩٤٨ نون ان يصل
الطرفان لنتيجة نظرا لعمسك مصر بان يكون اشتراكها فى اعداد
السودانيين لتولى شئونهم على قدم المساواة مع الانجليز ، وبان
يكون المصريون فى المجلس مسؤولين للانجليز من حيث المركز
والعدد ،

٢ - الإصرار على تنفيذ قانونى المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية :

ولكن بريطانيا لم يكن ليتينها من عزمها شيء فى سبيل المضي فى تحقيق مآربها بالسودان اذ ابلغ الحكم العلم الحكومة المصرية فى ١٥ يونيو ١٩٤٨ ، بان قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية لسنة ١٩٤٨ سيصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره بجريدة حكومة السودان يوم ١٩ يونيو ١٩٤٨ ، رغم اعتراض الحكومة المصرية وابلاغها الحكومة البريطانية فى ٢٨ يونيو ١٩٤٨ بأن الحكم العلم يقتضى ماخول له من سلطات ليس له الحق فى أن يصدر قانونا فيه مساس بالنظام الادارى والقانونى للسودان (٢٦) .

وقامت الحكومة البريطانية من جانب واحد باعلان انتخابات الجمعية التشريعية فى نوفمبر والتى بلغ مجموع أعضائها ثلاثة وسبعين عضوا (٤٠) أكثر من نصفهم من رجال الإدارة الأهلية ، ومن هذا يتضح أن الجمعية التشريعية كانت حكرا على رجال الإدارة الأهلية بالسودان الذين كانوا السند الحقيقى للنظام السياسى والادارى فى البلاد ، اذ كانوا قوة لا يستهان بها فى ذلك الوقت ، مما جعلهم يلعبون دورا مهما فى حكم السودان فيما بعد ، كما لم يراع تمثيل أبناء المحيرلات الجنوبية الثلاث تمثيلا صالحا اذ اخذير ثلاثة عشر عضوا منهم فقط (٤١) واستفصل حزب الأستقاء السودانى المنادى بالاتحاد مع مصر هذا الموقف مقام بمقاطعة الانتخابات منذ البداية وتسيير مظاهرات تندد بالجمعية التشريعية وموالة أعضائها للسياسة البريطانية التى لا تخدم مصالح السودانيين .

ومع أن حزب الأمة فاز فى الانتخابات واستطاع أن يهيمن على الجمعية فى ظل ظروفه من الفوضى والاضطراب فقد انخفضت شعبيته نتيجة علاقته بالإدارة المدنية البريطانية ،

ومن ناحية أخرى امت الظروف السياسية غير المستقرة في مصر اثر حرب فلسطين ونتائجها السلبية على الحياة السياسية في البلاد الى رغبة كثير من السودانيين الى الابتعاد عن الارتباط الوثيق بمصر وتشكل ما اطلق عليه اسم الجبهة الوطنية التي لم تنفذ باكثر من وضع نظام الحكم الثنائي تحت التاج المصري وبسليطة السيد على الميرغنى (٤٢) .

وكانت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان قد اعلنت مطالبتها للحكومة في ٢ مايو ١٩٤٨ باصدار بيان يؤكد وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، معضدة بمطلب الشيوخ الوفعيين داخل الهيئة البرلمانية العليا الذين لم يجدوا صعوبة تذكر في استقطاب زملائهم البرلمانيين من الاحزاب الاخرى خاصة مقديما بتصل الامر بموضوع وحدة وادي النيل .

ودعت اللجنة الحكومة لمساعدة السودان في ان يكون له نظام دستوري يقوم على مبدأ وحدة شطرى الوادى وذلك بعد موافقة ابناء السودان ، لكن بريطانيا كتبت الى الاسرع عندما اصدر الحكم العام البريطانى بتفويض من حكومته بشروع اصلاح الدستورى في ١٩ يونيو ، وضمت السياسة البريطانية في طريقها دون الالتفات لاحتياجات الحكومة المصرية المتوالية او المعارضين لهذه السياسة من ابناء السودان الحزبيين واللاحيبيين .

ولذا بقيت وجهت الجماهير والاحزاب السودانية الداعية لوحدة وادي النيل في صدام مستمر مع اليوليس ، وبلغ من هراء الحكومة السودانية تحت القيادة البريطانية ان منعت المحامين المصريين الذين تطوعوا للدفاع عن الغداة والسياسيين السودانيين المتفويض عليهم من السفر الى السودان .

واجتاحت المظاهرات القاهرة والإسكندرية ومختلف مراكز الوجهين القبلى والبحرى تعبير عن رفضها بفصل بريطانيا لشطرى

وادی النيل وانتهاجها لميلاسة التشدد والعنف مع الوطنيين
السودانيين .

ولم تستطع مظاهرات الشارع المصري أو السوداني
الصاخبة ، والتي شارك فيها بنصيب كبير شبيب الجبلية
المصرية (٤٢) وتلاميذ المدارس ونفعوا ذبوا غالبا من ارواحهم ،
ان تقب حجو عبثة أمل مرامي الميلاسة البريطانية ، وكذلك الحال
بالنسبة لبيانات الأحزاب « الطنائة » وحملات الصلابة « العيفة » .
كل ذلك لم ينجح في « تخويف » بريطانيا العظمى وجعلها تنحى
امام مطالب « القومية » المصرية (٤٤) ، فبريطانيا تعرف مدى
قوة الحكومة المصرية بل هي قادرة على « تحجيم » سياستها
خارجيا وداخليا ، فقد كان من الصعب ان تحارب في جبهتين في
آن واحد ، في فلسطين وفي السودان وهو لا يزال حتى الآن جزءا
متما لمصر وقطعة من وادی النيل في نظر كل مصري .

٤ - عمل الأزمة المصرية ١٩٤٨ :

ونضاعت حدة الأزمة المصرية اثر هزيمة الجيوش المصرية
على أرض فلسطين والنشل في تحريرها بعد ان تولت الانتصارات
العربية وخاصة من جانب القوات المصرية التي قاربت على
مشارف تل أبيب (٤٥) وقد أبلى مدائيو الاخوان المسلمين بلاء
حصفا في هذه المعارك .

لكن اليهود كفوا قد استعادوا نشاطهم وقوتهم وواصلوا
عدوانهم على المواقف المصرية منذ شهر اكتوبر حتى ديسمبر
١٩٤٨ (٤٦) وليستبر القتال بين القوات المصرية واليهود حتى ٧
يناير ١٩٤٩ عندما أبرمت الهدنة الثلاثية بين الجانبين (٤٧)
حيث كانت الخطة المتطو امريكية تقضى بتبني عقد هدنة دائمة
مع مصر .

وكان الضغط الأمريكى على الحكومة المصرية للذهاب الى
رومنس واضحا ومؤثرا لعقد هذه الهدنة الدائمة مع اسرائيل
ولاتامة « سلام عائل » ، وذلك بعد ان حاولت بريطانيا احياء
معاهدة ١٩٣٦ بمساعدة مصر عسكريا ضد العمليات العربية
الاسرائيلية داخل الاراضى المصرية واستغلال حاجة مصر الملحة
للسلاح فى هذه الآونة الحرجة ، لكن الضغوط الشعبية الواقعة
على الحكومة لم تمكنها من التراجع فى ضرورة تعديل المعاهدة بل
الغلقها اذا أمكن فى سبيل تحقيق الاستقلال الوطنى والجلء عن
وادي النيل (٤٨) اثر تفقم حدة المشاكل الداخلية والخارجية
للبلاء .

وهكذا تكلفت كل الظروف الدولية والاقليمية والمحلية فى خلق
ذلك الكيان الغريب على النقطة واتامة الدولة الاسرائيلية على
الارض العربية الفلسطينية . وفى ظل جو سياسى مضطرب وتخطيط
عربى وحشيات خاطئة (٤٩) وغيب التخطيط واستناد لهدف
عربى واحد متفق عليه ، مع عدم وجود المعلومات الأولية الضرورية
لمواجهة القوات الصهيونية نذات الجيوش العربية دون تنسيق
هذه المعركة ، وكان من الطبيعى ان تفشل فى احباط مشروع
التقسيم والحيلولة دون قيام الدولة اليهودية على الارض
العربية (٥٠) ،

لقد كانت حرب ١٩٤٨ ، حربا قصيرة ظهرت فيها عوامل
التدخل وتمكك وحدة العرب ومساعدات الغرب التى لا حد لها
للكيان الصهيونى الجديد بالإضافة الى شحنت المواد الضرورية
والاسلحة التى فلتت اليها من خلف الستار الحديدى وبصفة
خاصة تشيكوسلوفاكيا ، وهذه المساعدات التى أرسلت لاسرائيل
ولتى كانت تتناقى مع قرارات الأمم المتحدة كانت كافية لقلب ميزان
المعركة وضمان سيطرتها على اراض لها قيمتها ، وأخيرا وضعت

اتفاقيات الهدنة حداً للقتال ، ولم تحل الحرب شيئاً من المشكلات الأساسية بين العرب وإسرائيل ، ولا شك أن كل خطوة لتأسيس الدولة الصهيونية كانت « تحدياً للعدالة » (٥١) .

واستطاعت بريطانيا أن تزرع الدولة الجديدة « إسرائيل » في قلب العالم العربي وعلى الحدود المصرية ، والقوات البريطانية لا تزال رابضة على ضفاف القناة ، بل إن إسرائيل بعد هذه الجولة القصيرة مع العرب استطاعت أن تغزو الأراضي المصرية ذاتها وتعمق في داخلها لمسافة عشرة أميال وحسب جنودها الخنادق حول العريش وسلمتها بريطانيا « أم الرشراش » المصرية (٥٢) دون قتال ، واستتبعت ذلك بمحاولات أضاعها الجيش المصري بعدم إمداده بالأسلحة والعنك اللزمين لتطويره وتنمية قدراته الحربية (٥٣) ، وكانت قد أجهضت من قبل محاولات مصر لتدويل قضية وادي النيل . ووقفت كل الدول الكبرى التي جانب التواجد الاستعماري البريطاني في منطقة الشرق الأوسط .

وعاد الجيش إلى مصر في عام ١٩٤٦ بعد أن ظهر بوضوح البعد القومي في تفكير كثير من الضباط المحاربين في فلسطين وصلت هذه القضية محور اهتمام القضية الوطنية وجزءاً لا يجزأ من قضية الجلاء وتحرير الوطن من براثن الاستعمار .

وعلى أرض فلسطين تبلورت الحقيقة الأساسية وهي أنها جزء لا يتجزأ من عالمها العربي الإسلامي والدفاع عنها مرهون باستراتيجية الدفاع عن تلك المنطقة الحيوية من العالم (٥٤) ، وأنه لا بد من ضرورة تغيير الأوضاع في مصر ، فالهزيمة كانت أعمق من « الأسلحة للفلسفة » التي استخدمت في الحرب ، بل أنها عدة أخطاء تشابكت مع بعضها ، الاستعمار هو السبب الأصلي فيها ، والحكومات والرأى المنعولنة معها هي الأداة التي

جعلت أبناء مصر يحسون المأساة كل ليلة على أرض فلسطين (٥٥)
وأن ميدان الجهاد الأول لا بد أن ينبع من مصر (٥٦) .

ومما لا شك فيه أن حرب فلسطين كانت سبباً في زيادة الوعي
القومي لدى قطاع كبير من المصريين ، إذ أنها ساعدت على
تبلور الموقف الوطني تجاه الاستعمار وتبادل الآراء والخروج من
العزلة الفكرية التي عاشتها البلاد لفترة طويلة وحلصة خلال
فترة الحرب العالمية الثانية .

وكان تضحية مصر بعدد كبير من خيرة شبليها على أرض
فلسطين ، سبباً في احساس المصريين بأن بريطانيا وراء كل ما ألم
بالشعب المصري وأنها مسئولة مسئولية كاملة عن قيلم دولة
إسرائيل وتعضيدها ، كما هي مسئولة عن تدهور الموقف السياسي
والاقتصادي داخل البلاد ، ومن هنا كان الارتباط واضحاً بين
القضية المصرية والقضايا العربية وينمو يوماً بعد يوم ، وكان
أبناء مصر وهم يحاربون في فلسطين لا يفنون أنهم تحت رحمة
القوات البريطانية المرابطة على خط القناة والتي بوسمها أن تهدد
خطوط إمداداتهم الى مواقعهم بميدان القتال وتقطع خط رجعتهم
لبلادهم .

وفي نفس الوقت ازدادت علاقة مصر بالسودان ارتباطاً يحد
تمسك السباسة البريطانية بمشروع السودان ومحاوله فصل
شمال الوادي عن جنوبه وتلازمها مع المشروعات التي تهدف الى
فصل جنوب السودان عن شماله ، وازدادت الحركة الوطنية
السودانية المقاومة لهذا التيار ، وازداد تمسكها بضرورة الوحدة
مع مصر التي حارب مع أبنائها في خندق واحد على الأرض العربية
الفلسطينية (٥٧) .

وهكذا كان أبناء مصر يفكرون في السودان وفي فلسطين وفي
العالم العربي ومجابهة القوى المعادية ، الخارجية والداخلية

واستخدام السلاح كوسيلة للعنف لتغيير الواقع الإليم ، والتخلص من الاستعمار وأمواته في الداخل (٥٨) . ولم يكن الموقف الداخلي أحسن حالا ، بل على العكس فقد اتخذ مجلس الوزراء المصري برئاسة إبراهيم عبد الهادي الذي خلف النقراشي قرارا بحد حالة الطوارئ لمدة عام آخر ينتهي في ١٥ مايو ١٩٥٠ (٥٩) .

وكان هذا دليلا على مدى الأزمة الداخلية التي تواجهها الحكومة السعدية ومجزها المطلق في إدارة البلاد فاضطرت الى تقديم استقالتها في ٢٥ يونيو ١٩٤٩ ، وكانت هزيمة الجيش المصري أحد الأسباب التي مجت بسقوط حكومة عبد الهادي (٦٠) وكثفت من عزز وتمسك الملكية المصرية بعد ما ثارت الصحافة قضية الأسلحة الفاسدة وكشفت عن كثير من الشخصيات المختلطة والمنحرفة والمقربة الى ملك البلاد ، وعلى رأسهم ادمون جهلان ، واتضح أن مئات من الجنود والضباط استشهدوا في هذه الحرب بسبب انحراف هذه القمة المرتشية .

واحس الشعب بأن الملك هو المسئول عن تورط مصر في هذه الحرب وعن هزيمتها (٦١) . ولم يكن لحكم وزارات الأقلية أن يستمر في ظل موجات العنف والطرف الوطني المطالب بأن لا بديل عن الجلاء ، والابتعاد عن سياسة الملاينة والتهاون مع بريطانيا المتشبثة بالبقاء في وادي النيل ، فإذا كان لنظام الحكم أن يستمر ويطول بقلوه فعليه أن يقوم بتطهير نفسه ، إذ اعتقد الملك أنه لن تقوم لحكومة الأغلبية الوفدية قائمة بعد آخر وزارة لها في فبراير ١٩٤٢ وأنه باحتواء أحزاب اقلية تحت عباءة القصر ثائر على النفاذ من خلالها الى كلفة مؤسسات الدولة لفرض حكمه المباشر ، وأنه بهم يصبح قادرا على تحطيم الوفد وتصفية أي تحرك شعبي نحو كرسي العرش .

لم يكن من الخفى على اعيان المسألة الانجليز ان يلاحظوا مدى خوف الملك على عرشه وخشيته من احتمال حدوث محاولة « لزعزعة النظام أو لتحقيق وضع ثورى » ، وأن من المحتمل جداً وقوع قلق واضطرابات في البلاد ما لم تتم انتخابات نزيهة بعدالة وحرية في ظل الوزارة القائمة ، وما لم تبذل جهود حقيقية للمضى في سياسة الإصلاح الاجتماعى (٦٢) ، والإصلاح الاقتصادى والسياسى وهى المطالب التى صارت ضرورية وملحة للجماهير العريضة من أبناء الشعب فى مواجهة ما ارادته القوى الحاكمة والرجعية من تصفية القضية الوطنية نتيجة مشلها و ايجاد اى حل لهذه القضية وانتهاجها أسلوب الحل السلمى الذى صارت طريقة خاسرة لا تساعد على تحقيق الجلاء من وادى النيل .

ومدات الجماهير تطلب بالكفاح المسلح كطريق وحيد لتحقيق امانيتها القومية (٦٣) .

وكذلك مثلت القوى الحاكمة والرجعية فى تصفية حركة الجماهير اذ انتشرت التنظيمات السرية ، وظهرت الجماعات الارهابية رغم وسائل القمع التى مارستها الحكومة ، فشلت كذلك فى تعطيم حزب الوفد الذى وجه اليه الدعوة مع بداية عام ١٩٤٩ للاستreak فى الحكم لكنه رفض مشروطاً اجراء انتخابات حرة نزيهة فى ظل حكومة محايدة بعد أن ظل بمنأى عن السلطة لمدة خمس سنوات كاملة .

؛ وفى يوليو ١٩٤٩ جرى بحسين سرى باشا رئيساً للوزارة (٦٤) بناء على رغبة الملك فى وزارة ائتلافية كان الهدف الرئيسى لها هو الاشراف على انتخابات مجلس النواب وتمهئة الأوضاع السياسية الداخلية المفجرة والمتحيرة لاجراء الحركة الانتخابية التى باتت مضعونة الكعب للوفد بسبب مقت الجماهير لخصومه من احزاب الاقلية وفشلها طوال السنوات الماضية

وأطمئنتا لحكمه الذي سوف يتيح مجالا أوسع للجبريل (٦٥) وانتهاج أسلوب آخر تجاه القضية الوطنية بجق آمال هذه الجماهير .

وبينما كانت حركة التعليم في الشمال في ركود (٦٦) فلنهار ظلت مهمة تماما في الجنوب وقضى على كل محاولة من جهات إبناء وادي النيل لحياء الثقافة العربية الإسلامية إذ تقرر رفض مطالب مؤتمر الخريجين من قبل بتأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبه من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من ميزانية الحكومة لأغراضه ، ووقف الاعلالت البريطانية لمدارس الرساليات التبشيرية وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب .

على أن التطور الذي حاولت بريطانيا ادخله على الحكومة المحلية لإيهاهم أبناء السودان اتها تسعى لتحقيق رغباتهم الوطنية في حكم أنفسهم بأنفسهم عن طريق حق تقرير المصير لم يكن ليرضى الغرور الوطني للسودانيين ، فاضطرت الإدارة البريطانية أمام اشتداد المطالب الوطنية السودانية والمباحثات المصرية المتعددة لنفس الغرض الى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لبحث وسائل التعاون الممكنة بين أهل الجنوب والشمال وحضره زعماء الشمال الجنوبية .

وعلى الرغم من أن الإدارة البريطانية سمحت للخروج بتوصية يتصل الجنوب من الشمال ، فإن المؤتمر خرج بتوصية مضادة تنص على تأهيل الجنوبيين ليساهموا مع أبناء الشمال على الارتقاء بمستقبل السودان في جميع الميادين وقضت محاولات السير جيمس روبرتسون في تنفيذ المخطط الاستعماري البريطاني بفصل الجنوب وضعه الى كينيا أو أوغنده بعد أن اعترض عليه أغلبية زعماء الجنوب وفي عام ١٩٤٨ اضطرت الإدارة البريطانية الى

اشراك الجنوبيين بعدد قليل في الجمعية التشريعية السودانية ،
بالإضافة إلى أن الموظفين الاتحاديين قد حاولوا إبعاد
الجنوبيين بأن أبناء الشمال سوف يستمروا بهم مستقبلا ويعملونهم
كما عملوا آبائهم وأجدادهم معاملة الرقيق (٦٧) .

ومن هذا المطلق كان « السياسة الجنوبية » التي اتبعتها
بريطانيا في السودان أثرها الكبير في خلق مشكلة الجنوب (٦٨)
التي لا تزال جذورها متعددة حتى اليوم .

هوامش الفصل الخامس

- (١) عن صحيفة المصري ، عدد ٢٤ سبتمبر ١٩٤٥ .
- (٢) تحالف معه حزب الاشتغال بزعامة اسماعيل الأزهرى .
- (٣ ، ٤) طالبت هيئة مؤتمر الخريجين فى ٢ أبريل ١٩٤٢ فى مذكرة لها التى قدمتها لحاكم السودان كل من الحكومتين المصرية والبريطانية بإصدار إعلان مشترك يمنع للسودان حق تقرير مصيره بعد انتهاء الحرب لكن الحكومة السودانية حافظت فى الرد على الخريجين المصري ، ٢٢ سبتمبر ١٩٤٥ .
- (٥) المذكرات الكاملة لمصالح نصر ، مجلة المصور ، عدد ٢ فبراير ١٩٨٦ ، ص ٦٠ .
- (٦) أوردت التبا وكالة رويترز اللندنية .
- رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) ، ص ١٢٢ .
- (٧) شارك فى أعمال المؤتمر السيد صديق عبد الرحمن المهدي ومحمد عثمان الدالى جرجسى .
- (٨) رئاسة مجلس الوزراء السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .
- ١٢٨ -
- (٩) صحيفة الرأي الصام السودانية ، عدد ٢٢ ، ٢٤ فبراير ١٩٤٨ .
- (١٠) رئاسة مجلس الوزراء ، الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، مصدر سابق ، ص ١٢٨ - ١٤٢ .
- (١١) وفام التيجانى عامر مذكرات الجبهة الوطنية السودانية المكونة من ٥٥ عضواً يمثلون جميع الأحزاب والطوائف والهيئات وقرروا التوجه بالسودان بهدف مساعدة القضية السودانية على أساس الاتحاد مع مصر . بإصدار بيان للجبهة فى شهر ديسمبر ١٩٤٧ بقرض مساعدة قضية الجلاء ووحدة وادنى الجبل :
- صحيفة الرأي الصام السودانية ، عدد ١٢ يناير ١٩٧٨ .

(١٢) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ص ٢٧٢ .

مجلة الرأي العام السودانية ، عصفى ٦ ، ١٨ مارس ١٩٤٨ .

(١٣) كان أعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان الذي تأسس عام ١٩٤٢ ثمانية وعشرين عضواً : رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(١٤) دكتور غنيم الشيوخ (دكتور) مصر والسودان في العلاقات الدولية ،

تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان ، ص ١١ وما يليها .

(١٥) رئاسة مجلس الوزراء : المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥٤ .

(١٦) رئاسة مجلس الوزراء : المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(١٧) نفس المصدر ، ص ١٦٥ .

(١٨) رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

Documents on the Sudan, Op. Cit., pp. 16-20.

تطور الموقف من الوطنيين السودانيين بشراخ الخرطوم - مائتين جسرًا
الجمعية التشريعية وسقوط الاستعمار البريطاني والحكم الثنائي ، خطابين بالخرطوم
ومثابدين بالكلابا المشترك بين الشعوب الحرة ؟

مجلة الرأي العام السودانية ، عصفى ٢ ، ١٠ أبريل ١٩٤٨ .

(١٩) حكومة السودان - تقرير عن إدارة حكومة السودان في عام ١٩٤٩ .

قصة الحاكم العام لحكومة صحابة الجبل - البريطنية في المملكة المتحدة
للحكومة الملكية المصرية - ص ١٣ - ١٤ .

(٢٠) المصدر السابق ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٧١ .

Documents on the Sudan, Op. cit., pp. 16, 20.

(٢٢)

(٢٣) مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، مرجع سابق .

ص ٢٧٢ .

(٢٤) رئاسة مجلس الوزراء : بيان عن المائتات التي دارت بين حجرة

صاحب المال أحمد محمد خضبة باشا (وزير الخارجية) وسعدية
سيد رونالد كامبل السفير البريطاني في شأن مشروع قانون المجلس التنفيذي
والجمعية التشريعية للسودان (٦ مايو ١٩٤٨ ، ٢٨ مايو ١٩٤٨) ، ص ١ - ٢ .

(٢٥) المصدر السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٢٥) آخره : مجلس المصالح العام ، سنة ١٩١٠ ليساعدوه في معالجة
مبطلاته الانتخابية والتشريعية
نفس المصدر ، ص ٧ .

(٢٦) المصدر السابق ، ص ٧ - ١٠ .
الاعرام ، عدد ١٩ يناير ، ١٩٤٧ .
(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(٢٨) المادة (٤٧) من مشروع النجلن القنطلي والجسمية التشريعية للسودان
كما جاء في مباحثات خضية - كاميل .
- المصدر السابق ، ص ١٢ .

Documents on the Sudan ; Op. cit. p. 23 .
(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(٣٠) نفس المصدر ، ص ١٢ - ١٣ .

(٣١) كما طلبت مصر تسهيل صياغة الفقرات الثلاثة من مادة المشروع على
وجه يحل المصلحة المصرية ولم تعترض بريطانيا على هذا التسهيل

(٣٢) فيما عدا الاعلاي الصادر عنه يلخى به املافا سابقا برسالة كانت
ممنوحة له من قبل فلا يحتاج الى هذه الحالة لواقعة كل من حكومتى مصر وبريطانيا
للمصدر السابق ، ص ١٤ - ١٩ .

رئاسة مجلس الوزراء للسودان (الكتاب الأخضر المصري) المصدر
السابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢٤ .

(٣٣) رئاسة مجلس الوزراء : بيان عن المحادثات التي دارت بين خضية
بأها وروثالد كاميل ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) ، مصدر
سابق ، ص ٢٢٤ .

(٣٤) رئاسة مجلس الوزراء - محادثات خضية - كاميل - مصدر سابق ،
ص ٢٠ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢١ .

٢٤ . (٣٦) طريق لا يلمت بهايه - الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون
الجلن .

(٣٧) المصدر السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٣٨) نفس المصدر - ص ٢٧ - ٢٨ .

(٣٩) مدير التعداد بالكتابة العامة للسودان ، ص ٩٧ .

(٤٠) من أعضاء الجمعية القومية نجد أن ٤٠ عضواً من رجال الإدارة الأهلية ، ٢١ عضواً من الموظفين ، ٤ أعضاء من التجار ، ثم ٨ أعضاء من الأعيان :

تاريخ الانتفاضات البرلمانية في السودان ، المصدر السابق ، ص ١٢ .
(٤١) عن أسماء أعضاء الجمعية للتفتيش والمحاسبين ووظائفهم انظر المصدر نفسه ، ص ٩٤ - ٩٦ .

(٤٢) إلى جانب حزب الإنقاذ والجهة الوطنية المتحالين مع الحزب الوطني الاتحادي بزعامة اسماعيل الأزهري ، ظهر فيما بعد تنظيم جديد هو الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أعلن بيانه في ديسمبر ١٩٥٦ معارفاً الاتحاد مع مصر أو قيام ملكية مصرية ولكن طرده لم يكن مؤثراً في مجرى الأحداث السياسية بالسودان :

المذكرات الكاملة لصالح نصر ، المصدر ، عدد ٢ فبراير ١٩٨٦ ، ص ٦٠ .
(٤٣) قتل اللواء سليم زكي (باشا) بينما كان يحاول على رأس قوة من البوليس أن يطرد طلاب كلية طب القاهرة المتحمسين بدخلها نحو المدارس .
مارسيل كولومب ، تطهر مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٤ .

Valikiotis, P. J. ; The History of Egypt ; p. 384.

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٢٧٥ .

(٤٥) عن استعدادات مصر للحرب الفلسطينية يمكن الاطلاع على ،
خطاب مجلس الشيوخ ، جلسة ١١ مايو ١٩٤٨ المصرية .

F.O. 371/69191/162929/J 6903, From Sir Ronald Campbell, (٤٦).
Cairo to Foreign Office, October 22, 1948.

(٤٧) المصري ، عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ، الأصرام عندى ٢٤ ، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٨ .

(٤٨) استقبل إبراهيم عبد الواسي باشا رئيس الوزراء بعد القتال النشأ في السويس ورنالد كامبل طالباً سرعة تقديم أسلحة ومعدات بريطانية لمصر .

محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ٩٤ - ٩٥ ، ٦٥٨ .

ويقول إبراهيم عبد الهادي أنه وزيراً بريطانيا جاءه عرض استعداد بريطانيا لمصر المساعدات اللازمة تحت مائة عمالة ١٩٣٦ فرد عليه عبد الواسي بأنه لا يستطيع ذلك المائة تعجز أنفسهم :

المضيطة الرسمية لمؤامرات حركات منظمة الثورة ، الكتاب الأول ، ص ٨٢ - ٨٤ .

(٤٩) غابر ثابت ، الملك فاروق الذي خذله للجميع . ص ١٨٦ - ١٨٧ .
آخر ساعة ، عدد ١٥ فبراير ١٩٥٠ ، المصري . عدد ٢٢ مارس ١٩٥٠ .
(٥٠) مؤامرات محمود رياض . الأمن للقوى العربية بين الانحياز والمفصل
لجمهورية ، عدد ١٩ أغسطس ١٩٤٥ -

(٥١) ٥٠١ - عشية يوم - الوحدة الدولية ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(٥٢) أصبحت سيناء ايالت الاسرائيلي فيما بعد .

(٥٣) محمد حسين فيكل ملفات الموسوي . ص ٩٢ - ٩٦ .

(٥٤) فؤاد حطر : بهراة عن عبد الناصر : ص ٩٨ - ٩٩ .

(٥٥) محمد نجيب . كلمتي للتاريخ . ص ٢٢ - ٢٣ .

أحمد محمد الحوري (مكتور) . بطولة ويكل ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٥٦) على أرض فلسطين نشبت ضلالتا الضباط الأحرار . وبعد أن انتهت
الحرب وعاد الجيش الى مصر راجع الضابط جمال عبد الناصر ضرورة تنظيم
صفوف الضباط بعد أن فقدت للكثيرين من أعضائها في ساحات القتال ، وأدرك
جمال بوضوح أن بوابة مصر للتحرر في فلسطين وأن تحرير مصر كفيل بتحرير
فلسطين :

محمد انيس (مكتور) . قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، دراسة بمجلة الكتاب ،
عدد نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٢١ .

فهمي وضوان : حوار سياسي ، مجلة العربي الكويتية . عدد فبراير
١٩٨٨ ، ص ٦٨ .

(٥٧) جلال يحيى (مكتور) العالم العربي الحديث منذ الصرب للعامة
اللائية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٥٨) الرجوع لنفسه ، نفس المصطلحات .

(٥٩) كان مقتررا لها أن تستمر فترة حرب فلسطين فقط .

(٦٠) المضيطة الرسمية لمؤامرات منظمة الثورة ، للكتاب الأول ،
ص ٧٩ - ٩٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ .

(٦١) سيرايليكي . مصر ولقبها . ص ٢١٤ .

عن نود الملك فاروق وأهله في جانب المنظمة الفلسطينية للجيش
المصري .

جمال حسام : دراسة عن قضية المنظمة الفلسطينية ودور الملك فاروق . مجلة
للتحرير ، ص ١٨ ، ٢٥ فبراير ١٩٩٠ .

عادل ثابت - الملك فاروق الذي قدر به الجميع ، حرص ١٨٦ - ١٨٧ .

(١٢) محمد حسين هيكل - حلفاء السويس ، مرجع سابق ، ص ٦٦٧ .

(١٣) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

(١٤) كان حسين سرى يتمتع برضاء الملك وقد تولى الوزارة قبل حادثة

٢ فبراير ١٩٤٢ - وقد يابر يقش الائتلاف في وزارته هذه بتقسيم استقالته ، ثم

كلفه الملك بتشكيل وزارة جديدة في ٢ نوفمبر ١٩٤٩ تولى الاشراف على

الحركة الانتخابية المقبلة ،

طارق البكري - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٧ ، ص ٢٧٧ ، ٢٨٧

٢٩١ ، ٢٩٨ .

(١٥) المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

(١٦) أهل التعليم القام بصفة عامة والتعليم الديني بصفة خاصة من

جانب الحكومة السردانية المصري ، عدد ٧ يناير ١٩٤٧ .

(١٧) السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٥ .

(١٨) يولان بيب نلق (مكتوب) الدراسة السابقة عن جنوب السودان .

السياسة الدولية ، عدد أكتوبر ١٩٦٩ .



الفصل السادس

مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١

والقتل في معالجة

قضية الجلاء ووحدة وادي النيل

- ١ - محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية .
- ٢ - المحركات المتباعدة وبدء المباحثات .
- ٣ - مباحثات صلاح الدين - بينن .
- ٤ - الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك .
- ٥ - استئناف المباحثات .

بإعلانات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١ والقتل في معالجة قضيتي الجلاء ووحدة وادي النيل

مع بداية عام ١٩٥٠ وفي الثالث من يناير اجريت الانتخابات
وفاز الوفد بالأغلبية المسلحة في انتخابات حرة اشرف عليها
حسين سرى باشا بعد تشكيله لحكومة محايدة انتقالية لهذا
الغرض في نوفمبر ١٩٤٩ ، ورغم تخطيط النصر بالا يفوز حزب
مصرى واحد بأغلبية تسمح له بالانفراد بالحكم ، فقد ادار سرى
باشا عملية الانتخابات بطريقة مستقلة من تخطيط النصر ، وتمكن
من اقناع الملك بإمكانية التعاون مع الوفد بعد ان اقصى عن الحكم
منذ عام ١٩٤٤ (١) .

وبدا ان قيادة الوفد الجديدة لم يعد بها حاجة الى العتد
مع ملك البلاد الذى لم يعد له من سند يركن اليه في هذه الاونة
ولن احتواءه ضمن لبقاء الوفد في الحكم اطول مدة ممكنة بعد طول
هرمان بدلا من استفزازه والمخاطرة بمستور ١٩٢٣ الذى يمثل
اساس النظام القائم (٢) .

والواقع ان الوفد قد تخير بالفعل وصار جاهزا للتعاون مع
النصر ، فخلال السنوات الست الثلاثة تعرض لتغييرات كبيرة
مست تركيبه وهيكله اذ طلت الى صفوفه عناصر جديدة وصارت
جزءا من هيكله وتكوينه الى جانب قدامى الوفديين وهم الركيزة
الاساسية للحزب (٣) .

وكان على الوعد بتكوينه الجديد ألا يعبر للخلافات الحزبية
 القلنا ، فإنه لم ينصر في هذه المعركة بنفسه فقط كما كان يحدث
 من قبل ، ولكنه انتصر بجماعير الشعب التي وقفت وراءه تسادد
 وتنحى الثقة من أجل تحقيق مطالبها بلتنهاج سياسة جديدة تحقق
 آمالها في الجلاء والاستقلال التام وطموحاتها في حياة حرة
 كريمة.

ولذا كان على الوعد القديم أن يفرز وعدا جديدا يحمل خبرات
 الماضي وتقاليد الايجابية ويتطور بها ليخوض المعركة الحديده
 التي تتطلب منها جديدا لتحقيق الاستقلال السيلسي والاقتصادي
 والاجتماعي اذ طرحت على عاتقه المشاكل المزمنة التي امرزتها
 احداث ما بعد الحرب العالمية الثانية وعمقها داخل المجتمع
 المصري النكسة العربية في فلسطين والمثلة في المشكلة الدستورية
 التي تجسدت في استبداد الملك واستفصال نفوذه نتيجة لمول
 عتوات حكم وزارات الاقلية التي سحت له بذلك ، والفساد الذي
 استشري ، واستغلال النفوذ ، وانقاذ الوظائف مصدرا للانراة
 من خلال علاقة الادارة الحكومية بالشركات وكبار الملاك ، وهي
 اهم ملامح المشكل الاجتماعي ، الى جانب المشكل الاقتصادية
 المثثلة في انخفاض الاجور والمرتبات وارتفاع نفقات المعيشة
 واختلال التوازن في توزيع الدخل القومي ، وتضخم الميزانية
 الحكومية والاسراف في غرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة ،
 والبطالة المستمرة (٤) .

ولم تزل المشكلة الوطنية الاولى وهي الجلاء غير المتروك
 عن البلاد حتى الآن تتروح بين موائد المفاوضات والمناقصات دون
 حل ، والامل في القضاء على الارهاب لا يزال قائما ، مع العمل
 على حل المشكلة الديمقراطية بتوسيع رقعة مساحة الحريات
 السياسية (٥) .

لكن الجلسة التي توفقت بها حكومة اللورد جيمس بريدل
 رويداً رويداً بعدما لاح لها أن نشاط الحكومة بالنسبة للمشاكل
 الاجتماعية والاقتصادية صار عاجزاً عن مواجهة تلك المشاكل
 فاحتازت الوزارة في سياستها العملية انحيازاً صريحاً إلى ما يحق
 مصالح كبار الملاك والرأسماليين ، وتيقنت الجماهير المطحونة من
 انتزاع بالموقف الطبقي للحكومة ووقوعها في أحضان كبار الملاك
 وارتباط الميسيرين عليها بمصالح هؤلاء الملاك (٦) وتاجع السخط
 نتيجة المعاناة الطاحنة من القلاء وزيادة الفوارق الرهيبة بين
 الطبقات نتيجة تكوين الثروات السريع بالطرق غير المشروعة
 والافتقار الترفى العريض ، ولم تفلح دون شك مشروعات الإصلاح
 الاجتماعي التي حاولت الحكومة تبنيها في اقلية صرح اقرب ما يكون
 إلى العدالة (٧) .

وخيرت الحكومة الوعدية الآمال المعقودة عليها بعد أن تولت
 السلطة وصارت الوعود الانتخابية - بالقضاء على « نظام حكم
 الاستبداد والظلم » والعمل على انسحاب القوات الانجليزية
 من البلاد ، وعلى وحدة مصر والسودان وعود الإصلاح الاجتماعي
 والاقتصادي ، والقضاء على نظم حكم الارهاب والرجعية التي
 سادت خلال سنوات حكم السعديين المتهم في هزيمة فلسطين (٨)
 وتقمصه من أجل وحدة وادي النيل - ما هي الا وعود
 « مبهاجة » او دعائية ليس الا .

ورغم الامراج من معظم المعتقلين السياسيين الذين بلغ عددهم
 حتى أوائل عام ١٩٥٠ ما يقرب من ثلاثة آلاف معتقل سياسي
 معظمهم من الاخوان المسلمين والوفدين اليساريين واهضاء الحركة
 الديمقراطية للتحرر الوطني وغيرهم ، مع اجراء بعض الإصلاحات
 السطحية ، فإن الحكومة لم تتمكن من تصحيح هذه الإصلاحات
 وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وريج
 مستوى المعيشة المتدهور (٩) .

ولذا فقد نهض العمال من جديد يخوضون النضال من أجل حقوقهم السياسية والاقتصادية وصمت مصر كلها تقريباً — في شهر مارس — الاضرابات ، وكانت مطالب العمال تتضمن الى جانب حقوقهم الاقتصادية بعض المطالب السياسية وعلى رأسها الجلاء التام والفرى للقوات البريطانية من وادى النيل والنمء معاهدة ١٩٣٦ ، وقامت حكومة الشعب بلضاد هذه المظاهرات فى القاهرة والاسكندرية بواسطة قوات البوليس والجيش واحتلت الدبابات بعض المصانع وكانت نتيجة الصدامات المتوقعة هى سقوط الحديد من الضحايا .

كما شهدت القاهرة فى النصف الثانى من علم ١٩٥٠ المظاهرات الضخمة المشتركة للعمال والطلبة والتي انتقلت الى الاسكندرية وبورسعيد وغيرها من المدن الأخرى حيث طالب المتظاهرون بلفاء المعاهدة والجلاء فبر الشروط (١٠) ، وعدم الدخول فى مفاوضات عتيم مع بريطانيا لأن تزدى الا الى اطالة امد الاحتلال الأجنبى وتقيد حرية البلاد .

١ — محاولات الوعد الأخيرة لحل القضية :

كان الوعد لا يزال يؤمن بوسيلة المفاوضات لبلوغ الاستقلال وجلاء القوات الأجنبية خاصة وهو يتربع على كرسى الحكم ، ولم يكن هذا رايه عندما كان يقف فى صف المعارضة ، إذ أن الجوهر الطبقي لكثير من القيادات الوعدية كانت تعكس هذا المفهوم وترى أنه ببعض التنازلات ومقد اتباقية جديدة مع بريطانيا لضمان الدماخ من مصر ، وأجراء قدر من الجلاء يكفى لاضهار أن الاحتلال قد انتهى لهام أعين المصريين (١١) ولتأمين مصالح كبار الرأسماليين فى البلاد ، لكن الجماهير المصرية — من خلال تنظيماتها وتياراتها الوطنية وما كانت تبثه الصحف القومية بجميع انتماءاتها وتفدى به أوار حركة الكماخ الوطنى — قد حدثت موقفها بوضوح

والعازات ضد التواجد الاجنبى على ارض مصر ، ورفض بقاء
القواعد العسكرية بها ، والوقوف ضد أى محاولة لربطها
بالأحلاف العسكرية ثنائية أو جماعية ، وزاد الائتلاف بعدم جدوى
المفاوضات كأسلوب على لتحقيق الاهداف الوطنية .

ولم يكن يخفى على رعاية الوفد ممثلة فى مصطفى النحاس
بالأى والتبادلات التقدمية بالحزب أن الكتلة السياسية العريضة
من الشعب المصرى لا تطالب بالجللاء وحده ولكنها ترفض التورط
مع الدول الكبرى فى اتفاقات الأحلاف العسكرية مع أن بعض قادته
الآخرين قد رأوا أنه لا بأس من عقد هذه الاتفاقات إذ أن خطة
الاستعمار الجديد بزعماء القوة الجديدة وهى الولايات المتحدة
والامبراطورية البريطانية الذابطة تبلورت منذ فترة ما بعد الحرب
فى تكوين حلف عسكري فى منطقة الشرق الأوسط تكون مصر
محوره ، وكان رأى الانجليز أن عودة الوفد تهيء لهم الفرصة
للوصول إلى اتفاق يحقق أهداف السياسة البريطانية من طريق
التعاون مع الاتجاه المثل للرجعية ومصالح كبار الملاك الزراعيين
والمسيطر على جزء مهم من القيادة الوفدية والذي لم ير أى ضير
عليه فى التعاون مع الانجليز ، إذ كان أصحاب هذا الرأى يفتنون
فى مواجهة أصحاب الرأى المتشدد والمطاف بالكفاح المسلح
وضرورة الجللاء دون شروط ،

وقد وجدت القيادة الوطنية الوفدية التى تلتصر وسائل
كفاحها على النشاط السلمى المشروع من طريق التفاوض تعضيداً
من المثلت الوطنية التى تريد السير فى الطريق حتى نهايته دون
الخضوع لآى تنازلات والتحرك من خلال الامكانيات المحدودة فى
مواجهة الوجود القوى لقوات الاحتلال التى تلوح باستخدام
القوة عند اللزوم (١٢) ، إذ طرأ على الموقف بالنسبة للعلاقات
المصرية البريطانية هيلان جديدان .

لأنها أن الانجليز لم يعد بهم المباحث من أجل الجلاء ،
لذا أنه بعد أن ضاع عليهم المكان نقل قاعدتهم العسكرية إلى
غلسطين بعد تمكن اليهود منها وإنشاء دولتهم مشككين لمساندة
بريطانيا لهم ، وأصبح على وزارة الوفد أن تولج في التصليب
للبريطاني بالنسبة للجلاء ذاته وليس في طريقة تنفيذه كما كان
للشأن في المفاوضات السابقة (١٣) .

ولتنبها أن نشأة دولة إسرائيل صارت خطراً جديداً ومهدد
الأمن القومي المصري ، ولم يعد الوجود الإسرائيلي يمثل خطراً
على فلسطين وحدها ، مما أدى إلى أن تضع الحكومة المصرية
في اعتبارها مهمة تعزيز قوة الجيش المصري (١٤) وتحديثه
لضمان سيادة واستقلال القرار المصري في مواجهة التشدد والمتعنت
للبريطاني .

وقد أكد مصطفى النحاس بلقاء رئيس الوزراء على
توجيهات سياسة الحكومة المصرية حينئذ في خطاب العرش الأول
لوزارته في ١٦ يناير ١٩٥٠ (١٥) قائلا : « لن تفكر حكومتى في
بذل أصق الجهود وإضاعها ليتم الجلاء الحلي من أرض الوادي
بشطويه وتسان وحفته تحت التاج المصري من كل عيب أو
اعتداء » وأشار إلى إمكان التفاهم مع بريطانيا حول مبدأ التحالف
الذي تسعى إليه للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، وأن الحكومة
المصرية يومها أن يستتب الأمن الدولي في هذه المنطقة المهمة
طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وفي حدود المساواة القائمة بين الدول
وطبقاً لمصالحها الاستراتيجية وما يصون كرامة مصر (١٦) .

ولضاف النحاس بلقاء إلى بعدى القضية الوطنية : الجلاء
ورحمة وادي النيل ، بعداً ثالثاً صار جزءاً لا يتجزأ من هذه
القضية أثر حرب فلسطين ١٩٤٨ وهو المشكلة الفلسطينية فقال :
« أن الكارثة مهما عظم هولها ، فإن توهم عزائم العرب أو ترمزع

أيماهم بقمسطين العربية وبضرورة رفع الظلم عنها . . ثم تحدث من الجامعة العربية (المظهر الرسمي الوحيد لقضية الوحدة العربية) ، وعزم الحكومة المصرية على تجديد العناية بشئونها وتثبيت دعائمها قائلا : « وإن يكون ذلك عسيرا إذا استوحشت الحكومة العربية رغبات شعوبها وجعلت المصلحة العربية وحدها هي العليا » (١٧) .

وبعد بداية شهر مارس ١٩٥٠ استعصفت مصر للفخسول في مفاوضات مباشرة مع بريطانيا على أساس وحدة وادي النيل تحت الناج المصري كما أكد النحاس بلثا في خطاب العرش ، ولذا فقد مهدت الحكومة المصرية لتوحيد كلمة أبناء جنوب الوادي حتى لا تشتت الجهود السياسية أمام للجانب البريطاني ، وجرت عدة اتصالات مع رعيى الأغلبية الشعبية السودانية ، المهدي والميرغنى ساهم بقدر كبير فيها أحد رجال الأعمال اليونانيين (١٨) . لكن هذه المسامى لتقريب وجهات النظر المصرية السودانية ارتطمت بموقف المهدي (ياتشا) الذي أصر على حق السودانيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم في استفتاء عام ، واقترح الوسيط اليوناني بعد مداولات مع المهدي ، أن يقوم مسئول مصري بزيارة السودان وأجراء مباحثات معه باسم الحكومة المصرية ولذلك فقد تاجلت مسألة الناج المشترك الى أن تتم المباحثات الرئيسية المقترحة بعد زيارة المهدي لمصر (١٩) .

وظل الموقف محاطا بالغموض لمدة ثلاث سنوات وانشغلت فيها مصر بقضية فلسطين العربية بعد أن تخلى مجلس الأمن عن النصل في قضية الجلاء ووحدة وادي النيل ، حتى أوعزت بريطانيا الى دعاء الانفصال في السودان لأن يحاولوا الاتصال بالحكومة المصرية للوصول معها الى اتفاق مباشر ، بعد أن شعرت بريطانيا بأن النشاط بدأ يندب بين القاهرة والخرطوم ، ويدات الأمور تسير في مجراها الطبيعي .

ونتيجة للضعف السياسي البريطاني آنذاك فقد تلم السيد عبد الله خليل (بك) زعيم الجمعية التشريعية في السودان بمقاومة الفتراشي بلشأ وأبداء وجهة نظره في قضية وحدة الوادي تحت التاج المصري فرفض الفتراشي مبدأ المساواة في مسألة الوحدة التي يجمع عليها الشعبان الشقيقان (٢٠) لكن المهدي كان يرحب بالاتفاق مع مصر قتلا : « نحن نطالب بالاستقلال دون أن نبغى معاداة مصر ، وهذا حق لنا » أما نجله السيد صديق رئيس حزب الأمة الداعي الى الانفصال فقال : اننا نرحب بالاتفاق مع مصر ، ونظميم مشروعات الري وثمين مصر على مصالحها ، ولكن هناك شيئا واحدا لن نقبله أبدا وهو التاج المشترك ، أما القوات البريطانية المتمركزة بالسودان فلها لن تتيح الحرية الكاملة للاستفتاء الذي يبغيه الحزب ، وحمل السيد صديق المهدي مصر وحدها المسؤولية الكاملة قتلا : ان المصريين هم الذين جلبوا علينا القوات الانجليزية الموجودة بالسودان الآن « وعليكم ايها المصريون بقع عبء اخراجها » ، أما القوات البريطانية المتواجدة بمنطقة القناة فمضرورة عسكرية للمحافظة على السلام في منطقة الشرق الأوسط ضد الخطر الشيوعي .

أما أنصار وحدة وادي النيل فلم رأي آخر فقلل الشيخ أحمد عبد الله وكيل السيد المرغني (باشا) : « سلام التهانف من جانب السياسيين المصريين على الاتفاق مع المهدي » ، اننا نرحب بالجماع الشعب السوداني على وحدة الوادي تحت تاج « الفلوق » لماذا تم الاتفاق على هذا الأسس ماعلا بالانفصاليين ، اننا نمتعجب لاحتضان مصر للمهدي على حساب الوحدويين (٢١) .

كما أيد في قضية الوحدة لسماعيل الأزهري قتلا : ان مشكلة الوادي ان تعل بالمفوضات مع بريطانيا ، وان الانفصاليين يحولون الآن تصحيح أخطائهم فالانجليز لا يؤمنون بمحاولة التناهم بين الانفصاليين والوحدويين حتى لا يتم التقارب مع مصر .

ونادى الأزهرى بلقمة جمعية تأسيسية بدلا من الجمعية التشريعية توضع دستورا جديدا للسودان ، وهذه الجمعية يساهم في وجودها كل من السودانيين وقولتى الحكم الثنائى مصر وبريطانيا بحيث تكون نواة الدستور السودائى . ويقول الأزهرى : ان مطالبنا هى وحدة وادى النيل تحت القاج المصرى وان يحكم السودان من الخرطوم كما كثر يفعل محمد على واحلده ولن يكون لمصر والسودان جيش واحد ، وأن تكون سياسة مصر الخارجية ملزمة للشطر الجنوبى (السودان) ، اما الحكم الداخلى فيقع على علق ابناء السودان من عاصمتهم الخرطوم .

اما فى حلة جلاء الانجليز عن منطقة القناة ، وزوال النواجد العسكرية البريطانى فى شمال الوادى دون جنوبه فانه فى هذه الحالة تكون المسألة السودانية بالقية دون حل ويكون الجلاء واستقلال مصر منقوصا ، وأكد الأزهرى على أن رئيس الوزراء مصطفى النحاس ان يتردد فى رفض الجلاء من شمال الوادى فى حالة بقاء الاحتلال البريطانى لجنوبه ، وأن النحاس يمسك بوحدة وادى النيل تمسكا كاملا كما جاء فى خطاب العرش الأخير ، وكان من رأى الأزهرى أنه لا جدوى من المفاوضات مع انجلترا ، فالسبيل الوحيد لاستخلاص حقوق وادى النيل هو الاتجاه الى مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة (٢٢) مرة اخرى .

لكن الحكومة المصرية لها رأى آخر ، رغم يقينها من عدم جدوى المفاوضات السلمية وطرح فكرة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أكثر من مرة من جانب حكومة الوفد عندما كانت فى صفوف المعارضة الحزبية أيام حكم السعديين . وهذا الرأى يتمثل فى السير ثومبا آخر فى المفاوضات قبل الاندماج على قرار الإلغاء للمعاهدة التى وقعتها حكومة الوفد نفسها من قبل ، وهذا القرار ليس بيسور حتى الآن على حكومة تولت بتأليف الحكم منذ فترة وجيزة بعد ثومبا

طويل ، اعضاؤها هم دعامه حزب تشابكت مصالح كثير من افراده البارزين وعلاقتهم مع المصالح الرأسمالية الأجنبية ، التي جنبت أن تقرر الانهاء سوف يزيح القناع عن المواجهة المباشرة والمحتومة للتواجد البريطاني في مصر بما له من ثقل عسكري واقتصادي وسياسي في مصر والمنطقة بأسرها .

٢ - المذكرات المتبادلة وبده المباحثات :

وقالت الحكومة المصرية ممثلة في شخص وزير خارجيتها محمد صلاح الدين بارسال مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية مستر ارنست بينن في مارس ١٩٥٠ م أشارت فيها الى ضرورة « التنبه للرأي العام المصري وكذلك تطور الوعي القومي » لاذ ان الرأي العام في مصر ساخط على بريطانيا ، ويمقد كل نقشة في المفاوضات معها ، الا على أساس الجلاء الكامل عن وادي النيل والاعتراف بوحدة مصر والسودان تحت النشاج المصري ، وان السخط الجماهيري في مصر على بريطانيا له اثره السيئ على التواجد العسكري البريطاني في منطقة الشرق الأوسط ، ولا يصح ان يتوقف الجانبان المصري والبريطاني عن العمل على تصفية الجو السياسي في الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا خاصة .

وان مصر لحريصة على ان تتولد بينها وبين جميع الدول عربي المودة والتعاون على قدم المساواة وفي حدود « المصلحة والكرامة » وان تحرر وسعيا في المعونة على تحقيق اهداف ميثاق الأمم المتحدة نحو استتيلب الأمن الدولي ونشر السلام « واحترام حقوق الانسان » كما جاء في خطاب العرش الأخير . ومصر لن تتمكن من خدمة السلام العالمي وان تسهم بتسليمها الواجب لئلا يصبون حقوقها الوطنية كاملة .

وجاء في حثام المذكرة أن مصر في انتظار سرعة الرد ، لأن
الوأي العام المصري خلق للغة بسبب عدم الوصول إلى حبل
لغتيه الوطنية ، وعلى مصير السلام في الشرق الأوسط (٢٣) .

وكما يتضح من المذكرة أن حكومة الوفد كلفت فتعجل الفخول
في مفاوضات مع بريطانيا متكنة على تسليح الوأي العام المصري
وأثره في توجيه سياستها في المرحلة المقبلة إلا أن بريطانيا لم تتعجل
الدخول في هذه المفاوضات لأن لها رأيا آخر في موضوعها بالتركيز
على مسألة الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الأوسط .

ولذا فقد رأت الحكومة البريطانية عدم التقيد بالفخول في
مفاوضات مباشرة مع الحكومة المصرية ، واكتفت بالرد في ١٧
مايو ١٩٥٠ على المذكرة المصرية موضحة سياسها التي تلخص
في أنها ترى أن من الملائم أكثر بدء مناقشة المشكلة المصرية في
المرحلة الأولى من الناحية العسكرية فقط ، وهي المسائل التي
تهم إنجلترا في المقام الأول .

وتال الوزير البريطاني أنه يقترح إجراء « بحث صريح غير
رسمي للنواحي العسكرية للمسألة التي تواجهنا في الشرق
الأوسط » وأن يجري هذا البحث بين الحكومة المصرية والفيلد
مارشال وايم سليم رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية
مبتلا عن حكومتها ، والمقرر حضوره إلى القاهرة في أوائل شهر
يونيو ، ولكن بصفة غير رسمية وملزمة للحكومة البريطانية (٢٤) ،
وعلى أن تجري هذه المباحثات بأقل ما يمكن من العلانية لتمهد
المسبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف ستيفنسون الذي سيتولى
مهام منصبه كسفير بريطانيا في مصر قريبا .

ورد عليه وزير الخارجية المصري في ٣٠ مايو مؤكدا على
بهذا جلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج

المصري كاساس للمفاوضات ومن خلال هذه المراسلات المبتنية
تحدد بشكل عام منطلق التوجهات السياسية لكل من مصر
وبريطانيا في المرحلة القادمة (٢٥) .

وجاء المرشال سليم الى القاهرة في اوائل شهر يونيو ١٩٥٠
وعقد عدة لقاءات مع الجانب المصري في ٥ و ٦ يونيو وعلى رأسه
النحاس باشا ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية ، وكسل
النحاس يسمى جاهدا للوصول الى اتفاق مع الجانب البريطاني
وعلى رأسه المرشال سليم الذي كانت لديه تعليمات محددة من
حكومته فيها يجب التباحث من أجله .

وفي البداية ركز الانجليز على الصراع الدولي القائم بين الشرق
والغرب واخطره المستقبلية وأنه يجب تكاتف مصر بموقعها المتميز
والمجاور للاتحاد السوفيتي مع الغرب للوقوف أمام المد الشيوعي
ولن يتم ذلك الا بتعاونها وتنازليها عن بعض سيادتها وقبول تواجد
بعض الجيوش الأجنبية على أراضيها كما قبلت بريطانيا بقاء
قواعد عسكرية أمريكية فوق أرضها ، إذ أن مصر هي مفتاح
للشرق الأوسط وأن « كل من يريد أن يملك الشرق الأوسط يجب
أن يملك مصر » (٢٦) .

وحاول سليم في محادثاته مع النحاس وصلاح الدين ارباب
مصر من الخطر الشيوعي القائم لأنها محط أنظاره ولن يفيدعا
لليقاء على الصناد والدفاع عن نفسها بمفردها بدون التحالف مع
انجلترا ، كما حاول سليم أن يستميل النحاس الى جانبه بقوله أنه
مسعيد بتولي حكومة جديدة في مصر يؤيدها الشعب وقادرة على
تحياته في « الاتجاه الصحيح » وأن النحاس باشا بموقعه العظيم
في الحكومة وما له من رصيد الحب لدى المصريين بإمكانه أن يوضح
لشعبه أن التواجد الأجنبي بصورته الجديدة لا يحمل معنى
الاحتلال . وصرح سليم قائلا : « اننا نريد التوصل الى اتفاق

عسكري وهذا الاتفاق سيكون نفعاً محضاً يوفر مصر الأمن والسلامة » (٢٧) .

وبهذا وضع أن انجلترا بإفراكها الأهلية الاستراتيجية والحرية لمصر ، أرادت توريث مصر في الاشتراك معها في حلف عسكري يخدم الأهداف والمصالح الإمبريالية الجديدة في منطقتي الشرق الأوسط والافقى .

وتحدث الممثل البريطانى عن المفهوم الحديث لمبدأ السيادة الذى وضعتة الدول الواقعة على حلف شمال الاطلسي ، وان بريطانيا ذاتها لم تمنع في التواجد الأمريكى على أراضيها ، كما أن الكويتيين لم يمانحوا في وجود قاعدة أمريكية كبرى في بلادهم (٢٨) .

وأصر على رايه بقوله أن من الصعب أن يقتنع حكومته بالجلاء التام لأن مصر لن تتمكن من الدفاع عن نفسها بمفردها في حالة انسحاب القوات البريطانية من أراضيها ، واستطرد قائلاً : «أننى لا أفهم ، كيف يمكن الدفاع عن مصر بدون وجود بعض أعداد من القوات البريطانية » (٢٩) . أما بالنسبة لوجهة النظر المصرية التى عرضها التحاس باشا والأعضاء المصريين المتباحثين فتلخصت في عدة نقاط أهمها :

١ - الجلاء التام الفلجز للقوات البريطانية عن مصر .
٢ - دعم بريطانيا لمصر في تقوية جيشها وتزويده بالذخيرة والاسلحة الحديثة وخاصة دفاعها الجوى .

٣ - إذا ما تهددت الأخطار منطقة الشرق الأوسط ، تتبادل الحكومتان المشورة . وتقدم كل منهما العون للآخرى في حالة الاعتداء على مصر أو دخول بريطانيا الحرب ، وعلى أن تدخل

القوات البريطانية عن مصر فور انتهاء العمليات الحربية (١٩٢٠) .
والرأى الأخير يمثل نوعا من المصاهرة التي كانت حكومة الوحد
على استعداد لتوقيعها مع بريطانيا شريطة الجلاء عن مصر .

وبالنسبة للمطلب المصرى الاول وهو الجلاء ، ذكر النحاس
بأنما ان الشعب المصرى لا يرضى من الطلاء بديلا وقال : اننى
لا استطيع بأى حال من الأحوال ان اوافق او اس ائتم الشـمـب
المصرى بتواجد قوات اجنبية فى بلادنا فى وقت السلم ولا يـمـنـى
ذلك سوى شئ واحد ، وهو الاحتلال وانتقاص السيادة .
وان الشعب « لا يمكن ان يركن لوعود جديدة او يقلل نظرياته
مستحقة ترمى فى النهاية الى بقاء قوات اجنبية فى مصر تحت اى
اسم وبأية صفة » وان الثقة قد ضلعت فى وعود الانجليز والدول
الكبرى المسيطرة على العالم ، وليس هناك من قوة « تستطيع
اقناع الشعب المصرى بان مصر ستكون مقسودة لذاتها بالهجوم
او بالاعتداء » غائما بسبب ذلك وجود جيش اجنبى فى بلادنا هو
الذى يوجه اليه العدوان الروسى « الذى تحاول بريطانيا ايها
مصر بانه الضطر الشيوعى القاتم اليها وعليه يجب مساندتها
لمواجهته » .

لكن الساسة المصريين كانوا يدركون جيدا ، انه ليس نية
خطر يهدد مصر كما يصور الانجليز ، وانما الخطر يكمن فى تواجد
القواعد الانجليزية على ارض مصر .

واكد النحاس على موقف مصر قائلا : « لماذا نلج الى جانبكم
ونعزى أنفسنا للقتل وأراضينا للخراب وفنهد مواردنا ومارقنا
اذا لم نعرف يقينا ان مطالبنا ستتحقق فى هذه المرة
الثالثة ؟ » . (٢١) . أما بالنسبة للنقطة الثانية وهى تنوية
الجيش المصرى الذى هو دعامه البلاد الرئيسية للدفاع عن حريتها
واستقلالها ، غنى الجلسة الثالثة أدلى النحاس ببيان طالس فى

نهائيه بالجلاء الدائم مشيرا الى اهتمام مصر بتقوية جيشها عن طريق انشاء المطارات والمصانع الحربية والحرص على أن يكون الدفاع للجوى قويا . ولا يمكن لمصر أن تقبل تحلفا مع بريطانيا الا في حالة تهديد الأمن الدولي في الشرق الأوسط فتقوم الحكومتان بتبادل الرأى والمشورة .

واقترح النحاس على الفيلد مارشال سليم أن تقوم بريطانيا بإمداد مصر بالطائرات على أن تستخدم لصالح الأغراض الحربية البريطانية عند وقوع الحرب (٣٢) ، وأن تكون الاستعدادات المصرية للاتفاق مع الانجليز بمعرفتهم واشرافهم الفنى ، وعندما أراد تشامبان اندروز (٣٣) أن يلوح بسلاح التهديد للوفد المصرى قائلا : أن على مصر أن تختار بين سلامتها أو دمارها رد عليه النحاس بأن ذلك هو عين ما قيل فى مفاوضات ١٩٣٦ وما سبقها قائلا : « لقد كنا فى مركب واحد فنجوتم وغرقنا نحن . . . » يشير الى مساندة مصر لبريطانيا عند دخولها الحرب وانتصارها دون تنفيذ وعودها والجلاء عن البلاد ، وأضاف النحاس قائلا : « وأنا أكثر منك خبرة فيما يتعلق بالز . هذا الكلام فى الشعب المصرى » والتعاون المرجو هو الذى يقوم على دعم الجلاء وبقاء عليه وسوف نضع ايدينا فى ايديكم » (٣٤) .

أما النقطة الأخيرة والمتعلقة بطريقة تحقيق الجلاء بما يحقق المصالح المشتركة بين الجانبين عند الخطر المشترك فقد اقترح وزير الخارجية المصرى بأن تقوم بريطانيا بنقل قواتها من قاعدة القناة الى فلسطين أو غزة بما يمكنها من العودة فى حالة الحرب (٣٥) .

ولعل الجانب المصرى بهذا الاقتراح كان يحول الى جانب تحقيق الجلاء أن يشير التناقض بين بريطانيا واسرائيل التى أصبحت

حقبة واتمة على ارض فلسطين ، وأن يحلها بشكل التواجد
الأجنبي في المنطقة (٣٦) .

وكان صلاح الدين قد سأل عن الأهمية الاستراتيجية للامكان
التي تقع تحت يد اسرائيل وموقف بريطانيا منها فيما يتعلق بالدفاع
عن الشرق الأوسط ، وهدى القناهم بين بريطانيا وحليفتها
الولايات المتحدة في هذا الشأن . لكن السفير البريطاني رد بأن
فكرة نقل القاعدة الى فلسطين لا تسمح بها العلاقات الحالية
بين بلاده واسرائيل ، غرد عليه صلاح الدين متوكفا عما اذا كانت
العلاقات بين مصر وبريطانيا هي التي تسمح فقط باستبقاء القواعد
على أرضها (٣٧) .

وأثار الجانب البريطاني موضوع الصلح بين مصر واسرائيل
عند تقديم الاقتراح المصري بنقل القاعدة البريطانية الى ارض
فلسطين ، وقال السفير البريطاني ان نقل القاعدة الى غزة يوجب
على مصر أن تعقد صلحا مع اسرائيل غرد عليه صلاح الدين بأن
نقل القاعدة يتم في نطاق اتفاقية الهدنة الموقعة مع اسرائيل ،
ورفض مسألة الصلح لأن الرأي العام المصري لا يمكن أن يقبلها
أو يتصور حدوثها .

ونتيجة لتمسك الجانب البريطاني ببقاء القوات البريطانية
في مصر فقد فشلت المباحثات ، وأخفق وليم سليم في محاولاته
المستتبهه نحو استمالة القادة المصريين للانسراك في مشروع
للدفاع المشترك من الشرق الأوسط بدعوى الدفاع عن مصر بشرط
تواجد القواعد والقوات البريطانية زمن السلم والحرب .

وهكذا أصبحت مأموريته التي امتدت بمصر شهرا ونصفا
بالفشل الدريع ، حيث أكد له النحاس في اجتماعهما الأخير « ان
النحاس باشا نفسه بماله من شخصية وقوة لا يستطيع اقناع
الشعب ببقاء جندي أجنبي واحد في مصر » (٣٨) .

على أن المباحثات استمرت بين الجانب المصري تحت رئاسة وزير الخارجية محمد صلاح الدين (بك) ، والجانب البريطانى برئاسة السفير البريطانى فى القاهرة السير رالف ستيفنسون منذ الثالث من أغسطس ١٩٥٠ حتى اليوم السادس والعشرين من نفس الشهر (٣٩) عندما بدأت جولة أخرى من المفاوضات فيما سعى بمباحثات صلاح الدين - بينن (٤٠) حيث بدأت هذه المباحثات فى نفس اليوم وانتهت فى ٢٦ يوليو ١٩٥١ بغير نتيجة .

٣ - مباحثات صلاح الدين - بينن ٤١ ، ٤٢ :

جلسة ٢٦ أغسطس ١٩٥٠ :

لم تكن لدى الجانب البريطانى النية لتقديم أية تنازلات ولذا عقد استند الدبلوماسيون البريطانيون على رأى العسكريين منهم فى أنه لا بد من دخول مصر فى نظم الدفاع المشترك لأن الجيش المصرى عاجز عن حماية البلاد بمفرده ، وأنه يجب على الانجليز ان يمتكنوا من الاشراف على قاعدة القناة فى وقتى السلم والحرب على السواء ، وأن يكون الدفاع الجوى لمصر بواسطة القواعد الانجليزية وحدها (٤٣) ،

وقد ظهر التناقض الواضح بين الجانبين فى هذه الجلسة عندما بدأ مناقشة مسألة السودان ، فبدأ صلاح الدين بإلقاء بيان عرض فيه للاعتبارات التاريخية التى تؤكد وحدة مصر والسودان ، وأن الوجود البريطانى فى السودان لم يتم الا بعد احتلال انجلترا لمصر .

وتساءل عما اذا كانت بريطانيا جادة حقاً فى منح السودانيين حقوقهم ، وتوافق على إجراء استفتاء تتوافر فيه الاجراءات والضمانات اللازمة مع جلاء القوات والإدارة البريطانية .

واقترح صلاح الدين قيلم فترة الانتقال منحتها مستثنان يتحقق بعدها وصول السودان الى الحكم الذاتي دون تدخل الادارة الانجليزية لسوة بما قرره الامم المتحدة بالنسبة لليبيا وهى اقل تقدما من السودان لذا قررت استقلالها فى غضون عامين ينتهيان فى سنة ١٩٥٢ وبذلك تنتهى الادارة الثنائية للسودان ويصبح له حكومته الخاصة فى وحدة مع مصر تتمثل فى التساج المصرى وفى وحدة السياسة الخارجية والنقد والجيش وما قد يتلق عليه المصريون والسودانيون (٤٤) .

ورد السفير البريطانى بان الاعتبارات الشرعية والتاريخية والاثنية التى جاء بها الوزير المصرى لا تغبر من الواقع شيئا ، ويربطها على اعتماد اى حل على مقترح بشرط الا يتعارض مع رغبتى السودانين ، فاجلوا ليست لها مصالح الاقتصادية او استراتيجية مع السودان ولا يصيرها اذا كانت مصر والسودان بلدا واحدا لم لا (٤٥) وانما نرى انها مسئولة نحو السودانين نتيجة ادارتها للسودان طوال خمسين عاما ، والسودان الذى يبلغ تعداد ٧ مليون نسمة منهم ٢٥ مليون من الوثنيين لا يستطيع حتى الآن ان يحكم نفسه ، ونسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة لا تزيد على ٣٪ من عدد السكان ، ومطلب مصر بالجلد عن السودان « ليس ممكنا من الوجهة العملية » وعلى مصر ان تقدم البديل العملى للنظام القائم فالسودانيون لم يتشجوا بعد لتحمل مسئوليات الحكم الذاتى وانه يلزم لهذا على اقل تقدير عشر سنوات ، وصرح ستيفنسون بان خروج القوات الانجليزية من السودان امر غير ممكن بالفعل لانه سيؤدى لاموال الفوضى (٤٦) .

جلسة ٧ ديسمبر ١٩٥٠ :

أكد صلاح الدين في هذه الجلسة على أن مصر لن تقبل أى حل لا يثخن وحدة مصر والسودان « قولا وعملا » وأبدى دهشته من موقف الجانب البريطانى في الجلسة الماضية بعد الاعتراف السريع بوحدة مصر والسودان في معاهدة صدقى - بيغن تحت تاج مصر ما يعد تراجعاً من الحكومة البريطانية عما سبق الاتفاق عليه لا يؤدي لكسب ثقة الحكومة والشعب المصرى (٤٧) . ورد المستر بيغن بأنه كان قد اتفق مع صدقى على أن يمنح السودانيون حق تقرير مصيرهم وأن السوتنة تستلزم عشرين عاماً ، وأنه لا يزال ينفذ السياسة التى تعهد أمام صدقى بتنفيذها ، وهى سياسة أدت الى تقدم السودان فى السنين الأخيرة تقدماً كبيراً فى النواحي الإدارية والاقتصادية والسياسية ، وأصبح مستوى الحياة فيه يمثل مثله فى البلاد فى هذه المنطقة بل هو أعلى منه (٤٨) .

جلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٠ :

لقى وزير الخارجية المصرى بيبنا شرح فيه وجهة نظر مصر وتمسكها بوحدة مصر والسودان التى يؤيدها التاريخ لما بين المصريين والسودانيين من روابط الأصل واللغة والدين والتقليد والعادات ، وعرض للحوادث التى وقعت بالسودان منذ احتلال انجلترا لمصر ، واكراد الحكومة المصرية على إخلاء السودان وإعادة فتحه ثم توقيع اتفاقية الحكم الثنائى .

وطالب برفع يد انجلترا عن السودان والسودانيين المنانين بالوحدة مع مصر خاصة المثقفين منهم ، كما تؤيد ذلك نتائج الانتخابات التى تجرى كل عام لمؤتمر الحريجين الذى يضم مختلفى السودان . وانتقد صلاح الدين السياسة التى تنتهجها بريطانيا

في السودان ومحاولات بريطانيا المستمرة لفصله عن مصر ، وتوصل جنوبه عن شماله لخدمة أغراضها ومصالحها رغم تمسك الطوائف السياسية والدينية بوحدة وادي النيل ، وانتقد ملك بريطانيا التي تحاول الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين أزاء مواطنيهم المصريين وأدعاء حرصها على « إعطاء السودانيين الحكم الذاتي وحق تقرير المصير » ولكن بعد مدة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة . وذلك بعد أن يبلغوا درجة من الوعي والتقدم تؤهلهم لحكم أنفسهم .

وبعد أن حكمت بريطانيا تعمل في السودان لحساب دولتي الحكم الثنائي أصبحت الآن تعمل لحساب نفسها فقط دون مراعاة مصالح مصر أو السودان نفسه ، وسياساتها في جنوب السودان خير دليل على ذلك فقد فصلته تماما عن الشمال . ونوه صلاح الدين بأن الأمم المتحضرة الآن تميل إلى التكتل والتوحيد وأستشهد بموقف الوفد البريطاني في الأمم المتحدة مؤخرا وتأييده لوحدة إفريقيا مع اثيوبيا تحت القاج الاثيوبي (٤٩) .

وكان رد بيلن بار بيلن وزير الخارجية المصري قد تجاهل المحاولات التي بذلتها الحكومة البريطانية منذ سنة ١٩٤٨ لاشراك مصر في التطورات السياسية في السودان . وأنه لا يسرى من الضروري ربط موضوع السودان بموضوع الدفاع فهما مسألتان « مختلفتان في الجوهر » ، إذ من الممكن معالجة كل منهما على حدة لأن الموضوع الأول أقل إلحاحا من الثاني .

وقال صلاح الدين انه اذا كانت بريطانيا لا تود أن تربط مصر بين مسألة الجلاء والسودان ، فإن مصر من جهتها لا يمكنها أن تتحول من « ربط المسألتين » كما جرت سيلستها على ذلك في جميع المفاوضات السابقة التي فشلت بعضها « مرتبطة على صخرة السودان » ، مثل مفاوضات سعد — ملكونالد والتحاس

عند هاترسون ، وسيلسة مصر الخارجية محدودة ومحصورة في
هاتين المسألتين وهما : الجلاء ، ووحدة مصر والسودان تحت
القناع المصري ، والمسألة الثانية بالنسبة لمصر هي « مسألة حياة
أو موت ... » .

وانتهت الجلسة بما أورده بعض من أنه سيدرس بيان وزير
الخارجية المصرية بعناية كبيرة ، ولكنه مع ذلك لا يزال يرى أن
مسألة السودان « أقل استمجالا من مسألة الدفاع حتى من وجهة
نظر الحكومة المصرية » ذاتها (٥٠) .

جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ (٥١) :

بدأت بلقاء بين بياننا رد عليه على المسائل التي أثارها
صلاح الدين في بيانه السابق ، وقال أنه لم يوافق على التفسير
الذي أضفاء صحتي على البروتوكول الذي وقع مع بالأحرى
الأولى ، ومع ذلك فقد قامت بريطانيا ببعض الأعمال التي تتفق
مع روح الاتفاق مع صحتي بلأى .

وادعى بين أن غالبية السودانيين لا تؤيد الوحدة مع مصر ،
وأن مؤيد الخريجين المؤيد للوحدة (لا يمثل حتى أغلبية الطبقة
المتقنة في السودان) ، وحتى في الخرطوم وأم درمان فإن أنصار
الوحدة قليلون جدا (هكذا) ، وأن ما يثار عن قلة عدد الناضحين
في انتخابات الجمعية التشريعية وسيطرة بريطانيا على مقاعدها
بطريقة الانتخابات غير المباشرة غير صحيح ، وبالمثل فإن خمسة
عشر في المئة فقط من ناخبى دوائر القاهرة أعطوا أصواتهم في
الانتخابات المصرية) التي تمت مؤخرا وأسفرت عن حكومة الوفد
الحالية ، ومجمل القول أن السودانيين المؤيدين للوحدة مع مصر
لا يتجاوزون خمس سكان السودان .

كما دافع بيفر عن سياسة فصل جنوب السودان عن شماله
يقوله ان انجلترا اثما اراحت الاحتفاظ بالثغرات الاستراتيجية البدائية
حتى لا تنقرض عند اتصالها « يقوم اكثر تقدما » وان من الواجب
معالجتها بعناية اكبر ، وقد نجحت حكومة السودان في (بلوغ هذا
الهدف) .

وانتهى من بيته الى ان أسس حل المسألة السودانية
يتلخص في منح السودانيين الحكم الذاتي ، وهو ما يجب على
الحكومتين ان تعملوا على تحقيقه وتوسيع الظروف الملائمة من
لجاسه .

وشكر صلاح الدين بيفر على رده واجل التمدب عليه
حتى يتمكن من دراسته ، وطالبه بأن يصدر تعليماته الى الحاكم
العام بوقف مناقشة الاقتراح المقدم الى الجمعية التشريعية في
السودان عن الحكم الذاتي ، لأن الحاكم العام لا يملك ان يتصرف
في هذا الأمر بدون موافقة الحكومة المصرية وفي المضي بتنفيذ هذه
الخطوة ما يعكر صفو المفاوضات الحالية . لكن بيفر رد بأن من
حق الحاكم العام أن يوافق على اجراء هذه المناقشة بمقتضى
سلطته الوظيفية ، على انه طلب من الحاكم العام ان يبذل كل
ما في وسعه حتى لا يتخذ اى اجراء يثير جدلا بين الحكومة المصرية
والحكومة البريطانية من أجل انجاح المحادثات الجارية .

وأعرب صلاح الدين عن امله في الا يتكرر مايدعو الى عدم
ارتياح حكومته او اثاره الراى العام المصرى او تعكير جو هذه
المحادثات (٥٢) .

٤ - الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك :

ثار الرأي العام المصرى لمثل جولة المباحثات السابقة ومبرر أعضاء مجلس الشيوخ عن هذا التسميم برغبتهم للمشروع البريطانى الخاص بالدفاع عن الشرق الأوسط حيث ان الوقت الدولى الراهن لا يبرر وجود القوات البريطانية ويقفها فى منطقة قناة السويس ، وطالب محمد حسين هيكى بأشياء بأن يمكن السودانيون من الحصول على استقلالهم وأن يتمتعوا بالحكم الذاتى ، ووجوب المسارعة فى توقيع اتفاقية بين مصر وبريطانيا لهذا الغرض ، لأن بريطانيا كانت ولا تزال هى العقبة التى وقفت فى طريق الاتفاق بين المصريين والسودانيين (٥٣) .

وقامت صحيفة القاهرة بشن حملة شعواء ضد انجلترا وميلستها فى وادى النيل واتهم السياسيون الانجليز فى مصر الحكومة المصرية بتورطها فى هذه الحملة ، ورضائها عن هذا الأسلوب الهجومى الذى تبدى فى عدد من المقالات نشرتها جريدة الوفد المسائية (البلاغ) ، التى استشهدت بموقف بريطانيا فى ايران وغضب الشعب الايرانى على بريطانيا نتيجة اخذاتها فى كيفية التعامل مع شعوب الشرق الأوسط ونهم نفسها .

وهاجم أعضاء مجلس النواب المصرى السياسة البريطانية فى مصر معترضين على تلك الحملة التى شنها أعضاء البرلمان البريطانى بسبب عدم موافقة مصر على الاقتراحات البريطانية (٥٤) .

أما صحيفة المصرى (٥٥) فوصفت الانجليز بأنهم « أعداؤنا فى الوقت الحاضر » وفى المستقبل .. أعداء العرب جميعا « ولا يوجد مدو لنا سواهم لاحتلالهم بلادنا رغما عنا ، ونفتك الزمى البريطانى القاتل بأن الخطر الروسى يهدد مصر ، وأنه يجب على

مصر لمواجهة الموقف البريطاني المتعنت أن تتخذ قرارا ايجليا
باصدار قانون يلغى معاهدة ١٩٣٦ (٥٦) .

ولم تلب بريطانيا الا ان تتقدم بمذكرة الى الحكومة المصرية
تضمن في جزئها الأول المقترحات البريطانية بشأن الدفاع عن
مصر ، وجزئها الثنى يتعلق بموضوع السودان وذلك في الحادى
عشر من أبريل ١٩٥١ .

وجاء في الشق الأول من المذكرة البريطانية والمتعلق بمقترحات
الدفاع أن الحكومة البريطانية رغم علمها بأن الحكومة المصرية
تواجه صعوبات غير خلفية عليها فان بريطانيا مستعدة لاستئناف
المفاوضات بين الجانبين لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ طبقا
لشروط المادة (١٦) من المعاهدة . وعلى من منطلق مسئولياتها
وتعهداتها لحلفائها في حلف شمال الاطلسى وفي منطقة الشرق
الأوسط تأمل التوصل الى عقد اتفاق مع مصر يؤدي الى نجاح
مشروع التحالف لكى تستمر مصر فى اداء مهامها كمقاعدة مهمة
للدفاع عن المنطقة .

ووضعت بريطانيا عدة شروط أو مقترحات حتى يقضى لها
استمرار المفاوضات تتلخص فى أن يتم انسحاب القوات البريطانية
فى خلال عام بعد انتهاء مدة المعاهدة عام ١٩٥٦ حتى تتمكن بنفسها
من نقل قواتها وقيادتها العلية الى منطقة أخرى ، وعلى أن تسلم
قاعدة القناة لمصر لخدمة الأغراض الأمنية بالمنطقة ويكون
نشرها والاشراف عليها وفقا للسياسة الحربية البريطانية
وتحت رقابة الانجليز أنفسهم (٥٧) حيث أن بريطانيا ستتولى دفع
ايجار المنشآت والمواقع الحربية بالقاعدة ، كما تتولى وضع نظم
الدفاع الجوى طبقا لخططها الحربية مع تدبير الميزن والأسلحة
والمعدات للتدريب التى تلزم القوات المسلحة .

أما الشرط الأخير المجحف بحقوق مصر وسيادتها الشرعية على أراضيها فيتمثل في أحقية عودة القوات البريطانية لاحتلال القاعدة في أوائل الضرورة وهي حالة الحرب وشيكة الحدوث وحالة الضرر الدولي ، حيث يجب على مصر أن تناخر بتقديم كل التسهيلات الضرورية للقوات البريطانية وحلفائها واستخدام الموانئ والمطارات المصرية ووسائل مواصلاتها لتسهيل الانتقالات داخل البلاد ، وهذا الشرط لا يختلف عما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٤٢ .

أما ما جاء بالملف بشأن السودان فيتلخص في إصرار بريطانيا على ربط مسألة السودان بمسألة الدفاع دون فصلها عن بعضهما كما سبق أن أعلنت ، وإن تكون الأولوية في مباحثاتها مع الحكومة المصرية لهذه المسألة وفي هذه الحالة إذا رأت مصر أن ذلك سيكون في صالحها فلن تمنع بريطانيا في مناقشة المسألة السودانية ، بحيث يكون الهدف الأساسي هو تمكين السودانيين من بلوغ مرحلة الحكم الذاتي في أقرب فرصة ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لا تمنع في أن يتقدم السودانيون مع مصر في هذا الشأن .

وردت الحكومة المصرية في ٢٤ أبريل على هذه المقترحات باسمها العريق لما جاء بالفكرة البريطانية مخيباً للآمال بعد المباحثات الطويلة بين الجانبين التي استغرقت عشرة شهور مما يتلخص مع حقوق مصر (٥٨) ومطلبها الشرعية وطالبت بأن يتم ترحيل القوات البريطانية بصورة نهائية مع حلول موعد الجلاء دون إبقائها لمدة عام آخر ، وإن تسلم القاعدة لمصر ويكون تشغيلها والإشراف عليها طبقاً للسياسة الحربية البريطانية بواسطة لجنة مشكلة من المصريين والانجليز على السواء وإن يتم ترتيب نظم الدفاع الجوي وفقاً للشروط المصرية الانجليزية مع

عودة القوات البريطانية في حالات الضرورة وهي حالة الحروب وشبكة الحنوك وحالة الخطر الدولي .

وترى مصر فصل مسألة الجلاء عن موضوع وحدة مصر والسودان تحت الناج المصري ولا تمتنع في اتاحة الفرصة للسودانيين للتمتع بالحكم الذاتي ، مع تنحية موضوع المشاركة في الدفاع عن الشرق الأوسط جانباً .

والحكومة المصرية تضع في اعتبارها الأهداف الآتية كتقاعدة أساسية نحو استئناف المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية لحل المشكل القائمة حتى الآن بين الطرفين :

١ - يتم اجلاء القوات للبريطانية فور ائنهاء الترتيبات اللازمة لذلك برا وبحرا وجوا وخلال فترة لا تتجاوز علم واحد .

٢ - ان يتم تسليم قاعدة القناة للجيش المصري ولقواته المسلحة فور ائتمام عملية الجلاء طبقا للفقرة السابعة (من المذكر المصرية) .

٣ - باعتبار ان مصر تقع في موقع استراتيجي مهم بمنطقة الشرق الأوسط فيكون لها الأولوية في تنبير اللؤن والاحتياجات اللازمة من الاسلحة للجيش المصري (٥٩) .

٤ - وحدة مصر والسودان تحت الناج المصري ، وان يتمتع السودانيون بالحكم الذاتي في خلال علمين من بدء الاتفاق وفي اطار هذه الوحدة .

٥ - ان يتم تحديد النظام المستقبلي للسودان في ظرف هذين العامين وعليه يتم انسحاب القوات البريطانية والاداريين الانجليز من السودان .

٦ - تنتهى الترتيبات الضرورية بين الطرفين بحيث تحدد المواعيد التى تعود القوات البريطانية اليها بفرض المساعدة فى الدفاع عن مصر فى حالة وقوع اعتداء مسلح عليها او فى حالة اشتراك المملكة المتحدة او دخولها الحرب نتيجة وقوع اعتداء مسلح على الدول العربية المجاورة لمصر .

٧ - فى حالة عودة القوات البريطانية للأراضي المصرية طبقا للفقرة السابقة ، فيجب انسحاب هذه القوات فور انتهاء حالة العدوان ، وعليه يتم الانسحاب الكلى خلال فترة لا تتعدى ثلاثة شهور برا وبحرا وجوا .

٨ - تلغى معاهدة التحالف الموقعة فى ٢٦ اغسطس ، واتفاقيتى ١٨٩٩ ، بشأن السودان مع تطبيق احكام الاتفاقية الجديدة مع الجانب البريطانى (٦٠) .

وهذه المقترحات والنقاط التى تقاربت وجهات النظر فيها من خلال المحادثات مع الفيلد مارشال سليم والسفير البريطانى ومستمر بيقن كانت ملائمة تماما لمواجهة الموقف الفولى وأهتمامات البلدين من أجل حفظ السلام العالمى فى الشرق الأوسط من وجهة النظر المصرية .

ولهذا كان على الحكومة البريطانية أن تعمل بخلاص على تصفية الجو « الكتيب » الذى ساد العلاقات المصرية - البريطانية فى الفترة الأخيرة وأن الانجليز والمصريين وكل المهتمين بالسلام العالمى لن يخدروا وسما لتمضيد المقترحات المصرية كأساس لحل المشاكل القائمة بين الدولتين لأن أى تأخير لتصفية هذه المشاكل فى ظل هذا الجو المشحون سوف يضر بلا شك بمستقبل العلاقات المصرية - الانجليزية ، ويؤثر بآثقال على السلام العالمى .

ولقد اثبتت المجاذيب الأخيرة عدم جدواها ، وعلى الحكومة البريطانية أن تتفهم موقف مصر تجاه معاهدة ١٩٣٦ وانفلاتي ١٨٦٩ في مثل هذه الظروف (٦١) ، التي تتصاعد فيها المطالب الشعبية والرسمية بآلهاها دون انتظار نتائج المحادثات مع بريطانيا ، التي انتهجت من نفسها سياسة تؤدي الى نفس النتيجة ، لقد خرفت شروط المعاهدة بمضاعفة اعداد قواتها بقاعدة القناه كما رفضت تسليم الجيش المصري ، وانتهجت سياسة استعمارية تؤدي لفصل السودان عن مصر ، ورغم انها وعدت مصر أكثر من ستم وعدا بالجلاء ، فلانها لم تف بعهدها ووعودها (٦٢) .

واستمر الانجليز في بقاء المعسكرات الجديدة بمساعدة القناه واستجلاب قوات جديدة الى مصر بل انهم مسحوا للطائرات الاسرائيلية بالهبوط في مطار فايد (٦٣) على أرض مصر ، وعليه فقد طالب اعضاء مجلس النواب في أول مايو ١٩٥١ بوقف أي اتصالات مع الجانب البريطاني والغاء المعاهدة فوراً ومعاملة الانجليز بمنطقة القناه على أنهم « أعداء » وأن أي مصري يتعامل أو يتعاون مع الانجليز الذين يحتلون « بلادنا » يعتبر « حقتنا » ويجب على الحكومة أن تؤيد الوطنيين من المصريين في محاربتهم لاى تحالف مع بريطانيا وحذر أحدهم (٦٤) من نتائج فشل المحادثات مطالبا جميع الأحزاب أن توحد كلمتها وتقف صفاً واحداً دون التعاون مع الانجليز .

وكان هذا الرأي هو اتجاه جميع النواب من الأحزاب المختلفة إذ تحدث النائب الوندى الدكتور محمد يلال عن الهجمات التي يشنها السياسة الانجليز في مجلس العموم البريطاني على مصر وعلى رأسهم ونستون تشرشل رغم ما قدمته مصر من مساعدات قيمة لحليفها فيما مضى ، وانتقد موقف تشرشل ، الذي يعتبر مصر وإيران كعميون لبريطانيا في المنطقة في الوقت الراهن ، وأيد

التنقيب المصري موقف حكومته تجاه بريطانيا ، وطالب بوقف المباحثات نورا والغاء المعاهدة لتحقيق أملي الدول العربية في الحصول على استقلالها ، ووجوب اتخاذ موقف أيجابي مصري تجاه الولايات المتحدة (٦٥) المساندة لبريطانيا وإسرائيل معا .

أما الدكتور نور الدين طراف عضو الحزب الوطني فكان له رأى آخر إذ نادى بضرورة التحالف مع بريطانيا لمواجهة العدوان الروسي المرتقب حيث إن بريطانيا ترى أن مصر لا تقوى على الدفاع عن قناة السويس بمفردها على الرغم من أن بريطانيا هي المسؤولة عن ضعف الجيش المصري لرفضها إمداده بالأسلحة اللازمة للقيام بمسؤولياته الدفاعية بالمنطقة (٦٦) .

ورغم تعثر المفاوضات فلن الحكومة المصرية ظلت على اتصال مستمر مع الجانب البريطاني ، وقد تمهد الدكتور محمد صلاح الدين بأنه لن يوقع أى اتفاقية لا يتحقق من ورائها جميع المطالب القومية المصرية ، وأعرب عن عدم استيائه أو ندمه لأطالة مدة المحادثات وضياع الوقت دون تحقيق نتيجة سريعة ، إذ أن المحادثات مستمرة دون كلل منذ صدقى — بينن ولم تصل بالبلاد الى النتيجة المرجوة .

وقال وزير الخارجية المصرية إن مصر رفضت الاشتراك في الحرب الكورية لتمسكها بقضيته الوطنية بالجلء عن وادى النيل ووحدة ورفضها المقترحات البريطانية للدماغ عن الشرق الأوسط التي هي أبعد ما يكون عن الأمن الوطنية للبلاد . ومصر حتى الآن لم تقطع المحادثات ولهذا فقد وصلنا الى تحديد درجة من الاتفاق ، غاما أن تقوم بريطانيا ببعض التنازلات أمام مطالبنا وأما ستكون النتيجة ما نريده نحن لبلادنا .

واعترض صلاح الدين على الموقف البريطاني تجاه مرور السفن عبر القناة الى إسرائيل ، قائلا إن مصر وحدها لها حقوق

السيادة على القناة طبقا للاتفاقيات الدولية المنطة لحرية الملاحة وهذا لا يتناق مع وجهة النظر القانونية المؤيدة لحقوق مصر الشرعية في الدفاع عن النفس ، ولأننا لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل ، ومصر لم تكن يوماً ما دولة معادية ، ويجب على بريطانيا أن تعلم أنها السبب في خلق دولة إسرائيل بالمنطقة نتيجة لوعدها بـ (٦٧) .

• استئناف المباحثات :

واستؤتمت جلسات المباحثات بين الجانبين البريطانى والمصرى فى النصف الثانى من عام ١٩٥١ لتضع حداً فاصلاً للمماطلة البريطانية ووجوب الوصول الى نهاية لأسلوب التفاوض من جانب حكومة الوفد .

جلسة ٨ يونية ١٩٥١ :

فى هذه الجلسة سلم السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون بتسليم الجانب المصرى برئاسة الدكتور محمد صلاح الدين فكرتين : الأولى خاصة بالسودان ، والثانية خاصة بالدفاع . جاء بالفكرة الأولى أنه على الرغم من أنه لم يتم احراز تقدم بشأن مقترحات الدفاع البريطانية فإنه يجب فصل موضوع السودان عن موضوع اتفاقية الدفاع ويجب كخطوة أولى احراز بعض التقدم فى هذا الشأن حتى يتم تحقيق بعض ما ترجوه الحكومتان لمستقبل السودان واستقلاله والعمل بما لوضع برنامج يحدد أسس التقدم السياسى والاقتصادى فى السودان اذا ما رغببت الحكومة المصرية فى أن تقوم بدورها الصحيح نحو تقدم السودان .

وجاء بملحق هذه المفكرة أن الحكومة البريطانية مستعدة لبدء المباحثات بشأن السودان ، وتود أن تحصل كخطوة أولى على موافقة الحكومة المصرية على هذه المبادئ :

(أ) نظراً لاعتماد كل من مصر والسودان على مياه النيل ، ولضمان التعاون الكامل للتوسع في كميات المياه التي يمكن الانتفاع بها وتوزيعها فمن الضروري أن تربط الشعبين أوثق علاقات صداقة .

(ب) أن الهدف المشترك لمصر وبريطانيا هو تمكين الشعب السوداني من بلوغ الحكم الذاتي الكامل في أقرب فرصة ، ويختار لنفسه بحرية شكل حكومته ، وأن تكون علاقاته بمصر على خير وجه لتحقيق رغباته .

(ج) نظراً للفروق الكبيرة بين السودانييين في الثقافة والجنس والدين والتطور السياسي ، فإن الوصول لتحقيق الحكم الذاتي الكامل يتطلب تعاون مصر والمملكة المتحدة مع السودانييين .

(د) لتحقيق ذاك نوافق الحكومتان على أن تؤلف فوراً لجنة ثلاثية لمعاونة السودانييين على بلوغ الهدف الموضح في الفقرة (ب) ومساعدتهم على وضع دستورهم المرتقب (٦٨) .

وأدلى السفير البريطاني بعدة ملاحظات هي :

١ - لم يأت في المذكرة الخاصة بالسودان أى ذكر عن السيادة المصرية أو استقلال السودان ، أى أن المسألة لم يخلص إليها مسبقاً .

٢ - أن إعلان سيادة مصر أو أى سيادة أخرى على السودان لا يوافق عليها أغلبية السودانييين .

٣ - يتعين على الحكومة المصرية أن تراسى نمو القوى السودانية الذى ظهر منذ خمس أو ست سنوات ، وأن تعالجهن باعتبارهم جماعة قومية لا يحدث تغيير دور استشارتهم ، وأن يكون لهم حق تقرير المصير (٦٩) .

أما المذكرة المتعلقة بالدفع فعاء بها أن الحكومة البريطانية تدرس بعناية المقترحات الواردة بمذكرة الحكومة المصرية المؤرخة في ٢٤ أبريل الماضى بشأن توقيع اتفاقية جديدة تأمل تقرب الهوية الشاسعة حالياً بين المقترحات البريطانية والمصرية أو على الأقل الاقتراب من حل المشكلة القائمة بينهما . وى الوقت نفسه فإن الحكومة البريطانية تعرب عن حيلة أملها تجاه هذه المقترحات التى تعبر عن التغيير الهائل فى معاهدة ١٩٣٦ م وهى لا تختلف كثيراً فى جوهرها من تلك المطالب التى نادت بها حكومة مصر منذ ثمانية عشر شهراً مضت (٧٠) ، حين تولت الحكم .

جلسة ٦ يوليو ١٩٥١ :

تقدم الدكتور صلاح الدين بمذكرة الى السفير البريطانى تتضمن رد حكومته على المذكرتين المقدمتين من الحكومة البريطانية جاء فيها :

١ - تأمل الحكومة المصرية أن تكون الحكومة البريطانية تمد انتهت من دراسة المقترحات المصرية الخاصة بالعلاء والمقدمة فى ٢٤ أبريل الماضى ولا شك أن المدة التى انقضت حتى الآن كافية للدراسة وأبداء الراى فى تلك المقترحات .

٢ - والحكومة المصرية اذ تجد نفسها مضطرة لتوجه نظرها الى الحكومة البريطانية الى تعذر الاستمرار فى المحادثات الجارية بين الطرفين منذ يوليو ١٩٥٠ فلم تبد أى بادرة أمل للوصول الى

الاتفاق المنشود . وقد بذلت مصر محاولات عدة من خلال هذه المحادثات منذ لنتهاء الحرب العالمية الثانية لاقتناع بريطانيا بضرورة احترام حقوق مصر ، وأصبح من المستحيل على الحكومة المصرية وعلى الرأي العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة ولا محل للملاحظة الواردة بمفكرة السفارة البريطانية المؤرخة في ١٠ يونيو من أن المقترحات المصرية لا تختلف في جوهرها عن مطالب الحكومة المصرية منذ توليها الحكم ، كما أنه لا وجه للمقارنة بين موقف الحكوميين ويجب تغليب حق مصر على مصلحة بريطانيا ، ومع ذلك فقد بذلت مصر طاقتها للتوفيق بين الحق والمصلحة .

٣ - لا تستطيع الحكومة المصرية أن تعرق بين بعض حقوقها الوطنية والبعض الآخر فتقبل الفصل بين مسألة الجلاء ومسألة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى فالمسألان كل لا يتجزأ وينبغى حلها وإن يشلهما اتفاق واحد يعقد بين الطرفين .

٤ - يسر الحكومة المصرية أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد عدلت عما رائه من تأجيل المبحث في مسألة السودان ، وهي لا تمتنع في وضع بيان مشترك بالأهداف الخاصة بمستقبله ، لكنها لا تستطيع قبول وجهة النظر البريطانية الواردة بمفكرتها وملحقها للأسباب التالية :

أولا : لأنها أغفلت النص على وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وهي الحقيقة التى يستحيل على أى حكومة مصرية قبول أى اتفاق لا يعترف بها . ورابطة اعتماد مصر على مياه النيل لا يقلل أحد من أهميتها ، ولكنها ليست الرابطة الوحيدة منذ القدم بين مصر والسودان ، فهناك وحدة الجنس واللغة والدين والثقافة والعادات والمصلحة والوحدة الجغرافية والاقتصادية وغيرها (١٩٧١) .

ثانيا : الالتزامات البريطانية المزمومة نحو الشعب السوداني لا تستند الى اى حق وتعتمد على الترقيق بين المصريين ومواطنيهم السودانيين .

ثالثا : ما جاء بالذاكرة البريطانية بشأن الفروق الشاسعة بين السودانيين في الثقافة والجنس والدين والتطور السياسى لا يستند في بعضه الى اساس علمى صحيح كترق الجنس ، والباقى لتحيل مسئولية ادارة السودان البريطانية التى تعصفت مزل جنوب السودان عن عمله ، ووقف انتشار تيار اللفة العربية والدين الاسلامى في الجنوب .

٥ - وتقرح الحكومة المصرية أن يصدر بيان بالمبادئ التالية :

(أ) وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى .

(ب) أن يتمتع السودانيون في نطاق هذه الوحدة وفي مدى علمهم بالحكم الذاتى .

(ج) أن تسمع القوات البريطانية والمواطنون البريطانيون وينتهى الحكم القائم الآن في السودان بمجرد انتهاء هذين العلمين .

(د) في حالة قبول المبادئ السالفة ، فلا يسع الحكومة المصرية الا أن توافق على تأليف لجنة ثلاثية للمعاونة على تمتع السودانيون بالحكم الذاتى في اطار وحدة وادى النيل (٧٢) .

ورد السفير البريطانى بأن الموقف لم يتحسن فيما يتعلق بالسلام في الشرق الاوسط ولذا فلم تقترب من مطلب الحكومة المصرية الفلاس بالجلاد الكامل ، وليس امامها سوى أحد امرين :

١ - التعاون في مشروع دفاع كامل يجنب مصر الغزو الاجنبى .

٢ - أو تتعرض لغزوين أحدهما من الشمال الشرقى لاجلالها (٧٢) ونفى القابل غزو آخر تقوم به الدول الغربية لطرده المعتدين (وهذا أمر مؤكد تمام التاكيد) (٧٣) .

أما بشأن السودان فإن المفكرة المصرية لا تقوم على معرفة دقيقة بشؤونه والتزاماتها نحو السودانين ترجع الى اتصالنا الطويل بالسودان وإلى رغبات السودانين أنفسهم ، ونفى وجهة النظر القتونية الغلبة بوحدة مصر والسودان ، وكذلك وحدة الجنس بين الجنوب والشمال السودانى ، أو أن السيلة البريطانية منعت انتشار اللغة العربية الدين الاسلامى فى جنوب السودان .

وعرض انسحاب العناصر البريطانية فى ادلة السودان الحالية ، لأن انسحابهم قبل الأوان يعنى أن نظام الحكم كله فى السودان سوف ينهار من أساسه وهذا لا يتفق مع مصالح مصر (٧٤) .

ورد صلاح الدين بأن قضية مصر لا تقل أهمية عن أية مسألة عالمية أخرى من حيث اتصالها بقضية السلام العالمى ، بل لعلها تفوق فى أهميتها كثيراً من هذه المسائل ، وهى بالنسبة لنا « مسألة حياة أو موت » ، وأتينا لا نستطيع أن نمضى فى هذه المحادثات «فترة طويلة أخرى » ، والحكومة مضطرة أن تدلى فى البرلمان ببيان كليل عن المحادثات قبل انتهاء الفترة البرلمانية الحالية التى توشك أن تنتهى ، ومصر تعتبر أن السيلسة التى تنتهجها بريطانيا العظمى فى مصر والسودان منافية لميثاق الأمم المتحدة فى نصه وروحه ، ولابد من السيادة واستقلال أعضائها ووجوب جلاء القوات الأجنبية من أراضي الدول المحتلة بغير رضاها . الخ .

والمحادثات الإقليمية يبيحها الميثاق تحت الرضا والاختيار ، لكن مصر حكومة وشعباً لا ترغب فى أى مخالفة على أساس احتلال

أراضيها والعيب بوجدها » وسوف يعلن في البرلمان أن المباحثات قد فشلت وتطلعت لهذا السبب ، ولهذا يجب الوصول الى أسس مقبولة للمفاوضات حتى يمكن استمرارها (٧٦) .

جلسة ١٢ يوليو ١٩٥١ :

بدأ السفير البريطاني هذه الجلسة بإبداء ملاحظتين : الأولى من بحث الموقف في السودان كما هو عليه بغض النظر عن الحجج التاريخية ، والثانية أن يكون هدف الجانبين هو العمل على رغبة السودانين ، وقد رد وزير الخارجية المصري بأنه لا يستطيع أن يتجاهل الحقائق التاريخية لأنها تتعلق بالحق « وجودا وعدما » ، وأن مصر تعمل دائما على رغبة السودانين .

ثم عرض السفير البريطاني تحليلا للموقف في السودان بعد أن أكد صلاح الدين على انحياز الإدارة السودانية للسياسة البريطانية ، وأشار ستيفنسون الى أن أغلبية السودانيين لا يقبلون الوحدة مع مصر ، وحزب الائتلاف المرتبط بمصر يفقد نفوذه أمام الجبهة الوطنية التي تمثل الغالبية العظمى من السودانيين ، وهم يرغبون في نوع من العلاقة مع مصر باعتبار كونها جارا ، يرجى حثه : « أن مصر تتعاملها الوعي القومي في السودان تعمل ضد مصالحها » .

ولجلب وزير الخارجية على هذا الادعاء بأن تلك المعلومات مستمدة من الإدارة البريطانية التي توجه الأمور لمصلحة بريطانيا ولخدمة أغراضها ، وأضاف أن جميع الأحزاب تتنادى بالوحدة مع مصر وليس حزب الائتلاف فقط ما عدا حزب الأمة وهو الحزب الوحيد الذي اعترفت به الحكومة السودانية على الرغم من أنه ينادى باستقلال السودان ، ومصر لا تعمل على فرض آرائها على السودانيين ، ولكنها تنطق باسمهم وتدافع عن أهدافهم التي هي في نفس الوقت أهدافها ، وتساؤل صلاح الدين مما إذا كانت

بريطانيا تقبل استفتاء السودانين استفتاء حرا بعد انسحاب القوات والادارة والموظفين الانجليز (٧٧) .

ورد السفير البريطاني بأنه لو كان اقتراح الاستفتاء محسدا لتطرت بريطانيا في شأنه كأن يكون تحت اشراف محايد وأخذ رأى نواب الشعب السوداني من الجمعية التشريعية - التي لم توافق عليها مصر - كما ان انسحاب الاداريين والفنيين الانجليز من السودان امر بالغ الخطورة لأنه يؤدي الى انهيار الادارة في السودان .

واقترح السفير ان يتم الاتفاق من طريق تبادل مذكرات يدلى فيها كل طرف برأيه . فرفض الجانب المصري هذا الاقتراح وقال وزير الخارجية لا معنى لان تبادل مذكرات يدلى فيها كل طرف وجهة نظره دون أن يتفق الطرفان على الجوهر ، وأنتم لا تصرون شيئا ما دام الوضع الحالي في السودان قائما .

وبالنسبة للاستفتاء فان الحكومة المصرية يستحيل أن تقترح اجراء استفتاء في اجزاء الوطن الواحد ، ولكن المقصود هو معرفة مدى اعتماد بريطانيا لاستشارة السودانيين وانسحابهم كلية من السودان لكي يدير السودانيون أمورهم بأنفسهم (٧٨) .

جلسة ٢٦ يوليو ١٩٥١ :

طلب وزير الخارجية المصرية من السفير البريطاني بعض الايضاحات بشأن المجلس التنفيذي والجهة التي يكون مسئولاً أمورها، هل هو الجمعية التشريعية او المحكم العلم ؟ وعن سلطات الجمعية التشريعية ومدى القيود التي ترد عليها .

ورد السفير البريطاني بأنه لا يمكنه الإجابة عن تلك الايضاحات لأن لجنة تعديل النظم التشريعية للسودان لم تنته من وضع تقريرها بعد ، ونفى عن بريطانيا محاولاتها العمل على فصل السودان عن

مصر ، وإن حكومته لا ترفض أى حل للمسألة يقبله السودانيون بله حريتهم . وأضاف أنه إذا كانت مصر تود أن تعرف حقيقة رأى السودانين عليها أن تتعاون فيما يختص بتوسيع الأسس الانتخابية الشريعية .

وانتهت هذه الجلسة كآخر اجتماع للجانبين دون أن يصلوا إلى أى اتفاق ذلك لأن بريطانيا لا تريد أن تقر وحدة السودان مع مصر إذ ترى أن عليها مسئوليات قبل السودانين (٧٦) يجب تحقيقها .

★ ★ ★

هوامش الفصل السادس

- (١) محمد حسنين هيكل - ملفات السويس ، ص ١١٧ .
 Vatikiotis : The modern history of Egypt, p. 377.
- (٢) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .
 ص ٣٠٢ .
- قام مصطفى النحاس بتشكيل وزارته الوفدية الخامسة في ١٢ يناير ١٩٥٠
 وهي آخر ما تولى الوفد من ورارات الحكم : لكتور وحيد رافت ، نصرت من
 ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٦٢ .
- ويشعره غايتكيريديس ان يقول ان هذه الوزارة هي الوزارة السابقة
 والاخيرة للوفد .
- Nahhas formed his seventh and last government :
 Vatikiotis : The History of Egypt, p. 367.
- (٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١١٢ .
 - ١١٣ .
- عبد الغني سعيد : العمال وثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢٢ - ٢٥ .
- (٤) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر . المرجع السابق .
 ص ٣٠٢ - ٣٠٤ ، ٣٠٨ - ٣١٩ .
- عبد المتعم الغزالي : تاريخ الحركة انقلابية المصرية ، ص ٢٠٨ .
 للوفد المصري ، ص ٧ يوليو ١٩٤٦ .
- (٥) قامت حكومة الوفد بإلغاء الأحكام العرفية بعد تردد في ١٥ مايو ١٩٥٠
 نتيجة لحركة الجماهير المطالبة بالحركة السياسية وهجوم الصحافة المتواصل
 طارق البشري . المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .
- (٦) مضا مجلس الشيوخ ، جلسة ٢٥ يونيو ١٩٤٥ .
- سيد الدين الغزالي ، الوفد والاشتراكية ، ص ٢٩ .
- (٧) طارق البشري : المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

عهد الناصر ، الملك والطريق (من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر) ،
ص ١٢١ .

(٨) المفضلة الرسمية لعاشر جلسات محكمة للدورة ، الكتاب الاول
ص ٨٢ - ٨٤ .

(٩) سيراتيان مصر وتصالها من أجل الاستقلال ، ص ٢١٥ -
٢١٦ .

مضايف مجلس الخبراء ، جلسة ٢٢ يناير ١٩٤٦ .

(١٠) سيراتيان ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، للدورة والتغير
الاجتماعي ، ص ٢٩ .

(١١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١١٦ -
١١٧ .

(١٢) طارق البشري : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ - ٢٤٨ ، ٢٧٠ .

(١٣) نفس المرجع : ص ٢٧٨ .

(١٤) مذكرات محمود رياض المملونة - د الامن القومي العربي بين الانحجار
والفضل ، منشورة بصحيفة الجمهورية ، عه ١٩ أغسطس ١٩٨٥ .

(١٥) خطاب للعرش هو الضربة التي تلقيها رئيس الوزراء باسم الملك
في الافتتاح الرسمي للدورة البرلمانية كل عام ، وكانت بمثابة برنامج عمل
للدورة في المرحلة المقبلة .

(١٦) طارق البشري ، الحركة السياسية في مصر ، المرجع السابق ،
ص ٣٣٠ .

(١٧) طارق البشري : المسلمون والاضباط في اطار الجماعة الوطنية ،
ص ٦٢١ .

(١٨) يدمى كوتري خيخالوس وهو رجل اعمال بالمودان ولها لوجنة وادي
النيل .

(١٩) اقترح ان يقوم احد وزيري بالقباض مع المهدي : فؤاد سراج الدين
باشا أو حلمة زكي بك .

(٢٠) المصور ، عه ٢ مارس ١٩٥٠ .

(٢١) المصور ، العدد نفسه ،

(٢٢) المصور ، عه ٣ مارس ١٩٥٠ .

(٢٣) معاصر الحوادث السياسية والمذكرات المتداولة بين الحكومة المصرية

وحكومة الملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١ ، ص ٢ .

- (٢٤) محاضر المحادثات السياسية ، المصدر نفسه ، ص ٢ -
- (٢٥) جمهورية مصر : القضية المصرية (الكتاب الأبيض المصري) ، ص ٥٨٧ - ٥٨٨ -
- F. O. 953/864/163498/PG 1163/20, J.G. Barney to F.O. (٢٦)
London, 28th September, 1950.
- محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٦ - ٨ -
- (٢٧) المصدر نفسه ، ص ٩ - ١٢ -
- F. O. 953/868/163498/JG 1163/20, From J. G. Barney.
London, 2nd October, 1950.
- (٢٨) المصدر السابق ، ص ١٢ ، ٤٩ -
- (٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٩ ، ٢٥ -
- F. O. 953/869/163498/JG 1163/20, From J. G. Barney.
to F.O., London, 22th September 1950. Op. Cit..
- (٣٠) محاضر المحادثات السياسية ، المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٦ -
- (٣١) جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٥٨٧ -
- ٥٩٢ -
- (٣٢) أحد الساسة الانجليز بالمسكرة البريطانية في مصر وكان مشاركاً في المحادثات -
- (٣٣) المصدر السابق ، ص ١٩ ، ٢٤ - ٢٥ -
- (٣٤) وهذا الاقتراح أشار اليه صلاح الدين مرات عديدة فيما بعد أثناء محادثات مع السفير البريطاني في مصر ومع المستر أرنست بيكن في لندن -
- (٣٥) طارق البكر ، الحركة السياسية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ -
- (٣٦) محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٥٠ - ٥١ -
- (٣٧) المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٢٢ -
- (٣٨) المصدر نفسه ، ص ٤٥ - ٨٩ -
- (٣٩) لم يشهد وزير الخارجية البريطاني أرنست بيكن هذه الجلسة ، المصدر نفسه ، ص ٩٩ -
- (٤٠) (٤١ ، ٤٢) بدأت في أغسطس ١٩٥٠ وانتهت في ٢٦ يوليو ١٩٥١ واستمرت كملى جلسات خلالها عدة اتصالات ومفكرات متبادلة بين الجانبين -
- (٤١) محاضر المحادثات ، المصدر السابق ، ص ٩٩ وما يليها -
- (٤٢) المصدر نفسه ، ص ٩٩ - ٩٢ -
- (٤٣) رئاسة مجلس الوزراء - السودان (الكتاب الأخضر المصري) - المصدر السابق ، ص ٢٢٨ - ٢٤٢ -

(٤٥) هذا الرأي يتناقض تماما مع الحقيقة والواقع لأن السودان كان ذا أهمية كبرى بالنسبة لبريطانيا فقد تضمنت بالبالقاء فيه لأهميته الاستراتيجية الكبرى لمستعمراتها في آسيا وأفريقية . إذ تمت سواحله على البحر الأحمر في طريق الهند لمسافة كبيرة . وحملته يتصل بمضود مصر الجنوبية التي جانب تحكمه في مياه النيل حسب الحياة والزراعة .

MacMichael, Harold : The Anglo-Egyptian Sudan, p. 271.

(٤٦) رئاسة مجلس الوزراء . السودان . المصدر السابق . ص ٢٢٦

٢٢٨-٢٤٢ .

(٤٧) رئاسة مجلس الوزراء . السودان . المصدر السابق . ص ٢٢٢ .

(٤٨) المصدر نفسه . ص ٢٤٤ .

(٤٩) المصدر نفسه . ص ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٥٠) المصدر السابق . ص ٢٤٨ - ٢٥٠ .

(٥١) جرت مباحثات الجانبين المصري والبريطاني في ١ و ٧ و ٩ و ١٥

في سبتمبر ١٩٥٠ ببنى وزارة الخارجية البريطانية في لندن :

محاضر المباحثات . مصدر سابق . ص ١١١ - ١٤٢ .

وكانت جلسة ١٥ ديسمبر هي آخر جلسة يشترك في أعمالها ممثلو بيلن

قبل وفاته . الكتاب الأخير للمري . المصدر السابق . ص ٢٧٧ .

(٥٢) الكتاب الأخير المصري عن السودان . المصدر السابق . ص ٢٥١ -

٢٥٦ .

F.O. 371/90108/165929/JE 1013/3, Cairo. From Sir

Ralph Stevenson to Foreign Office, 8th, January, 1951.

F.O. 371/90130/162929/JE 1051/40, Cairo. From Mr. Chap-

man Andrews, to Foreign Office, March 29, 1951, Telegram No. 228.

(٥٣) المصري . ج ٢٧ مارس : ١٩٥١ .

F.O. 371/90130/162929, Op. Cit., Telegram No. 231. (٥٦)

Documents on International affairs, 1951, p. 441. (٥٧)

Ibid, p. 442. (٥٨)

Ibid, p. 443. (٥٩)

Ibid, p. 443 (٦٠)

Ibid, p. 444. (٦١)

Lutfi al-Sayyid, Ataf : Egypt and Cromer, p. XII (٦٢)

(٦٢) وقد عاجلت بريطانيا مواقف مصر من احتراقها حرور إحدى مائلات
المتحول بقتاة السويس متجهة الى اسرائيل ، وايدت الولايات المتحدة الموقف
البريطاني تجاه مصر ا

F.O. 371/90132/163929/JE 1051/107, Cairo, Briddleb Em-
bassy, Sir, R. Stevenson. dated on 2nd May, 1951,
Egyptian Gazette, May, 2, 1951.

(٦٤) حسن حامد العاليلي ، من حزب الاحرار .

F.O. 371/90132/163929, Ibid.

(٦٤)

Egyptian Gazette, 2nd May, 1951.

(٦٦)

F.O. 371/90132/163929/JE 1051/107, Op. Cit., Telegram
No. 338, May 37, 1951.

من وعد بلغور . انظر :

ملك رقائق وأوراق القضية الفلسطينية . الجزء الأول . القاهرة . مركز
دراسات الشرق الأوسط . وثيقة رقم (٦٨) . ص ٢٨٥ .
The Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 99, Novem-
ber 19, 1947.

Documents on international affairs ; 1951, Op. Cit., (٦٨)
p. 448.

للكتاب الأخضر المصري عن السودان . المصدر السابق . جرس ٢٥٧ -

٢٥٨ .

(٦٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .

Documents on international affairs ; Op. Cit., p. 448. (٧٠)

Documents on international affairs ; Op. Cit., pp. 446-
447. (٧١)

الكتاب الأخضر المصري عن السودان . مصدر سابق . جرس ٢٥٩ - ٢٦٠ .

Documents on international affairs, Op. Cit., pp. 447-
448. (٧٢)

(٧٣) يقصد الخطر الشيوعي أو الروسي من وجهة النظر الغربية الرأسمالية .

للكتاب الأخضر المصري عن السودان . المصدر السابق . ص ٢٦١ .

(٧٤) للكتاب الأخضر المصري عن السودان . المصدر السابق . ص ٢٦٢ .

ص ٢٦٦ .

(٧٥) الكتاب الأخضر المصري عن السودان . المصدر السابق . جرس

٢٦٢ - ٢٦٣ .

- (٢٦) المصنوع المسبك ، حرمين ٢٦٤ - ٢٦٨ .
- (٢٧) المصنوع المسبك ، حرمين ٢٦٨ - ٢٧٠ .
- (٢٨) المصنوع المسبك ، حرمين ٢٧١ - ٢٧٣ .
- (٢٩) المصنوع المسبك ، حرمين ٢٧٤ - ٢٧٨ .



الفصل السابع

مصر تقرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦
واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان ١٨٩٩

- ١ - بيان بستر موريسون .
- ٢ - بيان الدكتور محمد صلاح الدين .
- ٣ - نحو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .
- ٤ - إلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي ١٨٩٩ .
- ٥ - تصاعد حركة التحرر الوطني بعد إلغاء المعاهدة .

مصر تقرر إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان ١٨٩٩م

لقد التقى المستر موريسون بيلقه في مجلس العموم يوم ٣٠ يولية ١٩٥١ فاعلق بذلك باب المفاوضات مع مصر بدعوى وجوب التعاون بين الجانبين المصري والبريطاني في موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ، وعدم انفصال المفاوضات بينهما على مشكلة وحدة وادي النيل حيث أصر الانجليز على فصل مسألة الجلاء عن مصر عن مسألة السودان فصلا فلما لعم ارتبطتهما من وجهة النظر البريطانية .

وعليه فقد جاءت تصريحات وزير الخارجية البريطانية بمجلس العموم بمثابة الخاتمة لباب المفاوضات الجارية ، وشهدت قاعة البرلمان المصري على اثرها مناقشات حامية تؤكد حق مصر في سيطرتها التامة على اراضيها ووجوب تحقيق امان الوطن في الوحدة والجلاء ، فقام الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية بإلقاء بيان مصر في ٦ اغسطس ١٩٥١ يرد فيه على المزاعم البريطانية من مسئولياتها تجاه الامن الدولي في الشرق الأوسط ، وموقفه الاتجليز من عدم تسليح الجيش المصري لبتسولي نفسه هذه المسئوليات ، ورفض مصر التنازل لبقاء القوات البريطانية على ارضها ، مؤكدا على حرص مصر على تولى السودانين مسئولياتهم بأنفسهم في بلادهم وضرورة انتهاء الحكم البريطاني القائم وجلاء القوات الأجنبية عن اراضيهم -

وجولت الدوائر السياسية البريطانية أن تظل من حجم تأثير بيان موريسون على القرار المصري المتشدد ووجدت في الولايات المتحدة شريكا مؤيدا لبقاء القوات البريطانية في مصر للحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة . لكن الحكومة المصرية كانت تعبر بلا شك عن مشاعر واحاسيس كل المصريين عندما أعلن المجلس يثا رئيس الوزراء في البرلمان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وانسحابي الحكم الثنائي للسودان في الثامن من أكتوبر ١٩٥١ تقلا : من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر اطلبكم بالفضها .

وتوالى الاحتجاجات الدولية من قبل دول الغرب على هذا الاجراء الذي اعتبرته انتهاكا لقضية المعاهدات الدولية . ولا شك أن إلغاء المعاهدة كان بمثابة جواز مرور من الحكومة لبدء حركة الكساح المالح في منطقة القناة التي لقيت تأييدا شعبيا رائعا مما أدى الى خروج الانجليز عن صوابهم أمام المدنيين العزل بمن القناة في كثير من الأحيان .

١ - بيان مستر موريسون :

تمسك كل من الجالبين المصري والبريطاني بموقفه ، إذ أمر المفاوض المصري على ضرورة الجلاء وادى النيل دون أصل مسألة الجلاء عن مسألة الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للسودانيين ، أما المفاوض البريطاني فقد تمسك بموقفه بفصل كل من السالفين عن بعضهما ، وانضمام مصر لخطط الدفاع عن الشرق الأوسط ، بحيث لا يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر قبل انتهاء مدة المعاهدة إلا في حالة انضمام مصر لمعاهدة الدفاع المشترك ، بحيث يتمكن الجيش المصري بقدرته الذاتية من تأمين حرية الملاحة في قناة السويس (١) .

واتضح حرص الجانب البريطاني على الماطلة والتسويف
بالقاء مستر موريسون Morrison - وزير الخارجية البريطانية -
لخطابه في مجلس العموم البريطاني بعد الحاح النواب الإنجليز على
ضرورة توضيح الحكومة البريطانية لموقفها تجاه مطالب مصر بإعادة
النظر في معاهدة ١٩٣٦ (٢) .

واحس الساسة المصريون القاصيون بعملية المباحثات منذ سنة
وتصف بأن هذا الخطاب قد أفلق بلب المفاوضة الجارية (٣) ،
ويدان الموقف البريطاني قاطع في عدم الجلاء متعللا بوجوب التعاون
بين مصر وبريطانيا في جميع الميادين وعلى رأسها قضية الدفاع
عن المنطقة .

وقال موريسون أنه يقدر الصعوبات التي تواجه الحكومة
المصرية بوجوب التوصل إلى حل يرضى غرور أبناء شعبها ، لكن
تعاظم هذه المشكلة لا يقع على كاهل الحكومتين المصرية والبريطانية
فقط دون النظر بحسن الاعتبار لتلك المسئوليات الجسام التي يحملها
الجانبان تجاه هذه البقعة المهمة من العالم إذ أن مصر بمثابة المدخل
الشرق الأوسط ، وهي حلقة الاتصال بين الشرق والغرب بموقعها
التميز وهي القوة التي يخشى من الاعتداء عليها في منطقة شرعى
البحر المتوسط والليفانت . ومصر ستكون عرضة للهجوم عليها
نظرا للأخطار المحدقة بها ، ويمكنها أن تتجنب تلك الأخطار
بمساهمتها في الارتباط مع بريطانيا بتنظيم دفاعى لا يحلها عبئا
لا تقدر عليه بفردتها تجاه المنطقة وتجاه كل العالم الحر كما
حدث في السنوات الماضية عندما هوجمت أراضيها وتعرضت
للأخطار خلال سنى الحرب (٤) .

وأضاف موريسون : أننا نود أن تساهم مصر بتعاونها مع
بريطانيا في وضع أسس من العلاقات اللطيفة تفصل على ازدهار
العلاقات البريطانية المصرية . وهليم موقف الحكومة المصرية

بفتحها مرور البضائع الاسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة
فتلا ان هذا الاجراء «... اساءة الى التقاليد البحرية والمعاهدات
العولية .. » ، مشيرا الى اعتراض مصر للمعقبة البريطانية
لجباير روش Empire Roach وفتيشها عند مدخل خليج العقبة (٥) .

اما بالنسبة للسودان فقد جاء بخطاب موريسون ان مصر لم
تحاول معالجة مشكلته بشكل موضوعي ، حيث ان الشعب
السوداني خطا خطوات واسعة في النواحي السياسية والاجتماعية
والاقتصادية مما يهيئه لتكوين قومية منظمة تعتمد على نفسها ، وان
اعتماد مصر والسودان معا على مياه النيل قد ربط مصيرهما .

واختتم بيانه بقوله ان بريطانيا ترحو ان تشارك مصر بدورها
الكامل تجاه تطور السودانين السياسى ، اما تصميم البعض من
انه لا فرق بين الشعبين السودانى والمصرى فمعناه تجاهل للحقائق
ويزيد صعوبة التفاهم بين الجانبين (٦) .

٢ - بيان الدكتور محمد صلاح الدين :

اخلفت تصريحات وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم
باب المباحثات مع مصر ، وشهدت قاعة البرلمان المصرى مناقشات
امضت الى الجدية نتيجة هذه التصريحات التى تعرضت لموضوع
الجلاء عن مصر والسودان وحق مصر في تفتيش السفن ببياعهما
الاقليمية وسيطرتها على قناة السويس بما لا يحقق الامانى القومية
للبلاد (٧) .

وطالب النواب باعلان الحكومة من خطتها حيال هذه التصريحات
والخطوات الايجابية المنتظر اتخاذها ، وان يقوم وزير الخارجية
المصرى بالقاء بيان مما تم حتى الآن بشأن الحقوق الوطنية ومن
سياسة الوزارة نحو « هذه المسألة المهمة » وخطواتها نحو
الوصول الى تحقيق مطلب البلاد في الوحدة والجلاء (٨) .

وصرح وزير الخارجية المصرية في هذه الجلسة بأن تصريح
المسير هربيرت موريسون في مجلس العموم يدل على عمق الهوة
التي تفصل بين وجهتي النظر المتباينتين في أهم مسائل الخلاف بين
مصر والمملكة المتحدة وهي الجلاء والسودان وفلسطين ، واستعرض
صلاح الدين هذه المسائل الثلاث فقال عن مسألة الجلاء أن
بريطانيا ، منذ احتلالها لمصر وهي تحاول اطفاء أمد البقاء في البلاد
مؤثرة بمختلف الحجج أمام المطلب المصرية .

وكان آخر هذه الحجج ما اسماء موريسون « مسئوليات بريطانيا
العظمى في الشرق الأوسط بالنهابة عن يلقى دول الكومنولث وعن
حلفاء القرب بوجه علم » (٦) وقد ماتت وعود بريطانيا بالجلاء
هذا كبيرا .

وتعرض صلاح الدين لأثر الاحتلال « الهدام » في تأخر البلاد
وعساك أمورها وضرب مثلا بهوقف التجليز من تسليم الجيش
المصري وحالته بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال وخمسة عشر
عاما من إبرام المعاهدة وقد أخذوا على عاتقهم تدريبه وتزويده
بالأسلحة والمعدات ، ولو أنهم كانوا مخلصي حقا فيما زعموه من
أنهم احتلوا مصر لخير المصريين ، أو قاموا بتنفيذ نصوص المعاهدة
لصار « جيشنا » اليوم من القوة والتدريب بحيث يعتمد عليه في
الدفاع عن مصر وجاراتها العربيات ، ويسهم في مسئولية « استتباب
السلم واستقرار الأمن الدولي في الشرق الأوسط » .

ولم يكتف الانجليز بمنع توريد الأسلحة التي تعلقت مصر عليها
لتقوية جيشها ودفعت غالبا أثمانها ، ولا بالضجة التي يثيرونها
بين الحين والآخر في مجلس العموم والوردات لتأكيد عزمهم على
حرمان مصر من كل سلاح بل يتعقبونها الى كل مصدر من مصادر
الحصول على الأسلحة ليمدوا أمتها كل السبل الممكنة » وهكذا

يستطيعون أن يواصلوا مزاحمتهم التي يحتجون بها في البتة عدم الاحتلال « (١٠) .

وأكد وزير الخارجية المصرية على أن مصر قد عقدت العزم على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذي يقل أنه يتهدها ، ولا بد أن « نمحو هذا الأثر وأن نحترم سيادتنا » كما يدعو بذلك ميثاق الأمم المتحدة ، « ومصر ترفض رقضا باتنا بقاء القوات البريطانية في أرضها » ، ونحن بلخلاصنا لبلاديء هذا الميثاق ولقرارات الهيئة نرفض الاحتلال ونصر على تمام الجلاء ونحضى بدعة السياسة البريطانية الثالثة بمسئوليتها في الشرق الأوسط بالنيابة عن العالم الحر (١١) .

أما عن السودان فقد عرض الدكتور صلاح الدين للأحداث التاريخية التي مر بها السودان وتدخل الإنجليز في شؤونه ومحاولاتهم المستمرة للانفراد بالسيطرة عليه منذ احتلالهم لمصر ، فعندما كتبت مصر مغلوقة على أهرها في أول عهد الاحتلال كان الإنجليز يتفردون باسم مصر ويعامل لحاصلها ليتحكموا في السودان ولما نهضت مصر تطالب باستقلالها تنكروا لها منقلبين إلى حجة أخرى هي الكلام باسم السودانين والدفاع عن مصالحهم ، ولجأوا إلى مناورة جديدة بإعلان حرصهم على رفاهية السودانين وبأن يكون لهم حكم ذاتي يفضي في آخر الأمر إلى تقرير المصير ، وتساءل وزير الخارجية : « من حولهم أن يتحدثوا باسم السودانين ؟ » ومن حملهم تلك المسئوليات التي يزعمون اليوم تحملها في السودان ؟ « بأي حق تاريخي أو قانوني أو أخبي يدخلون هذا التدخل بين المصريين ومواطنيهم السودانين !! » الذين جيعت بينهم منذ أقدم العصور روابط ووشقج لا تنفصم حراها « (١٢) .

وقد تمخضت السياسة البريطانية بشأن اقرار نظام الحكم الذاتي في السودان من اقامة الجمعية التشريعية التي « لا حول لها

ولا سلطان « بينما أراحت مصر والسودان هيئة تشريعية تتمتع
بنصيب وانكر من السلطات وتكون ممثلة للسودانيين خير تمثيل ،
مما أدى الى اعتراف بريطانيا فيها بعد بهذا القصور . ثم ان
بريطانيا ترى أن السودان يجب ان يتمتع بالحكم الذاتي بعد مدة
تتراوح بين خمسة عشر عاما ومشرين عاما بينما تقدر مصر لذلك
عامين اثنين فقط معتمدة في تقديرها على ما تضمنت به الجمعية
الصومالية للأمم المتحدة في شان ليبيا ، وليس السودان لقل استحقاقا
منها للحكم الذاتي (١٣) »

ولم يبق امام بريطانيا الا ان تتعل بمشيئة وارادة السودانيين
وهو تطل « ظاهر البطلان » اذ ان السودانيين على اختلاف ميثاقهم
واحزابهم اجمعوا على ضرورة انهاء الحكم التام في السودان وجلاء
القوات البريطانية عنه . والانجليز انفسهم لا يتكروا ان قطاعا
كبيرا من السودانيين — وهم في الواقع الاغلبية المسلحة — ينادون
بالوحدة مع مصر تحت التاج المصري ، ولولا المفارقات الانجليزية
لتمت هذه الوحدة التي اتفق الراى عليها ممثلة في وحدة الجيش
والنقد والسياسة الخارجية .

واضاف صلاح الدين : اننى لا احسب ان هذه السياسة تخفى
على اخواننا في جنوب الوادي ، فالهدف منها هو التفريق بين الشمال
والجنوب ، وفصل جنوب السودان عن شماله . وطالب السودانيين
بتوحيد صومعهم وجميع كلمتهم ان يقولوا للانجليز : « اخرجوا انتم
اولا وانركونا والمصريين نتفق على ترتيب بيتنا في غيبة من الخلاء
الطامعين » (١٤) .

وبعد ان استعرض وزير الخارجية نقاط الخلاف بين مصر
وبريطانيا في مسائل الجلاء والسودان ، ونهيك الانجليز بمعاهدة
١٩٣٦ وادعائهم ان مصر لا تستطيع القيام من جانب واحد ،
معتدين على قداسة المعاهدات ، قال : ان قرار مجلس الأمن

الدولى الصادر فى ١٤ ابريل ١٩٤٦ فى شان النزاع السويسرى
الايرلى صريح فى ان وجود القوات الاجنبية فى ارض دولة من
الدول يملها حرية الاختيار فى الملوكات ، والمعاهدة تنتهك
قداة معاهدين دوليتين هما : معاهدة القسطنطينية وميثاق الأمم
المتحدة (١٥) .

« فإى قداة نرجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال وهى
فى حد ذاتها انتهك تلم لقداة المعاهدات والمواثيق » القولية
الحالية ؟ » .

وقد وعدت الحكومة فى خطاب المرش الأخير بآفاء المعاهدة
« وإن يلقى خطاب المرش المقبل حتى تكون الحكومة بائن الله قد
ونت بها معاهدكم عليه من آفاء هذه المعاهدة . ان العهد كسل
مسئولا » (١٦) .

٣ - نحو آفاء معاهدة ١٩٣٦ :

كان رد الفعل المصرى عنيقا على خطاب موريسون ومباغنا فى
نفس الوقت للنوائر الحكمة البريطانية التى لم تكن تعتقد حتى
الآن ان الحكومة المصرية جادة فى قرارها بآفاء المعاهدة ، وظهر
مضى تأثير بيان الدكتور صلاح الدين بمجلس النواب ، فقد امرع
السير البريطانى السير رالف ستيفنسون بتحديد موعد لمقابلة
مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء يوم ٨ اقمطس بصد ان
تلقى فى اليوم السابق تعليمات من حكومته باستيضاح موقف الحكومة
مع مواغاتها بالنص الرسمى الكامل لبيان صلاح الدين واثره على
سير المباحثات بين الدولتين وبعد ان اعلن وزير الخارجية المصرى
ان حكومته تعتبر تصريحات موريسون بمثابة اخلال لباب
المباحثات (١٧) .

وقد حاول السفير البريطاني أن يخفف من تأثير البيان على القرار المصري، ففي يوم ٨ أغسطس نشرت السفارة البريطانية بياناً لفتت فيه نظر النحاس باشا إلى التفسير الخاطئ المحتمل للكلمة «موريسون» وفي اليوم التالي بعث السفير بخطاب شخصي إلى النحاس باشا وأرغى به مقتضيات من خطاب «موريسون» معرباً عن أمله في أن تفهم الحكومة المصرية — بعد دراسة نص الخطاب — الموقف ولا تتخذة ذريعة لوقف المباحثات بين الجانبين (١٨) .

وكان هناك شبه إجماع بين المساسة الإنجليز على أن مصر لن تتخذ أى خطوة حاسمة نحو إلغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٦ قبل شهر نوفمبر المقبل ، وعندئذ فإن بريطانيا قد تبذل جهوداً أخرى من جانبها للملاقاة وجهة النظر المصرية (المتشددة) في منتصف الطريق (١٩) ، وإذا ما قررت الحكومة المصرية إلغاء المعاهدة من جانب واحد فإن بريطانيا سوف تستمر في الاحتفاظ بقواتها في منطقة قناة السويس حتى انتهاء أجل المعاهدة في عام ١٩٥٦ (٢٠) واتخاذ عدة إجراءات تمثل في : القيام باحتلال عسكري على نطاق واسع لمنطقة القناة وتجديد الأرصفة الاسترلينية لمصر ، والتوقف عن شراء القطن المصري ، وإنهاء اتفاق مياه النيل وتجسري السودانين ضد المصالح المصرية ، ونشر الدعايات التي تشكك في قدرة الحكومة المصرية على إصلاح الأحوال السياسية والاجتماعية في البلاد لاظهارها بمظهر المتشدد أمام الإنجليز لمجرد تحويل أنظار الغضب الشعبي عن أوجه قصورها ، مع التأكيد على أن الوجود الروسي هو الخطر الحقيقي على الأمن القومي المصري وليس الوجود البريطاني في البلاد (٢١) .

وعندما لم يفلح «موريسون» أي رد من الحكومة المصرية بعث برسالة إلى النحاس باشا في ١٧ أغسطس أصر فيها عن تلقه تجاه رد الحكومة المصرية على خطابه في ٣٠ يوليو . وأشار النحاس

في رده ان مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، هي جزء من المشكلة ، اما الجزء الآخر فهو مسألة وحدة مصر والسودان تحت الناج المصري ، وان المسالتين كل لا ينفصل اى منهما عن الآخر ، وحذر من تصريحات الوزير البريطاني بشأن السودان التي من جرائها سوف تتوقف المفاوضات بصورة نهائية (٢٢) .

واكد النحاس باشا على ان المعاهدة استغفنت اغراضها ، وقد آن الاوان للتخلص منها ومن آثارها ، وسوف تلحق في القريب المعالج بعد تلك المفاوضات الطويلة التي احتملها مصر في صبر واثابة وكانت تنتظر ان يغير الانجليز عن افكارهم الاستعمارية التي على عليها الزمن ولكنهم ماطلوا فليتحلوا نتيجة عملهم « ان مصر لم تد صبرها وطل انتظارها .. » (٢٣) .

كما نادى مكرم عبيد هو الآخر بلغاء المعاهدة وعدم لجوء الحكومة الى الاحتكام لمجلس الأمن واستصدار قانون موري ينص على إلغاء المعاهدة واتفاقيتي ١٨٩٩ ، واتخاذ عدة اجراءات لمواجهة الوجود البريطاني على أرض مصر تلخص في :

١ — تحصيل الرسوم الجمركية على جميع واردات الجيش البريطاني وعدم اعلانها من اى رسوم أو تخفيضات ، مع عدم تقديم اى خدمات وزارية وحكومية لها .

٢ — منع العمال والمقاتلين المصريين من العمل مع السلطات العسكرية البريطانية أو التعاون معها .

٣ — منع البضائع والماكولات وغيرها من المواد اللازمة البناء والطعام والكساء من الوصول الى القوات البريطانية .

٤ — اتخاذ خطوات رسمية موروثة ببطان الاجراءات التي اتخذها الحكام العلم في السودان بشأن تكوين الجمعية التشريعية

ومحاولة وضع دستور خاص بالسودان ومنع المحامين المصريين من المرافعة أمام المحاكم السودانية وتوريد البضائع السودانية لاسرائيل .

٥ — عدم التعاون بين القوات المصرية والبريطانية برأ وبحراً وجوا (٢٤) .

أما من الموقف الأمريكى تجاه التواجد العسكرى البريطانى بالمنطقة ورغم مصر لهذا التواجد على أرضها ، أو الاشتراك فى أى تكتلات عسكرية ، فقد صرح وزير الخارجية الأمريكية اتشيون فى عام ١٩٥٠ أن الحكومة الأمريكية لا ترى فى وجود القوات الانجليزية فى مصر عملاً عدوانياً ، وأبقت عدم جلاء تلك القوات من بلدان الشرق الأوسط (٢٥) لا سيما مصر ، لأن الجلاء معناه توجيه ضربة قوية للتواجد الاستعمارى البريطانى الذى يمد جزءاً من الوجود الاستعمارى الغربى فى الشرق الأوسط (٢٦) .

وكانت الولايات المتحدة ترى من جانبها أن حل المسألة الانجلو مصرية يكمن فى الاتفاق بين الجانبين من خلال مشروع للدفاع عن المنطقة ، كما ترى أن العديد من المقترحات الجديدة لهذا المشروع قد قدمت للحكومة المصرية لتكون أساساً لعقد اتفاقية جديدة أن ترضى فقط أهداف ومطالب الطرفين المعنيين فقط ، بل تساهم بصورة فعالة فى الدفاع عن « العالم الحر » الذى تلعب مصر ومنطقة الشرق الأوسط فيه دوراً مهما لتحقيق السلام (٢٧) .

وكان الأمريكىون يدركون تمام الإدراك أن انتشار القوات البريطانية فى شتى مفاصل الشرق الأوسط يحافظ فى الوقت نفسه على مصالحهم الذاتية ، كما أن وجود تلك القوات على أرض مصر يتيح بلا شك لهم التفوق الاستراتيجى المطلوب (٢٨) وبؤ من خطوط مواصلاتهم بين الشرق والغرب بتواجدهم البحرى فى البحر المتوسط

بواسطة الأسطول السادس للوقوف أمام المد الشيوعي خاصة بعد
اتشاء حلف شمال الاطلسي N.A.T.O. عام ١٩٤٩ .

ولم يعد الأمريكان يعملون من وراء ظهر الانجليز كما كان من
قبل ، بل انهم الآن بدأوا يعملون بانفسهم « على المكشوف » ففي
فبراير ١٩٥١ أرسل جورج ماكجى نائب وزير الخارجية لـهستون
الشرق الأوسط لدراسة الاوضاع في المنطقة على الطبيعة ، وزار
مصر عدة مرات واجتمع بورير حارجيتها (٢٩) . لبحث أمور الخلاف
بين مصر وبريطانيا وتثبيت اقدام الولايات المتحدة بمصر .

ومع ذلك فقد اخذت رأسها ألمم رغبت أصلاقتها الانجليز
والفرنسيين واليهود حينما شاركهم التأييد في مشروع القرار
البريطاني بالأمم المتحدة الذي يقضى بمطالبة مصر برفع القيود
المفروضة على الملاحة في قناة السويس فيما يتعلق بالبضائع
القلادة لاسرائيل ، متجاهلين بذلك القرار حقوق مصر وسيادتها على
أراضيها (٣٠) واتضح منذ البداية مدى انحياز القوة الاستعمارية
الجديدة تجاه القوى القديمة في المنطقة وتأييدها بلا حدود للناتئة
الجديدة اسرائيل مما يشكل نوعا من التحدى ومناهضة المصالح
والأمانى القومية العربية لدول المنطقة الطامحة في التحرر
والاستقلال .

وعلى الرغم من أن كلا من بريطانيا والولايات المتحدة كانت
تعمل مدفوعة بمصالحها الذاتية ومحولة تثبيت اقدامها في المنطقة ،
فإن التنسيق الظاهري بينهما كان واضحا أمام المطالب الوطنية
المحلية ، فعملت بريطانيا على ازالة كل أسباب الخلاف مع الولايات
المتحدة حيث أرسل وزير الخارجية البريطاني هربرت موريسون
الى وزير الخارجية الأمريكى دين انشيسون Dean Acheson
رسالة في ١٥ اغسطس ١٩٥١ يوضح له الشكوك التى تشمر بها
بلاذه من جراء نشاط السياسة الأمريكية في مصر ، موضحا له أن

أهميتها في المنطقة ليست لذاتها فقط بل باعتبارها المنصر الرئيسي للدفاع عن الشرق الأوسط كله ، والشرق الأوسط لا تخفى أهميته للدفاع عن العالم الحر ، فلا بد لذلك من « تواجدنا بعصر » لا مجرد الحفاظ على مصالحنا أو مصالح المصريين ، بل « لتحملنا المسؤولية » سيانة من جميع القول المحبة للسلام ، ولذلك فإن بعض المسؤولين يدركون أنه يتمين علينا أن نظل موجودين في بلادهم ، وقد قدمنا بالفعل في ١١ أبريل الماضي اقتراحا قدمه السفير البريطاني بالقاهرة لوزير خارجية مصر يقضى بأن يتم توقيع معاهدة ١٩٣٦ بعد أن يتم الاتفاق على الانسحاب التدريجي للجنود الاتحليز من مصر ، الذي يبدأ خلال عام من الاتفاق بحيث ينتهى الانسحاب عام ١٩٥٦ ، واضعاه الطلمع المبنى على القامدة تدريجا بواسطة الأفراد الإنجليز ويتم تشغيلها طبقا للسياسة البريطانية وتحت الاشراف البريطانى المصرى مع انشاء نظام للدفاع الجوى يخضع الاشراف المشترك وتوفير الأسلحة والمعدات التدريبية اللازمة للقوات المصرية على أن توافق مصر على مودة القوات البريطانية في حالة الحرب أو التهديد الوشيك بالحروب أو قيام حالة طوارئ دولية يخشى منها .

لكن الحكومة المصرية رفضت هذه المقترحات رفضا قاطعا دون مناقشة وكررت مطالبتها بالجلاء الكامل خلال عام واحد (٣١) .

واقترح السفير الأمريكى بالقاهرة جيفرسون كاهرى في ٤ أكتوبر على الحكومة المصرية مشروعاً أمريكياً لتسوية النزاع الأنجلو - مصرى يحقق في كثير من نقاطه وأهدافه مع المقترحات البريطانية ويمثل في :

١ - بقاء القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ولكن تحت قيادة المصريين .

٢ - ان توافق مصر وانجلترا على الدفاع المشترك عن منطقة قناة السويس عن طريق أعداد متكافئة من قوات الدولتين بالمنطقة.

٣ - مدة الاتفاق عشر سنوات .

٤ - نظراً لأن نظم الدفاع عن القناة يعد حلقة من أهم حلقات الدفاع عن الغرب ، فإن القيادة الأمريكية ستوجه الى كل من مصر وبريطانيا مراقبين واسلحة وتقوم بتزويد الطرفين بكل احتياجاتهما.

٥ - تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدة المالية والفنية للنهوض بمستوى الشعب المصرى وتطوير اقتصاده .

وكانت الفكرة الأساسية للمشروع الأمريكى تركز فى ابقاء الاحتلال البريطانى بمصر لمدة عشر سنوات والحصل على زيادة النفوذ الأمريكى فى البلاد ، ومن هنا رفضته الحكومة المصرية (٣٢) .

٤ - إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى ١٨٩٩ :

طلبت جميع الأحزاب السياسية والتنظيمات العاملة بوقف جميع الاتصالات الرسمية مع بريطانيا وإلغاء المعاهدة فوراً ، وفى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٥١ وهو ذكرى مرور خمسة عشر عاماً على توقيعها نظمت الاحتفالات الشعبية الكبرى فى جميع المدن المصرية المهمة ، وتحدث فيها ممثلو تلك الأحزاب والتنظيمات ، طالبين بسرعة إلغائها منتقدين سياسة الوفد لسكوتهما حتى هذه اللحظة واتجهت المظاهرات الى السفارتين الانجليزية والأمريكية بالقاهرة تهتف بسقوط المعاهدة .

وأنكرت الحكومة الوفدية أنها فشلت تماماً فى حل أهم مشاكل مصر الوطنية وهى الجلاء الفورى لقوات الاحتلال البريطانى عن

طريق نسخ المعاهدة التي تمثل الاقرار الشرعى الوحيد بوجود هذه القوات .

وعلى الرغم من رغبة الحكومة في الاتفاق مع بريطانيا عن طريق المفاوضات ، لمقاها ابقنت بصورة لا تدع مجالا للشك أن طريق المفاوضات لن يأتى بجديد وسوف تفقد شعبيتها وبالمثل شرعية بقائها فى الحكم (٣٣) .

وفى يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ أعلن مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء إلغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثلتى الموقوتتين فى ١٩ يناير و ١١ يوليو ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان ، وذلك فى خطاب مطول القاء أمام اجتماع موحد للبرلمان المصرى ضم مجلسيه (٣٤) . واستعرض النحاس باشا المراحل التى مرت بها مفاوضات حكومته مع بريطانيا التى استمرت طوال ما يقرب من عشرين دون أن يبدؤ أى بارقة أمل فى الوصول الى اتفاق لعقد معاهدة جديدة تنمشى مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة طبقا للأحوال الدولية الجديدة (٣٥) .

واستعرض النحاس فى بيانه ثمانى عشرة حالة مماثلة اقدمت عليها دول مختلفة على إلغاء معاهدات كانت تربطها بدول أخرى من جانب واحد على النحو الذى اتبعته مصر وكان آخرها ما اقدمت عليه ألمانيا من إلغائها للاتفاق البحرى الموقود بينها وبين إنجلترا فى ١٨ يونيو ١٩٣٥ (٣٦) .

ثم أوجز النحاس باشا فى بيانه الأسباب التى من أجلها اقدمت مصر على إلغاء معاهدة التحالف التى عقدها مع بريطانيا عام ١٩٣٦ ، ومنها عدم توافر شروط الاختيار لمصر عند توقيعها على المعاهدة ، وتغير الظروف التى صلبت عقدها ومنافستها لأحكام اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ .

ومن اخلال بريطانيا بشروط المساعدة قال رئيس الوزراء
المصرى ان بريطانيا اخلت باحكامها والتزاماتها مثل تجاوزها لمحدد
القوات البريطانية المرخص بمرايطنها فى منطقة السويس ووقوفها
حجر عثرة فى سبيل تسلح الجيش المصرى وتدريبه وتزويده
بالمعدات الحربية .

ويلتصبة المسألة الفلسطينية فان النهج الذى سلك عليه
الانجليز لم يكن ليوصف الا بأنه سياسة مدوانية تعرض مصر لأشد
الاضطرار ، مع ان المعاهدة توجب عليهم الا يتخذوا فى علاقاتهم مع
الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع ما نصت عليه المعاهدة ، وذلك
فضلا عن سيلاستهم فى السودان التى يرمون من ورائها الى فصله
من مصر ، وغسل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية
فيه ، ينتهكين بذلك احكام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩
على حد سواء (٣٧) وانظمته النحاس باشا بيلانه بقوله : « يلحضرنا
الشيوخ المحترمين : من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن
أجل مصر لطلابكم اليوم بالفتها » .

وأودع النحاس باشا مكتب مجلس النواب اربعة مراسيم
بمشروعات قوانين ملكية ينص المرسوم الأول منها على الغاء القانون
رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الخاص بالموافقة على معاهدة الصداقة
والتحالف بين مصر وبريطانيا الصلى الموقعة بلندن فى ٢٦ اغسطس
سنة ١٩٣٦ ، ومن ثم ينتهى العمل باحكام هذه المعاهدة ، والاتفاق
الملحق بها الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات
البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية ، وانتهاء العمل باحكام
اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان .

والمرسوم الثانى ينص على دعوة البرلمان لتحديد المسائلتين
١٥٩ و ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستورى للسودان ،

وتعيين نائب الملك ، وعليه فقد أصبح الملك يلتب بهلك مصر
والسودان (٣٩) .

اما المرسوم الرابع فيحتوى على خمس مواد ويتص على أن
يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل اهالى
السودان كما تعد الجمعية شئون انتخاب يعمل به في السودان ،
ويكفل الدستور اقرار النظام الديمقراطي النيابى في ابلاد ويكون
للملك الحق في حل الهيئة النيابية او المجلس المنتخب وحده ،
وتشارك هذه الهيئة مع الملك في ممارسة السلطة التشريعية ويتم
الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية على
أن يكون استقلال السلطة القضائية والقضاة مضمونا ، مع كفالة
حرية الافراد الشخصية وحقوقهم وحيرياتهم العامة وحرية الاعتقاد
والراى والصحافة والاجتماع وتكوين الجمعيات ويتولى الملك اقرار
الشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والنقد في جميع انحاء
السودان (٤٠) .

وفى مساء نفس اليوم الذى قامت فيه الحكومة المصرية باعلان
بيئتها في البرلمان من الغاء المعاهدة ، أعلن السفير البريطانى
بالقاهرة أن هذا الاجراء من جانب واحد يعد عملا غير قانونى ،
وان حكومته تتهمسك بالمعاهدة وتعتبرها سارية المفعول ، في حين
أقر البرلمان المصرى بمجلسه هذا الاجراء واعلن تأييده التام
لالحكومة ووافق بالاجماع على المراسيم ومشروعات القوانين التى
تقدمها له رئيس الوزراء .

كما سارت المظاهرات الشعبية العنيفة في القاهرة
والاسكندرية والمدن الكبرى تعلن عن تأييدها الحكومة في الغاء
المعاهدة وتعتبر عن ابتهاجها بهذه الخطوة الوطنية المعبرة عن آمال

المصريين وتعلن عن مطالبتها لن الحصول على السلاح واستعدادها لخوض معركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال (٤١) .

وقد كان اقدام مصر على إلغاء المعاهدة من شأنه أن يثير فرع الحكومة البريطانية خاصة أن هذا الإجراء قد تم في وقت انتهز فيه نفوذها تاليا في إيران عقبه اقدام الفكتور مصنف على تأميم شركة البترول الأنجلو - إيرانية صاحبة النفوذ القوي في المجال السياسي والاقتصادي (٤٢) ، وتهديد العراق هي الأخرى بالغاء معاهدة ١٩٢٠ مع إنجلترا (٤٣) .

وبذلك بات النفوذ البريطاني مهددا بالضياع في المنطقة ولذلك فقد سارعت بريطانيا في اتخاذ سلسلة من التدابير في اليوم التالي لإلغاء المعاهدة وضح منها تصميمها على البقاء في منطقة القناة رغم لراة الشعب المصري ، فأصدرت وزارة الحرب البريطانية أوامرها بإلغاء اجازات الضباط والجنود الانجليز وأسرت باستشارة الولايات المتحدة وحلفائها في حلف الأطلنطي ، وعقدت لهذا العرض عدة اجتماعات بين الجنرال ايزنهاور القائد الأعلى لقوات الأطلنطي والجنرال عمر يرافلي والمارشال سليم والجنرال تشارل ليشيرل ؛ رؤساء أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية وللبريطانية الفرنسية واشترك معهم كل من اللورد فريرز أميرال البحرية البريطانية والجنرال الفونس جوان قائد القوات البرية للحلفاء في أوروبا الوسطى ، ودار البحث حول الدفاع عن منطقة البحر المتوسط والنتائج المترتبة على إلغاء مصر من جنبها للمعاهدة (٤٤) .

وفي يوم ١ أكتوبر أعلن وزير الخارجية الأمريكية دين أتشيسون استنكاره للأجراءات المصرية التي سوف تعود بأوخم العواقب على الأمن والدفاع بمنطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الدولية ومصالح العالم الحر ولهذا فإن الولايات المتحدة تؤمن بأن احترام الاتفاقات

اللولية يستلزم اتفاق الطرفين بدلا من اتخاذ احدهما اجراء من جانب واحد (٤٥) .

وقررت الحكومة البريطانية معالجة الموقف المصرى بلجراءات عملية مثلها فطعت مصر التى تحتتها بالفاء المعاهدة من طرف واحد، وصدرت تصريحات عديدة للمسئولين الانجليز تؤكد أن بريطانيا لا تنوى سحب قواتها من منطقة القناة على الاطلاق ، وانها على استعداد لتكوين هذه للقوات بطريق الجو اذا ما تطلب الامر . ومن جهة اخرى اومزت الحكومة البريطانية الى حكم عالم السودان بالنيابة (السير تشارلز كنجز) بصدار بيان رسمى فى التاسع من اكتوبر اعلن فيه أن الحكم الثنائى الذى قررته اتفاقية ١٨٩٩ سيظل اساسا للحكم فى السودان على الرغم من الفاء مصر لمعاهدة التحالف بينها وبين بريطانيا واعلانها ضم السودان للتاج المصرى .

كما اصدرت ريلسة اركان حرب الامبراطورية اوابرها لقواتها المراسطة فى قبرص لتكون على اهبة الاستعداد لمواجهة الطوارىء، حتى تكون جاهزة للتوجه الى منطقة القناة فى اى لحظة لمساندة القوات البريطانية بها (٤٦) . وحلوت بريطانيا بعد ان ادركت التأييد الشعبى الجارف لالفاء المعاهدة اثناء مرضى مشروعيات القوانين المصاحبة لهذا الاجراء على البرلمان المصرى لاتوارها أن تحوى هذه الازمة — التى لم تكن تتوقعها — مع مصر ، فاصدرت تعليماتها الى سفيرها بالقاهرة بتقديم المقترحات المعروفة بمقترحات القيدة المتحالفة للدفاع من الشرق الاوسط بالاشتراك مع سقراء الدول الاربع : الولايات المتحدة وانجلترا ، وفرنسا ، وتركيا (٤٧) وذلك فى ١٣ اكتوبر ، وطلب السقراء مقابلة وزير الخارجية محمد صلاح الدين لتسليمه مجتمعين مشروع المعاهدة الجديدة (٤٨) .

وامر صلاح الدين على مقابلة كل منهم منفردا حتى لا يتحول الاجتماع الى مظاهرة سياسية ضد القرار المصرى .

وكان المشروع في جوهره يستهدف تحويل الاحتلال البريطاني لصر إلى احتلال دولي ، فقد وافقت الحكومة البريطانية على استدعاء قواتها من مصر بشرط أن يحل محلها قوات الدول المشتركة في قيادة الشرق الأوسط ، وحتى تخرج بريطانيا من مصر وحول الشرق الأوسط من البوابة العمومية مرغومة الرأس وتعود إليها من الباب الخلفي كعضو في القوات الدولية الجديدة بحيث تتمول منطقة القناة إلى قاعدة عسكرية للحلفاء ويصبح حينئذ الجيش المصري وقوات دفاعه الجوي تابعة لدول الغرب المخالفة في أنظمة شمال الاطلنطي .

وابلغ السفير البريطاني وزير الخارجية المصرية موافقة كل من أستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقية على الاشتراك في هذه القيادة نظرا لاهتمام هذه الدول بالدفاع عن المنطقة ، وهي دول خاصة لتنفيذ البريطاني بلا شك (٤٩) .

وفي اليوم التالي (١٤ أكتوبر) اجتمع مجلس الوزراء بالإسكندرية برئاسة المجلس باشا وقرر رفض مقترحات الدول الأربع بصفة قاطعة ، وتم إعلان القرار في البرلمان يوم ١٥ أكتوبر حيث سبق بمجلسه في نفس اليوم بالاجماع على قوانين إلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي (٥٠) .

وفي ٢٧ أكتوبر بعث وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين برسالة إلى السفير البريطاني بالقاهرة أرفق بها نص بيان رئيس الوزراء للذي القاه أمام البرلمان ليخاطبه بموافقة البرلمان على إصدار التشريعات الخاصة بوقف سريان المعاهدة والاتفاق الذي بموجبه كانت تتمتع القوات البريطانية بالحاصلات والامتيازات فوق الأراضي المصرية ، وانتهاء تخويل بريطانيا وضع أية قوات عسكرية في منطقة قناة السويس حيث أن وجود هذه القوات منذ الآن يعد بمثابة لاحتلال غير مشروع وضد إرادة الشعب المصري .

وفي الوقت الذي استعد فيه أفراد الشعب لبده الكفاح المسلح ضد التواجد العسكري البريطاني في منطقة القناة ، أخذت بريطانيا من جانبها تستعد لاستخدام ميلية القمع والقهر ، ولذا فقد بادرت بإرسال تعزيزات عسكرية كبيرة إلى القاعدة (٥١) فنقلت نحو عشرة آلاف من الجنود الإنجليز بطريق الجو ، وصار الصدام المسلح أمرا محتوما مادامت مصر لم توافق على منح أية تسهيلات للتواجد العسكري البريطاني على أرضها للدفاع من الشرق « الأتني » وتأمين مصالح « العالم الحر » ، في حين نادى بعض أعضاء مجلس اللوردات بعدم التمسك بالتواجد البريطاني في منطقة القناة نظرا لتطور المفاهيم الحربية الحديثة وتقدم أساليب الحرب ، والعالم يسوده السلام الآن وبريطانيا ليست في حاجة لهذا العدد الهائل من القوات بجوار القناة ووسط شعب أصبح يكن مداوه شديدة لكل ما هو بريطاني (٥٢) على أرضه .

٥ - تصاعد حركة التحرر الوطني بعد إلغاء المعاهدة :

استجاب الشعب المصري للنداء الذي وجهته له حكومته بمنع التعاون أو التعامل مع أفراد قوات الاحتلال البريطاني وحصارهم في منطقة القناة وكل على رأس أفراد الشعب العمال . وقد طرحت فكرة الكفاح المسلح على جماعة كبار العلماء بالأزهر لإبداء رأيهم الشرعي فيها بمناسبة اعتزام كثير من الشباب إعلان قيام حرب العصابات والنضال المسلح ضد القوات البريطانية وذلك بعد أسبوع واحد من إعلان النحاس باشا في البرلمان إلغاء المعاهدة .

وأجمع علماء ومشايخ الأزهر على أن المستعمرين المعتدين يجب مقاومتهم بكل الوسائل الممكنة ، وعلى كل مصري أن يقاومهم بكل ما يمتلكه فلا يضمن بماله أو دمه في وقت صار مناسبا لبده الكفاح المسلح « طبقا لما أمرنا به الله ومن أجل مصلحة الوطن » وكل من

يتعامل أو يتعاون مع هؤلاء المعتدين يعتبر خائناً لوطنه ، وإباح الطماء دم كل مستعمر يعيش على أرض مصر ، وطلبوا بتكثيف الجهود بين الحكومة والشعب والتنسيق بينهما حتى لا تضيق مجهودات المقاومة هناك .

وقال بعضهم إن الدين الإسلامي يعتبر الانجليز بصد الغناء المعاهدة « مختصين ومعتدين » ، واحداً دم المحتدى طبقاً للقانون مباح بكل الوسائل (٥٢) وفي يوم ١١ أكتوبر ١٩٥١ اجتمع مؤتمر من الطلبة الذين ينتمون للأخوان المسلمين حضره عشرون ألفاً وقرروا الآتى :

١ - مفاتحة الحكومة :

(أ) أن تعلن أن مصر تعتبر في حالة حرب مع بريطانيا وأن القوات البريطانية الموجودة في مصر والسودان هي قوات معتدية .

(ب) أن تسمح الحكومة بحمل المواطنين للسلاح والا يعاقب القانون المصري على مقاومة الانجليز .

(ج) وقف جميع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع بريطانيا .

(د) إلغاء جميع الامتيازات الممنوحة للشركات البريطانية وتجريد أملاك الرعايا الانجليز كما منعت للحكومة الايرانية .

(هـ) محاكمة مجرمي الحرب الذين تأمروا على الجيش المصري والفدائيين للذين حاربوا الى جانبه خلال الحرب الفلسطينية .

(و) اطلاق سراح الفدائيين المسجونين بسبب مهاجمتهم للأهداف والمصالح البريطانية في مصر ، وكذلك الذين كانوا يحاربون في فلسطين .

(ز) اعلان الحكومة بأن الحاكم الانجليزى العام للسودان لا يمثل الحكومة المصرية فى السودان .

٢ - فى حالة استجابة الحكومة المصرية لهذه المطالبات الشعبية سوف تعبر عن رغبت ابنائها الذين يجب عليهم الوقوف وراءها حتى خروج آخر جندي بريطانى من مصر وتحرير البلاد من الاستعمار ، لما اذا لم تستجب لهذه المطالبات فى هذه الحالة يجب مقاومتها لتعاونها وتحالفها امام المحتل الاجنبى .

٣ - يجب تشكيل قوات للدفاع الشعبى وتتكون من ستة عشر الف فدائى من حاربوا فى فلسطين لبدا الكفاح المسلح فوراً .

٤ - الحفاظ على ارواح المهندسين الانجليز المقيمين بمصر وممتلكاتهم .

٥ - الدعوة لاقامة مؤتمر دولى اسلامى للمسلمين فى جميع انحاء العالم لتنظيم حركة للتحرير الاسلامى تبدأ بتحرير فلسطين .

٦ - يجب ان تبلغ الحكومة المصرية وجميع السفارات والصحف بمحتوى هذه القرارات (٥٤) .

وقد أثارت هذه الدعوة لاستخدام السلاح نائرة الانجليز حاسة بعد ان نهت وزارة الأوقاف الملكية المصرية على جميع أئمة المساجد أن يكون موضوع خطبة الجمعة ١٢ أكتوبر فى جميع مساجدها الدعوة الى الجهاد والكفاح المسلح (٥٥) وبناء على تعليمات الحكومة البريطانية فقد قام السفير البريطانى رالد ستيفنسون بالاتصال بالحكومة المصرية ليحعلها مسئولة حملة ارواح الانجليز فى مصر وممتلكاتهم .

وشكا السفير الى وزير خارجيته من أن الحكومة المصرية لم تأخذ على ملقتها مسئولية حملة ارواح الانجليز ولم تنعهد بذلك

أو تحلول بمنعه أمام التحريض المستمر ضدهم من جانب المصريين، كما أن المعطلة البريطانية صارت عرضة للمهيب « أ ورجاء » عدم اقتفاسي من هذه الحوادث التي « تبعث على الأسى » وطالبه بالسعى لدى الحكومة المصرية للحصول على ضمانات رسمية بمسئوليتها من حملة أرواح وممتلكات الأجانب عموما في البلاد ومنع التحريض على الاغتيال أو الإعلان عنه (٥٦) .

وبدأت بريطانيا تضغط بكامل ثقلها لمجابهة الاجراءات المصرية إذ اقترحت على الولايات المتحدة تدويل منطقة قناة السويس بعد ان فشلت في الحصول على موافقة مصر على مشروع الدفان المشترك ، ونتيجة لارتفاع شعبية الوفد ارتفاعا لم يسبق له مثيل منذ ثورة ١٩١٩ فقد اتجهت بريطانيا للقيام بخطوة أكثر ايجلية كوسيلة ضغط على الحكومة الوفدية إذ أبرت الشركات البريطانية العاملة في مجال استخراج البترول تحت حمايتها بمنطقة السويس تحديد كميات البترول التي تصل الى القاهرة والدلتا والاسكندرية من مصفاة الكبريت بالسويس لكي يكون الضغط البريطاني محسوسا على مواقع الانتاج ومظاهر الحياة اليومية في تلك المناطق المزدهرة بالنشاط ، وبدأت درجات الخطر تتصاعد بسرعة لم يسبق لها مثيل (٥٧) .

وما ان علم عمال وسائقو السكك الحديدية بوصول التعزيزات العسكرية البريطانية الى ميناء بورسعيد يوم ١٢ أكتوبر والتي بلغت نحو ثلاثة آلاف من العسكريين الانجليز حتى رفضوا نقلهم بقطارات الى معسكراتهم بغدق وكسبريت فاضطرت السلطات البريطانية الى نقلهم في سيارات ولوريات للجيش البريطاني (٥٨) .

واضرب العمال المصريون في المعسكرات البريطانية عن عملهم وانسحبوا جميعا وضخوا بهربيتهم واجورهم استجابة لنداء الحكومة بعدم التعاون مع المحتلين ، وامتنع عمال الشحن والتفريغ في شفور

القناة من تبريغ حمولات البواخر البريطانية التي ظلت تهيم في القناة دون أن تتمكن من أنزال شحناتها وقللت الحكومة هذه المبادره الطيبة للرأسة من العمال بالتأييد والتشجيع فالحقت العمل المنسحين جميعا بمصالحها المختلفة بالقاهرة والأقاليم ووفرت لهم سبل الاعاشة رغم عدم استعدادها لهذا الانسحاب الجماعى المفاجيء وارضى العمال أجورا ادنى مما كانوا يتقاضونه نتيجة عملهم مع الانجليز وتحملت خزانة الدولة في عام واحد ستة ملايين جنيه اجورا لهم (٥٩) واضطرت السلطات البريطانية الى تجنيد ٦٥٠٠ من القبارصة العاطلين للعمل في معسكرات القناة (٦٠) .

وشهدت القاهرة والاسكندرية ومدن الاقاليم مظاهرات ضخمة للطلاب والعمال يومي ١٥ و ١٦ أكتوبر مطالبة بالسلاح والتوجه للقناة ، واشتدت مظاهرات أبناء مدن القناة الذين امتنعوا عن التعامل مع الانجليز واسرهم . وقد أثرت هذه المقاومة السليبية تولت الاحتلال فقامت باحتلال كوبرى الفردان في اليوم السابع مشرا لعزل الجيش المصرى المربط في سيناء على الحدود الاسرائيلية عن بقية أنحاء البلاد ، واحتلت محطات الكهرباء والمياه بتلك المنطقة واستولت على « المعنية » التي تربط بين صفى القناة وقامت باحتلال جبرك السويس والاسماعيلية وبورعيد والقنطرة (٦١) .

ونتيجة لانعدام التعاون القائم بين مواطنى مدن القناة والمعسكرات الانجليزية صارت القاعدة البريطانية تعاني من متاعب جمة في الامدادات والتموين وخشى الأفراد الانجليز على أرواحهم ، ووجدت هذه القوات نفسها في عزلة تامة تتلقى الهجمات الفدائية هجمة تلو الأخرى ، وصار تركيزها محصورا في حماية نفسها لمقط بعد أن فقدت الأمن والاستقرار اللذين ظلت تنعم بهما لفترة طويلة (٦٢) .

وبات على وزارة المحافظين التي لها ثرشل في ٢٦ أكتوبر أن تواجه الموقف الصعب ، إذ أعلنت الوزارة البريطانية تمسكها

بالمعامدة ، وصرح هريوت موريسون وزير الخارجية أن بلاده
ستقابل « القوة بالقوة » اذا اقتضى الأمر لبقاء قواتها في منطقة
السويس (٦٣) -

وازاء تطوع كثير من الشباب للكفاح ضد الانجليز وتلief كتائب
التحرير من الفدائيين الذين اتخذوا من مديرية الشرقية والمناطق
القريبة من معسكرات القناة مسرحا للتدريب ومزاولة نشاطهم
الفدائي ضد قوات الاحتلال .

فقد سمعت بريطانيا على تنفيذ خططها لتسديفت الاسدادات
الحربية على المنطقة وقررت اعتبارها منطقة عسكرية بريطانية
« منقطة » يحظر على المصريين الانتقال بين أرجائها دون إذن مسبق
وتفتيش دقيق ، وزاد تداخلها في شؤون البوليس المصرى وتهجمها
على المدن والقرى والنقاط المهمة واضطهاد السكان وتفتيش
منزلهم بالاكراه والاستيلاء على المواد التموينية من المحلات والمنازل
وصار الدخول أو الخروج من مناطق القناة للمصريين يمثل احتقارا
واذلالا للمصرى نتيجة لضعف سيطرته على أرض بلاده (٦٤) .

ومن جهة أخرى فقد قررت المضي في مشروع القيادة المتحالفة
للشرق الأوسط وبدون اشتراك مصر في أوائل نوفمبر ١٩٥١ ، لكن
مصر كانت قد رفضت من قبل الاشتراك في هذا المشروع لأن
الانجليز لا يحترمون تمهدهاتهم منذ عقد معاهدة ١٩٣٦ ، ولم
يساهموا في تعزيز قوة الجيش المصرى الذى كان من الممكن أن
يعتمدوا عليه الآن ، بل انهم تركوه ضعيف العدد والعتاد ولم ينفوا
بتمهدهاتهم تجاه تدريبه وتسليحه (٦٥) ولم تكن السياسة البريطانية
في وادى النيل قبل المعاهدة وبمعداها الا نموذجا للاستعمار الفاشم
ولا يمكن وصفها بأقل من « نقض العهد وخيالة الامانة » وان
سياستها في السودان ومحاولاتها لصله عن مصر لخير دليل على

ذلك . فيجب على الانجليز ان يتركوا وادى النيل لاهله وانهاء الحكم
البريطاني في السودان وتحقيق وحدته مع مصر (٦٥) .

وظلت الحكومة البريطانية سائرة في غيها اذ حشدت قوات
ضخمة في قبرص لتكون على مقربة من قاعدة القنارة وتم نقلها
بواسطة الطيران الملكي البريطاني ، واسرع البريجادير انطونى
ميد وزير الحربية البريطانية الى مغادرة لندن متجها نحو فايد
في اواخر نوفمبر للاجتماع بالمسؤولين العسكريين الانجليز لوضع
الخطط الكفيلة بوقف النشاط القذافي للمصريين .

وحاصرت القوات البريطانية مدينة الاسماعيلية ونصبت مدافع
الميدان على مدارها ، ثم تكررت مشاهد الاشتباك الدامية بين
المصريين والانجليز بمدينة السويس في ٣ ديسمبر وقتل عدد كبير
من الجانبين ثم تكررت في اليوم التالى (٦٦) مما اضطر كثيراً من
العائلات البريطانية الى الرحيل من مدن القناة متجهة الى بلادها .

ومن اوسع الجرائم التى ارتكبها الانجليز في حق المدنيين العزل
ذلك الجريمة التى وقعت على حى مأكله بمدينة السويس ويسمى
كفر احمد عنده والتى انتهت بتدميره بالكامل ، اذ تمطت القيادة
البريطانية بحاجتها الى ثقب طريق يصل ما بين معسكراتها في
شمال السويس ووابور تكرير المياه الخالص بالقوات البريطانية ،
وقامت بهدم الحى الذى يتألف من ١٥٦ منزلا ويقطنه نحو الفى
تسعة وحولته الى اطلال خاوية .

وقد ابلغت وزارة الخارجية المصرية هذا الحادث لمطلى دول
العالم المجتمعين في الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس ، وتولى
الدكتور محمد صلاح الدين تقديم مذكرة بهذه الشأن في الحادى عشر
من ديسمبر للسكرتير العام لهيئة الأمم مسرر تريجفى لى ، موضحا
نظافة العدوان البريطانى المسلح على الحى الأمن وفى الوقت

نفسه اجتمع مجلس الوزراء المصري وقرر سحب السفير المصري في لندن عبد الفتاح عمرو احتجاجا على تصرفات السلطات البريطانية في منطقة القناة (٦٧) .

وزاد تعرض الانجليز باعلى مدن القناة اد واصلوا اعتداءاتهم على السويس في اوائل يناير ١٩٥٢ ، وابو صوير والمحسنة ، وقاموا بهاجرة التل الكبير في ١٢ يناير بدعوى انها تؤوي القذائيين الذين يهاجمون معسكراتهم (٦٨) .

وكانت بريطانيا حتى هذه اللحظة لا تزال تامل في تمضييد حلفائها الغربيين لهذا الوقت المتأزم الذي صارت تواجهه في مصر ، سلفر تشرشل الى الولايات المتحدة محاولا احياء مشروع القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الاوسط مع المسؤولين الأمريكيين بدعوى الدفاع من قناة السويس ومصلح المعلم الحر (٦٩) حتى يتخلص بريطانيا من ورطتها في منطقة القناة ، لكن دون جدوى اذ انتهى الامل في حل القضية على مائدة المفاوضات وانتقل الى ميدان العمل المسلح .

★ ★ ★

هوامش الفصل السابع

- (١) The Parliamentary Debates (Hansard) ; House of Commons, Vol. 487, pp. 27-29.
Ibid, pp. 25-27. (٢) مناقشات يوم ٢٣ أبريل ١٩٥١ .
- (٣) وزارة الخارجية الملكية . معاصر المعاهدات السياسية والمنكرات للجدالة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ - توليف ١٩٥١ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .
- (٤) Documents on international affairs ; 1951, pp. 455-456.
Ibid, p. 457. (٥)
- Ibid, pp. 455-457. (٦)
- رئاسة مجلس الوزراء السودان (الكتاب الأحمر المصري) ، ص ٢٧٩ .
- (٧) أصبحت وزارة للحدوية البريطانية أوامرهم الى أربع من بوارجها للحرية لحماية السكان البريطانية من القتلين المقرر للحكومة المصرية عند مرورهم بمطارات بورسعيد والبحر الأحمر .
- Ibid, pp. 456-457.
- (٨) مضايقات مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- (٩) نفس المضايقة السابقة .
- جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ، ص ١٧٦ - ٦٨٠ .
- (١٠) مضايقات مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- جمهورية مصر : القضية المصرية ، المصدر السابق ، ص ٦٨٠ .
- (١١) مضايقات مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .
- (١٢) مضايقات مجلس النواب ، نفس الجلسة .
- الكتاب الأحمر المصري عن السودان ، المصدر السابق . ص ٢٨٠ -

Documents on international affairs, 1961 ; Op. Cit., (١٢)

pp. 458-459.

Ibid., p. 458.

• (١٦) الكتاب الأخضر المصري عن السودان . المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

• (١٥) الأولى مطبوعة في ٢٠ أكتوبر ١٨٨٨ م ، والناس حوّل عليه في

٢٦ يناير ١٩٤٥ .

Documents on international affairs, 1961, Op. Cit.,

p. 458.

• (١٦) مضايقات مجلس النواب ، جلسة ٦ أغسطس ١٩٥١ .

• (١٧) المصري ، عدد ٨ أغسطس ١٩٥١ .

• (١٨) محاضر الجائحات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية .

وحكومة المملكة المتحدة ، المصدر السابق ، مارس ٢١٤ - ٢١٥ .

• (١٩) المصري ، عدد ٨ أغسطس ، ١٩٥١ .

• (٢٠) المصري ، عدد ٩ أغسطس ١٩٥١ .

• (٢١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، ص ١٩٢ .

Documents on international affairs 1961, Op. Cit., (٢٢)

pp. 461-462.

• محاضرات المحادثات السياسية ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

• (٢٣) خطاب النحاس باشا في تكري سعاد زغلول مساء يوم ٢٣ أغسطس

١٩٥١ . بلوحة الولد المامة بالامسكندرية . المصري . عدد ٢٤ أغسطس

١٩٥١ .

• (٢٤) من خطاب مكرم عبيد زعيم الكتلة الوفدية في تكري سعاد زغلول

يوم ٢٣ أغسطس بيدان عابدين بالقاهرة .

• المصري ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٥١ .

• (٢٥) سيرانيان . مصر وتضالها عن أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

• امرب توري السعيد رئيس الوزراء العراقي ورئيس حزب الاتحاد

الديمقراطي عن تأييده لبيان محمد صلاح الدين المبر عن أماني العرب جميعا .

كما أعلن عن تأييد للعراق لانهاء معاهدة ١٩٣٠ مع إنجلترا في حالة التواء

مصر لمعاهدة ١٩٣٦ . المصري ، ٦ أغسطس ١٩٥١ .

• (٢٦) سيرانيان : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

• (٢٧) سيرانيان . المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .

Documentary history of U.S. Foreign Policy ; 1945- (٢٨)

1973, Vol. V., p. 615.

- (٢٩) سيرافيان . المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
- وإن اقترحت الحكومة الأمريكية لانسداد أنابيب القناة بين إنجلترا ومصر
أن تلزم مصر إلى عضوية حلف شمال الأطلسي ؛
محمد عبد الرحمن درج (دكتور) : قناة السويس ، ص ٢٦٧ .
- (٣٠) المصري ، عدد ٨ أغسطس ١٩٥١ .
Documents on international affairs, 1951, Op. Cit.,
pp. 462-463.
- (٣١) محمد حسين هيكل . ملفات السويس . المرجع السابق ، ص ٧٨٠ - ٧٨١ .
Documents on international affairs ; 1951, Op. Cit.,
pp. 441-442.
- (٣٢) سيرافيان : المرجع السابق ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .
- (٣٣) المرجع نفسه ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .
- (٣٤) مضايقات مجلس النواب ، جلسة يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
Eden, Anthony ; The Suez Crisis, p. 8.
- (٣٥) بيان النحاس باشا أمام البرلمان ، جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
- صلاح عزام : وثائق مصطفى النحاس ، ص ١٢ .
- (٣٦) ألفي هذا الاتفاق في يونيو ١٩٢٩ .
- وثائق مصطفى النحاس . المصدر السابق ، ص ٢٤ .
- (٣٧) مضايقات مجلس النواب ، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
Eden, Anthony ; The Suez Crisis, Op. Cit., 1958, p. 8.
- (٣٨) المصدر السابق ، نفس الجلسة .
- (٣٩) طبقاً لما نص عليه المرسوم الثالث .
- (٤٠) حديث الرامسيوم الأربعة بقصر الملته في ٧ أكتوبر ١٩٥١ .
- مضايقات مجلس النواب ، جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥١ .
Documents on international affairs, 1951, Op. Cit.,
pp. 464-466.
- (٤١) جمال حناك . دراسة تاريخية بعنوان : كيف نعمت الخريطة كفاح
الشعب ضد الاستعمار ، أكتوبر . عدد ٧٩ يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .
Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 8.
- (٤٢) محمد عبد الرحمن درج (دكتور) : قناة السويس ، ص ٧٥٨ .

(٤٢) أعلات الحكومة الفرنسية عن تأييدها لبريطانيا وضرورة الحزم والسدة مع مصر لعدم شروع الغاء المعاهدات إلى مختلف أرجاء الشرق الأخرى وانتعاج سياسة قوضوية تهدد مصالح الدول الموحدة على معاهدة شمال الأطلسي والأمم الحرة . محمد حسنين هيكل . ملفات السريوس ، ص ٧٠٢ .

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٢٦٠ .

Documentary history of U.S. Foreign Policy, Op. Cit., (٤٥)
p. 815.

(٤٦) محمد عبد الرحمن برج (نكتور) المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

(٤٧) سفراء القوى الأربع بالقاهرة ٢٤ . المسير والف ستيفنسون (بريطانيا) جيفرسون كافري (أمريكا) . كوف دي موريل (فرنسا) . فريد خلوص توجاي (تركيا) .

(٤٨) جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (وثائق المفاوضات المصرية البريطانية) المصدر السابق ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

(٤٩) ميرانيان : المرجع السابق ، ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٥٠) القانون رقم (١٧٥) لسنة ١٩٥٩ :

ميرانيان : أراجع السابق ، ص ٢٢٩ .

عبد العزيز الشناوي (نكتور) جلال يحيى (نكتور) : وثائق ونصوص التاريخ الحديث . والمعاصر ، ص ٧٨٧ - ٧٨٨ .

Morlew, John : Angli-Egyptian Relations 1800-185, (٥١)
pp. 380-382.

The Parliamentary Debates (Hansard), Op. Cit., House (٥٢)
of the Lords, Vol. 174, pp. 436-441.

(٥٣) كل ذلك رأى الشيخ على الخفيف امتداد القريعة الاسلامية يكلية الحقوق بالقاهرة ، أما الشيخ عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر (١٩٥٠ - ١٩٥٦) فاعتذر عن الادلاء برأيه قائلا : « ان القوي يجب ان تكون صانعة عن ملهى القرار المصرية دون غيره » . وقال الشيخ محمد أبو زهرة امتداد القانون بجامعة مؤاد الأيل « ان الجنود الانجليز في مصر كرههم هم رعيا بيتنا ويجب الحفاظ على ارواحهم لانهم كالفانلون ، لا يزالون يبتغون بمساعدة فلا نعلم الحرب عليهم . وذلك من أجل خدمة المصلحة العامة لبلدنا » .

F.O. 371/90117/162929/162929/JE 10110/80, Alex. Telegram No. 750, 18th October, 1951.
Muhar, Soud ; Al-Azhar, p. 44.

• الجيود المصري ، عدد ١٥ اكتوبر ١٩٥١

F.O. 371/90117/162929/ JE 10110 Ibid (٥١)

• الأهرام ، عدد ١٧ اكتوبر ١٩٥١

وبدا بالفعل جمع التبرعات واعداد البيانات باسم عزيز المصري القائد العام لكثائب التحرير وانهالت التبرعات على الجرائد التي شكلت لهذا الغرض من جميع طوائف الشعب :

حسن عزت استمرار معركة الحرية ، ص ١٠٨ - ١٠٩

محمد عبد الرحمن بريح (نكتور) عزيز المصري والحركة الوطنية المصرية

ص ١٤٢ و ١٤٣

F. 371/90117/1612929/African Department, Egypt and Sudan, JE 10110/80. Telegram No. 272, British Embassy, Alex., 18th October, 1951.

F.O. 371/90117/1612929/JE 10110/80, No. 349, British Embassy, Alex. October 16, 1951. (٥٦)

(٥٧) محمد حسين هيكل - ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ١٧١ -

١٧٥ . واه سبق للقادة العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط أن مرتبت خطتها في حالة الضرورة للقصور في منطقة قناة السويس أن تتدخل عسكريا لاحتلال القناة والقاهرة والامكنة : نفس المرجع ، ص ١٧٠ .

(٥٨) عبد الرحمن الرافعي ، مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢

ص ٨٢ - ٨٤ ، الأهرام ، عدد ١٤ اكتوبر ١٩٥١

(٥٩) ابوالفائز القاريقية للحركة للعمليات المصرية ١٨٥٦ - ١٩٧٠ ، للجلد

الاول ، وثيقة رقم (٢) : سنة ١٩٥٢ ، ص ١٠٥ - ١١٤ ، المصري عدد ١١ اكتوبر ١٩٥١

(٦٠) أنزل هؤلاء القياصرة الى مقام السويس بدون جوازات سفر ولقوا على الفور للعمل بالمسكرات البريطانية ، وقد قاروا على الانجليز فيما بعد لاثارت السلطات البريطانية ترحيلهم ليلادهم : المقام ، عدد ٧ يناير ١٩٥٢

(٦١) عبد الرحمن الرافعي : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ ،

الرجع السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ ، الأهرام ، عدد ١٨ اكتوبر ١٩٥١

(٦٢) محمد عبد الرحمن بريح (نكتور) قناة السويس ، المرجع السابق ،

ص ٢٧٧

(٦٢) عبد الرحمن الرافعي مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ . مرجع سابق ، ص ٨٦ . وقد طالب العسكريون سنان سبيح العضو ومجلس اللوردات بأن تكون السلطات البريطانية في تعاملها بين الجريمة و « المظهر الوطني » التي تعبر عنها الحركات الشعبية في مصر لأن الرأى العام يصاند دائما هذه المشاعر - وقال نحن لن نفرض أنفسنا وقوانيننا على مصر ، وأن تتمكن أي دولة من البقاء على أرضها بالقدرة فمن رغبة الشعب المصري .
The Parliamentary Debates (Hansard), Lords,
Vol. 174, p. 442, November 21, 1951.

(٦٤) عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق . ص ٨٧ - ٩٢ : المقلم ، عدد ٣ ، ٧ يناير ١٩٥٢ -

(٦٥) عن خطاب الدكتور محمد صلاح الدين (باشا) وزير الخارجية ورئيس وفد مصر أمام الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس يوم ١٦ نوفمبر ١٩٥١ :

جمهورية مصر القومية المصرية ، لصنع السلام ، ص ٦٩٢-٧٠٢ .
وثيقة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصري . عن السودان المصري السابق ، ص ٢٨٨ - ٢٩٢ .

(٦٦) عبد الرحمن الرافعي : مصر بين ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٢ يوليو ١٩٥١ . المرجع السابق . ص ٩٣ - ٩٤ .
الأرقام : عدد ٦٥ ، ١٢ نوفمبر ١٩٥١ .

(٦٧) عبد الرحمن الرافعي : المرجع نفسه ، ص ٩٧ - ١٠١ ، للصور ، ٤ يناير ١٩٥٢ -

(٦٨) Valiklidi ; The History of Egypt, pp. 388-389. المقلم ، عدد ٤ يناير ١٩٥٢ .

(٦٩) محمد عبد الرحمن بروج (فكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ ، المقلم عدد ١٨ يناير ١٩٥٢ - وقد ظهر مدى الانحياز الأمريكي لبريطانيا عندما صرح هايكل مكشور عن الخارجية الأمريكية بأن مصر أغلقت بالتزاماتها الدولية عندما أنفرت برفض الجامعة وأن مواقف بلاده لم يتغير تجاه المسألة المصرية خلا تصريحات دين أوشيسون في ١٧ أكتوبر للناض والمعبرة عن رأى الولايات المتحدة في أن مصر لم تحترم التزاماتها الدولية وأن قرارها قد جابهه انصواب Documents on international affairs, 1951, Op. Cit., pp. 468-469.
المقلم ، عدد ٥ يناير ١٩٥٢ .

★ ★ ★

الباب الثالث

الثورة والاتفاق مع بريطانيا

١٩٥٢ - ١٩٥٤

- الفصل الثامن : ثورة يوكيو وموقفها من قضية وحدة وادي النيل .
- الفصل التاسع : الثورة وقضية الجلاء .
- الفصل العاشر : توقيع اتفاقية الجلاء .

الفصل الثامن

ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادي النيل

- ١ — مجهولات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان .
- ٢ — محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء .
- ٣ — اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ .
- ٤ — الانتخبات السودانية وتنازلها .

ثورة ٢٣ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادي النيل

توالت الوزارات على حكم البلاد بعد أن أُطيح بالوفد صاحب الأغلبية الشعبية اثر اعلائه للأحكام العرفية مساء يوم الحريق ، ولم تكن تلك الوزارات المتتالية سوى مظهر من مظاهر أزمة الحكم في مصر ، وانعدام الثقة بين الشعب والسراى ، وفليلا على عدم الاستقرار ، لم تكن مشيت المقاومة ضد الانجليز (١) ، وازدادت الأزمات حدة ، وكان لابد من مخرج نحو تغيير جذرى يعيد الأمور إلى نصابها ، وبعد أن أصبحت حتمية تغيير الأوضاع القائمة ضرورة ملحة لا مفر منها (٢) .

وكان الجيش هو محط الأنظار للقيام بهذه المهمة فهو القائد عليها بما لديه من امكانية التغيير بالقوة المسلحة ، واستشعر ضباطه مدى المهمة الجليلة الملقاة على عاتقهم وهم أبناء ذلك الشعب وحياته ، ومن هنا فقد هب الضباط الأحرار - الذين كونوا تنظيمهم في أواخر الأربعينيات برئاسة جمال عبد الناصر (٣) - في ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لتغيير هذا الواقع وكانت خططهم تعتمد على الاستيلاء على مقاليد الأمور بالجيش مع ضمان التأييد الشعبى لحركتهم ، وظلح الملك فاروق دون ارافة دمه ، وكان لهم ما أرادوا في خلال أيام قلائل إذ هلت الجميع بل أذهلتهم أنفسهم (٤) .

ودانت مقاليد الأمور في البلاد للضباط الأحرار ، إذ رحب المواطنون بهذه الحركة المباركة (٥) التي سرعان ما تحولت إلى

ثورة ييشاء تخلق آمال الملايين من أبناء الشعب في الحياة الحرة
الكريمة وتلقى على الفساد والحسوية وتقيم أسسا قوية
من العدل الاجتماعى والمساواة بين مختلف طوائف الشعب المصرى،
ومن أجل ذلك خرج الملك فاروق منادرا البلاد بعد تنازله عن العرش
لأبنه في ٢٦ يوليو (٦) .

وتوالت القرارات الثورية بإصدار قانون تحديد الملكية الزراعية
في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ لتحرير الفلاح من سلطان صاحب الأرض ، ثم
ألغيت الملكية وأعلنت الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٢ (٧) ، وسُـرِـت
الحركة في خطها الثورى .

وكأنت بريطانيا قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ، قد وجدت أن من
المستحيل عليها إقرار أى تقدم نحو تحقيق أى شكل من أشكال
الاستقلال للسودان وإبعاده عن الاتحاد مع مصر كخط ثابت
السياسة البريطانية في المنطقة ، وكذلك لم يتم تحقيق أى تقدم في
هذا المجال نظرا لاصرار الملك فاروق على حقه في السيادة على
السودان وهو الحق الذى طالب به من قبله والده الملك نؤاد في
العشرينات كما كانت هناك مشكلة حياة النيل التى كانت تثير
مخاوف الحكومات المصرية المتتالية من أن تتولى السلطة في الخرطوم
حكومة معادية لمصر ، وبالتالي يمكن التأثير على عصب الحياة
وشرائنها في شمال الوادى (٨) .

ووضعت مصر نفسها في موقف المستحيل حين راحت تطالب
بالسيادة على السودان تحت دعوى التاج المشترك ، اذ ان معظم
السليبيين المصريين المتفاوضين بشأن السودان قبل الثورة لم
تكن لديهم فكرة واضحة من حقيقة الوضع في السودان ، فقد كان
من بينهم من راح يطالب بملكية مصر للسودان على أسس حق
الفتوحات العسكرية منذ محمد على او حملات استكشاف منابع
النيل في مصر اسماعيل وقد تسمى هؤلاء ان القرن العشرين له

أحكامه وظروفه التي تخطف عن أحكام وظروف القرن التاسع عشر .

كما كان من بينهم من أدركوا بوعيمهم وحسهم السياسى أن الظروف قد تغيرت ، فطوروا مطلب ملكية السودان ليصبح وحدة وادى النيل ، ناسين أن الوحدة فى العصر الحديث بين طرفين تقتضى تلاقى أرائتى شعبين بتلم حريتهما .

وفى الغالب كان معظم هؤلاء الساسة لم يدرسوا بقدركاف طبيعة تكوين السودان الجغرافية وواقع تركيبته السكانية ، ولم يعرفوا شيئا كثيرا عن تطلعاته القبلية والطائفية والسياسية . فتحدثوا وتفاوضوا عنه أو باسمه دون أن تكون لديهم صورة واضحة أو محددة عن شئونه (٩) .

وظلت بريطانيا حتى قيام الثورة تستخدم كل مهاراتها السياسية لاستمرار سيطرتها على السودان باثارة مسالتين ، آل مصيرهما إلى الرغض من جانب السياسة المصريين وهما :

١ - فصل المسألة السودانية من المسألة المصرية .

٢ - حق تقرير المصير للسودانيين بأنفسهم (١٠) .

لكن من الملاحظ أن بعض المفاوضين المصريين راوا يقابيل نظرهم أن من الممكن أن يترك السودان لاتفاق خاص بعد أن يتم تسوية المسألة المصرية ، وبذلك تتحقق عملية الفصل بين المسالتين كما رأينا فى مفاوضات سعد - منير وكذلك فعل عملى مع كيرزون (١١) من قبل .

٧ - مجهولات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان :

مع تولى الضباط الثبيلان الجدد زمام السلطة في مصر ، كان عليهم أن يواجهوا حقائق الموقف بكل أبعاده ، وعليهم في واقع الأمر أن يواجهوا المعضلة المستعصية للاحتلال البريطاني لمصر ، عيبدون ذلك ليس هناك استقلال أو حرية .

ومن هذا المنطلق طلب جمال عيد الناصر في يوم ٥ أغسطس ١٩٥٢ ملفات المفاوضات المصرية - البريطانية واتكب على تراجعتها ، وطلب من علي ماهر رئيس الوزراء أن يخصص له ولبعض زملائه سلسلة من اللقاءات معه تخصص لمناقشة العلاقات المستعصية مع بريطانيا ، ثم تابعها بعدد من الاجتماعات مع الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية في حكومة الوفد ، ثم رأى استكمال بحثه للموضوع بجنسة طويلة مع نجيب الهلالي باشا آخر رئيس للوزراء تفاوض مع الانجليز قبل ٢٣ يوليو ، وذلك لاستجماع صورة كاملة للموقف بكل تفاصيله ، وسلمه الهلالي باثنا الورقة البريطانية التي قدمت اليه من قبل بمساعدة الولايات المتحدة والتي كانت تشير الى قبول بريطانيا لبدأ الانسحاب من مصر اذا أمكن التوصل عن طريق المفاوضات الى ترتيبات امن جماعي تحقق الدفاع عن المنطقة .

ومن هنا كانت المهمة شاقة بالنسبة للأوضاع الخارجية وبصرف النظر عن أوضاع إعادة ترتيب « البيت من الداخل » ، كان الوصول الى اتفاق مع الانجليز لانسحابهم من مراكزهم الاستراتيجية بمصر ، وخصوصا بعد انسحابهم من عيبدان في ايران لن يتأتى من خلال حوار دبلوماسي ، واتما من خلال صراع الارادات والقدرة على تعرضها على الجانب الآخر ، ومن هنا كان وانسحابا للتكوار أن :

١ - موضوع الجلاء عن مصر يزداد تعقيدا بسبب ارتباطه بمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط (الدفاع المشترك) .

٢ - سيكون موضوع السودان هو النقطة الحساسة التي سيجعلها الانجليز وسيلتهم لعرقلة كل احتمالات الجلاء .

٣ - سوف تؤدي الولايات المتحدة دورا رئيسيا في المتوقعة بزيادة حجمه مع الأيام والتطور ومؤثرا في عملية التفاوض المصري - البريطاني (١٢) .

ومن هذا المطلق تحدثت خطة التحرك من جانب قيادة الثورة من خلال مدة أبعاد دولية وعربية تبدأ « بالنصر » عملية المفاوضات مع الجانب البريطاني دون تأخير ، وأن تكون البداية هي موضوع السودان لأن الوصول إلى حل بشأنه سوف يدع قضية الجلاء والاستقلال وحدها في الساحة خصوصا أن مشكلة وحدة وادي النيل تحت نازح مشترك لم تعد موجودة (١٣) .

كما أنه لا بد من الفصل بين المفاوضات من أجل الجلاء وموضوع الدفاع المشترك أو غيره من ترقيبات الأمن الجماعي بالمنطقة فقد كان من رأى عبد الناصر أنه لا يمكن لرجال الثورة أن يتباحثوا في مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط إلا بعد أن تتم تسوية القضية المصرية بشقيها : الجلاء والسودان (١٤) ، وبالفعل فقد حصل عبد الناصر على موافقة مجلس قيادة الثورة على التخلي عن المطالبة المصرية بالسيادة على السودان أثناء التفاوض مع الانجليز (١٥) .

وأصبح الموقف الجديد يقوم على أساس أن حل قضية السودان يعتبر مقدمة ضرورية لحل قضية الجلاء ، إذ أن قضية السودان صارت « نخضة » للحل وواجبة التقدم على ما عداها وذلك بفضل موقف الحكومة المصرية الصلب في مواجهة المؤامرات البريطانية

للاستقلال بالسودان وما اتخذته حكومة الوفد قبل قيام الثورة
بالغاء اتفاقية الحكم الثلاثي في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ وإصدار القانون
رقم (١٧٧) بمنح الحكم الذاتي للسودان في ١٧ أكتوبر ١٩٥١ .

وجاء تعدي الدكتور محمد صلاح الدين في ١٦ نوفمبر ١٩٥١
إمام الأمم المتحدة بقبول مصر سحب قواتها وموظفيها من السودان
لتمكن السودانيين من تقرير مصيرهم بحرية على شرط أن تفعل
بريطانيا نفس الشيء ، فتمتعت السياسة البريطانية تماما ، وتألقت
لجنة خاصة بمعالجة مشروع قانون الحكم الذاتي ووافقت الجمعية
التشريعية على هذا المشروع في ٢٣ أبريل ١٩٥٢ .

ولكن المشروع لم يحدد فترة الانتقال التي يمارس فيها الشعب
السوداني الحكم الذاتي ، والتي يعطيها تقرير المصير (١٦) حتى
هذه اللحظة .

ومن هنا لم تبدأ حكومة الثورة في حل مشكلة السودان من
فراغ ، بل صر على المفاوضات المصرية أن يبارك نفس الأهداف
ويتحدث بنفس اللغة بعزم وتصميم ونية صائقة وأضحا مصالح
السودان وشعبه في المرتبة الأولى دون أن يفسح بالحقائق
التاريخية والقانونية التي لم يجد المفاوضات المصرية فيها مضي أن من
حقه أن يدرج فيها ، ولقد مبر جمال عبد الناصر عن هذا المفهوم
تقلا : « انه لا يخفى السودان الحر ، وإنما يخفى السودان
المحتل » (١٧) .

كما كان لوجود اللواء محمد نجيب على رأس الثورة ، الذي
كان يجسد بتاريخه وتاريخ أسرته في السودان الوحدة المصرية
السودانية ، والروابط التي تربطه بالسياسيين السودانيين قبل
الثورة ، لها أثر لا ينكر في خروج جماهير الشعب السوداني مؤيدة
للثورة المصرية (١٨) ، فضلا عما أنعمه تخلص مصر من النظام

الملكى من اتفاق التقدم وحرية الحركة أمام الثوار ، مما جعل المبادرة بحل المسألة السودانية في تلك الظروف بشرا بتحقيق وحدة الوادى أكثر من أى وقت مضى ، إذا ما تطلعت ارادة المصريين من أى ضغوط خارجية ، بعد أن كتبت بريطانيا تستخدم عبارة حق تقرير المصير للشعب السودانى كورقة رابحة في يدها من أجل مرض الفترة بين شطرى الوادى والعمل على اخفاق أى مفاوضات في هذا الشأن .

وكان على المفوضين المصريين لتحقيق نجاح سريع للقمينة السودانية أن يبادروا بالعمل على تحسين قانون الحكم الذاتى الذى كتبت بريطانيا قد أصدرته بالفعل في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ ، وأن يفرضوا مسألة حق تقرير المصير للسودانيين في أقرب وقت ممكن .

على أنه كان على مصر قبل ذلك القيام بخطوة أولى ضرورية وهى جمع كلمة السودانيين بمختلف أحزابهم في موقف واحد بالنسبة لمهتين الامرين . ومن ثم فقد دعا اللواء محمد نجيب زعماء الأحزاب السودانية الى القاهرة في أكتوبر ١٩٥٢ لاجراء مباحثات في هذا الشأن ، كما دعا الى توحيد الأحزاب السودانية الاتحادية وهى حزب الاتحاد ، وحزب الاتحاديين ، وحزب الاحرار الاتحاديين ، والجمعية الوطنية ، وحزب وحدة وادى النيل ، وكلها تنادى بوحدة الوادى بشكل أو بآخر . وفي ٣ نوفمبر اختير اسماعيل الأزهري رئيسا للحزب ، ومحمد نور الدين نائبا ، ونص دستورهم على جلاء الانجليز وتقليم اتحاد مع مصر بعد تقرير المصير (١٩) .

كما توصل اللواء محمد نجيب الى اتفاق مع السيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة الانتصار وראعى حزب الأمة المطالب بالانفصال بين مصر والسودان بقبول نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير للوقوف أمام المطامع البريطانية كجبهة واحدة وبذلك اتفقت كلمة الأحزاب السودانية على أن يكون للسودان حرية الاختيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال بعد تقرير مصيره (٢٠) .

وبناء على هذه الاتفاقات التي تمت مع الأحزاب السودانية
 بموحيده كلمتهم تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة في ٢ نوفمبر سنة
 ١٩٥٢ الى الحكومة البريطانية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير
 للسودان ، عبرت فيها عن ايمانها بحق السودانيين في تقرير المصير
 وفي ممارستهم له ممارسة فعلية في الوقت المناسب ، كما حددت
 المفكرة فترة انتقال لانتهاء الادارة الثنائية انهاء فعلياً ، واعتبار
 هذه الفترة بمثابة تصفية لهذه الادارة حيث يكون للسودانيين حق
 السيادة خلال تلك الفترة حتى يتم لهم تقرير مصيرهم في جو
 حر محايد (٢١) .

ثم عالجت المفكرة سلطة الحاكم العام واللجنة المختلطة التي
 عينت على الانتقالات ولجنة السونده ، وحددت فترة الانتقال
 بثلاث سنوات يعارض خلالها الحاكم العام سلطته بمعاونة لجنة
 مشكلة من خمسة اعضاء : اثنين من السودانيين ترشحهما
 الحكومتين البريطانية والمصرية بشرط الحصول على موافقة برلمان
 سوداني منتخب ، وكذلك عضو مصري وآخر بريطاني وثالث هندي
 أو باكستاني ترشحه حكومة كل منهم ، وتعين الحكومة المصرية هذه
 اللجنة الخماسية بمرسوم ، على أن يحل محل الحاكم العام في حالة
 غيابه اكبر العضوين السودانيين سناً . كما يتم تشكيل لجنة
 مختلطة من سبعة اعضاء (٢٢) مهمتها تعيين لجان فرعية لكل
 دائرة من الدوائر الانتخابية وتقرير لائحة اجراءاتها ونظام عملها
 لضمان هيتها على أن تشمل جميع الدوائر انحاء السودان عدا
 مديريات الجنوب الثلاث ومن بين اختصاصات هذه اللجنة : الاسراع
 في سونده الادارة والبوليس وقوة الدفباع السودانية وغير ذلك من
 الوظائف الحكومية (٢٣) .

وأوصت الحكومة المصرية « بتوصية مشجدة » بإنشاء وظيفته
 وكيل وزارة سوداني ليعمل كحلقة اتصال بين الحاكم العام ومجلس

الوزراء وتكون مهمته الأعداد لتمثيل السودان في المناسبات الدولية « الفنية » فحسب . وتعد الحكومة السودانية - على أثر اقتلاعها من التصديق على فترة الانتقال وهي الثلاث سنوات - مشروع قانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان للحصول على موافقته ، ثم تنسحب القوات البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بسنة واحدة على الأقل وتكون مهمة الجمعية التأسيسية تقرير مصير السودان وأعداد دستور يتلاءم مع المصير الذي اتخذته وقانون انتخاب لبرلمان سوداني دائم ، ويكون تقرير مصير السودان أما بالارتباط مع مصر وأما بالاستقلال التام منها (٢٤) .

بيد أن الحكومة البريطانية ادعت أن الأحزاب السودانية لم يتخذ رأيها في هذه المسألة ، ولكن الحكومة المصرية ضيق الخناق على تلاعب السياسة البريطانية بمصير السودان فاوقدت الصاع صالاح سلم إلى الخطوط واستطاع أن يوقع مع ممثلي الأحزاب السودانية اتفاقاً في ١٠ يناير ١٩٥٣ ، بتأييد المسألة المصرية ما عدا بعض تعديلات طفيفة أهمها ضرورة أن تكون الانتخابات مباشرة في كل أنحاء السودان ما كان ذلك ممكناً ، وأن يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية قبل إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية التي سيتولى إليها تقرير مصير السودان . وقد اشترك في توقيع هذا الاتفاق الأحزاب السودانية : الأمة ، والجمهورى الاشتراكي ، والوطني الاتحادي ، والوطني .

واتفقت كلية الجميع على أن ما تضمنه اتفاق الأحزاب هو حل نهائي لا يمكن الرجوع فيه . وكان أهم ما ورد في هذا الاتفاق جلاء الجيوش الأجنبية عن أرض السودان وحقوق تقرير المصير لأبنائه (٢٥) .

ونص فيه أيضاً على سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية

التي ستقرر مصير السودان وفق ما جاء بالمذكرة المصرية . كما اتفق على أنه يعهد بأمر الأمن الداخلي بعد سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية الى القوات المسلحة السودانية ، وتصيب أوامرها العليا وتبليغاتها وولاؤها للبرلمان السوداني ، ولا يكون للحاكم العام أى سلطان عليها من يوم اتمام الجلاء حتى انتهاء تقرير المصير . كما اجبعت الأحزاب الموقعة على الاتفاق على مقاطعة الانتخبات التي تجرى في ظل أى دستور آخر (٢٦) .

ثم بدأت المباحثات الرسمية بين الجانبين المصري والبريطاني بشأن السودان بالقاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ (٢٧) وقد استغرقت هذه المباحثات عشرة اجتماعات وانتهت في ١٢ فبراير ١٩٥٢ .

وقد سبق هذه المباحثات الرسمية جلسة مفاوضات في يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ ببلتر مجلس الوزراء المصري بين اللواء محمد نجيب والسير رالف ستيفنسون الذي بدأ بليضاح الموقف البريطاني المتبلل في تمسك بريطانيا بامتلاكية الحكم الثنائي في السودان على الرغم من أن حكومة الوفد قد ألغتها في أكتوبر الماضي ، ثم استغل في شرح التزامات الطرفين وضرورة عودة التعاون بينهما في إطار اتفاقية الحكم الثنائي اذا ما ارادت مصر أن يكون لها دور في السودان .

ورد عليه اللواء نجيب قائلا : « ان هدفنا هو تحرير السودان من أي نفوذ أجنبي ، وسواء اتحدنا أو انفصلنا فإننا واحد واحد ومصيرنا لبعضنا ، وفي كل الأحوال فإن مصر تطلب للسودانيين بحكمهم في تقرير مصيرهم ، فإن قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحباء وإذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم » (٢٨) .

وتتابعت الجوانث في غير صالح بريطانيا بعد أن تمكنت مصر من تجميع الأحزاب السودانية على كلمة واحدة تحت زعامة الحزب

الوطني الاتحادي برئاسة اسماعيل الأزهري وهي مبدأ حتى تقرير
المسير ، حتى ان بريطانيا فوجئت بموافقة السيد عبد الرحمن
المهدي المنادي بالانفصال وهو يوافق على التوقيع على وثيقة
التوفيق بين الأحزاب السودانية .

وطلب المستر أنطوني آيدن من السير روبرت هاو - الحاكم
العلم البريطاني للسودان تفسيراً للأسباب التي دمت المهدي الى
اتخاذ هذا الموقف « غير الودي » تجاه بريطانيا دون الرجوع
للمسألة البريطانية واستشارتها ، وكان رأى آيدن أن هذا الموقف
قد ترك المفاوض البريطاني « في المراء » لكن المهدي عبر عن رايه
المعبر عن ادراكه لمصالح بلاده ، إذ أنه مع تقديره للصدقة التقليدية
التي تربطه ببريطانيا ، لم يكن ليتردد في توقيع وثيقة يتفق عليها
الجميع على حق السودانيين في تقرير مصيرهم (٢٩) .

ولهذا بعد ان وجدت بريطانيا نفسها محاصرة من جانب مصر
والسودان في آن واحد ، وشعرت باتفاق أبناء وادي النيل على
ضرورة جلاء القوات الأجنبية من أرض الوادي شماله وجنوبه ،
وطى أن تعطى الحرية الكاملة لأبناء السودان في تقرير مصيرهم
بأنفسهم (٣٠) بدأت السياسة البريطانية في اتباع أسلوبها التقليدي
المعروف « عرق تسد » Divide to own « بعد أن أدركت
أنها سوف تترك السودان حادمت مصر . رعى الطرف الآخر قد
أبنت استعمادها لتركه لأهله يتزرون أمره كيفما يشاؤون .

٢ - محاولات بريطانيا تقسم السودان قبل الجلاء :

حاولت بريطانيا أن ترد على النكث المصري السوداني لاتمام
مسألة الجلاء عن السودان وذلك باستقطاب زعماء الجنوب المواليين
لها للوقوف من ورائها لكي يبدأوا المطالبة بانفصال الجنوب عن
الشمال ، لعلها تخرج بهنم قبل مغادرة البلاد وينتهي الأمر بتقسيم

وادي النيل - الذي احتلته موحدا - الى ثلاث وحدات سياسية منفصلة كل منها من الأخرى وهي : مصر ، وشمال السودان ، وجنوب السودان مستقلة في هذا السدد تلك الظروف التي خالفتها بنفسها من خلال ادارتها الطويلة للسودان او تلك التي استجذبت على السلطة الإقليمية والمهظة في :

١ - إنتاج السياسة البريطانية خلال مدة الحكم البريطاني الطويلة للسودان لفصل شماله عن جنوبه حضاريا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وساعدها على ذلك تأخر الجنوب في هذا المضمار عن الشمال وبقاء الشعور القبلي متدا يكرس ولاء السكان للقبيلة التي ينتمون اليها لا للسودان بوجه عام .

٢ - عدم دموعة مصر لأي من أبناء الجنوب للمساعدة في المحادثات التي جرت في القاهرة بين الأحزاب السودانية والحكومة المصرية في أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٢ . ويرجع السبب في أن الجنوب لم يكن به حزب سياسي يعبر عن رأى ابنائه في المطالبة بالحكم الذاتي وحتى تقرير المصير (٣١) .

٣ - التأثير الواضح للسياسة البريطانية في الجنوب اذ انه بعد تقديم مصر لمذكرتها في ٢ نوفمبر ١٩٥٢ استطاعت بريطانيا انتاع بمض تبادات الجنوب برفض ائخال أى تعديل على نظم الحكم الذاتي الذي قررته بريطانيا وعدم تأييد فكرة الاستقلال والتسك بالادارة البريطانية على الرغم من أن الجنوبيين في مؤتمر جوبا ١٢ و ١٣ يونية ١٩٤٧ قد وافقوا على التوجه للخرطوم والاشترك في الجمعية التشريعية مع اخوانهم الشماليين وانتقوا على وحدة السودان شماله وجنوبه . وعدم انشاء مجلس استشاري الجنوب بملرده (٣٢) .

ونجحت السياسة البريطانية الى درجة ما في تشييط عوامل الانفصال لدى الجنوبيين اذ جاء في المحكرة التي اهدتها اللجنة السياسية في جوبا يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٢ أن : « الجنوب يحتفظ اتمه لم يتها بعد للدخول في اتحاد حر وديمقراطي مع الشمال » . وأن شعب الجنوب ليرغب في ان تستمر الادارة الحالية التي تلتها بطنور الرئيس في التطور الذي حدث في الشمال في توجيه شعب الجيوب حتى يبلغ الهدف . . ولا ينبغي ان يكون هناك وقت معدد لتقرير المصير » .

تلك كانت اهم العناصر التي حاولت بريطانيا استغلالها لتقسيم السودان اثناء المفاوضات المصرية البريطانية ، على الرقم من انها كانت لا تفقا تعلن انها لا تنوى تقسيم السودان (٣٣) ، اذ لم تظهر هذه المحاولات في الاجتماع الاول الذي دار بين الجانبين المصري والبريطاني في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ الذي اقتصر على تشييم السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون لمشروع تصريح مشترك يكون من مست موائد تتفق ماتفاه الاوليان مع المحكرة المصرية المورخة في ٢ نوفمبر .

حينئذ قدم الجانب البريطاني بياناً بالوظائف والاختصاصات المقترحة للجنة الانتخابات التي يعينها الحكام العام بناء على اوامر الحكومتين ، كما قدم كشفاً ببيان الدوائر الانتخابية (٣٤) ، بل ظهرت جلية واضحة في الاجتماع الثاني في ٢٤ نوفمبر اذ اتاه السفير البريطاني ومعه «ستر باروز سلطات الحكام العام ومسئوليته » الخاصة « في الجنوب التي يجب ان تصند اليه لتزيد من سلطته بدعوى ان الجنوبيين وزيرين فقط من بين خمسة عشر وزيرا سودانيا » ومن السهل ان يتظلم عليها الشماليون « والجنوبيون » يظلمهم الشعور بان وضعهم يتحسن لو استندت الى الحكام العام مسؤولية خاصة » .

ولكن الجنب المصري اعترض على هذه التفرقة لأنها تؤدي الى تجزئة السودان الى شمال وجنوب ، وطلب النص على وحدة السودان ، والتزام نص الفقرة الخمسة من الفكرة وهي التي تقضى بأن يكثر الحاكم العام سلطاته بالطريقة المبينة في نظام الحكم الذاتي الا فيما يتعلق بسلطاته التقديرية ليياثرها بموافقة لجنته ، وقال صلاح سالم انه ناقش السلطات المخولة للحاكم العام ومداها ووافقت جميع الاحزاب السودانية على استعمالها تفاديا لما قد ينجم من ذلك من المشاكل ، وان كلا من « الختمية » و « الاتحاد » لا يريدون انفصالا بين شمال السودان وجنوبه وكذلك بالنسبة لاتحادات العمال السودانية .

لكن السفير البريطاني والمستر باروز اعرا على ضرورة منح للحاكم العام مسئوليات اضافية تجاه ابناء الجنوب خشية لجوئهم الى وسائل بدائية لرفع ما حاق بهم وقال مستر باروز « لقد اخبرني سير جيمس روبرتسون ان زعماء الجنوب يهددون باعتراضهم حرق البلاد اذا اعلنت مطالبهم » (٣٥) .

واجه الوفد المصري هذا التهديد بشجاعة اذ قال حسين دو الفلر صبرى انه في حالة نشوب هذه الاضطرابات فان الحياة الاقتصادية في السودان سوف تصطب بالشلل اذا ما اتفقت اتحادات العمال والاحزاب الاخرى على المعارضة ، لذا يجب علينا توخيها لمصلحة السودان ان نخطو اخف الضررين ، والمهمة الحقيقية للإدارة البريطانية الحالية في السودان : « ان تبين لهم الأمور على حقيقتها بدلا من ان تثير فيهم الخوف » ، وقال صلاح سالم ان ما يقوله السفير البريطاني عن الجنوب وموقفه لا يعبر عن الحقيقة لان قبيلتين فقط لو قليلا من رجال هاتين القبيلتين هم الذين بحثوا باعتراضهم (٣٦) .

واقتضى الأمر توجيه صلاح سالم إلى الخرطوم للاجتماع بممثلي الأحزاب السودانية للاستشارة في نقاط الخلاف التي حاولت بريطانيا إلّاؤها أثناء المفاوضات ، وتم الاتفاق في ١٠ يناير ١٩٥٣ على المسائل المتعلقة بموضوع جنوب السودان ولجنة الحكم العلم للحد من سلطاته التي حاولت بريطانيا توسيعها وموضوع السوننة الذي أصرت مصر فيها على وجوب أن يستبدل بالموظفين البريطانيين والمصريين على السواء عناصر سودانية أو محايدة ، مع وجوب سحب القوات الخاصة بالقولتين قبل انتخابات الجمعية التأسيسية التي تقرر مصير السودان ، وانتقال مهمة الأمن الداخلي في تلك الفترة إلى القوات المسلحة السودانية وحدها ، كما تم الاتفاق على أن تكون تلك النقاط أساساً للدستور السوداني نحو الحكم الذاتي ، أو تقوم الأحزاب بمقاطعة أى انتخابات تجرى في ظل أى دستور آخر (٣٧) .

كما رار صلاح سالم مناطق الجنوب ، وبرغم العراقيل التي حلول الحكم الإداريون التحيز لمقاطعت جنوب السودان لاقابها في وجه البعثة المصرية فإن صلاح سالم استطاع ان يلتقى بمحدد كبير من زعماء الجنوب ، بل انه استطاع ان يحصل على توثيقاتهم على هريضة تؤكد تضامنهم مع أحزاب الشمال في المطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله شماله وجنوبه ، واجتمع مع زعماء قبائل « النكا » وشاركهم احتفالاتهم (٣٨) .

وعندما طالبت المفاوضات (٣٩) أيدت الحكومة المصرية في جلسة ٢٢ ديسمبر أسفها لهذا التأخير ، وأعرب الجانب المصري عن أمله في أن تتم الانتخابات بالسودان قبل نهاية عام ١٩٥٢ حتى يمكن بحث المسائل الأخرى المتعلقة بين الحكومتين ، فهذا التأخير قد أزعج الرأي العام في مصر والسودان ، وقال رئيس الوزراء المصري اللواء محمد نجيب أنه وصلته مثلث من البرقيات من أهالي

للجنوب السودانى وكذلك من الشمال تؤيد المذكرة المصرية وتطالب
بضرورة تحديد موقف الحكومتين بأسرع ما يمكن ، وأن تكون الجانب
البريطانى فى الرد قد حفر الصاغ صلاح سالم على المسار الى
السودان (٤-٤) .

ولم تقدم الحكومة البريطانية ردها على المذكرة المصرية الا فى
الثانى عشر من يناير ١٩٥٣ ، وعاد الجانب البريطانى فى المفاوضات
سيرته الاولى بأن حكومته لا تقبل التخلي عن الضمانات اللازمة
للجنوب ، وأن سلطات الحاكم العلم تجاه الجنوب لم تستخدم على
اية صورة تتعارض مع سياسة الوحدة ، وأن الانطلاق سيسجل فى
الامم المتحدة وسيكون للمصريين الحق فى اثار هذه المسألة أمام
ذلك الهيئة اذا ما راوا مساسا بهذا المبدأ . كما أبدى عدم موافقة
حكومته على تعيين عضو سودانى نقابا للحكم العلم فى لجنته لعدم
وجود مواطن سودانى مؤهل لشغل هذه الوظيفة .

اما عن سحب جميع القوات البريطانية من السودان قبل
تقرير المصير فانه يرى الا يتم الا على اثر موافقة الحكومتين على
طلب البرلمان السودانى منه حق تقرير المصير ، كما أن عملية
مؤدنة الوظائف فى ثلاثة اعوام وهو ما اقترحته مصر أمر يتعذر
تنفيذه ، الى جانب انه يتعذر أيضا استبدال بعض الموظفين الدوليين
بالموظفين البريطانيين لقلة عدد من له المام بلفظت السودان
واحواله (٤٤) .

وقد رد الجانب المصرى بأن مصر لا تقبل ارجاء عملية المؤدنة
ولا عملية تقرير المصير بطبيعة الحال .

وعاد صلاح سالم من السودان بنهم أفضل لمسألة الجنوب ،
واجه به السفير البريطانى فى جلسة ٢٨ يناير ١٩٥٣ ، حيث كشف
عن الضغط الذى تمارسه الادارة البريطانية فى الجنوب لدفع بعض

الموظفين الجنوبيين في الإدارة السودانية لمعارضة الاتفاق الذي تم مع الأحزاب السودانية بمختلف توجهاتها ، كما رفض قبول تمثيل هؤلاء الأئمة للجنوب وقال : « إيماننا موافقة الغالبية العظمى من زعماء قبائل الجنوب على عدم قبول أى ضمان من الحكام العلم ، والمواطنة الإجماعية على وجهة نظر مصر مع الأحزاب السودانية (٢) وعلى رأس هذه القبائل قبيلة الدنكا (٤٣) . . . وقد وافق على وجهة نظرنا زعماء هذه القبيلة أجمعون ورؤساء المجالس البلدية وأعضاؤها في جميع المدن الرئيسية ، كما وافق زعماء القبائل الأخرى مثل قبيلة اللانوكا والباريا » .

كما أن صلاح سلام والأعضاء المرافقين له قابلوا ستة من أعضاء الجمعية التشريعية السابقة فوافق خمسة منهم على وجهة النظر المصرية ، وقد وقعوا على ذلك وهم الذين أفتختهم الإدارة البريطانية فيما مضى لتمثيل جنوب السودان في الجمعية التشريعية . ولا يسيطر الآن على الغالبية العظمى من الجنوبيين سوى رجال الإدارة البريطانيين وأن مصر أشد حرصا من أى طرف آخر على ضمان حقوق الجنوب وسلامة وحدة السودان ولا تقبل أن يكون الصلمان للموظفين الإداريين في الجنوب كما هو مفهوم من المشروع البريطاني .

وردا على ما أثاره الجانب البريطاني من عدم تمثيل أهالى الجنوب في اتفاقية الأحزاب السودانية ، قرر صلاح سالم أن هذه الأحزاب لا تمثل شمال السودان فقط ، بل تمثل شمال وجنوب السودان معا ، فيوجد في كل حزب من هذه الأحزاب أعضاء من الجنوب ، ومنهم على سبيل المثال بعض زعماء « الدنكا » و « الباريا » في الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الأمة والحزب الجمهورى الاشتراكى ، ثم قال « وهم يختلف الجنوبيون في الوقت الذى يصرف الشمال على الجنوب ملايين من الجنيهات كل عام ؟ » ، ثم تمسك بمضروبة الحد من سلطة الحكام العلم خلال فترة الحكم الذاتى ، فليس من

« المتصور أن يكون هناك حكم ذاتي يكون فيه كل قرار يصدره البرلمان أو مجلس الوزراء ، خاضعا للرغص أو التعديل من الحاكم العلم وصده (٤٤) » .

ثم تناول الجانبان في هذا الاجتماع موضوع لجنة السويدة ، وكان رأى الجانب المصرى أن تكون هذه اللجنة هيئة مستقلة تعمل على العلم سويدة جميع المناصب في خلال فترة الانتقال ، وإذا لم يتمكن من اتمام عملها في هذه الفترة فيمكن شغل الوظائف الباقية ، بوظائف محايدين ، وذلك حتى يمكن مباشرة تقرير المصير في جوهر محايدين .

أما الجانب البريطانى فكان من رايه أن تكون مهمة لجنة السويدة : « الإسراع في عملية السويدة » ، وأن تكون هيئة غير مستقلة حتى لا تعرض نتائجها على السودانيين ، وأن تكون لقرارات مجلس الوزراء والبرلمان الغلية على قراراتها ، وبالنسبة لسلطات لجنة السويدة رأى الجانب المصرى أنه يجب تزويد اللجنة بسلطات معينة ، اذ لو منح الحاكم العلم سلطات غير محدودة فانه يستطيع تعطيل أعمالها (٤٥) .

وفي الاجتماع التالي (٤٦) ذكر السفير البريطانى أنه لم يبق الاسالتان لم يتم الاتفاق عليهما ، وذلك بعد أن القى بيانا استعرض فيه المراحل التى جرت بها الباهتلت منذ علم ١٩٥١ ، ومعرض لراى الحكومة البريطانية في مشروع الاتفاق المصرى المقدم في ٢٨ يناير ، وهاتان المسالتان هما : الضمانات اللازمة للجنوب ، والسويدة ، واقترح أن يترك أمر الفصل بالنسبة لضماتات الجنوب الى السودانيين أنفسهم ، وأن تتم السويدة تحت اشراف دولي . وتقدم بافتراضين مؤداهما ترك أمر الضمانات الى البرلمان السودانى ، كما تقدم مشروعا للسلطات الاستثنائية الممنوحة للحاكم العلم .

واشار الى ان حكومته ترى ان يتضمن الاتفاق المزمع التوقيع عليه بروتوكولا ينص على ان البرلمان السوداني حق منقلبه احكامه ، وانه في حالة عدم موافقة مصر على هذا الرأي من انجلترا ستصرح من جانبها على انها توافق على ان يكون البرلمان السوداني الحرية العامة في بحث الاتفاق ولن توضع آراؤه موضع الاعتبار .

وقد رد الجانب المصرى بأن للجنوبيين ضمنت تم الاتفاق عليها ، وهي ان يكون لهم وزيران في مجلس الوزراء وثلاثة وعشرون عضوا في البرلمان ، وان يكون للحكم العام وقف اى تشريع يضر بمصالحهم ، وتلك الضمانات تعتبر كافية لهم (٤٧) .

وفي الاجتماع قبل الأخير (٤٨) اثر السفير البريطانى موضوعا جديدا هو انشاء قاعدة بريطانية بالسودان لخدمة الطائرات وثبوتها نظرا لاهمية السودان لخطوط المواصلات الامبراطورية وخشية ان تقوم فرنسا بالانشاء محطة مشابهة لخدمة خطوط مواصلاتها بين فرنسا ومدغشقر .

ورد لقد الجناح حسين ذو الفتار صبرى بان هذا البروتوكول المقترح يضر بمصلحة السودان لانه يعس اساس الاتفاق ، واذا عرضناه للنقاش فسوف يدب الخلاف بين السودانيين وبذلك يضع وقتهم وجهدهم وليس امامهم سوى ثلاث سنوات ، وعليهم ان ينظموا شئونهم .

وأضاف الصاغ صلاح سالم ان موضوع انشاء هذه المحطة سوف يثير الرأي العام في كل من مصر والسودان ، ومن الممكن ان يقال ان القوات البريطانية مازالت في السودان تحت ستار محطة خدمة الطائرات وتموينها ، وهذا ليس في مصلحة الطرفين ، واكد الدكتور حامد سلطان سلامة هذا الرأي ، وانه يمكن للقوات

المسلحة السودانية أن تسبق بالأسلحة والمهمات التي ستتركها القوات المصرية والبريطانية أثر أسلحتها من السودان (٤٩) .

وعلى أثر ذلك طلب السفير البريطاني عقد اجتماع في اليوم التالي (٥٠) للتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق الخاص بالسودان، وفي هذا الاجتماع ذكر السفير البريطاني أنه تلقى برقية تخول له التوقيع على اتفاق السودان ، وأنه بالنسبة لإنشاء قاعدة خدمة الطائرات وتمويلها ، فإن أيمن لا يرى في صيغة الاتفاق مانعا من الاتصاف في هذا الشأن بحكومة السودان عندما يحين الوقت لذلك غرد رئيس الوزراء المصري اللواء محمد نجيب بأن مصر لا تقبل وجود محطة لخدمة الطائرات وتمويلها في الوقت الحاضر ولا في المستقبل ، وأن أسس اتفاقنا هو أن يكون السودان حرا خاليا من أي نفوذ خارجي أيا كان .

وانتهى الاجتماع بتوقيع اتفاق بشأن اقلية الحكم الذاتي في السودان وممارسة السودانيين حق تقرير المصير (٥١) .

٢ - اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ :

نصت هذه الاتفاقية (٥٢) على حق الشعب السوداني في تقرير مصيره ، بعد انتهاء فترة انتقال لتصفية الإدارة النوبية ولتهيئة الجو لاجراء تقرير المصير وذلك بانضمامه الى مصر أو الاستقلال عنها (٥٣) .

(١) أحكامها :

تتكون الاتفاقية من خمس عشرة مادة وتناولت تنظيم المسائل التالية (٥٤) :

أولا : أثبت الحق للشعب السوداني في تقرير مصيره .

ثانيا : تقرير مبدأ وحدة السودان .

ثالثا : الاتفاق على فترة انتقال .

رابعا : تقييد سلطة الحاكم العليم .

خامسا : ضمانات لتهيئة الجو لتقرير المصير .

سادسا : اجراءات تقرير المصير .

(ب) اقرهما :

اولا : على صعيد وادى النيل :

بتوقيع الاتفاقية تمكنت مصر من كسب هذه الجولة الناجحة من المفاوضات مع بريطانيا والتي استغرقت اقل من أربعة شهور بشأن السودان ، اذ تمكنت مصر بحق السودانيين في تقرير مصيرهم ، وعلى اساس امرين اثنين لا ثالث لهما ، وهما الاستقلال التام للسودان ، أو الاتحاد مع مصر ، وفي كلتا الحالتين سوف تتحرر السودان من الاحتلال البريطاني المتمثل في صورة المشاركة مع مصر في الحكم والتي كانت بعبء كل البعد عن اتفاقية الحكم الثنائي ١٨٩٩ ، اد ان المصريين العاملين بالسودان والقوات المصرية لم تكن لها نفس الأعداد والسلطات التي استحوذت عليها بريطانيا ، ولذلك فقد بدأت بالفعل طلائع المواطنين الانجليز ترحل عن أرض السودان .

وبموجب المادة الخامسة عشرة والأخيرة من الاتفاقية ، أصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ التوقيع عليها (٥٥) وحتى قبل عرضها على السلطة التشريعية في كل من البلدين .

ورجيت الأوطاط المصرية بتوقيع الاتفاقية واعتبرتها نصرا للسلسلة المصرية في العهد الجديد ، فقد كلى بالفعل يوما مشهودا

في تاريخ المفاوضات السياسية بين مصر وبريطانيا فيما يتعلق
مستقبل السودان شطر وادي النيل ، وبه سجل نصراً كبيراً
لواحد النيل أجمعه .

وصرح الصاغ صلاح سالم اثر توقيع الاتفاقية مباشرة بأن
الامل كبير في أن يتخذ الاتفاق تنفيذاً دقيقاً بثقة وحسن النية من
الجانب البريطاني (٥٦) ، وصرح اللواء محمد نجيب للصحفيين
قائلاً « ان العبارة في التنفيذ الذي يتم ، فتوافر حسن النية هو
الضمان لتحقيق الاتفاق » ودعا الله أن يتم التنفيذ بنقاء الضمير
وبنفس الروح الطيبة التي جرت بها المباحثات (٥٧) .

وفي مساء اليوم الذي وقعت فيه الاتفاقية أذاع الرئيس اللواء
محمد نجيب البيان التالي : « تم اليوم بيمين الله وتوفيقه توقيع
الاتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية لتصفية الإدارة الثنائية
في السودان ، وإقامة حكم ذاتي كامل توطئة لممارسة السودان
حق تقرير المصير في جو من الحرية التامة والجيدة الكاملة . ويسعدني
ان أتيح هذا النيا السار الذي يدخل السرور على قلوب السودانيين
وأخوانهم من المصريين . »

ان هذا الاتفاق يفتح صفحة جديدة في علاقات المصريين
بأخوانهم السودانيين صفحة أخاء وثيق ومحبة دائمة ، كما يفتح
صفحة جديدة في علاقات مصر بالملكة المتحدة بعيد الثقة بينهما
سيكون لها اثرها الطيب في حسم باقي المسائل المطقة بين البلدين
ولنا الحق أن نتطلع من هذه الدقيقة الى ما يستتجبه . . من نية
صادقة في تنفيذه وتصميم أكيد على الاحتفاظ بالروح الودية الخالصة
التي أملته والتي كان وحياً الأول صالح السودانيين وكرامتهم .

فالقضية التي حسمها هذا الاتفاق هي قضية السودان أولاً ،
ولذلك فقد توخت مصر في جميع الخطوات التي خطتها في هذا الشأن

الاتصال الوثيق الدائم بالسودانيين جميعا ، ومن ثم وقعت مصر موقف المطالب بما أجمع عليه السودانيون أنفسهم ، ذلك الإجماع الذى كان له اثر حاسم فى الوصول الى الغرض المنشود ، وان مصر ستظل دائما وفيه للسودان محافظة على اتصالها بالسودانيين ، وعلى استنعداد كامل فى كل وقت ان ترفع صوتها وبذل جهدها من أجل مستقبلهم وتتف مساهمة الى جانبهم وحماية حقوقهم والله ولى التوفيق « (٥٨) .

كما اذاع الرئيس محمد نجيب كلمة من محطة الاذاعة المصرية حيا فيها شعبي مصر والسودان بمناسبة توقيع الاتفاقية وتوجه بالتحية والتهنئة لكل سودانى ومصرى (٥٩) .

ولم تمض أسابيع على توقيع الاتفاقية اذ لم يزل « الحبر » الذى كتبت به لم يجف بعد الا تتلقى مصر عدة شكوى من المسؤولين السودانيين والزعماء الحزبيين الذى وقعوا معها اتفاقية ١٠ يناير ١٩٥٣ لتوحيد كلمة الأحزاب السودانية ومساندة مصر لحل قضية السودان ، فقد قامت السلطات البريطانية بسجن بعضهم وسلكت طريق التخويف والارهاب مع البعض الآخر ، وبذلك اظهر الانجليز عدم رغبتهم فى تنفيذ ما نصت عليه اتفاقية ١٢ فبراير عن طيب خاطر ، فقال اللواء محمد نجيب ان هذا الاجراء من حاقب بريطانيا سيؤدى الى ضعف ايماننا فى مستقبل الاتفاقية . واعترض الانجليز على تعيين اى من السيد عبد الرحمن المهدى أو السيد على الميرغنى بلجنة الحكم العام واتجاههم نحو تعيين شخصين آخرين .

كما أسامت السلطات البريطانية معاملتها لمكان الجنوب ما أدى الى مطالبة زملائهم بتشكيل لجنة دولية للتحقيق ، فدعمت الحكومة المصرية هذا المطالب . وهدد اللواء محمد نجيب بأن مصر لن تستطيع بدء المفاوضات الخاصة بالجللاء بينما يساء معاملة السودانيين بما يناقض ما جاء بالاتفاقية (٦٠) .

ونفى المشر سلوين لويد Selwyn Lloyd وزير الدولة
البريطاني « ما ادعاء » اللواء نجيب في مؤتمره الصحفي من
انتهائات نسبت للحكم العلم بالسودان تناقض ما جاء بالاتفاقية ،
وان الحكومة المصرية لن تتمكن من اثبات صحة هذه الادعاءات ،
واكد على ان بلاده لن تؤثر اجراء الانتخابات السودانية برغضا
الموافقة على تعيين عضوين سودانيين بلجنة الحكم العلم ، بل
ان الادارة البريطانية سمحت لممثلي الأحزاب السودانية يوم ٢٥
فبراير بالتصويت لصالح حملة من المرشحين لاختيار عضوين
منهما (٦١) وكان ذلك بحضور رجال الأحزاب انفسهم والحكم العلم
والضابط المسئول من قبل الحكومة المصرية .

وطالب وزير الخارجية البريطانية في تقريره الذي قدمه لمجلس
المعوم البريطاني الحكومة المصرية الاتجا الى التصريحات
الصحفية لحل مشاكل السودان ، واللجوء بشكاواها الى المحاكم
العلم او لحكومته لو للسفير المصري بلندن (٦٢) .

وتساعد استياء السودانيين — خاصة المعلمين منهم — من
تلك الاساليب البريطانية التي تقف حاجزا أمام رغبتهم ، على
عكس مصر التي أبدت تفهما واضحا لقضية جنوب الوادي .

وبذلك انتهت الاتفاقية آمقا جديدة ورحبة أمام الامكانيات
المفاحة لأبناء السودان بعد التخلص من الحكم الثلاثي بمساعدة مصر
وق توقيت ملائم ، ففي نهاية عام ١٩٥٢ تأسس مجلس شيوخ ومجلس
نواب أعضاء من السودانيين فقط جاموا عن طريق الانتخاب الى
حد كبير ، وكان على مجلس النواب أن يتولى اختيار رئيس الوزراء
يؤلف حكومة مسئولة عن ادارة البلاد أغلب أعضائها من اللون لمصر
ومؤيدون بدرجات متفاوتة لنوع من الوحدة معها .

على ان أهم العلامات البارزة لنتائج هذه الاتفاقية بالنسبة
للسودان هو خروج السلطة المباشرة من ايدى الطبقة الحاكمة

البريطانية ، وانفتح الطريق أمام القبائات السودانية الجديدة لخلق نوع من العلاقات السياسية والاتصالية مع الدول الأخرى بعد أن كانت لا تتعدى دولتي الحكم الثنائي ، فلي لندن صار وكيل السودان هو شخصا سودانيا ، وتمت سودنة الوكالة السودانية بالقاهرة ، وفي جده كان للسودان منذ عدة سنوات موظف يشرف على شئون الحجاج السودانيين لكنه أصبح يقيم بصفة دائمة تحت مسمى ضابط ارتباط سوداني . ومع بداية عام ١٩٥٤ تحولت السلطة الداخلية بطريقة سلمية ومنظمة من يد السلطة الإنجليزية الى أيادي السودانيين عن طريق حكومة متعاطفة مع مصر حتى ذلك الوقت (٦٢) .

ثانيا : على الصعيد الدولي :

رحبت مصر بالسودان المستقل ، لكن بريطانيا كانت على العكس ، إذ أن ونستون تشرشل رئيس وزرائها ، لا يزال يرى بمنظار المستعمر القديم بعد أن أحس بأن الاتفاقية لم تكن في صالح بلاده ، فقد كتب بخط يده على أحد تقارير الحاكم العام البريطاني في السودان يقول : « ما هذا ؟ لماذا لم تضع أمام السودانيين إلى جانب الوحدة مع مصر أو الاستقلال خيار الانضمام إلى الكومنولث » قبل التوقيع على الاتفاقية ؟ ولكن الحاكم العام رد عليه قائلا « انه باتصاله مع عدد من القادة السودانيين ، عرف أنهم لا يقبلون موضوع الانضمام للكومنولث ، وأنهم قد يكونون على استعداد للتفكير فيه بعد الاستقلال كما فعلت الهند وباكستان » .

وماتت تلك الفكرة في مهدها . لكن بريطانيا لم يخارها شك في أنها خسرت بشدة نتيجة لاتفاقية ١٢ فبراير وكتب الحاكم العام — السير روبرت هلو — لوزارة الخارجية بحكومته يظهر شعوره بنك « الصدمة » قائلا : أن من المهم جدا أن يتولى بنفسه إقامة احتفالات كبيرة في السودان بهذه المناسبة بهدف التأثير نفسيا على

أبناء السودان حتى لا يشعروا أن مصر وقفت إلى جانبهم ، وحقت بسياستها هذه انقصارا على بريطانيا وأن مشعرهم بأننا نفرح لهم بما توصلنا اليه من نتيجة (٦٤) » .

ثم عقدت وزارة الخارجية البريطانية اجتماعا رأسه المستر أنطوني إيدن لبحث الأساليب التي يمكن بها تغطية النتائج السلبية للاتفاقية بالنسبة لبريطانيا ، بحيث لا تبدو كأنها أنكسار للسياسة البريطانية ، وبما يكفل استمالة القادة السودانيين تجاه بريطانيا ، وكان من بين قرارات هذا الاجتماع اعتماد ثلاثين ألف جنيه لإنشاء فرع للمجلس البريطاني الثقافي في الخرطوم وكذلك ترتيب زيارات لعدد من القادة السودانيين إلى بريطانيا وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن المهدي زعيم طائفة « الاتصار » ، والسيد علي الجرجي زعيم طائفة « الختية » ، لحضور الاحتفالات بتتويج الملكة إليزابيث ، ومنحهم نيلشين بريطانية رفيعة المستوى . كما عملت بريطانيا على تقوية الأذاعت الموجهة إلى السودان (٦٥) .

ومن جهة أخرى فقد أعلن المستر إيدن بمجلس العموم أنه « مسرور » لتوقيع اتفاقية ١٢ فبراير بشأن السودان مع مصر ، كمقدمة للحكم الذاتي للسودانيين يليها حق تقرير المصير ، ولم يفقه أن يهاجم الحكومة المصرية السابقة لانقلابها معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي الحكم الثلاثي ١٨٩٩ من جانب واحد في أكتوبر ١٩٥١ ، وأعتبر أن توقيع هذه الاتفاقية بمثابة نجاح لحكومته ونتيجة لاصرارها على مخالفة « الادعاءات » المصرية بشأن وحدة مصر والسودان وخضوع السودان للتاج المصري .

وأعلن من تهسك بلاده بالعمل على حفظ وصيانة حقوق أبناء السودان وتقرير مصيرهم بأنفسهم خلال فترة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات ، وأنه قد تم الاتفاق مع الحكومة المصرية على أن يمنع الحاكم العام مسئولية خاصة تجاه أبناء الجنوب السوداني

لضمان المعاملة المنصفة لحقوقهم ، مع منحهم ريع مقاعد مجلس البرلمان ، ودخول ما لا يقل عن وزيرين منهم في الوزارة السودانية (٦٦) .

كما أعرب الحاكم العام للسودان السير روبرت هاو Robert Howe بعد توقيع الانتداب بيومين عن رضائه عن هذه النهاية الموقعة بعد جولة طويلة من المفاوضات استغرقت عدة شهور تبودلت فيها وجهات النظر المتباعدة بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن السودان ومستقبله ، وقال لقد قابلنا الأفكار المصرية القديمة القائلة بوحدة مصر والسودان منذ التخم (١١) وظلت حكومة بريطانيا تقاوم تلك الادعاءات التي تتمسك بوحدة وادي النيل تحت ناج مشترك :

« For many years the British Government resisted Egyptian claims to the admission of unity of the Nile valley and to the acceptance of a Common Crown » (76) .

ولم يدع السفيرة الانجليزية انفسهم للتصريحات المتضائلة التي يطعنون فيها انها لا تعبر عن واقع الحال بعد توقيع الانتداب ، بل قررت الحكومة البريطانية ان يظل لها تمثيل ووضع خالص داخل السودان ، ويمعزل عن نطاق أعمال الحاكم العام ، الذي أوشكت مهمته على الانتهاء تحت أي ظرف ، ولما كان السودان حتى الآن لا يزال دولة غير مستقلة ، فقد تقرر أن يكون ذلك التمثيل تحت اسم : « مفوضية تجارية » وان كان في الواقع مجلة دبلوماسية ترتبط بورارة الخارجية وتوجه مراسلاتها وتقريرها اليها ، وتمتبر بمثابة نواة للتمثيل الدبلوماسي والفنصلي بعد أن يحصل السودان على استقلاله . وكانت بريطانيا تهدف من وراء افتتاحها لهذه المفوضية ، أن تقدم قليلا ملموسا للسودانيين والمصريين على اسواء على التزامها بعهدها في منح السودان حق تقرير المصير (٦٨) .

وبذلك تستطيع تثبيت أقدامها في السودان قبل الخروج منه .

ولم تكن فرنسا ببعيدة عن مفاوضات السودان ، فقد راح وزير الخارجية الفرنسي يلح على مثيله البريطاني لإطلاعه على تفاصيل سير المفاوضات خشية من النتائج المرتقبة بشأن السودان المصري - البريطاني ، وتأثيرها على السودان الغرضي (تشاد) ، كما كانت شركة قناة السويس هي الأخرى وأقمة قصت الإدارة الفرنسية واحد أعضاء مجلس إدارتها هو حفيد فرديناند ديليبس مؤسس الشركة ، الذي توجه إلى وزارة الخارجية البريطانية ليبلغ وكيلها الدائم السير ويليام سترانج بأن اتفاقية السودان يمكن أن يكون لها تأثيرات على استثمارات الشركة الهائلة في المناطق المحيطة به كالسودان الفرنسي والكونغو .

وردت وزارة الخارجية البريطانية على ملاحظات الخارجية الفرنسية وشركة قناة السويس بشكواها هي الأخرى من تشدد المصريين ، وضعف السودانيين ، وتواطؤ الأمريكيين (٦٩) مع المصريين ضد الإنجليز .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد عبرت عن رفضها عن الاتفاقية بين مصر وبريطانيا بشأن السودان بمذكرة أرسلها وزير خارجيتها دين اتشيسون Dean Acheson في ١٤ فبراير إلى نظيره المصري قحلا « وبهذه الروح الطيبة أزيلت الصعوبات التي اعترضت طريق المفاوضات من قبل ... » وبهذه الروح أيضا وبالتعاون بين مصر وبريطانيا سوف يتقرر مصير السودان من خلال ابتلاعه . وتأمل الحكومة الأمريكية استمراراً لهذا الأسلوب من الفهم المشترك بين الجانبين أن تعمل لصالح منطقة الشرق الأوسط لصالح شعوب العالم الحر أجمع .

وأعرب وزير الخارجية الأمريكية عن وثوق حكومته إلى جانب الحكومة المصرية بقيادة اللواء محمد نجيب للتغلب على المشكلة الدولية التي تقابلها وتمحق جهود الشعب المصري (٧٠) .

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن أدوار المفاوضات بشأن اتفاقية ١٢ فبراير فقد قام « جيفرسون كليري » السفير الأمريكي بالقاهرة بخود نشط خلالها ، كما أن مصر لم تنتظر انتهاء تلك المفاوضات والوصول إلى حل لقضية السودان لتتفرغ لقضية الجلاء عن البلاد ، بل أنها بادرت منذ أواخر عام ١٩٥٢ بطلب الحصول على السلاح الأمريكي لتقوية الجيش المصري .

وسار المطالبان جنباً إلى جنب ، رغم الصعوبات التي اعترضت طريق تسليح الجيش ، فعندما علمت بريطانيا بالمحاولات المصرية في هذا الشأن ، طلبت من الحكومة الأمريكية نصيحة المصريين بالعودة للمصدر التقليدي لتسليح مصر وهو بريطانيا بالطبع ، وعندما شعرت بعدم الإطمئنان لتأويل الحكومة الأمريكية في المنطقة بادرت بلخطار كل من واشنطن والقاهرة بأنها قررت رفع الحظر من توريد السلاح لمصر (٧١) ، كمحاولة لإبعاد النفوذ الأمريكي الذي بدأ يتغلغل بصورة واضحة في المنطقة ، لأحياء مشروعات التحالف القريبة بدعوى مقاومة النفوذ الشيوعي في مصر والبلاد العربية (٧٢) .

٤ - الانتخابات السودانية ونتائجها :

تنفيذاً لحكم المادة السابعة من اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ فقد تشكلت لجنة مخططة للانتخابات من سبعة أعضاء : ثلاثة منهم من السودانيين ، عينوا بموافقة لجنة الحاكم العام البريطاني ، وعضو مصري ، وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية (٧٣) ، وعصو هندي وهو الرئيس ، وقد قبلت كل

حكومة مشاركة في انهاء اجراءات الانتخابات بتعيين العضو الخاص بها عدا الاعضاء السودانيين (٧٤) .

وخلال الشهور الاولى من عام ١٩٥٣ كان على هذه اللجنة ان تقوم بدراسة القواعد الخاصة باجراء الانتخابات قبل نهاية العام . حيث موسم الامطار العائق الرئيسى لانتمائها في جميع المناطق في آن واحد - وأن تفصل في مؤاملات الناخبين وتحديد نواتر الانتخاب، وتشرف على التحضير لها لضمان الحيطة التامة وترجع بتقريرها للحكومتين البريطانية والمصرية عن سير الانتخابات طبقا لما اتفق عليه (٧٥) . وكانت الأجهزة الرسمية البريطانية تخشى من الانفصال المباشر بين الحكومة المصرية والسودانيين .

واتلوا أعضاء مجلس العموم البريطاني مشكلة ما أسماه بالتدخل المصري في شؤون السودان مع وزير الخارجية البريطانية، وطالبوه بالعمل لدى اللواء نجيب لوقف « الدعاء » المصرية في السودان ضد بريطانيا وإدارتها ، لأن هذا التدخل سوف يتسبب في سقوط الانتقالية المبرمة بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وسوف يعطل الاجراءات الخاصة بتقرير المصير وعملية السوفنة المتفق عليها (٧٦) .

وكان المستر سلوين لومد وزير الدولة البريطاني قد قام بزيارة السودان في شهر مارس ١٩٥٣ وتقابل مع الحكم العام البريطاني وكثير من القيادات السودانية من الشماليين والجنوبيين على السواء ، الى جانب الموظفين العسكريين والمدنيين بالإدارة السودانية . وشدد على أن الحكومة البريطانية تتولى من ناحيتها تطبيق نص ودوح انتقالية ١٢ مبرأير بكل ثقة وأمانة تخدم مصالح السودانيين وتحقق أمانهم نحو الحكم الذاتي ، وطلب قادة الشمال ان يساعدوا أبناء الجنوب على حل مشاكلهم الكثيرة ، كما طالب أبناء الجنوب بأن يساهموا بدور فعال في الانتخابات القادمة من

خلال مشاركة فعالة في البرلمان المنتخب حتى يحصلوا على حقوقهم الكاملة .

وفي أثناء عودته لبلاده تقابل مع اللواء محمد نجيب بالقاهرة وأجرى معه برفقة وزير الخارجية المصرية محادثات تناولت من بين موضوعاتها رغبة بريطانيا في أن تجري الانتخابات في جو من الحرية والحيدة التامة كما نصت الاتفاقية ، وأكد له اللواء نجيب أن الحكومة المصرية لا تنوى التدخل في هذه الانتخابات وأنها حريصة على ضمان مستقبل السودانيين (٧٧) .

وكانت الاحتجاجات البريطانية المتتالية لدى القاهرة بعدم التدخل في الانتخابات وتكثيرها مما نصت عليه الاتفاقية والمسئولية الملقاة على عاتق الحكوميين محلل جو من العباد والحرية الطبيعية أثناء إجراء هذه الانتخابات (٧٨) يوحي بأن بريطانيا تتوقع مسبقا ان المؤيدين للاتحاد مع مصرهم الذين سيؤيدون دوس شك .

فقد كان الموقف البريطاني منبعا وقويا في ظاهره ، لكنه كان ضعيفا واهنا في حقيقته ، فأغلبية المتعلمين السودانيين متحازون الى مصر مؤيدون لها ، وكل شهر يمر يتزايد الميل نحوها مع الاحساس بصدق مساندتها لأبناء جنوب الوادي هؤلاء المتعلمون لديهم رغبة أكيدة في التخلص من الوجود البريطاني ، وعلى وجه الخصوص بعد انحياز السيد على الميرغني وأتباعه وتحوله نحو الحزب الوطني الاتحادي (٧٩) الموالي لمصر ، والمؤيد لوحدة وادي النيل .

وأجريت الانتخابات منذ أوائل شهر نوفمبر ١٩٥٣ (٨٠) تحت رعاية اللجنة السباعية الدولية المشكلة لهذا الغرض لضمان حيدها ، وبالفعل أثبتت عملها بشارة انهضت الادارة البريطانية ، تحت رئاسة المنتخب الهندي .

وعلى الرغم من أن المنحوب المصري قد أدى حيله بأمانة بشهادة
 الانجليز أنفسهم ، وإن المستر انطوني ايدن — أعلن في مجلس
 العموم البريطاني من انتقله الشحيد لموقف الحكومة المصرية التي
 استطاعت « التأثير » على قرار السودانين لصالح الحزب المؤيد
 لها والمدمع منها ، وهو الحزب الوطني الاتحادي ، وذلك من خلال
 الدعاية المصرية المكثفة من الصحافة والإذاعة المصرية والوسائل
 الاعلامية الأخرى ، وما قام به وزير الاعلام وشئون السودان في
 الحكومة المصرية (الصاغ صلاح سالم) من جهود أثرت على عملية
 الانتخابات ذاتها لصالح مصر ، وهو ما اعتبرته الحكومة البريطانية
 تصرفاً « مدائياً » تجاهها (٨١) .

وقال ايدن ان المحاولات المصرية التي استهدفت التأثير على
 مجرى الانتخابات تعطلت في تقديم مصروفات مالية للسودانيين على
 شكل هدايا للمعاهد النيتية والتطهية بالسودان ، وترتيب زيارات
 مستمرة لقادة الأحزاب السودانية الى مصر ، وتجنيد كل العاملين
 المصريين بالسودان مثل موظفي الري المصريين والقيادة العسكرية
 المصرية بالخرطوم ، وخبراء التجارة العاملين بالعاصمة السودانية،
 كما أن محمد أبوغاز سكرتير وزير الارشاد المصري ، أقام بصفة
 شبه دائمة بالخرطوم لبيثاثر عمله بسهولة ويجري اتصالاته بالقيادة
 السودانيين ، وقام بتقديم بعض الهيئات المالية المدارس السودانية
 في الخرطوم والجزيرة .

وليس ادل على تدخل مصر في هذه الانتخابات بصورة سقراطية،
 من ظهور بعض السودانيين العاملين لدى الحكومة المصرية على الرغم
 من أنهم لا يقيمون بالسودان وليس لهم أصوات انتخابية (٨٢) في
 السودان .

وكما توقعته بريطانيا فبإعلان نتائج الانتخابات في ٢٥ نوفمبر
 ١٩٥٢ (٨٣) ، اكتسح الحزب الوطني الاتحادي باقي الأحزاب

السودانية بحصوله على ٥٣ مقعدا في مجلس النواب ، أما حزب الأمة المعارض للاتحاد مع مصر فقد حصل على ٢٢ مقعدا فقط ، وحصل المستقلون على ٧ مقاعد ، والحزب الجمهوري على ٣ مقاعد والذي سرعان ما أعلن انضمامه الى الحزب الاتحادي ، وقام اسماعيل الأزهري بتشكيل أول وزارة سودانية (٨٤) في ٩ يناير ١٩٥٤ من الحزبيين السودانيين بعد فوزه على منافسه السيد محمد احمد محبوب (٨٥) .

وأصبح تحقيق الوحدة بين شطري الوادي أمرا متوقفا اثر هذه النتيجة لكن أحداث الصراع على السلطة بين محمد نجيب وما له من تأثير في قلوب كثير من السودانيين ، وجمال عبد الناصر القائد الحقيقي للثورة يوليو ، في أوائل عام ١٩٥٤ ، أضرت بقضية الوحدة ، فعندما وقعت أزمة فبراير ١٩٥٤ وبعت نجيب باستقلاليته الى مجلس الثورة في ٢٣ فبراير ، لم يكن أعضاء المجلس بغالبيتهم من مدى تأثير انصرافه عن السلطة في مصر على الشعب السوداني الذي وجد فيه رمزا لوحدة الوادي ، ولما أصبحت الرغبة في الاستئثار بالحكم والاستحواذ على السلطة لدى مجلس الثورة اقوى من قضية الاتحاد بين الشعبين الشقيقين .

ومضى مجلس الثورة في تنفيذ مخططة بعد انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ لتجريد محمد نجيب من كل سلطاته ، فأصدر قراره في ١٧ أبريل بأن يكفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية وأن يتولى عبد الناصر رئاسة مجلس الثورة ومجلس الوزراء (٩٠) .

وهكذا كان قرار تنحية محمد نجيب الذي اذاعته دار الاذاعة المصرية صباح يوم ١٧ أبريل هو البداية لتطور الأحداث السريع نحو انفصال شطى الوادي ، رغم البيان الذي اذاعه صلاح سالم بأن الثورة ليست ثورة افراد ، « بالحكام زائلون والعلاقة المقدسة بين شعبي وادي النيل هي الباقية » . لكن عوامل الانفصال كانت أسرع

أذ أنه بسفر محمد نجيب إلى الخرطوم لحضور انعقاد أول برلمان سوداني في مارس ١٩٥٤ استقبل بمظاهرات ضخمة كان معظم أفرادها من طائفة الأنصار التي اتخذت شعارها « لا مصرى ولا بريطاني السودان للسوداني » .

كما أن السياسة التي انتهجها صلاح سالم في السودان التي اعتمدت على أسلوب الرشوة لتقريب بعض العناصر السودانية على حساب الأخرى ، وموقفه المتطرف من محمد نجيب ونهجهم الشخصي عليه ، كان لها أكبر الأثر في نفوس السودانيين المواليين لمصر وتحولهم من طريق الوحدة ، وبناعتها الفجوة بين الحكومة المصرية وحكومة الحزب الوطني الاتحادي في السودان ، وبات جهود صلاح سالم لتحطيم شعبية الأزهرى بتأليب أهل الجنوب عليه ، ومساندة تأييد محمد نور الدين الذي لم تزل شخصيته نفس وزن الأزهرى السياسي وشعبيته التي بفضلها استطاع أن يشحذ فكرة الانفصال في نفوس السودانيين بعد وضوح الاتجاه الأوتوقراطي لثورة يوليو في مصر (٨٧) .

ولم تسر الأمور وفق ما رسمته اتفاقية السودان إذ أصدر البرلمان السوداني في ١٦ أغسطس ١٩٥٥ قراره باتخاذ التدابير اللازمة لتقرير المصير ، وبناء عليه تم جلاء القوات المصرية والسودانية من السودان في منتصف نوفمبر ١٩٥٥ ، ثم أعلنت الحكومة السودانية قيام جمهورية السودان في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ وتشكيل مجلس السيادة لرئاسة الدولة بدلا من مجلس الملوك العلم البريطاني (٨٨) .

هوامش الفصل الثامن

(١) اشترطت بريطانيا لكي تبدأ مفاوضات الجلاء من جديد مع علي حاكم الذي تولي الوزارة بعد حريق القاهرة أن يقوم بتسديد الأحكام العرفية وإلزامه ببقاء صرامة على الصحف المصرية مع وقف النشاط الدعاوي في القناة .
محمد أكيص (نكتور) : التناقضات الأساسية في المجتمع المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، دراسة بمجلة الكاتب ، العدد (٥٥) أكتوبر ١٩٦٥ ، ص ٣١ - ٣٢ .

(٢) صحيفة نيويورك تايمز ، من : صحيفة المصري ، عدد ٢٨ يوليو ١٩٥٢ .
وانتار جلال يحيى (نكتور) . العالم المصري الحديث منذ الحرب العالمية الثانية ، ص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

(٣) يقول الطيار حسن عرت أنه مؤسس تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٤٠ مع عبد الطيف اليفدادي ، ووجيه أبلة وأحمد سعودي أبو علي ، وأحمد السادات ثم انضم جمال عبد الناصر للتنظيم عام ١٩٤٨ . وثيقة خطية للمهندس / حسن عرت ، موجهة للباحث في ٤ نوفمبر ١٩٨٦ . لكن جميع الضباط الأحرار اختلفوا على أن عبد الناصر هو المؤسس الحقيقي للتنظيم إثر العودة من حرب فلسطين بعد نجاحه في تجميع الخلايا القومية للضباط في جميع أفرع الجيش منذ أوائل الأربعينات : جلسة نقاش مع السيد / كمال الدين حسين ، يوم الجمعة ١٧ أكتوبر ١٩٨٩ . مصدر سابق ، محمد صابر حرب (نكتور) حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية ، ص ٣٤٠ - ٣٤٦ .

Vatikiotis J. J. ; Nasser and his generation, pp. 106-108.

(٤) محمد أنيس (نكتور) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ، دراسة بمجلة الكاتب ، عدد نوفمبر ١٩٦٥ ، ص ٢٤ - جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر ، ص ٤٠ - ٤٦ .
أحمد عطية الله ، ليلة ٢٣ يوليو ، ص ١٨٢ .

(٥) انتهجت الخرطوم باغلاظ القاهرة الذي اعتبره أبناء السودان تعبيرا عن
أرادة شعب الوادي يكتسه صحيفة الرأي للعالم (السودانية) ، اعداد ٢٥ ،
٢٦ - ٢٨ ، يوليو ١٩٥٢ .

(٦) Documents on international affairs, 1952, pp. 322-323.

المصري ، عدد ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .

(٧) محمد نجيب . كلمتي للتاريخ . ص ١٦٦ - ١٦٨ ، المصري عدد ٢٢

يناير ١٩٥٢ .

Vatikiotis P. J. , The modern history of Egypt, pp.
378-379.

(٨) من وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، تحليل وتعليق سير انتوني

تاتلج . مشورة بصحيفة الأهرام ، عدد ٢٩ مارس ١٩٨٦ .

(٩) محمد حسين هيكل . ملفات السويس ، ص ١٧١ .

صحيفة الرأي للعالم السودانية ، عدد ٢ يوليو ١٩٥٢ .

(١٠) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ، ص ١١٢ .

(١١) عبد العظيم رمضان (بكتور) اكتوية الاستعمار المصري للسودان ،

ص ١٢٢ .

(١٢) محمد حسين هيكل . ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ -

١٦٤ .

(١٣) صحيفة كردفان الاسبوعية ، عدد ١٩ يناير ١٩٥٢ . الرأي العام ،

عدد ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ .

(١٤) محمد حسين هيكل : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(١٥) وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة - تحليل وتعليق سير

انتوني تاتلج ، جريدة الأهرام . عدد ٢٩ مارس ١٩٨٦ .

(١٦) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(١٧) دكتور وحيد رافت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢١٦ .

(١٨) صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٥٢ .

(١٩) دكتور عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ١٢١ - ١٢٦ .

صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٢٠) محمد حسين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

لم تصدق طرق المفاوضات بين الجانب المصري برئاسة محمد نجيب رئيس مجلس

قيادة الثورة ورئيس الوزراء ، وعصوية . علي ماهر ، وعبد الوزاق السنهوري .

وصين ذو الفقار حيدري ، وسلاح سالم ، ويمثل الأحزاب السودانية
 سوى فترة قصيرة وتم الاتفاق على تلك المبادئ
 جمال حمدان . دراسة عن قضية اتحاد مصر والسودان ، أكتوبر ، عدد
 ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ ، صحيفة الرأي العام السودانية ، عددي ٢ ، ٨ أكتوبر
 ١٩٥٢ .

(٢١) رئاسة مجلس الوزراء : للسودان (الكتاب الأخضر المصري)
 ص ٢٩٢ .

Documents on International affairs, 1963, p. 327.

(٢٢) ثلاثة من السودانيين يذهبهم الحاكم العام ، وعضو مصري ، وعضو
 بريطاني ، وعضو أمريكي ، وعضو هندي أو باكستاني تعيين كلا منهم حكومته ،
 ويكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي أو الباكستاني .
 Ibid, pp. 328-329. ص ٢٩٤ - ٢٩٥ .
 صحيفة الرأي العام السودانية ، عدد ١١ أكتوبر ١٩٥٢ .

(٢٤) رئاسة مجلس الوزراء - السودان (الكتاب الأخضر المصري) ، المصدر
 السابق ، ص ٢٩٦ .

Documents on International affairs, Op. Cit., p. 330.

Documents on the Sudan 1899-1963, pp. 48-51.

(٢٥) صحيفة كريتلان الأسبوعية ، عددي ١٦ يناير ، ٦ فبراير ١٩٥٢ .
 صحيفة الرأي العام ، عدد ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٢٦) رئاسة مجلس الوزراء السودان ، المصدر ، ص ٢٩٧ - ٢٩٩ .

(٢٧) تشكيل للوند المصري في المباحثات من اللواء أ.ح محمد نجيب رئيس
 مجلس الوزراء ، والصالح أ.ح صلاح سالم ، والدكتور محمد فوزي ، وفاد الجناح
 حسين ذو الفقار حيدري ، والدكتور حامد سلطان ، والامام زين العابدين جنى
 والوند البريطاني من السفير للمير رالف ستيفنسون والمستر م.ج كريزويل
 والمستر ياروز .

رئاسة مجلس الوزراء . الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، مصدر
 سابق ، ص ٢٠٠ - ٢٨١ .

(٢٨) محمد حسنين هيكل ، حقائق السويس ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ -
 ١٧٣ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ١٧٣ .

Documents on the Sudan, Op. Cit., p. 50.

Dawisha ; Egypt in the Arab World, p. 8. (٢٠)

- (٢١) دكتور عبد العظيم رمضان . اكنوبة الاستعمار المصري للسودان . مرجع سابق ، ص ١٢٧ - ١٢٨ . ويؤخذ على مصر هذا التصور بعدم مد جسور التعاون بينها وبين أبناء الجنوب السوداني ، مما يضر لبريطانيا تكفد حاربها في الجنوب الذي أصبح شوكا في جسد الكيان السوداني .
- (٢٢) المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
- (٢٣) المرجع السابق ، ص ١٣١ .
- (٢٤) رئاسة مجلس الوزراء . للكتاب الأخضر المصري عن السودان . مصدر سابق ، ص ٣٠٠ - ٣٠٢ .
- (٢٥) المسفر السابق ، ص ٢٠٥ - ٢٠٨ .
- (٢٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ ، ٢١١ .
- (٢٧) دكتور عبد العظيم رمضان : اكنوبة الاستعمار المصري للسودان ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .
- (٢٨) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، مرجع سابق - ص ١٧٣ - ١٧٤ .
- صحيفة كريفان الاسبوعية ، عدد ١٤ أغسطس ١٩٥٣ .
- (٢٩) خلال اجتماعات ٢٦ نوفمبر ، ٩ ديسمبر ١٩٥٥ .
- رئاسة مجلس الوزراء . للكتاب الأخضر المصري عن السودان . المصدر السابق . ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- (٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- (٣١) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ - ٢٤٩ .
- (٣٢) نفس المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .
- دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .
- (٣٣) تعدادها اكثر من نصف تعداد الجنوب والطن في البراريات الجنوبية الفلات وينفرون باصولهم العربية وانتمائهم الى العباس بن عبد المطلب :
- صحيفة كريفان الاسبوعية ، عدد ٩ يناير ١٩٥٣ .
- (٣٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر للمصري) ، المصدر السابق - ص ٢٥٠ - ٢٥١ .
- (٣٥) المصدر السابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦٢ .
- (٣٦) اجتماع ٩ فبراير ١٩٥٣ .
- (٣٧) المصدر السابق ، ص ٢٦٣ - ٢٧٢ .
- (٣٨) ١١ فبراير ١٩٥٣ .

(١٩) المصدر السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٨٠ .

(٢٠) اجتماع ١٧ فبراير ١٩٥٣ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٢٨٧ - ٢٨٢ .

Documents on the Sudan, Op. Cit., pp. 99-102.

(٢٢) محتوى الاتفاقية بالملحق .

Richmond ; Egypt 1798-1953, p. 224.

(٢٣)

(٢٤) رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر للمصري) ، مصدر

سابق ، ص ٢٨٤ - ٢٨٧ . صحيفة كرفان الأسبوعية ، عدد ٢٠ فبراير

١٩٥٣ ، ص ٥٠٩ .

Vatikiotis ; The modern history of Egypt p. 389.

(٢٥) وقع الاتفاقية من الجانب المصري اللواء أركان الحرب محمد نجيب

رئيس الوزراء ورئيس الوفد المصري في المفاوضات . وعن الجانب البريطاني

السيد رالف ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة .

(٢٦) قام السفير البريطاني اثر التوقيع على الاتفاقية وصالح محمد نجيب

وجنرال عبد الناصر وزعماءهما حينئذ وقال نجيب باللغة العربية « مبروك » وأقبل

أعضاء مجلس الثورة على زعمليهما الصالح صلاح سالم ، واليكباشي حسين نو

للفكر صبرى حنبلى القيادة في الباحثات مؤثثة على نجاحهما في هذه المهمة

للشعلة : الصحف المصرية ، أعداد ١٣ فبراير ١٩٥٣ ، صحيفة الأمة ، عدد

١٧ ، ١٤ فبراير ١٩٥٣ . نكتور وحيد رآفت : المصوّل من ثورة ٢٣ يوليو .

المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢٧) ناس الرجوع ، ص ٢١٨ .

Statement by General Nabig on the Sudan Agreement, (٢٨)

12 February, 1953.

Documents on international affairs, 1953, Op. Cit. pp. 327-328.

(٢٩) واتصل هاتفيا بالقرطوم حينئذ السيد على الميرغنى ، والسيد سابق

الهندي وأبلغهما تهنأته بتوقيع الاتفاقية ، كما اتصل كذلك بالاستاذ اسماعيل

الأزهري رئيس الحزب الوطنى الاتحادي ، والسيد زين العابدين صالح عضو

الهيئة التنفيذية للحزب الجمهورى - والاميرالى عبد الله خليل مسكوتيز حزب

الأمة وغيرهم من الزعماء السودانيين حينئذ اياهم بالاتفاق .

نكتور وحيد رآفت : المرجع السابق ، ص ٢١٩ . صحيفة الأمة ، عدد

١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٥٣ .

Statement by General Nabib Complaining of Breaches (١٠)
of the Sudan agreement 10, March 1953 : Documents on International affairs, 1953, Op. Cit., pp. 329-330.

(١١) من مولاة الخبسة محمد الحسن ميلاب - الذي حصل على ثلاثة أصوات . وإبراهيم أحمد الذي حصل على صوتين فقط . وللاثنين الآخرين حصل كل واحد منهم على صوت واحد :

Statement in the House of Commons by the minister of state Mr. Selwyn Lloyd, on General Nabib Speech of 10 March, 11 March, 1953 :

Ibid, pp. 329-331.

Idem.

(١٢)

F.O. 371/106311/JE 1011/5, January 28, 1954, Khartoum, (١٢)

Repor No. 10, From D.M.J. Riches to Anthony Eden.

(١٤) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، مرجع السابق ، ص ١٧٦ .

اعتبرت الحكومة السودانية يوم ١٤ فبراير يوم عطلة رسمية وأقيم حفل عام يبرأى الحاكم العام البريطاني ، دعى اليه عدد كبير من أبرز الشخصيات السودانية والبريطانية والعربية . ورجال الصحافة ، والمشارك ابوصيفى المصرى وموسيقى قوة دفاع السودان فى احياء هذا الحفل ، والقى الحاكم العام خطابا سياسيا فى العرض العسكرى الذى أقيم بهذه المناسبة .

تكتدر وحيد رافت . المرجع السابق ، عرض ٢١٩-٢٢٠ .

(١٥) محمد حسنين هيكل . ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

Statement in the House of Commons by Mr. Eden on (١٦)
the signing of the Sudan agreement, 12 February 1953 :
Documents on international affairs, 1953, Op. Cit., pp. 324-327.
Eden : Op. Cit., pp. 27-29.

Statement by the Governor - General of the Sudan, Sir (١٧)

Ribert Howe, on the Sudan agreement, Khartoum, 13
February 1953.

Documents on International Affairs, 1953, Op. Cit., pp. 328-329.

(١٨) ولله التلاح مكتب المفوض التجارى البريطانى بالفعل فى الخرطوم فى مارس ١٩٤٢ وترأسه للمتر ريتفز . وهو دبلوماسى بريطانى عمل فى عدة دول عربية ووجد اللغة العربية وأخذ يرسل بتقريره السرى كل عام الى وزارة الخارجية البريطانية اسوة بالسلطات .

Note by Mr. Roger Allen, Foreign Office, London, October 20, 1952 :

F.O. 371/86905/JE 1155/5, Octobed 20. 1952.

٢١

(١٩) محمد حسنين هيكل - ملفات السويس - المرجع السابق - ص ١٧٧
A Documentary History of U.S. Foreign Policy, 1945-1992 (٧٠)
Vol. V, pp. 815-816.

(٧١) محمد حسنين هيكل - ملفات السويس - المرجع السابق - ص ١٧٧
١٧٧ - ١٧٨

Dawisha ; Op. Cit., pp. 10-11. (٧٢)
Ehmed ; Egypt 1798-1963, Op. Cit., p. 225.

(٧٣) بناء على طلب الحكومتين المصرية والبريطانية وافقت حكومة الولايات المتحدة على المشاركة في اللجنة المشتركة على الانتخابات السودانية ، يقترح للمتر ديفيد بيركنز Warwick-Parkins وهو أحد المعسكرين المتدينين العاملين بالخارجية الأمريكية مندوبا لها :
A Documentary history of U.S., Op. Cit., p. 816.

(٧٤) مخلوب مصر عن الاستقلال عبد الفتاح حسن ، ومخلوب بريطانيا المختار بنى . ومخلوب للنهضة الدكتور مكرم حسن : تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية . ص ٢٢

(٧٥) ولما لما جاء بالملحق رقم (٢) لاتفاقية ١٢ فبراير بخصوص وظائف وسلطات لجنة الانتخابات المشكلة بمقتضى المادة السابقة من الاتفاقية بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان :
رئاسة مجلس الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) . مصدر سابق . ص ٣٩٤

Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 513, (٧٦)
p.1378.

Ibid, p. 1375. (٧٧) جلسة الثاني من أبريل ١٩٥٢ -

Ibid, House of Lords, Vol. 188, p. 1272. (٧٨)
جلسة ١٤ فبراير ١٩٥٢ -

F.O 271/108911/ E 1011/3, January 22, 1954, Op. (٧٩)
CIL.

(٨٠) صحيفة كرفان الأسبوعية . عدد ٤ ديسمبر ١٩٥٢ .

Documents of International Affairs, 1953, Op. Cit.,1 (٨١)
pp. 333-334.
Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 513,
Op. Cit., p. 1375 & Lords, Vol. 184, pp. 143, 165-168

(٨٢) وقال اينس ميلا على التحدث المصري في الانتخابات أن ما لا يقل عن ألف ومائة شخص أطلعوا للسودان بالسكة الحديد وعن طريق النيل عبر وادي حلفا وبعضهم يرتدى زي الجيش المصري -

Documents on international affairs, 1953, Op. Cit.
p. 286.

(٨٣) أعلنت نتائج الانتخابات في مناطق الضريجين وفي انتخابات مجلس الشيوخ في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ للبلدات الحرة ، مارس ١٩٨٦ .

(٨٤) مجموع مقاعد مجلس النواب ٩٧ مقعدا ومجموع مقاعد مجلس الشيوخ ثلاثون مقعدا : تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان ، ص ٢١ ، ٢٣ ، ٣٦ .
(٨٥) يذكر الدكتور عبد العظيم رمضان أن الاتحاديين حصلوا على ٥٦ مقعدا بمجلس النواب ، ٢٢ مقعدا بمجلس الشيوخ ، في حين فاز حزب الأمة بـ ٢٢ مقعدا بمجلس النواب ، و ٢ مقعدا بمجلس الشيوخ وانعقد البرلمان بمجلسيه في أول يناير ١٩٥٤ واختار لرئاسة مجلس النواب السيد يابكر حورف الله . ولرئاسة مجلس الشيوخ السيد أحمد محمد يس . الكتوية الاستعمار المصري للسودان ح ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .

(٨٦) ثم صدر القرار بإعفاء نقيب عن منصبه في ١٢ نوفمبر ١٩٥٤ وأن يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية مع تحديد المهام وحرماته عن طريقه السياسية لمدة عشر سنوات : جمال حماد : دراسة تحت عنوان (محمد نجيب وقضية اتحاد مصر والسودان) مجلة أكتوبر ، عدد ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ .
جمال حماد : دراسات عن قضية الاتحاد بين مصر والسودان ، مجلة أكتوبر ، عدد ٢٦ نوفمبر ، ٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩ .

(٨٧) Parliamentary Debates, House of Commons, Vol. 526,
p. 1186.

(٨٨) تم إعلان استقلال السودان رسميا في أول يناير ١٩٥٦ . واعترفت مصر به جمهورية مستقلة في حينه :
عبد العظيم رمضان (في كتود) . الكتوية الاستعمار المصري للسودان ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .



الفصل التاسع

الثورة وقضية الجلاء

- ١ - التصميم على تحقيق الجلاء وبده المفاوضات .
- ٢ - اعلان الكفاح المسلح .

الثورة وقضية الجلاء

وضع رجال الثورة نصب أعينهم منذ بداية حركتهم انخراط الأوساط المصرية في البلاد ، أن يحققوا لوطنهم جلاء تليها نلجزا غير مشروط ، لذا كانت دعوة الجلاء هي الشعار الأول لهم ومطلبهم الرئيسي قبل أن ينفضى عام ١٩٥٢ ، مع السير في مفاوضات السودان ، فأعلن جمال عبد الناصر بلهجة الواثق من عدالة قضية بلاده أنه لا مناص من ضرورة الجلاء دون شروط والأفسوف بحمل جميع أفراد الشعب السلاح لتحرير الوطن بالقوة ، وإذا كان لا مفر من التفاوض مع بريطانيا لوضع موضوع الجلاء موضع التنفيذ دون شروط مسبقة فلا بأس ، ودون العودة إلى دائرة الماطلة والصوف التي دأبت عليها السياسة البريطانية في مفاوضاتها مع رجال العهد السابق .

ومعقدت هذه جلسات تمهيدية بين الجانب المصري برئاسة محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، والجانب البريطاني وعلى رأسه السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني بالقاهرة ، تطلبت خلالها أنكار كل منهما ثم تلتها عدة جلسات من المفاوضات الرسمية بدأت في ٢٧ أبريل ١٩٥٢ ، لم تصل إلى نتائج مصادفة وتوقفت على أثرها هذه الجلسات في ٦ مايو من نفس العام .

ولم يكن أمل قلادة الثورة سوى إعلان الكفاح المسلح ضد الإنجليز في منطقة القناة ، فكانت الضربة مؤثرة أعلنت بريطانيا

على أثرها استعداده لاستئناف المفاوضات مرة أخرى في ١١ يوليو ١٩٥٤ بمساعي الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

وكان موقف الحكومة المصرية عظيمًا إذ أصرت على ضرورة الجلاء التام رغم المحاولات البريطانية لاستغلال الأحداث الداخلية التي واجهت المسيرة الثورية في بداية عام ١٩٥٤ ، وتمسكها بوجوب بقاء بعض الفنانين الانجليز لتشغيل وصيانة القاعدة البريطانية خلال مدة تنفيذ الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ .

ولم يجد الجانب المصري غضاضة في بقاء هؤلاء الفنانين المنفيين تحت السيادة المصرية ، وتم التوقيع النهائي عليها في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ .

ورغم الهجوم والنقد الشديد الذي قوبلت به في المحيطين الداخلي والخارجي فانها أكدت بما لا يدع مجالاً للشك انها كانت خطوة حاسمة ومصيرية في تاريخ التضال للوطنى المصرى فى العصر الحديث .

١ - التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات

كان تصميم الضباط الأحرار على تحقيق الجلاء من أول أهدافهم منذ تحركهم ليلة ٢٣ يوليو لتغيير الأوضاع المتردية في البلاد ، وانهاء فرض الوصاية الأجنبية على مصر مثلًا في الاحتلال البريطانى وقواته للرابطة على أرض القناة .

وقد بدا هذا الاتجاه الوطنى واضحا منذ البداية أمام الثوار الذين آمنوا بضرورة إنهاء حل مشكلة السودان أولا حتى يتمكنوا من توحيد جهودهم على ملأه المفاوضات مع بريطانيا لتحقيق الجلاء الكامل (٢) .

وقد ظلت مطالبهم بضرورة الجلاء سبيرا جنيا الى جنب مع
مفاوضة السودان ، ولكن بطريقة غير رسمية مع الجانب
البريطاني ، فبعد قيام الثورة بشهرين فقط ، وعندما كانت مفاوضات
السودان في بدايتها ، أعلن جمال عبد الناصر بشكل واضح موقف
مصر من قضية الجلاء في حديث صحفي قائلا : « ان الاستعمار
البريطاني لمصر آن له ان ينتهي ولا يمكن ان نكون له نهاية الا بجلاء
غير مشروط لكل القوات البريطانية .. وان مصر سوف تكون على
استعداد للمفاوضات بشأن الجلاء بأقصى قدر من حسن النية ،
ولكنها في اللحظة التي تشعر فيها ان المفاوضات لم تصل بها الى
نتيجة فانها سوف تحمل السلاح وتقاتل معها كل النش » (٣) .

وامام هذه الالهجة الوطنية التي تحمل تأكيدا واضحا على ضرورة
الجلاء ولو بالقوة قدم السفير البريطاني رالف ستيفنسون احتجاجا
على هذه التصريحات قائلا : انها تتلصق بالثقة المتبادلة المطلوبة
لاتجاح مفاوضات السودان واي مفاوضات أخرى عليها .

وتكررت هذه الاحتجاجات بصفة مستمرة بسبب تضيق
الحكومة المصرية الخناق على المصريين المتعاونين مع جيش الاحتلال
باعتبارهم « حونة » واعتقال بعضهم ومحاكمة البعض الآخر ،
وكذلك بسبب ارسالها لبعثات مصرية الى عدد من الدول الأوروبية
وبينها سويسرا ولجيكا للتفاوض مع بعض شركات صناعة السلاح
لشراء أسلحة خفية ، وكانت بريطانيا تتوجس خيفة ان يكون
المقصود بهذه الأسلحة بالذات هو استخدامها في عمليات المقاومة
بالقناة ضد قواتها ، كما أبدى السفير البريطاني في احتجاجاته
حيرته ازاء الدور الذي يقوم به بعض الخبراء العسكريين الألمان في
الجيش المصري بناء على طلب مصر (٤) .

وكانت الحكومة البريطانية قد صرحت بأنها مستعدة لاجراء
مفاوضات مع « النظام الجديد » في مصر تحت رئاسة اللواء محمد

تجيب لتسوية النزاع المصري - البريطاني ، في الوقت الذي تريده مصر ، على أن بريطانيات التزمت بجانب للحرس في البداية وهي لم تعلم جيدا بعد عن التوجهات السياسية لحكومة الثورة المصرية شيئا ، كما أبدت استعدادها لتدريب الضباط المصريين في بريطانيا ، ولم تبد نفس الاستعداد لرفع حظر تصدير الأسلحة لمصر الذي فرضته عقب قيام الاضطرابات في منطقة القناة قبل قيام الثورة بقليل (٥) وكانت مصر قد دفعت جزءا من ثمن هذه الأسلحة والمعدات الحربية .

واراد الجانب البريطاني استغلال حاجة مصر لها واتخاذها كوسيلة ضغط سياسية وأداة للمساومة خاصة أن كثيرا من أعضاء البرلمان البريطاني من اليهود الذين لا يستهان بنفوذهم يصرون دائما على ضرورة توازن القوى بين إسرائيل وجاراتها العربيات ، ويطالبون بحرية الملاحة في قناة السويس والسماح بمرور الشحن إلى إسرائيل وعلى رأسها البترول عبر القناة (٦) .

ومما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية أدركت أن الحكومة المصرية الحاضرة هي أقوى حكومة تواجهها منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، إذ أنها استحوذت على عطف وتأييد أغلب نول العالم فظهرت بمظهر الثورة السلمية البيضاء إلى جانب قوة مركزها في الميدان الداخلي ، وما تتمتع به من تأييد الشعب المصري وثقة الرأي العام المحلي في صدق وطنيتها ، وتبينها لأهداف ثورية تبلورت في عقول مجريها منذ وقت غير قليل (٧) .

ولهذا فقد أعلن أن الحكومة البريطانية سوف تجتمع لبحث موضوع ارسال طائرات نفاثة حديثة لمصر . وتنفيذ العقود المبرمة من قبل بين مصر وبعض المصانع الحربية البريطانية (٨) .

ويعود أن الحكومة البريطانية لم تخرج عن إطار سياستها القديمة حتى هذه اللحظات في المعاملة والتسوية ، رغم خشيتها من

التقارب الحادث آنذاك بين الثوار في مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن الموقف لم يعد يحتمل الا تفسيراً واحداً مصرياً ، وهو الجلاء التام بأى وسيلة ففي ٢٩ من ديسمبر ١٩٥٢ قال جمال عبد الناصر : اتفقا على استعداد لالتفاهم مع الانجليز منهم قد وعدونا طيلة سبعين عاماً بالخروج من مصر ، ولم يفعلوا ، ان مصر لا تستطيع اليوم أن تطبق مزيداً من المماطلة والتسويف ، وإذا شعرت حكومة العهد الجديد أنه بعد هذه الجهود المتصلة التي بذلها لم نصل الى تخليص بلادنا من الاحتلال البريطاني فثقوا أن تولد الثورة سوف يتسحبون من الحكومة ليستعدوا اقيادة الشعب في حرب ضد الانجليز ، ولئى تكون هذه الحرب رسمية وانما ستكون حرباً فدائية ... » أو حرب عصابات يقوم بها الفدائيون حتى يشر الانجليز أنهم يدفعون ثمننا قليلاً لاحتلال بلادنا (٩) .

وبدا أن كثيراً من الساسة الانجليز رأوا أن الفرصة ماثحة لئام بريطانها للانسحاب المشرف من مصر حتى لا تواجه في المستقبل القريب بحالة تضطرها الى الانسحاب بطريقة مهينة لكبرائها ، وترك أمر الدفاع عن المنطقة لشعوبها ، ففي اجتماع « البكباشى » جمال عبد الناصر بالسير رالف ستيفنسون في أوائل يناير ١٩٥٣ (١٠) بحضور مستر ريتشارد كروسمان النائب البريطانى العمالى اليسارى الذى يزور مصر حينئذ ، أكد السير البريطانى على أنه ليس في عزم بريطانها أن تحفظ بقواتها العسكرية في قاعدة القناة دون رغبة الحكومة المصرية ، أو دون موافقة المصريين على التذمون من أجل صيانة القاعدة وحمايتها .

وعلم المستر كروسمان بزيارة القاعدة ، وأكد له القادة العسكريون والشباط البريطانيون العاملون بها أنه لا مائدة من الاحتفاظ بهذه القاعدة ضد ارادة للشعب المصرى ، وانهم مستعدون للرحيل الى بلادهم واخلائها في أسرع وقت (١١) .

ونادى العديد من أعضاء مجلس اللوردات البريطانى المعروف عنهم تشدهم الاستعماري بضرورة الانسحاب من مصر حرصا على موقف بريطانيا وتوابعها بالمنطقة التى تعيش بين « شعب بحاد » (١٢) .

وقال لورد جلين Lord Glyn علينا ألا نتولى مع مصر فى عداوات لن نجنى من ورائها فائدة خاصة أن بريطانيا لم تسع الى تحسين وتطوير علاقاتها بمصر ، والقوات البريطانية تعيش تحت ظروف سيئة للغاية « ولم يعد بإمكاننا حمايتها من الهجمات المتكررة عليها ، فخرنا من جراء ذلك كثيرا من ضباطنا على أرض القناة . . » وأنا « لا نستطيع اقناع مصر بأهمية القاعدة » ، ولكي يظل الدور البريطانى قائما يجب أن نسمو بأنفسنا كأصدقاء حقيقين للشعوب العربية ، ولا بد أن نخطو خطوات نحو المستقبل .

كما طالب اللورد جلين بعدم التمسك بالقاعدة بدعوى حماية القناة إذ أن القناة كطريق للمواصلات البريطانية ليس له أهمية قصوى إذا وضعنا فى الاعتبار الطريق البحرى المباشر من المملكة المتحدة الى المحيط الهادى مارا برأس الرجاء الصالح « الكاب » ، بالمقارنة بطريق البحر المتوسط مضامنا اليه تكاليف إعادة القناة المأهولة والجيش البريطانى الكبير المتمركز على ضفافها (١٣) .

وكن مكتب القائد العام للقوات المسلحة المصرية قد أصدر مذكره عن : « الأهمية الاستراتيجية لقناة السويس » جاء فيها أن الأهمية الاستراتيجية للقناة تنوقف على سلامة الملاحة فى البحر المتوسط أكثر مما تنوقف على سلامة الملاحة فى قناة السويس ذاتها ، وأن استخدام القناة أثناء الحرب ينوقف على تنظيم الدفاع الجوى عنها ، وهو ما تستطيع مصر القيام به وحدها ، وأكدت المذكرة — التى تلقاها وزيره الخارجى لتوزيعها على بعثات مصر الدبلوماسية فى الخارج — أن وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة نفسها انماع عن القناة كجهرى ملاحى ، هو قرار عسكرى غير عملى ،

وان الجهود المبذول في هذا الشأن ، هو مجهود ضائع سدى للدول الغربية ، اذ يمكنها الانتفاع بتلك القوات في مناطق اخرى حيوية بالنسبة لها .

وقد استخدمت بريطانيا نفسها طريق رأس الرجاء الصالح خلال الحربين العالميتين ، ومع ذلك لم تفقد امبراطوريتها ، وسلامة الملاحة في القناة تتوقف على سلامة رأس البحر المتوسط ومصر متوفرة على ضمان امن وحرية الملاحة في القناة بسهولة (١٤) .

وهكذا طلب جمال عبد الناصر من الدكتور محمود فوزي ، بعد توقيع اتفاقية السودان ، ان يبدأ على الفور باجراء اتصالاته مع السفير البريطاني بهدف تحديد موعد لبدء المفاوضات بين مصر وبريطانيا من أجل الانتهاء من قضية الجلاء ، مع وجوب الفصل بين مفاوضات الجلاء ومسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولكن الحكومة البريطانية طلبت منحها مهلة عدة أسابيع حتى تنتهي المحادثات المهمة التي تجرى بينها وبين الولايات المتحدة في واشنطن بشأن موضوع الشرق الأوسط برمته .

الا أن عبد الناصر عرض موقف مصر الحازم والصريح أثناء هذه المحادثات من خلال مؤتمر صحفي لوكالات الأنباء العالمية يوم ٢ مارس ١٩٥٢ أكد فيه على ان الأمة العربية لن تصفى الى اى وعود « مسؤولة » يقطعها الغرب على نفسه ، فقد خدع الشريف حسين أثناء الحرب العالمية الأولى كما خدع العرب بمساندته اسرائيل على قيام دولتها بعد الحرب العالمية الثانية ، وأشار الى تأييد الرئيس الأمريكى « ترومان » تأييدا « اعمى » لها حينئذ ، وأن مصر لن تقبل اى تهديد وسوف يقاتل شعبها اذا ما استمر الاستعمار البريطانى في احتلاله لأراضيها (١٥) .

وأكد جمال عبد الناصر على ان أول اهداف مصر هو « الجلاء بدون قيد ولا شرط » و « على الاستعمار أن يحل عصاه على

كامله ويرحل . (١٦) ، وإن حصر لن نساوم على حقها الطبيعي في الجلاء الناجز ، ولابد لنا من تحرير « أرضنا » علينا أن نحشد كل قوتنا وامكانياتنا المالية والبشرية لتحقيق هدف البلاد الأسمى الذي نسعى جميعا لتحقيقه مهما كلفنا من جهد ، ولن نبخل في التضحية بأرواحنا في سبيل هذا المطلب (١٥) .

وكان أصرار القادة الجدد في مصر قويا على بدء المفاوضات المباشرة مع الجانب البريطاني إذ وقفت حكومته مترددة لفترة طويلة بتقدم خطوة وتتأخر أخريات قبل الإقدام على فتح باب المفاوضات ، وكان على « الأسد البريطاني » أن يفكر كثيرا ويعيد الحسابات ، فالموقف الدولي بتغير بكل ما يمكن أن يتجم عن هذه التغييرات على مسرح الشرق الأوسط ، والولايات المتحدة وضعت أقدامها في المنطقة بقوة بشجعها وصول عناصر جديدة وشلبة إلى السلطة في مصر ، وهم ليسوا من « البليشوات » الذين تعاملوا مع بريطانيا من قبل خلال تاريخ المفاوضات الطويل بين البلدين ، وهؤلاء الشبان لا يرهبون بريطانيا ويركزون اهتمامهم على الولايات المتحدة التي تلعب معهم هذا الدور لأغراض تشجع الحكومة البريطانية بمقاصدها ، ولكنها لا تستطيع أن تتمسك لها بصراحة لأن موازين العلاقات بين الحلفاء قد جعلت كفة الأمريكيين تميل بشدة أثقل وأقوى لصالحهم (١٨) .

ولم تكن الظروف الدولية مواتية لقيام حلف بين زعمى المعسكر الغربي ، بعد أن تربعت الولايات المتحدة على مرثه كنتيجة للحرب العالمية الثانية ومحاولتها إقامة حزام حلجز حول الاتحاد السوفيتي وزعيم المعسكر الشيوعي ، لحصره داخل حدوده وعدم تمكنه من الامتداد والتوسع ، وبدأت أنظار الولايات المتحدة وحلفائها للغربيين تنجس نحو الشرق لمحاولة اجتذاب مصر كأكبر وأهم دولة عربية في المنطقة (١٩) .

وعلى الرغم من اتفاقها مع بريطانيا على الأهداف الاستراتيجية العامة في الشرق الأوسط لحصل المد « الشيوعي » ، فانها اختلفت على الوسيلة التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذا الهدف ، ففي ١١ مايو ١٩٥٣ قلم وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس بزيارة مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية وإسرائيل ، لمحاولة اقناع هذه الحكومات باخطار الشيوعية وضرورة قيام تحالف عربي غربي للدفاع عن العالم الحر بما فيه الشرق الأوسط ، لكن مهمته باءت بالفشل لحجم ادراك الحكومة الأمريكية لعمقة المشاعر والاهتمامات العربية (٢٠) .

وكان السفير الأمريكي بالقاهرة مستر جيفرسون كليري Caffery قد اعلن مسبقا بناء على تعليمات حكومته ان حل مشكلة القناة أمر حيوي بهم كافة الأمم الحرة ، وأن بلاده لن تساهم باشتراكها في المباحثات المقبلة بين مصر وبريطانيا الا بموافقة طرفي النزاع وبناء على طلبهما (٢١) ، وأكد الرئيس الأمريكي دوايت ايزنهاور Dwight D. Eisenhower في رسالة موجهة للواء محمد نجيب في ٢٤ مارس ١٩٥٣ على هذا المعنى وأضاف انه يأمل ان يحل التناهم بين مصر وبريطانيا محل الخلاف وتلبي مصر بعمل ترتيبات كمشرك متكافئ يؤكد دورها الرئيسي مع أعضاء العالم الحر الآخرين في بناء دفاع فعال بالمنطقة ، وأن من مصلحة الجميع أن ينشئ تخطيطا للدفاع المشترك بين دولها (٢٢) .

وكان على الجانب البريطاني ان يظل ممسكا حتى النهاية بالطرف الآخر من خيط اللعبة الثولية بالشرق الأوسط مثلا في وجود قاعدة القناة وبمقتضى ايدن الى السير رالف ستيفنسون يملفه بقبول اقتراحه بالبدا في اجتماعات تمهيدية وغير رسمية لاستكشاف أفكار المصريين ، وقام السفير البريطاني ببلاغ الدكتور

محمود فوزى بهذا المصموم ، لكن كان رأى جمال عبد الناصر ، أن الأمور لم تعد تحتل جلسات تهديدية ، ومع ذلك فلا مانع من عقد جلسة أو جلستين غير رسميتين للاتفاق على أسلوب التفاوض ، ثم تبدأ بعد ذلك جلسات المفاوضات الرسمية ، بشرط أن يتحدد قبلها موعد بدء المفاوضات الرسمية ، ويعلن هذا الموعد مع اعلان تشكيل الوفدين واعدلان تفويضهما من حكومتيهما .

وبالفعل عقد اجتماعان تهديديان (٢٢) ، اتضح فيهما ان المسألة شاسعة بين أفكار الطرفين ومطالبهما . وقال الدكتور فوزى انه ليس هناك داع للتوقف امام احقية مصر في إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من طرف واحد ، أو عدم احقيتها ، أو على ان المعاهدة قد نمت على أبدية التحالف العسكري . كما أنه ليس هناك داع للتوقف امام الاستشهاد بمواد القانون الدولي حول قدسية المعاهدات والحقوق المكتسبة وما الى ذلك .

وركز جمال عبد الناصر على انه لا بد أن تكون الخطوة الأولى هي الاتفاق على المبادئ الأساسية للاتفاقية أو الأطر الأساسية لها ، ثم تدور مفاوضات رسمية تفصيلية من خلال لجان ثنائية مشتركة لاتمام الاتفاق على التفاصيل ، أى انه يتم الاتفاق على الجلاء غير المشروط أولا ، مسأله الجنرال روبرتسون عما اذا كان ذلك ينطبق أيضا على الدفاع المشترك .

وكان رد عبد الناصر ان موضوع الدفاع المشترك قضية أخرى منفصلة وليست نفذا من بيود الجلاء ، لأن مصر اوضحت انه لايربط على الإطلاق بين الجلاء والدفاع .

وهكذا لم تصل الدبلات التهديدية لنتائج محددة ، ولكنهما بلورت موقف كل طرف اراء الآخر (٢٤) .

وبدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى يوم الاثنين ٢٧ أبريل ١٩٥٣ (٢٥) وكان الجانب المصرى قد انتهى

الى اعتناق سياسة موحدة وتهاتبة تجاه الموقف المطلق بين البلدين
تقوم على عدة أسس :

أولاً : الجلاء نون قيد أو شرط ضرورة جمعية لتحقيق سيادة
الشعب المصرى على أراضيه كمبدأ أساسى ثرول بمقتضاه كل
الخلافت القائمة مع بريطانيا ، ولا بد من الاتفاق مبدئيا على
تحقيقه كخطوة أساسية للاستمرار فى المملكت .

ثانياً : القاعدة العسكرية بالقية يجب أن تظل مصرية ، تقوم
القوات المصرية بصيانتها والحفاظة عليها والدفاع عنها ، وإذا
احتلجت مصر لحبراء من الخارج لمعاونتها على صيانتها ، فلتها
ستختارهم بمهرتها ولا يشترط أن يكونوا من الانجليز .

ثالثاً : مصر لا تعترف أن خروج القوات البريطانية من القناة
سوف يترتب عليه وجود فراغ فى منطقة الشرق الأوسط ، بل أن
وجود هذه القوات هو استقزاز مستمر للشعور القومى المصرى ،
مما يدفع الشعب المصرى الى عدم التعاون مع تلك القوات .

رابعاً : لا يصح تعميم مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ،
مالدى بهم مصر هو استئلاؤها فقط والدفاع عن أراضيها ، فلا تتحم
فى أمور المشاركة الاستراتيجية البريطانية فى منطقة متسعة
الأطراف تم بريطانيا وحدها . ومصر بتوقيعها ميثاق الأمم المتحدة
يكنها ضمان هذا الميثاق لصيانة الأوضاع الدولية الحالية ضد
العدوان .

كما أن توقيعها لميثاق الضمان الجاعى العربى كاستعداد
للمواثيق الدولية يكفى لضمان أمن هذه المنطقة من العالم ، وسوف
تعمل على تقوية هذا الميثاق والتعاون مع الدول الشرقية بصفة
عامة لصيانة وحفظ الأمن الدولى فى هذه المنطقة المهمة (٢٦) .

وبدا الجانب المصرى في هذا الاجتماع حديثه عن أهمية القناة المتباحة بين الطرفين بعد طول مدة الاحتلال واستمرار المفاوضات بشأن الجلاء دون نتيجة تحقق أمني المصريين في الاستقلال ، كما طلب بعدم المساومة وعرض الحلول المقترحة بأكملها بما هو الموافقة عليها كلها وأما رفضها بمرمتها .

وقد بدأ الجانب البريطانى كما هو موقع يثير العقبات مرددا نفس التهمة القديمة في مفاوضاته السابقة عن أهمية قناة السويس الاستراتيجية لبريطانيا ، وكذلك أهميتها الكبيرة لمجموعة دول الكومنولث ، مما حدا بوزير الخارجية الاسترالى مستر ريتشارد كيزى Richard Casey أن يعلن عن مدى اهتمام بلاده بنتائج هذه المحادثات لما لقناة السويس من أهمية كبرى بالنسبة لأستراليا ، كما أن الترتيبات الدفاعية من الشرق الأوسط لا تقل أهمية عن القناة التى تعتبر الطريق الرئيسى من أستراليا لأوروبا على الرغم من التقدم الحادث في النقل الجوى (٢٧) .

واضاه الجانب البريطانى أن اهتمامه بمناطق إنتاج البترول لا يقل عن اهتمامه بأمن الشرق الأوسط فضلا عن ارتباط بريطانيا بمعاهدات مع دول المنطقة ، والقاعدة الموجودة بمنطقة القناة ترجع أهميتها لا للدفاع عن القناة فى حد ذاتها ، ولكن للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط كلها ، والحكومة البريطانية ترى أن تقننح الحكومة المصرية بضرورة استمرار بعض القوات البريطانية فى هذه المنطقة للتعاون مع القوات المصرية ، والمشاركة فى الدفاع عن القناة (٢٨) .

وكان الانجليز يرون أن أفضل المناطق للدفاع عن الشرق الأوسط هي قاعدة القناة لموقعها المميز وسهولة التحرك منه بسرعة ، على أنه إذا تمسكت مصر بأن تكون القاعدة إليها ، فطيه يبقى الأشراف الفنى بأيدي الانجليز ، ولأن المسائل الفنية بالقاعدة معقدة

تمتيدا يستدعى تركها للجان مشتركة من الفنيين ، يبحثونها
ويقدمون تقريرهم عنها .

على انه لو استلزم الأمر وجود خبراء أو فنيين فترى الحكومة
البريطانية ضرورة ان يكونوا من الانجليز لانهم سيكونون اقدر على
المحافظة على القاعدة ومنشأتها ونظم ادارتها التي يلمون بها ،
ولكن الجانب المصرى اصر على ان يكونوا من غير الانجليز ، كما
ان مسألة احاطة الموضوعات الفنية للجان لدراستها معناه اشاعة
خلوكت ومخاللة لا طائل من ورائها (٢٩) .

واصر الجانب المصرى على ان يكون بقاء الفنيين البريطانيين
بالقاعدة مرهونا بقتريب الفنيين المصريين الذين يحلون محلهم ،
وحتى يتم تمصير القاعدة نهائيا من حيث السيادة والملكية والحيادة
والاشرفه .

وحاول السير رالف ستيفنسون ان يؤجل منقشة موضوع
الفنيين الى الجلسات التالية ، لكن الجانب المصرى تمسك بوضع
الخطط الكاملة لتقل امر القاعده بالكامل الى الاشراف المصرى وهى
فى حالة صالحة للعمل ويعهد فى البداية الى عدد من الفنيين
البريطانيين يمثلون الحد الأدنى لشغل وصيانة المعدات تحت
رعاية الحكومة المصرية حتى يحل المصريون محلهم فى اقرب
وقت (٣٠) وتوقفت المباحثات بعد اجتماع هـ مايو نظرا لمراوعات
الجانب البريطانى وبسبب تعنت الانجليز فى محاولة استقلال موانئ
حصر على بقاء بعض الفنيين بالقاعدة لمدة معينة ، وزيادة عددهم
بحيث يصبحون قوة احتلال جديدة (٣١) .

وتعثرت المباحثات فى الاسس التى تحقق للشعب المصرى
سيادته على ارضه واعلان جعل عند الناصر انه : « لا داعى لأن
نغرق فى تفصيلات دون هدف متفق عليه » فقضية مصر ليست

موضع مسالومة ، وأن مصر لا يمكن أن تصيد من هدفها في أجلاء القوات البريطانية وتحقيق الميادة على أراضيها ، وسوف نحاول بالقوة الدفاع عن بقاء هذه القوات في أرضنا ، وقد حددنا هدفنا منذ الجلسة الأولى للجانب البريطاني ، ولم نشأ أن نترك « الزمام » يفلت من أيدينا ، ونكرر ما حدث في المفاوضات السابقة على الثورة (٣٢) .

ثم أعلن اللواء محمد نجيب بياناً للشعب المصري في ٦ مايو يوضح فيه أسباب قطع المفاوضات مع الانجليز التي تتلخص في محاولات المفاوضين الانجليز العبث بالبدا الذي جعله مصر أساساً للدخول في هذه المباحثات وهو جلاء جنود الاحتلال عن « أرضنا » جلاء كلياً دون قيد ولا شرط ، وإننا لم « نقاوض » تسليها بما بأن المفاوضات هي الطريق للوصول الى « حقنا » وإنما لنحدد فقط مع الانجليز مراحل الجلاء وطريقة تنفيذه ، لقد عزمنا على أن نستخلص حقوقنا بأيدينا فإن « الحقوق تؤخذ ولا توهب » ولن نقبل مصر أن نرد اليها حقوقها مشروطة أو منقوصة ، وإننا حريصون على ألا نكرر أخطاء من سبقونا ، فلن نكرر مأساة فلسطين ، أو مأساة القناة التي أمضت الغاء المعاهدة ، وسوف نحدد موعد المعركة مع العدو ، ونحن الذين سفختار أسلحتنا ، والاستقلال لا تناله البلاد بقطعة من الورق أو بمعامدة موقعة ، ولكننا سنبدل معامتنا رخيصة فداء الوطن ، وسوف يجد منا أعداؤنا رجالاً لم يمهدهم من قبل ، مكلفين من أجل بلادهم « وسوف نفتصر بانى الله » (٣٣) .

وتازم الموقف بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولجأت بريطانيا الى التهديد والوعيد ونصحت رعاياها بالرحيل من مصر ، وحاولت الولايات المتحدة التدخل لحل الازمة الناشئة عن اختلاف وجهات النظر ونوقفت المفاوضات ، فوصل وزير الخارجية الأمريكية

إلى القاهرة في بداية جولته بالمطقة لمحاولة التوصل إلى حل مع
الطرفين ، واستئناف المفاوضات التي هم مصالح أمريكا والعالم
الحرة (٢٤) .

وأعلنت الحكومة البريطانية أن مجلس الوزراء البريطاني سيعقد
جلسة خاصة ليعاود النظر في الموقف نتيجة للآزمة الناشئة من
خوف المفاوضات بعد فترة قصيرة من الوقت مما يعد مسألة على
جانب كبير من الخطورة والأهمية (٢٥) . وقد السير وتستون
تشرشل حلة ضارية على قادة العهد الجديد في مصر وذلك بمجلس
المعوم يوم ١١ مايو ١٩٥٢ ، لمحاولتهم إلقاء أرائهم على الإنجليز
وأصرارهم على إخراجهم عنوة ، وسألتهم للعمليات الغذائية
الوجهة للقوات البريطانية في القناة ، وطلب إصدار أوامر مشددة
للمجنود الإنجليز لحماية أنفسهم ، والعمل على حماية الإنجليز
المدنيين بمصر من الاغتيالات والخوف من القتل والافتيال .

وقال تشرشل أن بريطانيا لا تود الاحتفاظ بثمانين ألف رجل
في القناة يكلونها نحو خمسين مليوناً من الجنيهات الأسترلينية كل
عام ، لكنهم يؤدون واجبهم للحفاظ على مصالح العالم الحر في
الشرق الأوسط ، وتأمين الطريق المائي الدولي عبر قناة السويس .
ولو أنه قد تم الاتفاق على وضع ترتيبات مرضية لهذا الغرض مع
الحفاظ على تلك القائمة الاستراتيجية بالتعاون مع مصر ، فلننا
سنحافظ على رجالنا ونوفر أموالنا الضائعة ، ولهذا فقد طالب
تشرشل بمشاركة الولايات المتحدة وأساليبها للقضاء مع مصر
صفتها من قلة العالم الحر التي رغبت المشاركة الأمريكية في
المفاوضات وخضعت الولايات المتحدة لإرادتها ، ملأ ما أراد
المصريون استئناف المفاوضات بمفردهم فأهلاً بهم ، وإن أرادوا
مشاركة الولايات المتحدة بذلك أفضل ، وفي حلة استمرار الهجمات
المصرية سواء من المدنيين أو العسكريين على القوات البريطانية

بالقناة ، ثمانا سنواجه الموقف بقوة لحماية أنفسنا دون مساعدة الولايات المتحدة أو غيرها ، ونحن في انتظار بدء المفاوضات من جديد مع مصر (٣٦) .

أما المستر سلوين لويد وزير الدولة البريطاني فكان حديثه بمجلس العموم أيضا في ١٢ مايو ١٩٥٢ أقل حدة وهجوما على مصر من رئيس الوزراء البريطاني ، فوجه سؤاله لأعضاء المجلس عما إذا كان الوجود البريطاني بمصر يستند للحقوق التي أقرتها معاهدة ١٩٣٦ من عدمه قائلا : علينا أن نناقش بهدوء عدة أمور مع الحكومة المصرية ، وهي حالات صيانة قاعدة القناة في سلامة وسلم وإعادة تنشيطها وقت الحرب ، ومسألة الدفاع الجوي عنها ، والأمور الفنية التي تلزمها لاستمرار العمل بها ، كما يجب أن نتفاهم مع المصريين في مسألة الانسحاب البريطاني من هذه القاعدة والاستفادة بأولئك الثمانين ألف رجل المراكطين بالقناة ليس بهدف الاستعمار لبلد آخر أو لإحياء الأجدال البريطانية أو لأي أهداف أخرى غير عملية ، بل للدفاع عن مصالح الممالك الحر ، وعليه يجب بحث الأمور الفنية بهدوء وروية للاتفاق مع المصريين على أحلال الفنين الوطنيين منهم محل الإنجليز بالقاعدة « وهذه القاعدة ستصبح بعد وقت قريب عدية الفائدة لقواتنا وللدفاع عن المنطقة بأسرها . . » ، فان تكاليف أنشطتها بالإضافة الى الطرق الحربية والتسهيلات الملحقة بها تصل الى نحو ثلاثمائة مليون جنيه استرليني ووجود هذه المبالغ الطائلة في هذه المنطقة هو ضياع لثروة بريطانيا القومية (٣٧) .

واشتدت المعارضة البريطانية سواء في مجلس اللوردات (٣٨) أو مجلس العموم البريطاني لاتجاهات السياسة الخارجية البريطانية وخلاتها مع مصر حيث تقدم مستر اتلي بطلب مناقشة هذه المسألة لأهميتها (٣٩) ، في نفس الوقت الذي اجتمع فيه وزراء خارجية

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في واشنطن لبحث المسائل الدولية المهمة ومن بينها الحالة في الشرق الأوسط ، وعلى رأسها النزاع المصري - البريطاني حول قاعدة قناة السويس . إلا أن الحكومة المصرية لا تزال تصر على موقفها الذي عارضت بسببه استمرارها في المحادثات ولم يكن يعفيها اتفاق أمريكي - بريطاني حول قاعدة قناة السويس . إلا أن الحكومة المصرية لا تزال تصر على موقفها الذي عارضت بسببه استمرارها في المحادثات ولم يكن يعفيها اتفاق أمريكي - بريطاني من عدمه خاصة أن الولايات المتحدة مقتنعة تماما بأن الضغط على مصر لا يخدم مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية بالمنطقة ، ولكنها مضطرة لمسيرة حليفها القديم انجلترا (٤٠) بما يخدم تلك المصالح المتنامية لها في هذا الجزء الحيوي من العالم .

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٥٣ لم يتم احراز أى تقدم يذكر نحو استئناف المفاوضات مرة أخرى لاصرار كل من طرفي التفاوض على رايه ، فالجانب المصري لا يتحرج عن موقفه ، ذلك أن مصر سلكت طريق المفاوضات الذي لم يحقق نجاحا من جانب الحكومات السابقة ، عسى أن تكون نية الانجليز صائقة نحو الجلاء ، لكن موقفهم الآن مرده الى تطلّعهم لحدوث انقلاب داخلي في مصر أو محاولة تنشيط الثورة المضادة وينقسم الشعب المصري على نفسه ، فتضعف جبهته الداخلية ويكون ذلك مواتا لها على المتفاوضين المصريين الجدد أو يتم تغيير النظام الحاكم بأكمله وتبدأ الكرة من جديد ، خاصة أن الموقف في السودان لا يزال غامضا قبل اجراء الانتخابات في نوفمبر ، وتأثير نجاح الاحزاب المؤيدة للوحدة مع مصر من عدمه ، على قوة الدفع المصرية في المفاوضات (٤١) .

لكن الأمور كانت تسير على عكس ما تتعنى بريطانيا ، إذ أعلن البكاشي جمال عبد الناصر (٤٢) تطبيقا على الهجوم الذي شنته

بعض أعضاء حزب المحافظين على مصر « ليعلم هؤلاء أن مصر مصر أصبح في يد أبنائها وأن الاثنين والعشرين مليون مصري (٤٣) قد قرروا في أصرار استكمال حرية بلادهم وسيادتها أو أن يموتوا عن آخر رجل نعيم دون ذلك الهدف السامي .. » وليعلموا كذلك أن الأحوال قد تغيرت في مصر من « خيانة وفساد » إلى « وطنية وعزة وقوة » وأن العهد الذي كان فيه البريطانيون يلعبون بحكومات مصر المصرية قد انتفى إلى غير رجعة ، أن في مصر الآن حكومة ثورية من صميم الشعب لم تؤمن في لحظة من اللحظات بأن المباحثات أو المفاوضات هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الوطن . وأكد عبد الناصر على أنه « إذا أخفقت بريطانيا في الاعتراف بحقوق مصر كاملة فإنه سيتحتم على البريطانيين الرجوعين .. أن يصدقوا أنفسهم لمواجهة كفاح شعبي منظم يضم الملايين من المصريين الذين سيقيمون قومية رجل واحد للخود عن استقلال بلادهم وحريتها » (٤٤) .

أما الجانب البريطاني فلم يتخل عن سياسته تجاه عدم تحريك القضية وبقاء الأمور كما هي عليه ، فقد عبر اللورد سالزبوري في خطاب له بمؤتمر حزب المحافظين الذي انعقد في أكتوبر ، عن هذه السياسة بأنه « إذا أخفقت مصر في التفاهم مع بريطانيا فإنه سيتحتم علينا أن نعد أنفسنا لضرورة استمرار الحالة الراهنة كما كنا فعلنا دائما » (٤٥) .

وقال مستر أنطوني هيد وزير الحربية البريطانية ، ردا على مستر أيمتويل سينويل (٤٦) الذي طالب بسحب القوات البريطانية الكبيرة في القناة أنه ليس من الممكن أو من العدل ، أو تقدير المسؤولية أن يقول قائل أن حل مشكلة الشرق الأوسط معناه أن يعود سائر جنودنا من القناة إلى وطنهم أو أن يستغنى عن خدماتهم « متفقا » .

وقال « لابد من أن تكون لنا حامية في مكان ما في الشرق الأوسط ما لم نكن نريد تعريض هيئة بريطانيا للضياع » (٤٧) . وفي أوائل ديسمبر ١٩٥٣ عقد مؤتمر قمة لأقطاب الغرب بمدينة هاملتون عاصمة جزر برمودا (٤٨) ضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وذلك لتنسيق سياسات الدول الثلاث الكبرى في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، وانتهزت مصر هذه الفرصة وكلفت سفيرها في واشنطن الدكتور أحمد حسين ، بإبلاغ رغبتها لوزير الخارجية الأمريكية في إثارة مسألة الخلاف مع بريطانيا .

وصدر تصريح زعماء الغرب بعد انتهاء المؤتمر في ٩ ديسمبر دون الإشارة الى هذه المسألة استجابة لطلب تشرشل من عدم الموافقة على طلب مصر وتمكينها لموقف حكومتها المهددة بالسقوط أمام المعارضة البريطانية القوية ، وكان ذلك دلالة على التنسيق الغربي الموحد وموافقة الولايات المتحدة على ما تتخذه إنجلترا تجاه مشكلة الجلاء عن مصر ، والتمسك بقاعدة القناة بدعوى أهميتها الحيوية للعالم الحر في حالة نشوب حرب عالمية مع الاتحاد السوفيتي في المستقبل .

وكان للنفوذ الصهيوني في أمريكا اثر كبير في موقف الولايات المتحدة ، اذ كانت اسرائيل تعارض بشدة جلاء بريطانيا عن منطقة القناة باعتبار أن الوجود البريطاني بمصر فيه تأكيد لأمنها وسلامتها، كما كانت فرنسا هي الأخرى تؤيد بقاء الاحتلال البريطاني في مصر حرصا على دوام احتلالها لبلاد المغرب العربي (٤٩) واستمرار نفوذها المتميز بمجلس إدارة هيئة قناة السويس . وكان لنتائج برمودا اثر كبير في تشدد بريطانيا تجاه مصر ، اذ أنه في أوائل عام ١٩٥٤ أوقف الجانب البريطاني اتصالاته غير الرسمية التي ظلت مستمرة مع الجانب المصري ، مع محاولة بريطانيا استغلال المتاعب الداخلية التي كانت تواجهها الثورة المصرية آنذاك وذلك اثر تصاعد الخلاف بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين (٥٠) .

والواقع أن أحد الأسباب المهمة التي دعت انجلترا للتمسك بعوقها من قضية الجلاء ، كانت تلك النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات السودانية بفوز ياهر للأحزاب الموالية لمصر والمناخية بالاتحاد معها ، سواء أكان ذلك في انتخابات مجلس النواب أم في انتخابات مجلس الشيوخ فيما بعد ، والتي كشفت في العاشر من ديسمبر عن فوز الأحزاب فوزا ساحقا (٥١) .

وإزاء هذا الموقف اتجهت نية حكومة النورية الى الضغط على بريطانيا بطريقة عمالية ففى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣ أصدرت الحكومة قرارا بحظر التعامل وتداول المواد الغذائية مع القوات البريطانية المرابطة فى مناطق القنساء الا بترخيص مسبق من وزارة التموين (٥٢) .

وجرت اتصالات مصرية عربية بهدف عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية بالقاهرة لستقر الراى على موعده النهائى فى شهر يناير ١٩٥٤ ، انتظارا لما تصفر عنه الاتصالات القائمة بين مصر والولايات المتحدة ، التى خشيت من اتخاذ الدول العربية قرارا جماعيا بإحاديث التام بين الكتلتين الغربية والشرقية يؤثر بلا شك على مستقبلها بالمنطقة ، ولذلك حرصت على سرعة استئناف المفاوضات ، ففى الثلقى عشر من ديسمبر ١٩٥٣ تلقى السفير الأمريكى بالقاهرة كاترى تعليمات من حكومته ببذل الجهود لدى الحكومة المصرية لتعريب وجهات النظر مع بريطانيا والعمل على بدء المفاوضات فى القريب العاجل (٥٣) .

٢ - إعلان الكفاح المسلح

بعد أن توقفت المباحثات نصفه رسمية فى ٦ مايو ١٩٥٢ ، اتخذ قيادة الثورة موقف الصلابة والقوة وتشديد الضغط على بريطانيا حتى تكف عن أساليب المماطلة والتسويف المصودة عنها

والتي طالما اتبعتها فيما مضى وذلك بواسطة تشديد عمليات الكفاح المسلح المنظمة على أفراد القوات البريطانية بمسكرات منطقتة قناة السويس ، حتى يكونوا وسيلة ضغط على حكومتهم وورقة رابحة في أيدي المفاوض المصري على ملأدة المفاوضات .

وكانت خطب قادة الثورة واحاديثهم المعلقة وتمريضاتهم تتضمن كلها تهديدا صريحا لبريطانيا بضرورة استئناها للمباحثات بالشروط التي أمر عليها وفد المباحثات المصري من قبل ، وهي الجلاء التام التام دون قيد أو شرط والا انقلب الأمر الى حرب تحرير شاملة يخوض فيها الشعب المصري بأسره ، ولينجح الانجليز فيما غالبا لاحتلال البلاد .

وأعلن عبد الناصر في زيارته لبورسعيد في أغسطس ١٩٥٣ ، أننا نكون جيشا كبيرا يضم كل سكان مصر وسوف نوزع عليهم جميعا السلاح ونقوم بتدريبهم ، ولن نستطيع المستعمر أن يبقى في بلادنا إلا بعد القضاء علينا جميعا (٥٤) .

ومن المعلوم أن حركة الكفاح المسلح بالقناة لم تتوقف منذ ما بعد القاء معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ لكنها كانت حركة غير منظمة الى حد كبير . كما أن حكومة الوفد الأخيرة لم تتبناها بصفة رسمية حتى لا تثير عداة بريطانيا ولكنها ساندتها وتعللت بها بلا شك ، وذلك أملها كثيرا من المعوقات بمدن القناة لتكون أكثر ايجابية وأقوى فعالية (٥٥) .

لكن قيام الثورة وتولى أمور البلاد حفنة من الوطنيين القبان المتحمسين أدى الى ازدياد نشاط المصليفت العدائية قبل بدء المفاوضات الرسمية مع الجانب البريطاني وفي اثنتاهما ، وتؤكد المصادر البريطانية أن حوادث العنف ضد المسكرات الانجليزية بالقناة ازدهات حدة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣ ، ففي أول

أبريل وحده من هذا العام تعرضت القوت والمفشات البريطانية
لحوالى ثلاثين هجوما بالأسلحة تحت نظر ورعاية القوات المسلحة
المصرية (٥٦) .

ومن الواضح أن شدة العمليات الفدائية المصرية أفضت
القيادة العسكرية والسياسية البريطانية توازنها مما جعلها تفكر
فى اتخاذ خطوات عملية يتمخض عنها قرار سلبى بوجه ضد مصر
وهذه الخطوات تتمثل فى اجلاء الرعليا الانجليز من القاهرة
والاسكندرية ، وتخزين المواد الغذائية فى منطقة القناة حتى تتجنب
مغبة الحصار الذى يرضه الحكومة المصرية على توريد المواد
الغذائية على قواتها . كما قامت بريطانيا بتحريك قوات اضافية
تابعة لأحد الالوية الفدائية من منطقة تجاه مصر .

لكن الاجراءات الأكثر خطورة — طبقا للمخطط البريطانى — هى
محاولة عزل منطقة القناة مزا دائما عن بقى أنحاء مصر ، وتعبئة
تأييد عالمى لفكرة اعلان المنطقة « منطقة دولية » دائمة واعداد خطة
للزحف الى داخل القاهرة والاسكندرية بمجرد صدور « فريضة
معقولة » من جانب الحكومة المصرية وتنفيذ الخطة المسماة « روديو
Rodeo » بالتدخل العسكرى المباشر لفنخلص من النظام القائم
والسمى لاحلال نظام أكثر مرونة محله ، بدلا من الصراع الطويل
المستمر مع النظم الحالى فى مصر (٥٧) .

لكن الصراع لم يكن الا صراع ارادات لا تحسمه موائد المفاوضات
مقدر ما يحسمه الأسلوب الفعال للعمل الوطنى ، لمقاتل الثورة
بتشاء كتائب الحرس الوطنى تحت اشراف كمال الدين حسين
عضو مجلس قيادة الثورة ، وذلك بهدف تنظيم حركة الكفاح المسلح
وخضومه للاشراف من جانب حكومة الثورة ليؤدى نورا أكثر
فعالية بحمايته ورعايته ، وانتشرت هذه الكتائب فى أنحاء البلاد
لامداد هذه الحركة بالفدائيين المربين تدريبا جيدا على الأخيرة

الحية وكذلك بهدف وضع القوى الشعبية في حالة نعيثة عمالة
لمقاومة أى تحركات عسكرية بريطانية الى داخل البلاد ومعددها
عن المواقع المصرية المهمة (٥٨) .

وكانت خطة المقاومة الرسومة تعتمد على تعطيل الملاحة في
قناة السويس والإشتباك مع القوات البريطانية الزاحفة الى داخل
البلاد في حرب عمليات شاملة ، وخوفا من لجوء القيادة البريطانية
الى عزل منطقة القناة عن باقي الأراضي المصرية عزلا تلمأ بتعدد
استلزم ذلك تشوين كميات كبيرة من السلاح والذخيرة في سرانيب
ومخازن سرية بمنطقة القناة وتخومها بالشرقية لامتداد الفدائيين
بها عند الحاجة (٥٩) .

وكان امام الوطنيين الثامين على مهام الحرب التحريرية عن
طريق الكفاح المسلح ان يحققوا اهدافهم بوسائل القتالية :

**تولا : الحصول على معلومات عن الجيش البريطانى والمتعاونين
معه :**

وذلك لمعرفة تشكيلات القوات البريطانية بمسكرات القنصاة
واعدادها وتسلحها وتنظيمها وتقارير المخابرات البريطانية وما الى
ذلك من معلومات حيوية عن الاهداف المهمة داخل القاعدة لنجاح
عمليات المقاومة .

ولهذا الغرض تكونت شبكة تجسس مصرية داخل المسكرات
من عدد من الموظفين والعمال المصريين والأجانب المقيمين العاملين
مع القوات البريطانية .

وتمكن المخابرات المصرية عن طريق هذه الشبكة من الحصول
بصورة منتظمة على نسخ أو صور من جميع تقارير المخابرات
البريطانية ، مما ساعدها على وضع الخطط الناجحة للأعمال

الفدائية التي أتت بنتائج باهرة في القناة وعلى ملأه المفاوضات مع الجانب البريطانى ، فقد كان تقدير رجال الثورة أن تبدأ المباحثات والبريطانيون على فوهة بركان يلقى منهم وراحتهم ويشد من أرب المفاوضات المصرى (٦٠) .

وعن طريق الحصول على تقارير المخابرات البريطانية بصورة شبه يومية الى المخابرات المصرية تم استبعاد الفدائيين المصريين من المنطقة الذين عرف الانجليز اسماءهم .

كما تمكنت المخابرات المصرية من معرفة أسماء الجواسيس والخونة المتعاونين مع قوات الاحتلال فقامت بتصفيتهم عن طريق اعتقالهم وتقديمهم للمحاكمة (٦١) .

وهكذا استطاعت المخابرات المصرية ان تجمع معلومات عسكرية ذات أهمية كبيرة عن القوات البريطانية واستعدادها لجنود القاهرة من الموريشيان وشرق ووسط أفريقية لتدعيم قواتها وحمايتها، واستبعاد الأفرقة عن حركات التحرر الوطنية ببلادهم وقد بلغ عددهم نحو خمسة عشر ألف جندي .

وقد كان لبعضهم نور هائل في مساعدة المخابرات المصرية على أداء مهامها داخل المسكرات البريطانية (٦٢) .

ثانيا : شن الحرب النفسية على أفراد القوات البريطانية :

وكان لهذه الحرب نتائج باهرة تفوق في بعض الأحيان العمليات المسلحة لما لها من تأثير هدام على الروح المعنوية للانجليز المحصورين بين الأسوار وسط شعب يلفظ وجودهم على أرضه .

وقد تسببت هذه الحرب في حدوث العديد من حالات الانتحار والتهيار العصبي لانتشار روح القلق وعدم الاطمئنان بين ضباط

وجنود القاعدة على أنفسهم وعلى أسرهم بوطنهم ، فقد انصرف أربعة أفراد من بينهم مرة واحدة ، عثر على خطيب بلباس أحدهم يعترف فيه بأنه انتحر لسوء الحالة داخل المسكرات (٦٢) .

وزادت حالات التمرد والعصيان - وهي جناية عسكرية - من جانب أفراد تلك القوات يرتقيهم المختلفة مما استدعى تقديم أسئلة واستجوابات من أعضاء البرلمان البريطاني لوزير الحربية البريطانية الذي بانثر برلمانية منطقة القناة في منتصف عام ١٩٥٢ للوقوف بنفسه على هذه الأحوال المضطربة ووصل الحل إلى قتل بعض الأفراد المتمردين بنفس بعض مخازن الذخيرة واتسلاف الأسلحة والمهمات الثمينة ، وقد قدرت الخسائر الناجمة من ذلك بـ مبلغ أربعة ملايين من الجنيهات .

وطالب كثير من الضباط والجنود بضرورة إعادتهم لوطنهم لعدم رغبتهم في احتلال أرض أجنبية أو اشتراكهم في حروب خارج حدود بلادهم .

ونتيجة لحظر الحكومة المصرية تعامل الموردين والتجار مع المواد الغذائية مع الانجليز فقد خفضت مقلد الطعم التي تصرف للأفراد منهم مما ساعد على نجاح تلك الحرب وفعاليتها .

ورغم المحاكم العسكرية التي كثرت فتعقد لمعالجة هؤلاء المتمردين ، فإن أعدادهم سارت في ازدياد يوماً بعد يوم (٦٤) ، نتيجة للتضييق المحكم والمفروض من جانب الحكومة المصرية منذ بدء العمليات الغذائية بصورة رسمية حتى توقيع اتفاقية الجلاء وذلك بعدة وسائل ، إذ كان هناك طاقم من الفنيين المتخصصين في تصميم المنشورات الدعائية ومباغتتها سواء من رسامي الكاريكاتير الساخر أو من الكتاب ذوي القدرة على صياغة الموضوعات بلغة إنجليزية سليمة تخاطب العقلية البريطانية بطريقة مقنعة ومؤثرة ،

وانتشرت هذه المنشورات في أرجاء المعسكرات البريطانية رغم محاولة قياداتها العمل على رفع الروح المعنوية لها والدعوة الى التجدد والصبر والتقليل من شأن الفدائيين وتقليل أعمالهم .

وكانت هذه المنشورات تحمل بين كلماتها التهديد بالموت العاجل للأفراد البريطانيين ، كما كانت ترسل نسخا منها الى أهاليهم وذويهم في إنجلترا ، والى أعضاء مجلس العموم وكبار الساسة الانجليز في لندن ، والى السفارة البريطانية وقنصلياتها بمصر . وحاولت القيادة البريطانية أن تمحو آثار هذه المنشورات بمنشورات أخرى مضادة الا أن الفزع والرعب والخوف من المجهول كان مسيطرا على نفوس الضباط والجنود داخل المعسكرات البريطانية (٦٥) .

كذلك كان من بين الأسباب المؤثرة في تلك الحرب النفسية ذلك القرار الذي اتخذته فرع المخابرات المصرية بالاسماعيلية بمنع دخول الصحف اليومية الى داخل المعسكرات مما دعا القيادة البريطانية والسفارة الانجليزية الى ان تبذل مساعيها لدى الحكومة المصرية بتحويل الصحف لمعسكراتها بالقناة .

وانشئت محطة اذاعة سرية في فايد تنصت على الجنود والضباط الانجليز باللغة الانجليزية انباء معسكراتهم وقرعياتهم وأرسلت التلهف اليهم في المناسبات الصلوة ، وتقوم بشرح وجهة نظر مصر في مشكلة القناة وتقرن بينها وبين وجهة النظر الاستعمارية الانجليزية ، وقد تشدد القادة الانجليز في منع الاستماع لهذه الاذاعة المصرية لما لها من تأثير واضح على أفكارهم (٦٦) .

ثالثا : مراقبة نشاط المخابرات البريطانية وكشف أساليبها وعملاتها :

كانت المخابرات البريطانية أحد الأسرار والألغاز التي لا يعلم احد عنها شيئا ، لكن رجال المخابرات المصرية في حريم الخفية معها

ومن طريق المتعاونين معها من المصريين وغيرهم من العاملين بالوحدات العسكرية البريطانية تمكنت من الحصول على معلومات دقيقة من تشكيل هذا الجهاز وأسلوبه المختلفة ، وتمكنوا من معرفة المملاء والجواسيس المتعاونين معه وبعضهم من المصريين الذين ظلوا يقدمون خدماتهم ضد مصلحة بلدهم منذ بدء حركة الكفاح المسلح في أواخر عام ١٩٥١ ومنهم شخص يدعى محمود صبرى (٦٧) الذى تمكن كمال الدين رفعت ويرفقته عبر لطفى والضابط محمود حلمى من نصب كمين له والقبض عليه أثناء ركوبه حربة حربية بريطانية على مقربة من معسكر لل ذخيرة بالقنصاح ، كما تمكن عبد الفتاح أبو الفضل بمعاونة ضباط مكتب المخابرات بالاسماعيلية من القضاء على شبكة تجسس خطيرة كانت تمتد المخابرات البريطانية بالوثائق السرية الخاصة بإدارة البحوث والتطورات العسكرية المصرية .

كذلك تمكن هذا المكتب من كشف عدد كبير من (الخونة العاملين بإمكان حراسة تضر بأمن الدولة مثل إدارة المباحث الصلبة ، وبعض قيادات الأسلحة بالجيش ، وتم اعتقالهم جميعا وحوكموا أمام محكمة الثورة ونالوا عقابهم (٦٨) .

رابعاً : الأعمال العسكرية المختلفة لأرعاج القوات البريطانية :

وهذه الأعمال تمثلت في الاغرة المفاجئة والسريعة على المعسكرات البريطانية وإمرادها ، والخطف ، والتخريب ، وكلفت جماعات الفدائيين تمارس عمليات التسلل والتدمير ضد المنشآت البريطانية بواسطة العبوات الناسفة والأقلام الزمنية المتجسرة التى استطاعوا الحصول عليها من طريق السطو على مخازن وقطارات البضائع التابعة للجيش البريطانى .

وقد أمكن تدمير العديد من مستودعات ومخازن الذخيرة والتموين والمهملت والوقود (٦٩) ، وفى دور السينما وقاعات

الرقص وأماكن تجمع العسكريين الإنجليز بداخل معسكراتهم وذلك عن طريق اختلال المواد المتفجرة والقنابل في الخفاء بواسطة العمال المصريين وغيرهم من المتعاملين مع قوات الاحتلال (٧٠) .

وكانت عمليات خطف القذائين للجنود والضباط الإنجليز من أشد العمليات التي اطارت صواب القيادة البريطانية ، ومن أهم حوادث الخطف اختفاء جلاويش الطيران أ. ف. ومجدد من الاسماعيلية فجأة يوم ٩ يوليو ١٩٥٢ اذ تمكن فدائيان مصريان من اختطافه في وسط المدينة وقد شوهد الجاويش في ذلك اليوم بصحبتهما يلزمهما أحد الضباط المصريين ، ولما لم يعد الطيار البريطاني توجه الكولونيل جوربون قائد المنطقة الشمالية في قناة السويس الى وكيل محافظة الاسماعيلية في اليوم التالي وأبلغه أن اللغنائت جنرال فرانيس فيستنج *Festing* قائد القوات البريطانية في مصر ، يحتفظ لنفسه بحق اتخاذ أى عمل يراه ضروريا اذا لم يعد الجلاويش الى وحدته قبل الساعة التاسعة صباح الاثنين ١٢ يوليو ، وهدد فيستنج بتخاذ اجراءات شديدة لحماية قواته ستضر بالمعتنئين المصريين في الاسماعيلية (٧١) .

وبالفعل قامت القوات البريطانية بحاصرة مداخل ومخارج المدينة وتفتيش المدنيين والسيارات والقطارات قبل دخولها أو خروجها منها ، وقد أثبتت التحريات البريطانية أنه شوهد في نفس اليوم وهو يغادر أحد الفنادق في قلب الاسماعيلية راكبا سيارة رفيقة أحد المصريين ويدعى هبزي السروجي .

وقد أثار هذا الحادث موجة عارمة من هجمات نواب مجلس العموم واللوردات على الحكومة البريطانية ، مطالبين باتخاذ اجراءات وقائية لحماية الإنجليز في القناة من القتل والاعتقال والتهديد المستمر لأرواحهم ، وإزاء ذلك طالب بعضهم باستئناف المفاوضات مع مصر لانهاء الأزمة القائمة معها (٧٢) .

وقد اتهم سلوين لويد في مجلس العموم ، الحكومة المصرية بأنها على علم تام بخطة الاختطاف بل انها شاركت في تنفيذها بواسطة أحد ضباط الجيش المصري (٧٣) وازاء ذلك التهديد فقد اجتمع مجلس الوزراء المصري يوم ١٢ يوليو لرغض الانتذار البريطاني بجميع صوره واتخاذ الاجراءات الكفيلة بصيانة حقوق مصر وسبلاتها على اراضيها والتأكيد على أن القوات البريطانية في مصر هي قوات احتلال ، ومصر ليست مسئولة عن حمايتهم ، بل ان تواجدهم هو دائما ضد سبلة مصر ولستقلالها (٧٤) .

وازاء هذا الموقف من الحكومة المصرية ، اشتمت وطأة الهجمات الفدائية مع بدايات عام ١٩٥٤ وتمثلت في اختطاف العربات واشمال الحرائق بمخازن الاسلحة والذخائر بعد السيطرة عليها ، واطلاق القناصة نيرانهم على العربات والافراد في الشوارع والطرق ، ووصل الامر الى حد اختطاف قطارات باكملها بغتلق مكاتب المخابرات مع مدير حركة السكة الحديد بمنطقة القناسة وتفرغها قبل دخولها محارر الجيش البريطاني ، وتوصيل شحناتها من الاسلحة والذخائر بواسطة السكة الحديد الى مخازن الجيش المصري بالقاهرة (٧٥) .

وقد بلغ عدد الحوادث المبررة ضد الانتطير خلال شهرى يناير وفبراير طبقا للاحصاءات البريطانية ٢٦١ حادثة ، قتل خلالها اربعة عشر شخصا من الرعايا الانجليز هذا المبلين بملابس خطيرة ، ومرح سلوين لويد بان من المستحيل الوصول الى اتقاق مع مصر بما دامت هذه الحوادث مستمرة .

وفي ٢٢ مارس ١٩٥٤ أبدى انطونى ايدن وزير الخارجية البريطاني ، اسفه لتدهور الحالة في منطقة القناة تدهورا خطيرا مما يؤدى الى عدم امكان استئناف المفاوضات كما قلم السفير

البريطاني بالقاهرة بتقديم عدة احتجاجات لدى الحكومة المصرية
التي اعانت عدم مسئوليتها من حماية جنود الاحتلال .

واضرِب جنود الموريثمان في ٢٦ مايو بتشجيع من المخابرات
المصرية مما أدى بظليادة البريطانية الى ترحيلهم الى بلادهم خوفا
من انتقال عدوى الاضراب الى باقي القوات . وتأثرت الحياة اليومية
بالمسكرات البريطانية تأثرا واضحا بعد ان اضرِب جميع العمال
المصريين والأجانب عن العمل تماما وامتنع التجار عن توريد
الاحتياجات اليومية اليها .

وفي ٢٧ يونيو اصدرت القيادة العامة البريطانية تعليماتها باحلاء
مبنى الأبنية وهدم مستودعاته ومخازنه ، وهو الاجراء المسمى
الثلى الذى يؤكد اقتناع بريطانيا بعدم جدوى بقائها فى القنّاة ،
اذ انتقلت بالفعل القيادة العامة للقوات البريطانية الى قبرص قبل
ذلك بيومين فقط (٧٦) .

مواضيع الفصل التاسع

- (١) محمد الطويل ، لعبة الأمم وعبد الناصر ، ص ٧٤
- (٢) صحيفة الرأي العام المودانية ، عدد ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٣) في معرض حديثه مع الصحيفة مارجرية جيهينز ، صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون عدد ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ :
- (٤) المرجع السابق ، ص ١٦٢ - ١٩٤ .
- (٥) *Idem ; The Suez Crisis of 1956, p. 11.*
- المصري ، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ ، للرأي العام ، عدد أول أغسطس ١٩٥٢ .
- (٦) المصري ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ .
- رئاسة وزارة الخارجية البريطانية للتشورة ، صحيفة الامم ، عدد ٢٤ يناير ١٩٨٦ .
- (٧) *Vatikiotis ; Nasser and his generation, p. 107.*
- المصري ، عدد ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٨) المصري ، عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٩) تصريح لصحيفة نيويورك هيرالد تريبيون في ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢ . وفي عبد العزيز فهمي قضية الجلاء وأمره ٢٣ يناير ، ص ١١٥ .
- (١٠) مساء الأربعاء ٧ يناير ١٩٥٢ خلال الحفل الذي أقامه محمود فوزي وزير خارجية مصر بدار الوزارة والذي دعى اليه صبر آرلور ليفارانز استشاري الشرق للسفارة البريطانية وبعض ضباط قيادة الثورة .
- المصري ، عدد ٨ يناير ١٩٥٢ .

- (١١) المصري ، عدد ٨ يناير ١٩٥٢ .
- (١٢) *Parliamentary Debates, House of the Lords, Vol. 186, (1952), p. 788.*
- (١٣) *Ibid* , Vol. 189, pp. 275-277.
- (١٤) المصري ، عدد ٨ فبراير ١٩٥٢ .
- (١٥) صحيفتي - نيوزبيك تايمز ، والدليلى للجغرافيا في ٢ مارس ١٩٥٢ .
- محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٠٠-٢٠١ .
- هذا التصريح ورد بصحيفة المصري ، عدد ٢ مارس ١٩٥٢ .
- (١٦) في خطابه بجهة التحرير بسين الكرمر في ٢٢ مارس . وكان يتولى نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وافي عبد العزيز فهمي المرجع السابق ، ص ١٩٨ .
- دكتور وهيد راجت . قصور من ثورة ٢٢ يوليو ص ٢٢٠
- (١٧) من حديث اللواء أ.ح محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة في ٦ فبراير ١٩٥٢ :
- Documents on International Affairs, 1953, pp. 237-239.*
- (١٨) محمد حسنين هيكل . المرجع السابق ، ص ٢٠٢ .
- محمد الطويل : لعبة الأمم وهيد الناصر ، مرجع سابق ، ص ٧٤ - ٧٥ .
- (١٩) يانس حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ومهم تركيا
- بعد إلغاء النحاس باشا لمعاهدة ١٩٣٦ بتقسيم مشروع الى الحكومة المصرية في ١٢ أكتوبر ١٩٥١ يدعو الى اثناء قيادة الشرق الاوسط . بان يكون نصير لاهميتها
- مركز متغير في هذه القيادة . لكن الحكومة المصرية وافقت المشروع في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ :
- جمال حماد . دراسة عن سياسة عبد الناصر في حقاير الاهلاف العسكرية
- الاجنبية ، أكتوبر ، عدد ١٨ سبتمبر ١٩٨٨ .
- (٢٠) *Documents on International Affairs, 1953, pp. 252-256.*
- (٢١) المصري ، عدد ١٩ مارس ١٩٥٢ .
- (٢٢) محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق ، ص ٧٤٩ .
- (٢٣) جنرال روبرتسون محل المارشال سليم . واصبح السير رالف ستيفنسون هو الرئيس الرسمي للوفد البريطاني ، والجنرال روبرتسون مساعدا له ومن هنا صارت المحادثات لا تأخذ الطابع العسكري كما ارادت مصر .
- محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٧٤٩ - ٧٥٢ .
- وكان المارشال سليم يأمل في مد ختمته العسكرية للمساهمة في المحادثات

مع مصر والتي تحتاج لخبرته العسكرية ومهارته التفاوضية مع المصريين خلال

أعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٠ .

Documents on International Affairs, 1963, Op. Cit., p. 330.

(٢٤) محمد حسنين هيكل : المرجع السابق ، ص ٢٤٢ - ٢٤٤ .

(٢٥) وذلك بعد أن أذاعت القاهرة ولندن بيانا مشتركا يوم الخميس ١٦

أبريل ١٩٥٢ من اتفاقهما على بدء المفاوضات لبحث المسائل المطلة بين البلدين .

وحضر جلسة المفاوضات الأولى عن الجانب المصري محمد نجيب . محمود فوزي

جمال عبد الناصر . عبد اللطيف الينفادني . عبد الحكيم عامر صلاح سالم .

وعن الجانب البريطاني : السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني . والجنرال

مير برهان دوريسون (حار فيما بعد اقتداً عاماً للقوات الجوية في الشرق

الأوسط) . والسفير كريويل (من موظفي السفارة البريطانية) وكل من

الجنرال سير آرثر ساندورز . والبريجاديير دوف . والبريجاديير دوف .

والبريجاديير غوب . والجروب كابتين دافير . من كبار الضباط البريطانيين

محمد نجيب : كنت رئيساً لمصر . ص ٢٠٦ .

Iden : The Suez Crisis of 1956, pp. 28-30.

(٢٦) المصري . عدد ٧ مايو ١٩٥٢ .

Documents on International Affairs, 1963, Op. Cit.,

p. 340.

(٢٨) جمهورية مصر . القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ . ص ٧٠٨ .

المصري . عدد ٧ مايو ١٩٥٢ .

(٢٩) جلسة مباحثات الخامسة من مايو ١٩٥٢ .

جمهورية مصر . القضية المصرية . المصدر السابق . ص ٧١٧ .

المصري . عدد ٧ مايو ١٩٥٢ .

(٣٠) المصدر السابق . ص ٧١١ - ٧٧٧ .

(٣١) محركات محمد نجيب . كنت رئيساً لمصر . مرجع سابق . ص ٣٠٧ .

قال الصالح صلاح سالم أن الجانب البريطاني اقترح تصعيد فترة بقاء ألفينين

الانجليز في القاعدة بخمسة وعشرين عاماً قبل تحويلهم نهائياً ، وكان ذلك من

الأسباب التي حثت بمصر الى اتخاذ قرار وقف المفاوضات ، وقد نفى الانجليز

اليوم اقترحوا تصعيد هذه لفترة :

المصري . عدد ٥ يوليو ١٩٥٢ .

(٣٢) تمريض جمال عبد الناصر اثر توافد المباحثات يوم الأربعاء ٦ مايو

١٩٥٢ : المصري . عدد ٧ . ٢٧ مايو ١٩٥٢ .

(٢٢) مذكرات محمد نجيب - ككت رئيساً لمصر ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ -

• ٢٠٨

Documents on International Affairs, 1963, Op. Cit.,
pp. 340-341.

Ibid, pp. 341-342,

(٢٤)

(٢٥) المصري ، ص ٧ مايو ١٩٥٢ .

Extract From a Speech by Sir Wiston Churchill in the
house of Commons, 11 May, 1953 :

Documents on International Affairs, 1963, Op. Cit.,
pp. 342-344,

Ibid, pp. 343-344,

(٢٧)

(٢٨) آثار كثير من أعضاء مجلس اللوردات العديد من الأسئلة حول جدوى

القاعة وضخامة الانطلاقات المالية عليها وطالبوا بالانسحاب منها

The Parliamentary Debates, House of the Lords, Vol. 182, pp.
1024-1027.

(٢٩) المصري . عدد ١٢ يناير ، ١٩٥٢ .

(٣٠) المصري ، عدد ٩ يناير ١٩٥٢ .

Eden ; Op. Cit., pp. 31-32.

(٣١) مذكرات محمد نجيب - ككت رئيساً لمصر . مرجع سابق ، ص ٢٢٠ .

دكتور محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس ، ص ٢٠٢ .

(٣٢) في حديث خاص إلى الدكتور حسني خليفة رئيس تحرير وكالة

الانباء المصرية وكان عبد الناصر حينئذ نائب رئيس مجلس الثورة والوزراء

المصري ، عدد ١- أكتوبر ١٩٥٢ .

(٣٣) عدد سكان مصر سنة ١٩٥٢ .

(٣٤) المصري . عدد ١- أكتوبر ١٩٥٢ .

(٣٥) المصري ، العدد نفسه .

(٣٦) وزير الدفاع البريطاني السابق في حكومة العمال وذلك أثناء

مناقشة مسألة التجنيد الإجباري في مجلس العموم البريطاني يوم ١٦ نوفمبر

١٩٥٢ : المصري ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٣٧) المصري ، عدد ١٨ نوفمبر ١٩٥٢ .

(٣٨) مجموعة من الجزر القايصة لبريطانيا في المحيط الاطلسي ، وبنات

جاسبات المؤتمر في ٤ ديسمبر وحضرها الرئيس الأمريكي ايندلهارد ووزير خارجيته

اللاس ، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ومعه وزير خارجيته
الطومس أيدن - ورئيس الوزراء الفرنسي جوزيف لانبييل ومستشاره للشئون المصرية
شاولي رى :

جمال حماد . دراسة عن قبول بريطانيا للعلاء ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير
١٩٨٨ .

(٤٩) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
الأمراء ، الأعداد من ٥ - ٩ ديسمبر ١٩٥٣ .

(٥٠) Vatikiotis ; Nasser and his generation, Op. Cit., pp. 8٠-
98.

محمد حسين هيكل : ملفات المرويس ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ -
٢١٥ .

(٥١) محمد عبد الرحمن برج (نكتود) : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(٥٢) وحيد رانت (نكتود) - المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٥٣) محمد عبد الرحمن برج (مكتور) . المرجع السابق ، ص ٢٠٧ -
٢٠٨ .

(٥٤) جمال حماد . دراسة عن حركة الكلاخ المسلح بالقناة عقب توقف
البحاكت بين مصر وبريطانيا ، أكتوبر ٢١ فبراير ١٩٨٨ .
المصرى ، عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٣ .

(٥٥) Vatikiotis ; The History of Egypt, p. 369.

Kirk, George ; Ashort history of the middle east, p. 373,

(٥٦) حيث ستر سلوين لويد فى مجلس المجمع يوم ١٢ مايو ١٩٥٢ :

Documents on International Affairs, 1963, Op. Cit.,
p. 347.

Erskine ; The Road to Suez, p. 106.

(٥٧) محمد حسين هيكل : ملفات المرويس ، المرجع السابق ، ص
٧٤٦ - ٧٥٢ - ٧٥٤ .

(٥٨) جلسة نقاش بين الباحث والسيد كمال الدين حسين يوم الجمعة
١٩٨٩/١٠/٢٧ بالإسكندرية .

جمال حماد . دراسة سابقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

(٥٩) متكرات كمال الدين رفعت : حرب التحرير الوطنية ، ص ٢٦٧ - ٢٦٩ .

(٦٠) أنظروا مكتب للمخابرات لهذا الغرض بالإسماعيلية يشرف عليه عمر
لطفي ، وعبد الفتاح أبو الفضل تحت رئاسة جهاز المخابرات المصرية الذى يرأسه
زكريا محيى الدين :

المرجع السابق ، ص ١٩٢ - ١٩٧ .

(٦١) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عند ٢١ فبراير ١٩٨٨

(٦٢) مذكرات كمال الدين رفعت : المرجع السابق ، ص ٢١٢-٢١٣ .

(٦٣) المصري ، عند ١٠ يوليو ١٩٥٢ .

(٦٤) المصري ٢ عند ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢ .

وقد يصل سعر البيضة الواحدة للهوية الى داخل المستشفيات بواسطة العمال الى عشرة قروش ، وأن سلحة كثيرة كانت تباع للفدائيين مقابل بعض الكولت لو زجاجة بيرة ، أو باكر شاي ، لكن تطيرات نقاط التفتيش المصرية منعت هؤلاء من انخال أي مأكولات للانجليز لزيادة فعالية الحصار عليهم : مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، ص ٢٩١ - ٢٩٢ .

(٦٥) المرجع السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٤٢ .

(٦٦) المرجع نفسه ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٦٧) وكانت شهرته كخبير سبى لأنه كان يقوم بالتحقيق مع الفدائيين المصريين وتعتيهم وقد اذاع بمكبر الصوت البيانات الانجليزية باللغة العربية مطالباً جنود بلوكات النظام بالاسماعيلية بالاستسلام يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ . ولذلك كان لا يخرج من المستشفيات البريطانية الا تحت الحراسة المسلحة من الانجليز ، وتم اعدامه بعد محاكمة الثورة .

(٦٨) ومنهم بولس مكسيموس والفريد عوض عيشايل ومحمد عزت محمد .

وقد نفذ فيهم جميعاً حكم الاعدام لقيانتهم :

جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عند ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

مذكرات كمال الدين رفعت : المرجع السابق ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٦٩) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عند ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

(٧٠) مذكرات كمال الدين رفعت ، المرجع السابق ، ص ٢٣٥ .

(٧١) Parliamentary Debates, House of the Lords, Vol. 188, pp. 888-889.

انظر نص الاذاعة البريطانية الى وكيل محافظة الاسماعيلية :

المصري ، عند ١٢ يوليو ١٩٥٢ .

(٧٢) Ibid, pp. 689-688.

(٧٣) المصري ، عند ١٤ يوليو ١٩٥٢ .

(٧٤) اعلان الصانع صلاح سالم وزير الارشاد القومي في مؤتمره الصحفي

- مساء ١٢ يوليو رفض الحكومة المصرية لهذا الاذار بعد اجتماعه باليكباش
جمال عبد الناصر في الاسكندرية : المصريح ، عدد ١٢ يوليو ١٩٥٢ .
(٧٥) جمال حماد - الدراسة العميقة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .
المصريح ، عدد ٥ فبراير ١٩٥٤ .
(٧٦) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
مكتراحت كمال الدين رفعت ، المخرج السابق ، ص ٣٥١ - ٣٥٢



توقيع اتفاقية الجلاء

كان لمعاشي الولايات المتحدة وضغطها على الحكومة البريطانية أثر كبير في استئناف المفاوضات مرة أخرى بعد توقفها رسمياً في ٦ مايو ١٩٥٣ ، إذ طلب السفير البريطاني في القاهرة يوم ١٩ ديسمبر الاجتماع بوزير الخارجية المصري ليبحث الموقف منذ توقف المفاوضات حتى ذلك الحين (١) .

وكان تشرشل رئيس الوزراء البريطاني قد طلب من الأمريكيين في هذا الشهر أن يتوقفوا عن تقديم أية مساعدات لمصر لأن هذه المساعدات الآن من شأنها أن تزيد من معادهم ، وكذلك طلب من أيمن أن يقبل أي شروط جديدة يفرضها المصريون ، قائلًا له : أن عليهم أن يفهموا جيداً أنه إذا حدثت أضرار مادية لمصالح بريطانية في القناة فإن تكاليفها جميعاً سوف تخصم من أرصنتهم الاسترلينية « وأنهم إذا حاولوا السطش بمواقفنا في منطقة القناة فسوف نهرب خارجين من مصر ، وإنما سوف نتصرف بحزم لما تليق به مصالحنا » ، وقال تشرشل : أن شروطنا النهائية ستوضع أمام المصريين في خلال شهر واحد ، ولذلك يجب الضغط عليهم في السودان بلرسال كتبتين من المشاة وعدة أمراء بن الطلائع (٢) حتى يستجيبوا للمطالب البريطانية .

١ - توقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤

وفي الوقت الذي كلفت فيه بريطانيا ببذل جهودها لاستئناف المفاوضات دون أن تبدي ضعف موقفها الواضح في منطقة القناة ، كانت الحكومة المصرية ترسم الخطوط العريضة لما يجب أن تتمخض عنه المفاوضات المقبلة لصالح تفضية الجلاء ، ولذلك فقد بدأ الجانب المصري في تكثيف جهوده العربية والدولية لكسب التأييد المرتجى واتخذ مواقف ايجابية تجاه القضية .

وكان من نتائج هذه الجهود ان تتررت الحكومة توحيد سياساتها الخارجية مع الدول العربية ، وبناء على اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في العاشر من يناير ١٩٥٤ قرر مجلس الجامعة في بيان أصدره في اليوم التالي عن استيائه لبقاء القضية المصرية "دون حل ، وأهمل بالدول العربية أن تبادر لاتخاذ قرار بهذا الموضوع ، ومضت مصر تدعم هذا الاتجاه

لبدء المفاوضات خلال الشهور الأولى

أ. يجري داخل البلاد ، فقد تفجر

برابر وموس ١٩٥٤ بين محمد

ده بلي أعضاء مجلس

أ. كلا يؤدي إلى

أ. كانت

عبد الناصر من هذا الصراع وقد دانت له متلابد السلطة دون
منازع (٤) .

وانعكست آثار استقرار الوضع السياسى فى مصر بصورة
سيئة جدا على اوضاع الانطيز فى منطقة القناة من اضراب الجنود
من العمل ، وتوالى حوادث الانتحار ، مع شدة الهجمات الفدائية
المتتالية على المحسكرات البريطانية بكل ما تحويه من منشآت
وافراد رغم احكام الرقابة التى تفرضها السلطات البريطانية على
مناذرها ووضع نقاط التفتيش المتعددة على الطرق المؤدية لمدن
القناة (٥) .

ونتهت الظروف المناسبة منذ يونيو ١٩٥٤ لبدء الجولة الجديدة
من المفاوضات ، اذ كان على عبد الناصر ان يركز جهوده بالتعاون
مع زملائه اعضاء مجلس الثورة للوصول الى حل لمشكلة الجلاء
التي تناضل الشعب المصرى من اجلها طيلة فترة الاحتلال البريطانى ،
وأريقت من اجل تحقيقه نماء الشهداء ، وحتى يحظى بالنسك
الشعب حوله بعد ذلك الصدام الذى لم تبح آثاره كلية وتصبحت
فى وجود شرح كبير فى جدار النظام الجديد مع العديد من الهيئات
والنقابات وأسادة الجامعات المثانين بعودة الدستور وانهاء
الحكم الدكتاتورى واقامة حياة ديمقراطية سليمة فى البلاد .

ولضمان سرعة عقد اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الجلاء ، ويلقى
اعادة الهدوء والاستقرار الى البلاد كسلن رأى عبد الناصر الذى
أيده عليه معظم اعضاء مجلس الثورة ، انه لا بد من التساهل فى
بعض نقاط الخلاف السابقة مع بريطانيا ، والى كان الجانب
المصرى قد أبدى تشددا بشأنها خلال المباحثات والاتصالات السابقة
وأهم هذه النقاط هى مسألة عودة القوات البريطانية الى قاعدة
القناة لاستخدامها فى حالة وقوع هجوم على تركيا (٦) .

كما أن الجانب البريطانى رأى أنه لا فائدة تعود على بلاده من الإصرار على بقاء القاعدة التى تكلف بريطانيا كثيرا من مواردها المالية ، وأن المصالح البريطانية ومصالح حلف شمال الأطلسى يمكن أن تصان فى مكان آخر غير هذه المنطقة وكان أنطونى هيد وزير الحربية قد أوضح فى لجنة الدفاع بحزب المحافظين ويده خريطة قناة السويس مدى التخريب الذى يمكن أن يحدث للقناة إذا ما ألقيت عليها قنبلة هيدروجينية ، وعليه يرى ضرورة إعادة توزيع القوات البريطانية فى قبرص ولبنان والعراق والأردن بدلا من تركها بقاعدة القناة وكان رئيس الوزراء تشرشل يشاركه رأى فى ضرورة الاتفاق مع مصر (٧) .

وتم تشكيل الوفدين المصرى والبريطانى (٨) لبدا الجولة الجديدة فى يوم الأحد ١١ يوليو ١٩٥٤ بصفة رسمية ، يعتر رئاسة مجلس الوزراء المصرى ، واستمرت أسبوعين فقط عقدت خلالها ست جلسات ، وفى الجلسة الأخيرة التى عقدت يوم ٢٧ يوليو انضم إلى الوفد البريطانى مستر أنطونى هيد وزير الحربية البريطانى ، ومستر سكبرج وكيل وزارة الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، اللذان حضرا من لندن لحضور التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى (٩) .

وقد جاء فى المبادئ الأساسية للاتفاقية : أنه رغبة فى تحسين العلاقات المصرية الانجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة قد أصبح من الضرورى أعداد مشروع اتفاق خلى بقاعدة قناة السويس على النحو التالى : يسرى الاتفاق لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، على أن تقوم الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة باتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

وقد تقرر كذلك أن تظل قاعدة القناة الحالية فى حالة صلاحة للاستخدام وعلى مصر أن تقدم من التسهيلات ما يكون لازما لتهيئة

الشاعذة الحرب وإدارتها إدارة فعالة في حالة حدوث هجوم مسلح
عن دول أجنبية على مصر ، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع
هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة
العربية أو على تركيا ، وفلك بعد التفاوض بين حكومتى مصر
وبريطانيا (١٠) .

أما عن جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية فقد اتفق
على أن يتم في مدة لا تتجاوز العشرين شهرا من تاريخ توقيع
الاتفاقية . كما تقرر تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاقية
القسطنطينية عام ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة بالقناة لكونها
جزءا لا يتجزأ من مصر وهى « طريق مائى له أهمية دولية من
النواصى الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية » . (١١) .

٢ - أكثر توقيع الاتفاقية ونقلها :

أذاع جمال عبد الناصر بيانا عن طريق الإذاعة موجها الى
الشعب المصرى وفلك بعد توقيع الاتفاقية بساعتين برف فيه بشرى
الجلاء وانتهاء الاحتلال البريطانى لمصر ، حيث خصصت « أرض
الوطن لأبنائه » عريزة شريفة منيعة بعد أن قامت من الأم الاحتلال
الثمين ومبشرين علما ، وقال : « اننا نعيش الآن لحظة مجيدة في
تاريخ وطننا ، اننا نقف الآن على عتبة مرحلة حاسمة من مراحل
كفاح شعبنا ، وقد وضع الهدف الأكبر من أهداف الثورة منذ هذه
اللحظة موضع التنفيذ الفعلى . . اننى أتجه بقلب شعب بوفاء
جيد الى أولئك الزعماء الذين كانوا من أجل الجلاء : أحمد
عرابى ، ومصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول « الذين
باعوا أرواحهم للفداء على كل بقعة من ترى الوطن .

وبعد مدة العشرين شهرا المحددة لانتهاء الجلاء عن مصر ،
سوف تكون فترة الانتقال في جنوب الوادى قد انتهت ، وبذلك يتم

- - - من الحصص بإنشاء هيئة دفاع مشتركة بين الطرفين اكتفاء بتعهد مصر بالبقاء على القاعدة العسكرية بمنطقة القناة في حالة صلاحة للاستخدام (١٧) ، وهي المعاهدة التي لفظها الشعب المصري وتسببت في استقالة حكومة صدقي باشا .

واتخذت بعض هذه المعارضة شكلا عنيقا لمحاولة تدمير أسس الإنفاقية فبعد التوقيع عليها خمسة أيام فقط وفي الثاني من أغسطس وقع حادث نسف كوبري أبو سلطان وكئن جهاز المخابرات بالمنطقة قد أوقف نشاط الفدائيين لفترة للوصول الى اتفاق نهائي مع أنجلترا ، وأشير بأصابع الاتهام لجماعة الإخوان المسلمين ، التي كان أفرادها من أشد المعارضين لتوقيع الإنفاقية طرعا ، وذلك بهدف إحراج الحكومة المصرية مع بريطانيا ما أدى الى أن صحف لندن أخذت تهاجم الإنفاقية وتندد بها ، ونصت نحوها صحف إسرائيل مستندة الى الاختلافات الواضحة في الجبهة الداخلية للبلاد .

وقد رد عبد الناصر على هذه المعارضة من خلال الخطاب الذي وجهه للشعب في ٢١ أغسطس ، وهاجم فيه الإخوان بشدة ، وكشف عن بعض الاتصالات التي جرت سرا بين المرشد العام حسن الهضيبي وبعض أعضاء الإخوان ، ومستتر أيضا مستشار الشرق للسلطة البريطانية بمصر (١٨) .

وفي الوقت الذي أبدى فيه المصريون عدم رضاهم عن بعض بنود الإنفاقية كان النواب الانجليز في مجلس العموم والوردات أشد تطرعا تجاهها ، ففي ٢٩ يوليو أخذ معظم نواب العموم ينص على الحكومة البريطانية فخليها عن نفوذها بمصر الذي سيؤدي بالتالي الى القضاء على نفوذها بالكامل في منطقة الشرق الأوسط .

أما اتلى زعيم العمال ، فقد حيل على حكومته حملة شعواء لاتفاقها مع مصر ، قائلا : ان بريطانيا لم تخرج من الاتفاقية بنص واحد يضمن حرية الملاحة في القناة بينما مصر قد خرقت اتفاقية القسطنطينية عدة سنين (١٩) .

بل ان الكابتن وترهوس Waterhouse عبر عن معارضة النواب المحافظين لسياسة حكومته مقلنا لفسه عن خروج بريطانيا من قناة السويس بعد ثمانين عاما وليس معها الا « هذه الورقة » (ملوها بنص الاتفاقية) ، ومضى يؤكد على ضرورة السيطرة البريطانية على القاعدة وهذا الامر الحيوى قائلا : ان بريطانيا لم تحصل على اى ضمانات لاحترام مصر للاتفاقية او استقلالها للقاعدة ضد اسرائيل او غيرها من الدول ، وفي هذه الحالة ليس في وسع بريطانيا احتلال مصر بالقوة .

ومن جانب آخر فقد دافع وزير الحربية البريطانى انطونى هيد عن سياسة حكومته موضعا ان التغييرات التى أحدثتها الأسلحة الحديثة في الحرب ومنها القنبلة الهيدروجينية قد غيّرت من النظريات الاستراتيجية القديمة ، وقال ان الذين يمارسون الاتفاق مع مصر ليس امالهم سوى ابرين : ان ينصحوا الحكومة ببقاء قوات كبيرة مكللة لبريطانيا في القاعدة ما يحدث عجزا في القوات المسلحة البريطانية ، او التمسك ببقاء قوات رمزية عديمة الجدوى ، والبيع الحكومة لأحد الأمرين ليس في صالحها مطلقا .

وايد تشرشل رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية المستر ايدن وجهة نظر هيد ، حيث اضاف ايدن قائلا : انه بلوقيع الاتفاقية تتمكن بريطانيا من اقلية علاقات ودية مع كل من مصر واسرائيل ، وتستطيع ان تزيد من قواتها الاحتياطية بعد انسحابها من السويس ، وعلى الحكومة ان تبدأ صفحة جديدة مع الدول العربية (٢٠) في المنطقة .

ومن هنا نالت الاتفاقية بشكلها المبسّط موافقة الأغلبية الحكومية والجماعية في كل من مصر وبريطانيا (٢١) ، ولم تؤثر تلك المعارضة على اتجاه الحكومتين نحو التوقيع بصورة نهائية عليها ، إذ طار انطوني ناتنج وكيل وزارة الخارجية البريطانية الى القاهرة في ٢٨ سبتمبر ليحضر توقيع النصوص الكاملة للاتفاقية وعند مرة أخرى الى لندن في أوائل شهر أكتوبر ليستشير حكومته في مسألة التنظيمات الخاصة بالقاعدة عقب الجلاء عنها .

أما في إسرائيل فقد كان الموقف جد مختلف ، إذ أعلن المتحدث الرسمي لحكومتها في تل أبيب : أن خطراً يهدد سلامتنا سوف يترتب على جلاء الانجليز عن القناة ، وعبر السكرتير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية حكور ولتر أهلمان عن هذا المعنى قائلًا : « اليوم نؤكدنا أن العرب سيقومون بجولة ثلثية في فلسطين .. » .

وقد كان اتفق الجلاء سبباً في حدوث أزمة سياسة خطيرة داخل الأوساط الحاكمة في إسرائيل ، إذ طالب رئيس الوزراء موسى شاريت بأن تقبل استقالته لفشله في إحباط الاتفاق بين مصر وبريطانيا .

وقامت حكومة إسرائيل بإبلاغ الحكومتين البريطانية والأمريكية بأن الجلاء عن مصر يعتبر ثورة على الأوضاع المستقرة بالشرق الأوسط ، كما أنه يهدد أمن وسلامة إسرائيل تهديداً خطيراً ، وطالبت بتحويل التصريح الثلاثي الى اتفاق يلزم الدول الغربية الثلاث للدفاع عن إسرائيل إذا نشبت الحرب بينها وبين مصر (٢٢) .

وكلفت إسرائيل قد أخطرت سفيرها في لندن الباهو إيلات بمقابلة انطوني آيدن وزير الخارجية البريطانية لإبلاغه قلق حكومته ازاء الضغوط التي تمارسها مصر على بريطانيا لانهاء اتفاق الجلاء على نحو يحقق مصالحها .

ولذا فإن إسرائيل تطالب باستمرار الجانب البريطاني على ربط توقيعها النهائي على الاتفاقية بتوقيع مصر لمعاهدة سلام دائمة مع إسرائيل ، لأن أمر الجلاء عن مصر يهمها من عدة نواح :

أولاً : الصراع العربي - الإسرائيلي المسلح الذي توقف مؤقتاً بعد الهدنة .

ثانياً : تواجد القوات البريطانية في قاعدة السويس بشكل حاجزاً بين مصر وإسرائيل تطمنن اليه القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية وتعتبره ضماناً لأمنها .

ثالثاً : مسألة القناة ذاتها والحظر الذي تفرضه مصر على مرور ناقلات البترول من إيران والخليج الى ميناء حيفا ومعامل التكرير بها (٢٢) .

هذا فضلاً عما سوف تكسبه القوات المسلحة المصرية بعد الهام الجلاء البريطاني من مكاسب حربية تتمثل في امتلاكها لمجموعة المطارات المهمة بمنطقة القناة والتي تهدد الأراضي الإسرائيلية تهديداً مباشراً ، واستيلائها على كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والمنشآت الحربية المكلمة ، ومن هنا فقد طالب السفير الإسرائيلي عند مثالبته لايدن ، أن تتضمن الاتفاقية النهائية نصاً بعدم استخدام تلك المنشآت والمرافق الحربية ضد إسرائيل .

لكن وزارة الخارجية البريطانية وجدت في مطالب إسرائيل تدخلها في صميم شئونها السياسية ، وقيوداً على سياستها الخارجية ، فقد كلن من رأى رئيس الوزراء البريطانى تشرشل ، أن جيش إسرائيل هو أقوى قوة عسكرية في الشرق الأوسط ، وأن بريطانيا قد تضطرها الظروف في تعاملها مع القيادة المصرية الجديدة الى الاستعانة بإسرائيل لتهديد مصر وكبح جماحها في حالة فشل

المفاوضات وتقديم المصريين على شن حرب عصابات ضد القاعدة البريطانية (٢٤) .

وعلى الجانب الآخر نشطت وحدة العمليات الخاصة التابعة للمخابرات الإسرائيلية وكلفت قد توقفت عن النشاط قليلا بعد تيلم الدولة الاسرائيلية (٢٥) ، وذلك بفرض تدبير عمليات خلطلة بمصر هدفها تغيير سياسة لندن وواشنطن تجاه مصر ونحميل عبد الناصر مسئولية مؤامرة معادية للانجليز والامريكان عن طريق وضع المواد الحارقة والمتفجرة في الاماكن العامة بالقاهرة والاسكندرية واحداث خسائر في الممتلكات والأرواح وعلى وجه التحديد البريطانية والأمريكية منها بقصد أحداث حالة من التوتر بين الحكومة المصرية وحكومتى البلدين حتى لا يتم تنفيذ الاتفاق بين مصر وبريطانيا ، ولاجهاض محاولات التفاهم الأولى بين موسى شاريت رئيس الوزراء الاسرائيلي وجمال عبد الناصر لتنفيذ ما سمي بمشروع السلام ، وشهدت مدينة الاسكندرية عدة حوادث قامت بتنفيذها المخابرات الاسرائيلية بواسطة عملائها اليهود بمصر لتنفيذ هذا المخطط الذي كان مصيره الفشل في النهاية (٢٦) .

ولم تكن شركة قناة السويس بأقل خوفا من اسرائيل لتنفيذ الجلاء القائم للقوات البريطانية من منطقة القناة وتأثير هذا الجلاء على نفوذها وسيطرتها على المجرى الملاحي العالمى ، إذ أن الحكومة المصرية في هذه الحالة ومع سيطرتها التامة على تلك المنطقة بعد الجلاء سوف تعمل على عدم تجديد عقد امتياز القناة المفتى في عام ١٩٦٨ ، بل أن من الممكن أن تقوم بتأميم القناة قبل هذا الموعد . وكانت الحكومتان البريطانية والأمريكية قد طرحتا مبكرا موضوع انشاء هيئة المتنفعين بالقناة اثناء المفاوضات المصرية البريطانية ثم رأت الحكومتان عرض افكارهما المبدئية على الحكومة الفرنسية، التي تعتبر نفسها حامية لشركة القناة ، والتي كان يومها كذلك تحجيم الاتجاهات والنزعات الوطنية في مصر التي كشفت النقاب

عن ارتباطها واثبتتها العربى منذ البداية ، مما يؤثر على احكام
سيطرة فرنسا الاستعمارية على دول المغرب العربى .

وقد رأت الحكومة الفرنسية أن الهيئة التى سوف تشكل من
المنتفعين ستكون مهمتها استشارية فقط ، ويجب تقوية الصيغة
المزمع الاتفاق عليها بحيث تكون لهيئة المنتفعين سلطة تموضها من
غياب القاعدة البريطانية العسكرية فى قناة السويس - وقدم للأورد
سبيل هاتكى أحد أعضاء مجلس إدارة القناة البريطانيين مذكرة
الى تشرشل ووزير خارجيته اينن مفادها أن القناة ستصبح غير
صالحة للملاحة على الإطلاق فى ظرف سنة واحدة من الجلاء ، وأن
المصريين لن يستطيعوا أن يقاوموا طويلا - نظرا اظسروهم
الاقتصادية السيئة الحالية - أفراد تأميم القناة ، وفى نفس الوقت
قدم رومين هاتكى الوزير المفوض بالسفارة البريطانية بالقاهرة
تقريرا لورارة خارجيته يلح فى أن يتضمن الاتفاق مع مصر نصا
يسمح بعودة قواتهم العسكرية الى قاعدة القناة فى حالة الخطر
الوثيك أو التهديد لسلامة الملاحة فى القناة ، وأنه يجب عدم الفصل
بين حرية الملاحة وحماية القناة ، وأن هناك مخاطر مسوومه
تصيط بالشركة فى حالة الجلاء .

وحلول مجلس إدارة الشركة فى أحد اجتماعاته برئاسة
« شارل رو » أن يبحث عن وسيلة لاقلة جصور من الاتصال مع
الحكومة المصرية من خلال عضوى المجلس المصريين وهما :
احمد عبود باشا ، وعلى الشحسى باشا الذى طهال المجلس بأنه
لا مشاكل مع الحكومة المصرية يخشى منها قبل عام ١٩٦٨ ، كما
نصح الشركة باظهار مبادرة من حسن النوايا مع النظام الجديد
بمصر باستثمار بعض أموالها فى مشروعات التنمية بالبلاد مع زيادة
نسبة الموظفين المصريين فيها ولو من غير الفنيين (٢٧) .

لكن المجلس اخذ قراراته بضرورة القيام بحملة دعائية مكثفة
ضد الحكومة المصرية ونواياها المصلدية للغرب ومصلحه ، كما

تأثرت تخفيض رسوم المرور في القناة ، حتى تقل أرباحها ولا تبدو.
 اعلم المصريين قنبلة تستحق المخاطرة كما خططت الشركة للاعتماد
 في جميع أعمال الصيانة والتشغيل على الأجانب والاستمرار في
 خفض الرسوم وزيادة المصروفات وزيادة أصول الشركة وحفظ كل
 أوراقها ومستنداتها وأصول مشروعاتها في باريس ، مع العمل
 على أن يكون جميع الموظفين والمرشدين والفنيين الأجانب
 والمصريين قد أحيلوا إلى العمل عند حلول عام ١٩٦٨ حتى لا تجد
 مصر من يدير هذا المرفق الحيوى (٢٨) .

٣ - التوقيع النهائي على الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وشروط التنفيذ :

تم التوقيع على النصوص الكاملة لاتفاقية الجلاء بماء التاسع
 عشر من أكتوبر ١٩٥٤ بين الجانبين المتفاوضين المصري
 والبريطاني (٢٩) ، وتضمنت ثلاث عشرة مادة تضم المادة الأولى
 على جلاء القوات البريطانية « جلاء تاما » عن الأراضي المصرية
 خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق (٣٠) .

كما اقرت المادة الثانية على اعتراف حكومة المملكة المتحدة
 بملقضاء معاهدة ١٩٣٦ وكل ما يتعلق بها من محاضر ومذكرات
 متبادلة واتفاقات خاصة بالاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات
 البريطانية في مصر ، وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى ، وكانت
 بريطانيا لا تزال حتى تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية تعتبر
 المعاهدة سارية المفعول ولا تعترف بملغائها من جانب الحكومة
 المصرية في أكتوبر ١٩٥١ .

كما تقرر أن تبقى أجزاء من القائمة البريطانية في حلة سالحة
 للاستعمال ومعدة للاستخدام ، وعددها طبقا لما ورد بالمرفق (٣١)
 بالملاحق رقم (٢) سبع وثلاثون منشة ومعدة وأهمها : منشآت

القاعدة في القل الكبير بورشها ومخازنها وتوابعها بالسويس
والنفارة ونفيشة وعنتقة ، ومحطات توليد الكهرباء وترشيح المياه
بابي سلطان وغايد والقرش ونفارة والسويس وجنيفة ، ومخازن
المهمات ومعدات المهندسين وورش السبك الحديدية بالسويس
وعنتقة ، وتبكي البترول بنفارة والقرش ، ورئيسة الطيران
البريطاني في الشرق الأوسط ومقره الاسماعيليه (٣١) ، وذلك في
حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على اى بلد يكون
طرفا في معاهدة الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية ، أو
على تركيا ، وتقدم مصر التسهيلات اللازمة لهيئة القاعدة للحرب
وإدارتها من جانب بريطانيا ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام
الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة للصوى لتلك
الأغراض وعلى أن تجلو القوات البريطانية فوراً عن القاعدة اثر
انتهاء القتال (٣٢) .

كما يجرى التشاور فوراً بين مصر وبريطانيا في حالة حدوث
تهديد بهجوم مسلح من دولة خارجية على اى بلد يكون طرفا في
معاهدة الضمان الجماعي العربى أو تركيا ،

وأقرت الحكومتان أن قناة السويس - باعتبارها جزءاً لا يتجزأ
من مصر - طريق مائى له اهميته الدولية من النواحي الاقتصادية
 والتجارية والاستراتيجية مع احترام الاتفاقية التى تشكل حرية
الملاحة في القناة الموقع عليها في الأستانة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ (٣٣) .

ويظل الاتفاق سارى المفعول لمدة سبع سنوات من تاريخ
التوقيع عليه حيث ينتهى العمل به اثر انتهاء هذه المدة ، وعلى أن
يجرى التشاور بين الحكومتين خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة
من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق ، وعلى
أن تنقل بريطانيا أو تصرف فيما قد يتبقى لها ومتنذ من مستلكات في
القاعدة ما لم تتفق الحكومتان على مد هذا الاتفاق (٣٤) .

وهكذا تسلمت مصر هذه القاعدة الضخمة (٣٥) بموجب هذه الاتفاقية التي وقعت في عهد حكومة المحافظين برئاسة ونستون تشرشل ، وجلبهم من غلاة الاستعماريين المتمسكين بأهذاب الإمبراطورية العظمى التي لا تغيب عنها الشمس ، وذلك تحت وطأة الضغط الشديد لحكومة الثورة المؤيدة من الشعب المصري في جهودها وكفاحها من أجل تحقيق الجلاء الذي تلقت إليه نفس كل وطني حري .

وأعلن جمال عبد الناصر عقب النوقيع على الاتفاقية بيلنا وطنيا عن طريق الاذاعة جاء فيه : « أيها المواطنون : إن مرحلة من كفاحنا قد انتهت ومرحلة جديدة على وشك أن تبدأ . هتوا أيديكم وخذوا أيدينا وتعالوا تبني وطننا من جديد بالحسب والتسامح والفهم المتبادل . اللهم أعطنا المعرفة الحقة كي لا يستخفنا النصر وتندور رموسنا ضرورا مع نشوته .

اللهم أعطنا الأمل الذي يجعلنا نطمح بما سوف نحققه في الغد أكثر مما يجعلنا نغتر بمما حققناه في الأمس واليوم .

اللهم أعطنا الثقة بأنفسنا لنرى أننا على بداية الطريق . وإن الشوط أمينا شاق وطويل . اللهم أعطنا الشجاعة لنستطيع أن نتحمل المسئوليات التي لا بد أن نتحملها فلا تستهين بها ولا تهرب منها .

اللهم أعطنا القدرة على أن نواجه أنفسنا ونقبل أن يواجهنا الآخرون بالحق والعدل .

اللهم أعطنا القوة لنذكر أن الخائفين لا يصنعون الحرية ، والضعفاء لا يخلقون الكرامة والمتردين لن تقوى أيديهم المرتعشة على التمييز والبقاء » .

وفي ١٢ يونيو ١٩٥٦ ووفقا للجدول الزمني المتفق عليه بين الطرفين تم جلاء آخر قوة بريطانية من أرض الوطن (٣٦) .

٤ - الاتفاقية في الميزان

على الرغم من أن الغالبية العظمى من الشعب المصري تبليت
نبا توقيع الاتفاقية النهائية للجلاء بالترحيب والابتهاج ، بعد أن
وضعت نهاية لاحتلال عسكري مبرطاني لمصر استمر زهاء اثنين
ومبعمي علما ، عانت فيها أرض الكتلة من القهر والاستبداد أشد
صنوغه ، فلن بعض العناصر والجماعات وفي مقدمتهم أفراد من
جباة الأخوان المسلمين التي صدر القرار بحلها في ١٢ يناير من
نفس العام الذي وقعت فيه الاتفاقية ، وفئات من الشيوعيين ،
وطائفة من المثقفين أبدوا معارضة شديدة لها .

بل أن المعارضة بحث خافتة من بعض أفراد مجلس قيادة
الثورة لكنها كانت غير مؤثرة أو فعالة أمام النجاح الذي حازت
عليه الاتفاقية ، وبناء عليه صارت في طريقها للتنفيذ العملي دون
الاعتدال إلى الوزراء .

ونظرا لتأيام الأحكام العرفية ووجود الرقابة على الصحف
وبسبب سقوط الدستور في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وحل الأحزاب
السياسية في ١٧ يناير ١٩٥٢ ، وقيام فترة لنشال مفتها الثلاث
سنوات ، فقد لجأ بعض المعارضين إلى استخدام أساليب عنيفة
للتعبير عن وجهة نظرهم (٣٧) .

وكان على رأس المعارضين من مجلس قيادة الثورة اللواء محمد
نجيب ، الذي لم تتح له فرصة أداء رايه عندما وقعت الاتفاقية
ملاحترف الأولى في ٢٧ يوليو ، إذ أن أحداث مارس ١٩٥٤ تسد
باعث بينه وبين عبد الناصر الذي ترأس وفد المفاوضات المصري
بصفته رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزراء . وذهلت
ملاحظت محمد نجيب في الآتي :

أولاً : ان وجود الفئتين الانجليز غير خاضعين اسلمطة الحكومة المصرية يضعف من سيادة مصر ، ويعد من سيطرتها على أرضها .

ثانياً : قبول عودة القوات البريطانية في حالة الهجوم على تركيا سوف يورط مصر في مشاريع الدفاع الغربية لارتباط تركيا بحلف الاطلنطي .

ثالثاً : ضرورة عرض الاتفاقية على الشعب في استفتاء عام لبدء رأيه فيها بعد إلغاء الأحكام العرفية .

وكان نجيب يفكر في رفض التصديق على الاتفاقية باعتبارها حتى ذلك الحين رئيساً للجمهورية لكنه صار يعد مارس بلاسلات تدعمه ، ولم يكن بالنمستور المؤقت الذي تحكم به البلاد نص يعطيه الحق في رفض التصديق (٣٨) على المعاهدات .

والظهر الآخر من مظاهر الاعتراض على اتفاقية الجلاء من أعضاء مجلس النورة هو ما ذكره انور السادات بعد ان جمع عيد الناصر أعضاء المجلس في استراحة الهم ، وعرض عليهم المشروع بأكمله طالباً منهم ابداء كل عضو لرايه مسجلاً .

وكانت هناك معارضة من البعض لكنها كانت « مجرد مزايدات وصراعات كلامية .. » ، وقال السادات ان وجود ١٢٠٠ ضبير ليسوا عسكريين وقعت خراسة المصريين ان يؤثر على حرية واستقلال البلاد (٣٩) .

اما جماعة الاخوان المسلمين فقد سجلت أوجه نقدها للاتفاقية من خلال مذكرة شاملة تقدموا بها في الثاني من أغسطس ١٩٥٤ الى جمال عبد الناصر رئيس الوزراء (٤٠) وبعد خمسة ايلم فقط من التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الاولى ، وما ورد بها بتعبير عن وجهة نظر كثير من المصريين المعارضين للاتفاقية في بعض نقاطها التي تنال في :

١ - إذا كان الجلاء سيتم في خلال عشرين شهرا طبقا للمادة الأولى من الاتفاقية فما الداعي لجعل مدة الاتفاق سبع سنوات (المادة الثانية) من تاريخ التوقيع عليه والزام الحكومتين المصرية والبريطانية بالتشاور خلال السنة السابعة فيما يتخذ من تدابير منذ انتهاء هذه المدة ، إلا إذا كان الهدف شيئا آخر غير تنظيم عملية الاجلاء ذاتها ، وهو ربط مصر ببريطانيا طيلة هذه المدة بغض عن التحالف أو الارتباط قد يمتد الى ما بعد السنوات السبع (١١) .

٢ - تمنح بريطانيا حق العودة الى قاعدة القناة (طبقا للمادة الرابعة) في حالة الهجوم على مصر أو أي دولة من دول الجامعة العربية التي وقعت معاهدة الدفاع العربي المشترك (٤٢) ، أو إذا هوجمت تركيا - بحكم موقعها الاستراتيجي ومقايضتها لكل من سوريا والعراق - التي كانت لا تزال ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف ، في حالة هجوم « دولة من الخارج » .

وهذا النص يعطى لبريطانيا الحق في العودة لاحتلال القناة في حالة الهجوم على تركيا وهي ليست إحدى دول الجامعة العربية ، مما يدل على أن المقصود هو دعم السياسة البريطانية في المنطقة وحماية أهدافها الاستراتيجية (٤٣) .

لكن ملاحق الاتفاق ومرفقه التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه (المادة ١) قد تضمنت أيضاً لعبارة « دولة من الخارج » ، إذ نصت على أن المقصود بها أن تكون الدولة المعتدية واحدة ، من غير الدول التي حصرتها المادة الرابعة مضافاً الى ذلك دولة اسرائيل ، وإذا وقع هجوم مسلح سهيونى على أحدها فليس لبريطانيا في جميع هذه الحالات حق العودة الى استخدام القاعدة .

ومصر بعد نوالها لحريتها واستقلالها لا يمكن أن تقبل أو تسمح بعمل يمس سيادتها أو ينفق من استقلالها ، فإذا وقع هجوم مسلح من الخارج غنوص تكون مصر حريصة على أن تقصر هذه القيود تفسيراً دقيقاً يتشئ مع روح الانقباضية ، ولن تقبل توسعاً في التفسيرات ، أو تجلوزاً في الأحكام كما كان يحدث في الميثاق السابقة حين كان « المحتل » مسيطراً على مقاليد الأمور في البلاد ، يملأ أرائته على سياستها وحكائها ، وبرغمهم على تفسير الموائيق والمعاهدات وفقاً لمصلحته ، فقد ظل الاحتلال في صورته غير المشروعة مخالفاً قواعد القانون الدولي منذ ١٨٨٢ حتى عام ١٩٢٦ عندما وقعت معاهدة الصداقة والتحالف وقد « ربح » من ورائها الكثير ووجد في ظلها سنداً من الشرعية القانونية لخدمة أهدافه (٤) .

كما أنه على الرغم من إعلان مصر رفضها الأحلاف أو الانضمام إليها فإن البعض رأى أنها دلت الى هذه الأحلاف بطريق غير مباشر لأن تركيا خليفة لباكستان ولبعض دول البلقان ، كما أنها مرتبطة بحلف الأطلسي الذي يسيطر عليه الغرب ، فإذا هوجبت أي دولة خليفة لتركيا ، واضطرت الأخيرة لدخول الحرب فسنان بريطانيا يحق لها احتلال القاعدة بحجة وقوع هجوم على تركيا ، وبذلك تدخل مصر الحرب بمساعيها باستخدام أراضيها في القناة ومطاراتها وموانئها وبما تقدمه من معونة وتسهيلات لبريطانيا ، ويترتب على ذلك الحق في نقل العتاد والجنود والمهمات الحربية للاتجليم على الطرق المرسية والمائية والحديدية المرتبطة بالقاعدة (٥) .

لكن هذا النص قيد بحق حودة القوات البريطانية لمنشأته القاعدة فقط ولا يتعداه بحال من الأحوال الى بقى القطر ، وإن ما ورد في الاتفاق من استخدام بعض الموائء الضرورية ، قد اتفق

الطرفان على أن يكون هذا الاستخدام مقصوراً على الضرورى منها
مقطاً لتسهيل الوصول الى منشآت القاعدة بالقناة ، ولا يدخل في
ذلك باقى موانئ ومواصلات القطر (٤٦) .

وكان البعض يخشى من وقوع تركيا غريصة للهجوم السوفيتى،
فيصبح الصراع ويشمل مصر مما يوقعها تحت طائلة الاجراءات
الانتقالية الصعبة من جانب دول الكتلة الشرقية التى لن تقامر
أكثرها على منطقة قناة السويس فقط ، بل ستبعد الى باقى أنحاء
البلاد لتعرض المراكز المصرية المهمة والمدن الكبرى لأشد الأخطار ،
وحتى في زمن السلم لا يستبعد أن ترد القوتل الشرقية على هذه
الانتقالية بتأخذ اجراءات انتصالية مشددة لخلق الاقتصاد
المصرى (٤٧) .

وقد اشرلت حكرات الاخوان الى ما ورد بالمادة السادسة من
الانتقالية التى نصت على إلزام مصر بالتشاور مع بريطانيا في حالة
حدوث تهديد بهجوم مسلح على أى بلد عربى مشترك في معاهدة
الدفاع المشترك أو على تركيا ، واعمال هذه المادة بما هو المقصود
بحالة التهديد بالهجوم المسلح منها يجعلها تكاد لا تختلف في مدلولها
من عبارة خطر الحرب (٤٨) ، لأن التهديد بالاحتداء لا يكفى لإباحة
استعمال القوات البريطانية للقاعدة وفقاً لأحكام الامتية حيث أن
التهديد لا يمثل سوى المرحلة الأولى من مراحل تصاعد الهجوم
المسلح طبقاً لمعنى هذه العبارة من الناحية القانونية كما ورد بميثاق
الأمم المتحدة (٤٩) .

كما اعترضت المفكرة على ما ورد بنص المادة الثامنة من تصميم
الطرفين المتعاقدين على احترام اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨
التي تكفل حرية الملاحة في قناة السويس ، وائشرلت الى أنه كان
يجب أن يتضمن النص حق مصر في تعطيل هذه الملاحة في حالة

الدفاع عن النفس لأن المادة بهذا الوضع « الناقص » لن يستفيد منها سوى إسرائيل (٥٠) .

إلا أن هذا النص أخذ على مواعنه لأن مصر ألت إليها الحقوق الإقليمية المنصوص عليها في اتفاقية اللسطينية ذاتها وسيادتها على المجرى الملاحي للقناة بعد انفصالها عن الدولة العثمانية . وليس أدل على ذلك من رفضها مرور أى سفن إسرائيلية في القناة أو تلك التى تحمل شحنات أو بضائع إسرائيلية طبقا لقرارات المقاطعة العربية بعد عام ١٩٤٨ ، وأصرار مصر على عسرس سيادتها على القناة رقم تواجد القوات البريطانية على شاطئها ، ورفض جميع الاحتجاجات البريطانية والأمريكية لفضى مصر من قراراتها .

على أن أكثر الموضوعات إثارة للجدل هو ما ورد بشأن تواجد السفين الانجليز بالقاعدة وما قيل عن الألتزامات التى تعلقت بالمادة السابعة من الاتفاقية ، فعلى الرغم من أن هذه المادة نصت على جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا في مدة لا تزيد على عشرين شهرا من تليخ التوقيع على الاتفاقية ، فإن بعض الآراء رأت أن تلك الألتزامات جعلت الجلاء مشروطا وغير تام ولا ناجز طبقا لما ورد بالملحق رقم (١) الذى استبدل بالجنود الانجليز سفين وموظفين انجليزا يديرون القاعدة ويحافظون عليها ، وهذا يجعل الجلاء سوريا ، اذ يحل محل الإنجليز المرتدين للملابس العسكرية أولئك الذين يرتدون الملابس المدنية ومهمة الفريقين واحدة ، لذا ما كتبت مدة الاتفاقية سبع سنوات بمعنى ذلك أن القاعدة ستظل محتلة بالانجليز ومعرضة لدخول الجيش البريطانى إليها طيلة هذه المدة (٥١) .

لكه بالنظر الى أن الاتفاق يظل نافذا لمدة سبع سنوات ، وسوف تتشاور الحكومتان خلال الأثنى عشر شهرا الأخيرة من ذلك

المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق (الفقرتين ١ ، ب من المادة ١٢) ، مع استطاع مدة عشرين شهرا لاتمام الجلاء من القاعدة ، فتصبح المدة الباقية للانتداب هي خمس سنوات وأربعة اشهر لا غير ، على اثرها سيكون الجيش المصري قد احتل منطقة القناة بأكملها وله السيادة العسكرية عليها مع تسليمه جانبها كبيرا من المنشآت والمخازن الموجودة بالقاعدة .

أما الجزء الباقي من هذه المنشآت فسوف تترك فيه بريطانيا بمعنى ما تملكه من عتاد ومعدات ، وسوف تكون كلها تحت سيطرة القيادة المصرية بالقناة . وسوف يدير هذه المنشآت والورش انبيون مصريون ، مصريون وبريطانيون ، وعدد هؤلاء الفنيين الانجليز في حدود الالف (٥٢) ليست لهم أى حصانة أو أى مميزات ، ويخضعون تمام الخضوع لاحكام وقوانين « الدولة المصرية » ، وهؤلاء الفنيون العزل يوجد مثلهم الآلاف داخل الكثير من الشركات والمؤسسات الأجنبية العاملة في مصر ، وهذا وضع طبيعي في كل دولة من دول العالم .

وكما نصت الفقرة (ب) من المادة الثانية عشرة — السابق الاشارة اليها — من أنه قبل نهاية مدة الاتفاق بسنة كاملة تتشاور الفواتن حول مصير هذه المنشآت والورش ، وهذا التشاور لا يعنى مطلقا سوى تقرير مصير تلك المنشآت فلما أن تشترىها مصر وأما ألا تشترىها فمقتضاها بريطانيا حينما شامت (٥٣) .

ومما قيل في شأن الاتفاقية من مواضع النقد والهجوم ، اذ لم يكن يخطر على بال المعاصرين ، أن لعدائنا في طي الغيب سوف تغطى على هذه السلبات التي راوها في الاتفاقية ، بعد سنتين فقط من التوقيع عليها ، حصلت خاتمة المطاف في طريق العلاقات المصرية — البريطانية .

وأقيم احتفال شعبي بهذه المناسبة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ بميدان المنشية بالإسكندرية وجرت محاولة لاقتيال جمال عبد الناصر أثناء القائه خطاب الاحتفال (٥٤) ، ولكن المحاولة فشلت ، وأطبع بالآخوان المسلمين من جراء ذلك ، وجاء الحادث فرصة جوائية للتخلص من اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية بدموى اتصاله بالآخوان (٥٥) .

وهكذا قدر لتاريخ مصر في هذه المرحلة الحسنة من نفسها أن يكتب بسواعد أبنائها ورافتهم القوة ، فلم يستمر الاتفاقية حتى نهاية مدتها المحددة ، لانقضائها وهي سبع سنوات (٥٦) ، فلم يكف يخرج آخر جندي بعد عشرين شهراً من منطقة القناة في ١٨ يونيو ١٩٥٦ ، حتى عادت القوات للبريطانية فائزة مرة أخرى وبصحبته القوات الفرنسية والإسرائيلية في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ انتقلوا لتعليم مصر قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ (٥٧) .

وكلت فرصة لمصر لتأكيد ذاتها وهويتها الحرة حينما أصدر جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية ، القرار الجمهوري بالفسخ الاتفاقية واعتبارها كأن لم تكن في أول يناير ١٩٥٧ ، وانقطع بذلك آخر خيط بين مصر وبيطانيا ، وصارت قاعدة القناة بما تحويه من منشآت ومعدات بريطانية تقدر بمئات الملايين من الجنيهات هبة لمصر نتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت بمدن القناة أثناء العدوان الثلاثي .

وهكذا قدر لمصر في هذه الفترة المهمة من تاريخها الحديث والمعاصر ، أن تؤكد ذاتيتها وهويتها العربية والأمريكية .

هوامش الفصل العاشر

- (١) Eden, Anthony ; *The Suez Crisis of 1956*, p. 15.
كما قامت الحكومة اللبنانية ببعض المراسم في الأخرى بواسطة القائم بأعمالها بالقاهرة الذي أقام مأدبة خداه يوم ٢٢ ديسمبر ضمت كبار المسؤولين المصريين والأتليز بالقاهرة : محمد عبد الرحمن بدخ (لكتور) : قناة السويس ، ص ٢٠٩ .
- (٢) محمد حسين هيكل : ملفات السويس ، ص ٢٧١-٢٧٢ ، ٧٥٩ .
- (٣) طلبت الحكومة المصرية الصالح سالم بالاتصال برؤساء وطلوك الدول العربية فزار لبنان في أول يونيو وفتحته بالرئيس اللبناني كميل شمعون . ثم سافر إلى اليمن في نفس الشهر للمرض نفسه . محمد عبد الرحمن بدخ (لكتور) : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .
- (٤) أصدر مجلس قيادة الثورة قراره في ١٧ أبريل ١٩٥٤ باستقالة رئاسة مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة إلى عبد القاهر ، وأن يكتفى محمد نجيب برئاسة الجمهورية عن أي سلطات ؛
- Eden, Anthony ; *Op. Cit.*, pp. 39-41.
جمال حماد : دراسة عن أزمة مارس ١٩٥٤ ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- (٥) ملكوت كمال الدين رفعت ، حرب التحرير الوطنية ، ص ٣٢٢ ، ٣٢٩ .
- جمال حماد - الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- (٦) جمال حماد : الدراسة السابقة ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ، ٦ مارس ١٩٨٨ .
- Eden, Anthony ; *Op. Cit.*, p. 25.

(٧) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) قناة السويس ، المرجع السابق ،
ص ٢٦٠ - ٢٦٦ .

(٨) الوفد المصري برئاسة جمال عبد الناصر بعد انتهاء محمد نجيب من
الملكوتية وعضوية : اللواء عبد الحكيم عامر ، ولصالح صلاح سالم ، وقائد الجناح
عبد الحفيظ البهراوي ، والدكتور محمود فوزي ، أما الوفد البريطاني فيمثلته :
السير البريطاني سير رالف ستيفنسون ، رئيسه ، وعضوية : ماجور جنرال
بنسون رئيس هيئة أركان حرب القوات البرية في الشرق الأوسط ، ومستتر رالف
موراي الوزير المفوض بالسفارة البريطانية ، المرجع نفسه ، ص ٢٦٠ ، جمال
حماد ، الدكتور الدراسة السابقة ، ص ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .

(٩) ولحقها عن الجانب المصري جمال عبد الناصر رئيس الوزراء ووالي
أعضاء الوفد المصري للبريطاني - جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ -
١٩٥٤ ، ص ٧٧٧ .

النس الكامل للمبادئ الرئيسية التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين
يملحق البحث .

(١٠) Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 22-24.

(١١) جمهورية مصر القضية المصرية - للمصدر السابق ، ص ٧٧٥ -
٧٧٧ .

(١٢) جمال حماد - الدراسة السابقة ، أكتوبر ، ص ٦ مارس ١٩٨٨ .

(١٣) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، المرجع السابق ،
ص ٢٦٢ .

(١٤) عبد العظيم رمضان (دكتور) - مقال بعنوان عيد الجلاء في التاريخ ،
جريدة الوفد ، ص ٢٠ يناير ١٩٨٨ .

(١٥) Eden, Anthony ; Op. Cit., pp. 22-24.

(١٦) محمد رافت (دكتور) : لصول من ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٢٢٢ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

(١٨) مذكرات كمال الدين رافت ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

(١٩) حمل اللورد كيلتون حملة هجوم واسعة النطاق على مصر في مجلس
اللوردات مطالبا بعدم الخضوع لطلباتها ، وتطبيق بنود معاهدة القسطنطينية
١٨٨٨ تطبيقا عمليا لضمان حرية الملاحة في القناة ، ولتنفيذ سياسة أكثر تساهلا
في المنطقة بعد أن حذر الموقف سببا تجاه بريطانيا في عيدان والسيردان وفي
لانسويس :

Parliamentary Debates, House of Lords, Vol. 189, pp. 271-273.
Ibid, Vol. 186, pp. 698-699, 700-702.

(٢٠) محمد عبد الرحمن برج (دكتور) المرجع السابق ، ص ٢١٢ - ٢١٥ .

Parliamentary Debates, House of the Lords,

Vol. 189, pp. 274-275 .

مناقشة اللورد جلين Glyn

وقام اللورد جلين بمناقشة سياستهم ليعلم تهنئة الحكومة المصرية ولتلك المجموعة الوطنية الخالصة من أبناء مصر منذ زعم هرابي الى سعد زغلول والبرلمان وحسن والنحاس وغيرهم ، والذين لم يضيعوا وقتهم حتى في المفاوضات . وعلى حالتهم الآن عهد زيادة الرقعة الزراعية لتوفير الغذاء لمواطنيهم ومجابهة الزيادة السكانية الكبيرة وتحقيق طموحاتهم الكثيرة لخدمة بلادهم . وأضاف ان مفهوم وحدة وادي النيل كان منهما حقيقيا ، ولم يكن شعارا منذ حملة كرتس حتى الآن

Ibid : Pp. 280-282.

Ibid, pp. 280-282.

(٢١)

(٢٢) صلاح سالم الجلاء ، ص ٦٢ - ٦٢ .

(٢٣) محمد حسين فيكل - ملفات السويس - المرجع السابق ص ٢٩٨ - ٢٩٧ .

Vatikiotis, P. J. , The History of Egypt, pp. 388-387.

(٢٤) جمال حماد ، دراسة تحت عنوان ، كيف أثرت اتفاقية الجلاء على

السياسة العسكرية الإسرائيلية ، أكتوبر ، عدد ٧ يناير ١٩٩٠ .

(٢٥) اكتشافات الوكالة اليهودية لرحا مريا في مصر عام ١٩٤٧ لجهاز اليايهوت .

وهو الجهاز المسئول عن تجهيز اليهود الى فلسطين ويهودهم عبر الحدود وتراسه لليهودي روث كليجر .

عادل حمودة - دراسة تاريخية عن استمرار قضية لافون ، أكتوبر ، عدد

٤ سبتمبر ١٩٨٨ .

(٢٦) عن أشهر هذه العمليات عملية سوزانا وهو الاسم المصري لما يعرف

باسم « قضية لافون » ، عادل حمودة - الدراسة السابقة ، أكتوبر عدد ٤ سبتمبر

١٩٨٨ .

محمد حسين فيكل - ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ٧٦٢ -

٧٦٥ .

(٢٧) محمد حسين فيكل - ملفات السويس ، المرجع السابق ، ص ٢٩٨ - ٢٩٤ .

Eden, Anthony ; Op. Cit., p. 80.

عبد الحميد أبو بكر : دراسة عن قناة السويس ، أكتوبر ، عدد ٤ يناير
١٩٨٧

(٢٨) عبد الحميد أبو بكر ، الدراسة السابقة ، نفس العدد .
(٢٩) وقمنا من الجانب المصري بالهجوم اللغوي على معنى البرلمان المصري
كل من : جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم علمر ، وعبد المنعم الهادي ،
وصلاح سالم ، ومحمود فوزي ، وعن الجانب البريطاني : أ . ناقتج - وكيل
وزارة الخارجية ، و - س ستيفنسون الوزير المفوض في السفارة البريطانية
بالقاهرة ، وذلك من مستفيدين باللغتين العربية والانجليزية :

Revue Egyptienne de droit international, Vol. 10, 1954 pp.
297-300.

(٣٠) نظم الجزء رقم (١) من الملحق (١) لاتفاقية طريقة الجلاء ، إذ تقدم
ضرورة جلاء نسبة ٢٢٪ من القوات البريطانية المتواجدة بقاعدة السويس خلال
الشهور الأربعة من تاريخ توقيع الاتفاقية ، وبعد أربعة أشهر أخرى يكون نسبة
ما تم جلاءه من القوات ٢٥٪ ، ثم بعد أربعة أشهر أخرى تظل ٥١٪ ، وبعد
أربعة أشهر تالية ٧٥٪ وفي الأربعة أشهر الأخيرة تكون القوات البريطانية قد تم
جلائها بالكامل :

Ibid, p. 301.

جمهورية مصر العربية المصرية ، مصدر سابق ، ص ٧٨٢ - ٨٠٤
(٣١) المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ ، ص ١٥٨
- ١٦١ .

(٣٢) *Les documents sur le Canal de Suez, Extrait à :*
Abou Nasseir, Mohammed, et autres ; *Le Canal de Suez*, p. 301.

(٣٣) عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات في تاريخ مصر الحديث
والعاصر ١٩١٧ - ١٩٥٢ ، ص ٥١٦ .

Ibid, Articles . 6, 8, 12, pp. 301-302. (٣٤)

(٣٥) كانت هناك بطول للقاء من بورسعيد شمالا حتى ميناء الانبسية على
خليج السويس جنوبا ، وقد ردت منشاتها ومعداتنا بنحو خصمناة مليون جنيه
استراتيجي حوثك .

(٣٦) وقادرت ميناء بورسعيد الباشرة البريطانية ايلان جيب تصل آخر
الفرزج العسكرية البريطانية ، وفي ١٨ يونيو ١٩٥٦ رفع عبد الناصر العلم المصري
على مينى البحرية في بورسعيد ، وصار هذا اليوم عيدا للجلاء كل عام .
جمال حماد : دراسة عن اتفاقية الجلاء ، أكتوبر ، عدد ٦ مارس ١٩٨٨ ،
١٧ يونيو ١٩٩٠ .

(٢٧) جمال حماد ، دراسة بعنوان : لماذا هبطت عاصفة من النقد - اتفاقية الجلاء ، أكتوبر ، عدد ١٢ مارس ١٩٨٨ -
 ACJ, Aulas, Besançon, J. et autres ; l'égypte d'aujourd'hui, 1986 -
 1978, p. 154.

• فاروق نجيب : هيكل وعبد الناصر ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

• (٢٨) محمد نجيب ، كلمتي للتاريخ ، ص ١٥٨-١٥٩ .

• (٢٩) محمد امير السادات : البحث عن الذات ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٣٠) يلاحظ انه قد تم حياضه المكرة وارسلها لجلس الوزراء في غيبة
 المرحوم العام للاخوان الذي كان يزور بعض البلدان العربية حينئذ ومنها
 لبنان وسورية ، ومثرت له إحدى الصحف البيروتية اقتطاعه للاتفاقية في
 ٢١ يناير ١٩٥٤

• محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ، ج ٣ ،
 ١٩٥٢ - ١٩٧١ ، ص ٢١٨ .

Vatikiotis ; Nasser and his generation, p. 88.

• (٤١) المرجع نفسه ، ص ٢٢٢ .

(٤٢) المرافعة في ١٩ أكتوبر ١٩٥٠ بين الأردن وسوريا ، والعراق ، والمملكة
 العربية السعودية ، ولبنان ، ومصر ، واليمن ، أما باقي الدول العربية فلا يشملها
 نص الاتفاق

• بطرس غالي (دكتور) الاحتلال في القانون الدولي ، دراسة تضمنتها كتاب
 كفاح الشعب والجلالة ، ص ١٢٢ .

• (٤٣) محمود عبد الحليم : الاصرار المسلمون ، المرجع السابق
 ص ٢٢٢ .

Vatikiotis P. J. ; The Modern history of Egypt, p. 389.

• (٤٤) بطرس غالي (دكتور) المرجع السابق ، ص ١٢٢ - ١٢٤ .

• (٤٥) محمود عبد الحليم : المرجع السابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٤ .

كما انه في حالة الهجوم على تركيا وهي حليفة لسوريا والعراق وهي
 مناطق الموارد البترولية والموقع الاستراتيجي المتمك في منطقة الشرق الاوسط
 لا تلتزم مصر بالتدخل الا في حالة الاعتداء المسلح فقط اما حلفاء تركيا فليس
 مصر اي التزام بهم : صلاح مبالم الجلاء ، مرجع سابق ، ص ٢٧ - ٤٦ .
 Silk, George ; A short history of the middle East, pp. 274-275.

• (٤٦) صلاح سلام : المرجع نفسه ، ص ٢٧ .

• (٤٧) وحيد رافت (دكتور) فصول عن ثورة ٢٢ يناير ، المرجع السابق ،
 ص ٢٢٩ - ٢٤٠ .

- (٤٨) محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .
Eden, Anthony ; Op. Cit, p. ٤٧.
- (٤٩) وهي مراحل تنفيذ السلم ، والاضلال بالسلم ، ثم العدوان وعلى اثره يقع الهجوم المسلح . بطرس غالى (نكتود) : المرجع السابق ، ص ١٢١ .
- (٥٠) محمود عبد الحليم ، المرجع السابق ، ص ٢٢٥ .
- (٥١) المرجع نفسه ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- (٥٢) لا يزيد عندهم على ١٢٠٠ نسى يريطاس كما جاء بالنجزة رقم (٦)
بالملاحق رقم (٢) اللجنة المصرية للقانون الدولى ، المجلد العاشر ، ١٩٥٤ . مصدر
سابق ، ص ١٥٢ .
- (٥٣) صلاح سالم . الجلاء ، المرجع السابق ، ص ٢٤ - ٢٥ .
- (٥٤) اذهم في هذه المحاولة عامل يدعى محمود عبد اللطيف ينتمى لجماعة
الاخوان المسلمين وتحت محاكمته مع مائة من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين
الامرام ، عدد ٩ نوفمبر ١٩٥٤ .
- Erskine : The Road to Suez p, 166.
- (٥٥) صدر قرار مجلس الثورة باعقائه من منصبه في ١٤ نوفمبر ١٩٥٤
وتحجيد اقامته ، على ان يتولى مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية
Eden, Anthony ; Op Cit., pp. 41-42.
Aulas, M.C., J. Bonancon ; Op. Cit., p. 154.
- (٥٦) كان مقصرا لها ان تلتهى في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ .
- (٥٧) بنا العزو الثلاثى في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ .



الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الجلاء ووحدرة وادى النيل يتضح لنا أن هذه القضية كانت الإطار الذى أنشؤى تحته كل مظاهر الحركة الوطنية فى مصر والسودان على السواء منذ أكثر من خمسين عاماً ، وتبينتها مصر قبل أن تتضح معالم الحركة الوطنية السودانية ، تلك الحركة التى انقسمت على نفسها ما بين مؤيد للانضواء تحت راية مصر ومعارض لها ، بل أن الحركة الوطنية السودانية ذاتها لم تكن فى البداية منذ ثورة المهدي ، إلا مطلباً وهدفاً من أجل تحقيق وحدة الوادى واجلاء القوى الأجنبية الحاكمة عنه ، وزاد هذا المطلب إلحاحاً بعد أن تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها بالقوة العسكرية على وادى النيل مصره ثم سودانه على السواء ، ثم محاولاتها لضم عربى الوحدة التاريخية بينهما بكاننة السيل .

ولهذا فإن الدارس للحركة الوطنية المصرية منذ أوائل القرن العشرين ، بل منذ نهاية القرن التاسع عشر لا بد أن يتعرض بصورة قاطعة ولمزمة لموضوع السودان كجزء لا يتجزأ من تاريخ تلك الحركة بما يؤكد تلاحم وحدة الهدف والمصير المشترك لشمال الوادى وجنوبه على السواء .

ومن الملاحظ أن أغلب الكتابات التى تناولت موضوع وادى النيل تعرضت للسودان كقضية قائمة بذاتها وكان السودان نظراً

ذليلاً لمصر وليس جزءاً لا يتجزأ من الوادئ ، ولذا فقد اتفق الكثير من الوطنيين السودانيين على غالب الأحيان أن وحدة مصر والسودان ما هي إلا شعار وقناع تتخفى تحت مبادئه السيطرة والهيمنة المصرية على السودان ، بل أن بعض السياسيين المصريين ومن المتفوضين أنفسهم كانوا يعتبرون الوجود المصري في السودان وجوداً « سياليا » وليس « تكليفاً » أو إلحاحياً منذ اتفاقية الحكم الثنائي مع بريطانيا ، وود السودانيون لو تخلصوا من النفوذ البريطاني والمصري على السواء . وجاءت حكومة الثورة لتحقيق لهم هذه الرغبة ، على أن تكون رغبتهم في الاتحاد مع مصر بعد التخلص من الوجود البريطاني اثر اتفاقية فبراير ١٩٥٢ نابعة من تدعيم حرية القرار السوداني وعدم وجود أى مؤثر خارجي عليه .

ولكن الموقع المصري لم يكن في محله إذ كانت التجربة السيادية للحكم المشترك قاسية على نموسهم ووجد أنصار الانفصال أرضاً خصبة بين السودانيين خاصة من كل منهم مؤيداً لوحدة وادئ للنيل من قبل .

أوجزنا النتائج التي توصلنا اليها من خلال هذا البحث الى نتائج خاصة ونتائج عامة .

فاما النتائج الخاصة : فهي تلك النتائج التي تتعلق بموضوع البحث مباشرة وهي التي توصلنا اليها بشأن موضوع الجلاء ووحدة وادئ النيل .

أما النتائج العامة :

فهي النتائج التي تتصل بالبحث من قريب أو بعيد وما اعترض للباحث أثناء عمله من صعاب من الواجب تذليلها حتى لا تكون عقة أمام الدارسين لتاريخ مصر الحديث في المستقبل وهي نتائج أهم كل الباحثين في هذا المجال .

أولاً : النتائج الخاصة

منذ احتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ والمسألة السودانية تلعب دوراً مهماً وأساسياً في العلاقات المصرية البريطانية إذ كان تمسك المصريين بالسودان مرجعه إلى أن الجلاء عن مصر لا يساوى شيئاً بدون الجلاء عن السودان ذاته ولذا كانت المطالب الوطنية المصرية تتمثل في مطلبين أساسيين هما : الجلاء وحده وإدنى النيل بلا انفصال بينهما .

١ - بالنسبة للشطر للوادي الجنوبي (السودان) :

تمثل نجاح السياسة البريطانية في السودان في امرين :

فشل بريطانيا في تحقيق نوع من الاستقلال للسودان بهدف إبعاده عن الاتحاد مع مصر كخط ثابت للسياسة البريطانية في المنطقة منذ بدء المفاوضات المصرية البريطانية بشأن السودان حتى قبيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لكنها بلا شك قد نجحت في خلق نوع من المعارضة السودانية من أبناء السودان نفسه لأي نوع من أنواع الارتداد الكامل . مع مصر وبذلك اتفقت أهداف بريطانيا مع أهداف الانفصاليين السودانيين ، وساعدهما على ذلك إصرار العرش المصري ، واه في عهد فراد الأول أو فاروق على بسط السيادة المصرية على السودان بأي شكل من الأشكال مما استفز الشعور القومي القوي في نفوس بعض السياسيين السودانيين . ولم تجد دعوى السيادة المصرية على السودان تحت مسمى حق الفتوحات العسكرية . أو التاج المشترك أذناً صاغية مع مرور الوقت بل صارت دعوى معجوجة بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لتغير الظروف .

كما نجحت السياسة البريطانية في إيجاد نوع من الفقرة والعزلة
الأبدية بين شمال السودان وجنوبه ساعدتها في ذلك الظروف
الطبيعية والبيان الواضح بين الشمال والجنوب أرضاً ولغة
وديناً . وكان لخطتها في تنفيذ مبدأ «فرق تسد» (Divide To Own)
الأثر الواضح في نجاح هذه السياسة مما أدى في النهاية إلى الفصل
شبه التام بين الشمال والجنوب وجعل الجنوب منطقة شبه مغلقة،
ولا نجاني الحقيقة إذا قلنا أن الجنوب السوداني أصبح الآن دولة
منفصلة داخل الدولة السودانية ليست بريطانيا الدور الرئيسي في
هذا الانفصال .

ومن هذا المنطلق نجد أن اقتناع حكومة ثورة يوليو لم تقب
شائبة في التأكيد على حق السودانيين في أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم
دون الضغط عليهم سواء اتحدوا مع مصر أو قرروا الانفصال عنها
نهائياً بعد خروج الإنجليز والمصريين على السواء من أرض السودان
وإن كان للبعض يود لو قرر السودانيون أن يتحدوا مع مصر بعد
أن تمكنت حكومة الثورة مع توقيع اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ مع
بريطانيا بشأن حق تقرير المصير السودانيين .

ونستطيع أن نقدر بالتفان أن حكومة الثورة لم تفرط في السودان
بل أن السودان هو الذي أخفق طريقته بنفسه عندما أثر الاستقلال
والاعتماد من دولتي الحكم الثنائي ، وما يمكن قوله هو أنه كل
للأحداث الداخلية في مصر عام ١٩٥٤ وللسياسة المصرية غير
الموفقة في التعامل مع السودانيين أثرها الواضح في اتخاذ هذا
القرار .

٢ - بالنسبة لخطر الوادي الشمالي (مصر) :

(١) على المستوى المحلي :

لا شك ان قضية الجلاء لم يكن عليه مفاوضات يجريها الجانبان المصري والبريطاني فيما بينهما ، بل كتج نفاج حركات اجتماعية وظواهر وطنية متواصلة للشعب المصري شاركه فيها بقدر او بأخر شعب جنوب الوادي في السودان ، وكناح مستمر ، نستطيع القول بدون تحفظ ان هذا الكناح ادى الى الجلاء قبل التوقيع الرسمي عليه بين ممثلي الحكومتين المصرية والبريطانية اذ كانت بريطانيا قد قررت بالفعل ان تجلو بقواتها عن الأرض المصرية بعد ما وضع لها استحالة البقاء وسط شعب معاد لكل ما هو انجليزي .

ومن الجدير بالملاحظة ان القوى الشعبية والحربية في وادي النيل تحركت بصورة واضحة وفعالة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة لطلب الجلاء ووحدة وادي النيل وتوال البلاد لاستقلالها ، ورغم اختلاف سبل المطالب الوطنية بالتفاوض احيانا وبالحنف احيانا اخرى ضد الانجليز او المتعاونين معهم من المصريين .

وقد كتنت المطالب الوطنية منذ اوائل القرن العشرين تاخذ طابعا سياسيا وسليبا محضا على يد مصطفى كامل وخلفائه من زعماء الحزب الوطني ، باستثناء اموم ١٩٢٠ و ١٩٣٥ . الا ان الحركة الوطنية المطالبة بالجلاء ووحدة وادي النيل منذ نهاية الحرب العظمى اخذت طابعا ثوريا ايجابيا تمثل في تشدد المفاوضات المصرية أمام المفاوضات البريطانية خلاصة ان مصر اصبحت بكيانها الدولي من خلال عضويتها في هيئة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ واتصالاتها الدولية المتعددة .

كما تمثل هذا الطابع النورى فى مشاركة الشارع المصرى الى جانب الطلبة والعمال والشباب فى المظاهرات والاضرابات فى الجايعة والمصانع والمواقع المالية المخططة. خيال الاعوام من ١٩٤٦ الى ١٩٥٢ ، وارتبطت المطالب الوطنية بتحقيق الجلاء لارتباطها وثيقا بسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لما خلفه الحرب من زلادة فى الاسعار وانتشار البطالة بالاستغناء عن عدد كبير من العمال فى الورش والمصانع التى كانت تعمل لخدمة قوات الحلفاء ، هذا الى جانب ما اقترضته بريطانيا من مصر من اموال ثلثها على قوائها ففرت بمئات الملايين من الجنيهات الى حسابات المساعدات القيمة التى قدمتها مصر أثناء الحرب حتى تحقق النصر .

ولهذا لم تكن مطالب الجماهير بالجلاء مطلباً سياسياً بحتاً
بمناى عن العوامل والنوافع الاقتصادية والاجتماعية .

وكان من نتيجة تسك بريطانيا ببقاء قواتها فى منطقة قناة السويس والتكفل فى اجابة المطالب المصرية بضرورة اعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ أن زاد الاصرار المصرى على المستويين الرسمى والشعبى ليس على ضرورة الغاء المعاهدة فقط وانما على ضرورة الغاء اتفاقيتى الحكم التلقئ الموقعتين عام ١٨٩٩ م مع بريطانيا التى يبتغضاها اصبح السودان يحكم مشاركة بين الجانبين ومن خلالها استطاعت بريطانيا أن تفرض نفوذها وسيطرتها على السودان وتمهد لفصله نهائيا عن مصر .

الآن كان قرار حكومة الوفد بغاء المعاهدة واتفقتى ١٨٩٩ ضرورة حتمية امنها ظروف الحال وتصبحها لواقع مرض نفسه على البلاد قبل الحرب العالمية الثانية .

ومن المجهول أن يذهب البعض بالقول بأن تاريخ مصر الحقيقي لم يبدأ إلا مع ثورة ٢٣ يوليو ويتناسون تلك الأحداث الوطنية السابقة عليها وتلك الجهود المبذولة المصيرية والمفاوضات الحكومية المصرية المتعاقبة من أجل تحقيق وحدة البلاد واستقلالها الحقيقي ، إذ أن ثورة الجلاء النهائي كانت ناضجة بعد إلغاء المعاهدة وازدياد أوار حركة الكفاح المسلح في القناة وارتفاع صوت مصر عاليا في المحافل الدولية ومثل احتوائها في سياسة الأحلاف العسكرية. مهما كانت المبررات والدوافع الإقليمية والدولية .

ومن هنا لم يكن الجلاء النهائي الذي تحقق مع بدء رحيل القوات البريطانية عن أرض مصر عندما وقعت الاتفاقية في أكتوبر ١٩٥٤ ، قد جاء نتيجة جرة قلم من المفاوضين للقوار ، لكنه كان مثابرة استدال الاستقرار ونهاية المطالب لتلك المنحة القسرية الرائعة التي لحق كل مصري ليها دورا .

وكان أولئك الشهداء الذين سقطوا في شوارع مدن مصر المختلفة وعلى أرض القناة ولم يسجل التاريخ أسماءهم جزءا من هذه الملحة الرائعة إذ سجلوا سمائم أروع آيات المجد والخلود لمصر .

وكان لاصرار رجال الثورة في « العهد الجديد » دورا رئيسيا مهما منذ البداية بضرورة تغيير الأوضاع السيئة والمتردية في البلاد وإنهاء الوصاية الأجنبية على مصر والمثلة في وجوب جلاء القوات البريطانية دون قيد أو شرط وأنهم لا رضون بخلاف آخر عن هذا الجلاء ورغمهم لأسلوب الماطلة والتسويف الذي انتهجته بريطانيا لسنوات طويلة مع رجال العهد السابق التي طالما نتج فيه المفاوض البريطاني تطبيقا للأخبار العلم للسياسة البريطانية في المنطقة معتمدا على أسلوب المراوغة وبقاء الوضع الراهن على

ما هو عليه لفترة طويلة وهو أسلوب يعتمد على مهارة التسلسل
الانجيز وفكتهم .

وهو ما رفضه القبط والشبان بفطرتهم الوطنية مع ايمانهم
بضرورة حل مشكلة السودان في البداية قبل البدء في حل مشكلة
اجلاء القوات البريطانية عن مصر اذ ان مشكلة جنوب الوادي بمثابة
حجر عثرة امام المفاوضات الرسمية ، فالسودان هو الصخرة التي
تعطلت عليها كل المفاوضات السابقة من قبل .

ولهذا كان الفصل ضروريا بل حتميا بين القضيتين حتى يتم
علاج كل منهما على حدة .

وفشلت المحاولات البريطانية باعلاقة امداد مصر بالسلاح
والوقوف امام مصادر التسليح الغربية التي حاولت مصر اللجوء
اليها بعد وقف شحنات الاسلحة البريطانية المتفق عليها مع
حكومات ما قبل الثورة . وكان الهدف من ذلك هو جر مصر الى
الاشتراك في مشروعات الدفاع المشترك عن منطقة الشرق الاوسط
بمساعدة ولايات المتحدة الأمريكية بدعوى الوقوف امام
اطماع المد الشيوعي بالشرق الاوسط .

وبفضل محاولات بريطانيا والولايات المتحدة في جر مصر الى
خطيرة تلك الاحلاف كما رفضت من قبل الاشتراك في الحرب الكورية
عام ١٩٥٠ ولدت بداية فكرة ضم الانحياز الى احدي الكتلتين
العظميين .

— التأكيد على ان القاعدة البريطانية بالقناة بوجودها على
ارض مصرية يجب ان تنزل ملكيتها الى مصر بما عليها من منشآت ،
وان المحافظة عليها وتشغيلها لخدمة امن وسلامة الملاحة في القناة
(طبقا لنص المعاهدة) هي من مسئولية مصر بمفردها دون سواها
وهي قادرة على الوفاء بهذه المسئولية والنهوض بها دون مساعدة
من أي دولة خارجية .

(ب) على المستوى الاقليمي والدولي :

تخبرت موازين القوى الدولية نتيجة الحرب العالمية الثانية ومخضت عنها نتائج كان اهمها اضمحلال امبراطوريات وظهور أخرى جديدة حلت محلها وكان لتأثير الدور المحلى والاقليمى فى هذا التغيير من خلال معطيات جديدة أن أدى الى ازدياد الدور القومى أهمية وتعاضلا اذ شهدت منطقة الشرق الأوسط تغييرات جذرية فى السنوات التالية : قيام الجامعة العربية وحركة التكور مصدق فى ايران ضد المصالح البريطانية ، وازدياد الدور العراقى والسودى أهمية .

واهم ما فى المتغير الدولى هو اضمحلال امبراطوريتى بريطانيا العظمى وفرنسا وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى استطاعت اقلية مركز ثابتة من الحلائل والأنشطة المتعددة مع دول الشرق العربى وخاصة مع مصر .

كما أنها استطاعت توطيد هذه العلاقة مع لوأر يوليو بعد أن تغير نظام الحكم بلكمه ، ولا شك أن الولايات المتحدة لعبت دوراً مهماً ورئيسياً فى الضغط على انجلترا لاسمرار حركة المفاوضات مع مصر بعد أن انقطعت السبل بينها لفترة فكان على بريطانيا الذابلة الا تفضب ذلك العملاق الجديد الذى كان له الفضل فى قلب موازين الحرب العظمى بتحيازه الى صفه الجبناء بصفاتهم المدافعين من مصالح العالم الحر .

ثانيا : النتائج (العامة)

عند كتابة تاريخ مصر لابد أن تثار قضية بالغة الأهمية الا وهى قضية الوثائق المصرية وشحها فى امداد المشتغلين بالكتابة التاريخية بالملادة اللازمة لبناء القلويضى باعتبار هذه الوثائق هى المسود قرئيسى والاماسى الذى لا متدوحة منه عند مزاوله عملهم وق

الحقيقة فإن الدولة على المستوى الزسبى لم تنهض حتى الآن بكتابة تاريخ مصر وتفتيته عن طريق اعدة النظر بين الجين والأخر فيما يكتب وأعتدت على ما يكتبه الباحثون المصريون بجهودهم الفردى داخل الجامعات وأشباهم من الهوة من خارجها ، ولا بأس بشرط أن تقوم الدولة ذاتها بما ينهض على عاتقها لتسهيل المهمة للباحثين والدارسين من طريق الآتى :

— تجميع الوثائق الرسمية وحفظها وترميمها ومهرستها بطريقة علمية سليمة لتصبح فى متناول الباحثين وفى خدمتهم وهى فى المقام الأول نخبة الهدف العلم .

— تشجيع كتابة المذكرات السياسية لأولئك الذين عاشوا الأحداث أو شاركوا فى صنعها سواء من شارك منهم فى أحداث ما قبل ثورة ٢٤ يوليو أو بعدها وعلى الرغم من أن المذكرات السياسية تحمل فى طياتها أحيانا دفاعا عن موقف أصحابها ووجهة نظرهم الا أنها فى النهاية سوف تخدم عملية الكتابة التاريخية وتدعمها ، ومن الممكن أن تنهض بهذه المهمة وزارة الثقافة عن طريق احدى اللجان المتخصصة التى تنشأ لهذا الغرض بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر التابع للهيئة المصرية العامة للكتاب مثلما هو يتبع مع سلسلة تاريخ المصريين .

— تشجيع الأسر والعائلات المصرية على ايداع المكتبات الأوراق الموجودة لديهم مع توارثوها عن أسلافهم وفويهم وحفظها فى دار الوثائق أو دار الكتب المصرية ولديها المثل الواضح فى احتفاظ دار الكتب بمكتبات العتاد وطه حسنى والرافعى وحسن عباس زكى فى موقع مستقل بالدار يطلق عليه تسم المكتبات الخاصة وهى ظاهرة طيبة بلا شك ويجب تصيها .

— تجميع الوثائق الرسمية فى مكان واحد بدلا من بملزتها فيما بين دار للكتبه ودار الوثائق ومركز وثائق تاريخ مصر المعاصر

والمركز القومي للدراسات القضائية ودار المحفوظات العمومية وغيرها ، الى جانب احتفاظ كل وزارة بوثائقها كالدخالية والخارجية بل مجلس الوزراء ذاته فلا هي أخرجتها للباحثين للاطلاع عليها ولا هي أودعتها دار الوثائق ، وفي كلا الحالتين لا يوجد قانون ملزم ينص على تحديد مدة معينة يتم الاطلاع بعدها على هذه الوثائق .

— لا بد من تشكيل لجنة قوية تضم من بين من تضم اسلحة التاريخ الحديث لوضع الأسس العملية لاجراء هذه الوثائق التي الوجود ، ووضع القواعد المنظمة لهذه المهمة الوطنية خاصة أن أصول وثائق لفترة الخصميين ما زالت محفوظة برشيف رئاسة الجمهورية في قصر عابدين بل أن المجموعة الكاملة منها ، وجودة بوزارة الخارجية ولدى جهاز المخابرات العامة (الأهرام ١٩٨٦/١٢/١١) .

— عدم نشر وزارة الخارجية المصرية أو مجلس الوزراء المصري لنصوص الاتفاقيات أو المعاهدات ونتائج الأنشطة السياسية والدبلوماسية بصفة دورية كما كل متبع من قبل عندما أصدرت رئاسة مجلس الوزراء : الكتاب الأخضر المصري عن السودان عام ١٩٥٤ ، وأصدرت الحكومة المصرية عام ١٩٥٥ محاضر المحادثات الرسمية المصرية التي جرت بينها وبين الحكومة البريطانية منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٥٤ .

— استعانة الاطلاع على أرشيف وزارة الخارجية المصرية أو مجلس الوزراء المصري للاطلاع على وثائقها ، حتى لو كانت تلك الوثائق قد مر عليها الفترة المسموح بها للاطلاع على الوثائق بصفة رسمية .

— عدم تحديد الدولة لمدة معينة لاجراء وثائقها لاطلاع الباحثين والدارسين عليها .. كما هو متبع في الأرشيف البريطاني والأمريكي وغيرها من أرشيفات الدول الأخرى .

— الاستفادة من كتابات غير المؤرخين وعلى وجه التحديد من كتابات بعض الصحفيين المصريين وعلى رأسهم محمد حسنين هيكل ومحسن محمد ومحمد زكى عبد القادر وجمال سليم وجمال الشرقاوى وحافظ مصبوع وصبرى أبو المجد ومحمد الخليمي ، وتتميز كتاباتهم بخلوها من الجفاف العلمى التى تتميز به كتابات المؤرخين الأكاديميين لكنها بلا شك دراسات جذابة وشائقة وأكثرها لا يخلو من الفقة العلمية اللازمة وعلى رأسها ما كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل من خلال مؤلفه : ملفات السويس وهو كصحنى امتهمن الكتابة السياسية منذ زمن ليس بقريب الى جانب قربه من مراكز اصدار القرار السياسى فى مصر لمدة طويلة استطاع ان يجمع وثائق مهمة تحتاج منه الى كثير من الجراة لايداعها الأرشيف القومى لأملة الباحثين والدارسين منها ، الى جانب أنه قد تمكن من الاطلاع على وثائق الأرشيف البريطانى والحصول على عدد وغير ممن الوثائق حديثة الانراج عنها والتي تصل بنا الى أزمة السويس ١٩٥٦ .

ولا بد من الاعتراف انى قد اعنت واستخدمت كثيراً من هذه الدراسات كمراجع فى هذا البحث وقد أثبتنا فى قائمة المصادر والمراجع اعترافنا بالفضل لأصحابها وتقديراً لجهودهم العلمية .

ولا ريب فى أن هذه الدراسات تفيد المدارس المتخصصة والفكرىء العلم على السواء فالتاريخ كعلم من العلوم الاجتماعية يدخل فى التكوين الثقافي العلم للمواطن ولا بد من الألم ولو ببعض جوانبه كأحد العناصر الثقافية اللازمة لبناء الشخصى لكل مواطن .

— التحيز الواضح لوجهة النظر البريطانية من خلال الوثائق البريطانية قبل الثورة وخطورة الاعتماد على التقارير الرسمية البريطانية ومن هنا تكن الخطورة فى اعتماد البعض كلية على

الوثائق الأجنبية مما يعدد الكتابة التاريخية عن روح الواقع الفعلي واعتماد الآخرين على شواهد العصر التي تكون غالباً خادعة لا تعبر عما يجيش في النفوس أو يدور في الخفاء ودهاليز العمل السياسي ، ولهذا فقد جمع البحث ما بين الوثيقة الرسمية وشواهد العصر وكتابات المصريين حتى يكتل المزج التاريخي بين العناصر المختلفة القردية لإكمال البناء التاريخي .

— ان ساسة مصر على وجه العموم لم يتركوا شهاداتهم عما عاشوه وشاهدوه من وقائع التاريخ فيما حلا د. محمد حسين هيكل (باشا) ، ومحمد علي علوية (باشا) ، ومحمد أحمد قرغلي (باشا) ، وكتبرها حققة وغزارة هي مذكرات د. هيكل لما كان يملكه من حسن صادق ووعي سياسي كصطفى وسياسي مارس العمل السياسي كأحد قادة حرب الأحرار السوريين إلى جايبه توليه منصب الوزارة ورئاسة مجلس الشيوخ . ولم نر مذكرات النحاس باشا أو غيره من كبار ساسة ذلك العصر .

اما مذكرات ساسة ما بعد الثورة فلم نجد سوى مذكرات عبد الطيف البغدادي وفي الفترة الأخيرة كتب أحمد مرتضى المراغي من مصر ما قبل الثورة ، وصلاح نصر مذكراتها التي نشرت بالمجلات المصرية في الاموام السابقة .

اما عبد الناصر فلم يكتب مذكراته ولهذا فقد انفتح المجال لضارب الاتوال فبين كتب مذكراته من رجال الثورة تجاه كثير من الأحداث ومن أشهر تلك المذكرات التي تؤكد هذا التضارب مذكرات أنور السادات فيما جاء به « يا ولدي هذا عمك جمال » وأسرار الثورة كاملة « ثم اختلاف ما جاء بهما عما أورده في « البحث عن الذات » بعد توليه رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠ .

واحجم البعض ممن عملوا أحدثت البلاد المهمة في خلال الخمس
والأربعين سنة الماضية عن كتابة مذكراتهم مؤثرين السامية وعن
هؤلاء مؤاد سراج الدين ثم كمال الدين حسين .

تلك كانت أهم نتائج البحث التي توصلنا اليها بإيجاز شديد ،
وتفصيلها فيما احتواه هذا البحث بين دفتيه .



الملاحق

اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

نصت هذه المعاهدة على حق الشعب السوداني في تقرير
مصيره ، بعد انتهاء فترة انتقال إصطفية الإدارة الثنائية ولتهيئة
الجو لإجراء تقرير المصير وذلك بانضمامه الى مصر أو الاستقلال
عنها .

احكام اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢ :

تتكون الاتفاقية من خمس عشرة مادة تناولت تنظيم المسائل
التالية : (١)

أولا : أثبتت الحق للشعب السوداني في تقرير مصيره :

وذلك من خلال ما نصت عليه ديباجة الاتفاق ، وهو أنه : « لما
كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

(١) رئاسة الوزراء : السودان (الكتاب الأخضر المصري) ، عوص ٢٨٤ -
٢٨٧ ، سمير المنقبادي (مكرر) ، تطور المركز الدولي للسودان ، ص ١٥٠ -
وما يليها .

وشمال أيرلندا (المسماه فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان
إيماناً ثلثاً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته
له ممارسة فعلية في وقت يتناسب وبالمصالحات اللازمة .. » .

ثانيا : تقرير مبدأ وحدة السودان :

طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة : « لما كان الاحتفاظ
بوحدة السودان بوصفه أقلية واحدا مبدأ أساسيا للسياسة
المشتركة للحكومتين المتعاقبتين ، فقد اتفقتا على ألا يمارس
الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون
الحكم الذاتي (١) على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة » .

وقد اثير الجاذب المصري موافقة الجانب البريطاني على تقرير
مبدأ وحدة السودان بعد مناقشات طويلة . وكان المفاوضون
المصريون يرون أن السياسة البريطانية تعمل على فصل شمال
السودان عن جنوبه ، وأحداث الاضطرابات في الجنوب ..

ثالثا : إنشاء فترة انتقال :

طبقا لما جاء في المادة الأولى بأنه « رغبة في تكوين الشعب
السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد ، تبدأ في
اليوم المعين بالمادة الفاسدة الواردة فيما بعد ، فترة انتقال يتوالى
للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل » .

كما أن : « فترة الانتقال تمهيدا لإنهاء الإدارة الانتقالية إنهاء فعلية
لها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ويحفظ إعلان فترة الانتقال بسيادة
السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير » (٢) .

(١) صدر قانون الحكم الذاتي في ٢٦ مارس ١٩٥٢ .

(٢) طبقا ضمن المادة الثانية من الاتفاقية .

وتبدأ فترة الانتقال في اليوم « المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ، ومع مراعاة اهتمام السوينة على « الوجه المبين » بالملحق الثالث لهذا الاتفاق ، « وتتمهد الحكومتان المتعقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وينفى على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام » (١) .

وفترة الانتقال هي فترة تصفية للإدارة الثنائية ، ولتهيئة الجو لتقرير المصير ، وبدأ من اليوم الذي يتم تحديده ولادة لا تتجاوز ثلاث سنوات (٢) .

رابعاً : تفويض سلطة الحاكم العام :

وورد هذا التفويض في المواد : الثالثة والرابعة والخامسة :
فيتمارس الحاكم العام سلطته الدستورية العليا داخل السودان
أبداً فترة الانتقال ، كما « يمارس سلطته وفقاً لقانون الحكم
الذاتي بمعاونة لجنة خلية تسمى لجنة الحاكم العام .. »
طبقاً للمادة الثالثة .

أما المادة الرابعة فتتضمن على أن : « تشكل هذه اللجنة من
الذين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعقدتان بالاتفاق
بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني
يرشح كلا منهما حكومته . على أن يتم تعيين العضوين السودانيين
بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه .

(١) وفقاً لما جاء بالمادة التاسعة من الاتفاقية .

(٢) واليوم المعين هو اليوم الذي يشهد فيه الحاكم العام كتابة بيده بأن
مؤسسات الحكم الذاتي المزمع إنشاؤها وهي مجلس الوزراء ومجلس النواب
ومجلس الشيوخ (البرلمان) قد تم تكوينها .
رئاسة مجلس الوزراء الكتاب الأخير المرسى عن السودان ، مصدر
سابق ، ص ١٠٦ .

Documents on the Sudan, p. 107.

ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقه حسق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

اما المادة السادسة فتحدد مسؤولية الحاكم العلم مباشرة أمام الحكومتين المصرية والبريطانية فيما يتعلق بالشئون الخارجية وتجاه أى تغيير يطلبه البرلمان السوداني طبقا لقانون الحكم الذاتي ، أو أى قرار تتخذه اللجنة الصاسية (١) ويرى فيه الحاكم العلم تعارضا مع مسؤولياته ، وفي هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقبتين .

خامسا : ضمانات تهينة الجو الحر المحايد لتقرير المصير :

(١) لجنة الانتخابات : وتشكل من سبعة أعضاء : « ثلاثة منهم من السودانيين يهيئهم الحاكم العلم بموافقة لجنته ، وعضو مصري ، وعضو من المملكة المتحدة ، وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية ، وعضو هندي ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندي ، ويعين الحاكم العلم هذه اللجنة بناء على تعليقات الحكومتين المتعاقبتين » (٢) .

ووظيفة هذه اللجنة هي دراسة قواعد الانتخاب ، واعادة النظر فيه عند الاقتضاء ، بحيث تتم في جميع أنحاء السودان في وقت

(١) هذه اللجنة تتألف من خمسة أعضاء : عضوين سودانيين وعضو مصري وآخر انجليزي والتمس باكتسابه ولكن له ارياسة وتكون مهمتها النظر في المسائل التي يرفعها عليها الحاكم العام لاعلان موافقتها أو رفضها لها .

(٢) Documents on International affairs, 1952, p. 328.
A Documentary history of United States Foreign Policy, 1945-1973, Vol. 5, p. 118.

واحد ، وتحديد مؤهلات الناخبين ، ودوائر الانتخاب ، ورفع التقارير للحكومتين عن سير الانتخابات (١) .

(ب) لجنة السوفبة : من أجل تهيئة الجو الحزبي المناسب اللازم لتقرير المصير وتشكل من عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يمينها الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين ويكون تعيينهم باختيار الحاكم العام ، ثم عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصلة استشارة دون إعطائه حق التصويت .

والغرض من هذه اللجنة هو سودنة جميع الوظائف في الإدارة والبوليس وقوة النفاذ السودانية ، وغير ذلك من الوظائف الحكومية التي تؤثر على حرية السودانيين عند تقرير المصير ، على أن تتم مهمتها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام (٢) .

سائلا : إجراءات تقرير المصير :

وتتم بقرار يصدر عن البرلمان السوداني ويخطر به الحاكم العام لحكومتى مصر وبريطانيا ، وتضع الحكومة السودانية مشروع قانون انتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لاتقراره ، وتخضع عملية تقرير المصير ل ضمانات تكفل حيده الانتخابات ، راية تدابير أخرى تهدف الى تهيئة الجو الحزبي المناسب لارتقاء دولة .

كما تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان مور إصدار البرلمان السوداني لقراره برغبته في الشروع في اتخاذ

(١) رئاسة مجلس الوزراء السودان (الكتاب الأخضر المصري) المصدر السابق . الملحق رقم (٢) ، ص ٢٩٤ . وقد جرت الانتخابات في أواخر شهر نوفمبر ١٩٥٢ .

Documents on International affairs, 1953, p. 326. (٢)

الملحق رقم (٣) عن الكتاب الأخضر المصري عن السودان ، ص ٢٩٥ .

التدابير اللازمة لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان
بإتمام سحب قواتهما في فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

وتكون وظيفة الجمعية التأسيسية هي تقرير مصير السودان
كوحدة لا تتجزأ ، وأن تعد دستوراً للسودان يتواءم مع القرار الذي
يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سوداني
دائم (١) .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) إما باختيار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر
على أية صورة .

(ب) وإما باختيار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام (٢) .

(١) كما تنص المادة (١٢) من الاتفاقية .

رئاسة مجلس الوزراء : السودان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .
(٢) وقد وقع في ٢ ديسمبر ١٩٥٥ وثيقة تعديل للمواد ١٠ و ١٢ و ١٣ على
أثر إعلان رغبة البرلمان السوداني في ٢٩ أغسطس ١٩٥٥ بأن يقرر مصير السودان
عن طريق الاستفتاء ، ثم قرر البرلمان السوداني إعلان استقلال السودان بموافقة
اجتماعية في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ .

سيبر الغلباني (يكتوز) - المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٩ .

المبادئ الرئيسية

الموقع عليها بالأحرف الأولى بين الطرفين المصرى والبريطانى
فى ٢٧ يولية سنة ١٩٥٤

١ - تم الاتفاق بين الومدين المصرى والبريطانى على اتسه
رغبة فى قيام العلاقات المصرية - الانجليزية على اساس جديد من
التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة ، ومع مراعاة التزاماتها بمقتضى
ميثاق الأمم المتحدة ، قد أصبح من الضرورى الآن اعداد مشروع
اتفاق يخلص بقاعدة قناة السويس على النحو التالى :

٢ - يسرى الاتفاق حتى نهاية السبع السنوات من تاريخ
توقيعه . وتتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من
هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

٣ - تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس العالقة فى حالة
صالحة وفق الحاجات المبينة فى ملحق رقم (١) وتكون معدة
للاستخدام فوراً وفق الفقرة التالية .

٤ - (١) فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة اجنبية على
مصر ، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً
فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ،
تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة

القاعدة للحرب وادارتها ادارة فعلة . وتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في حدود الضرورة القصوى للأغراض السفينة الذكر ،

(م) في حالة قيام تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد المسالمة الذكر يجرى التشاور فوراً بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية .

٥ - يكون تنظيم القاعدة وفقاً للملحق رقم (١) الملحق .

٦ - تمنح الحكومة المصرية للحكومة المملكة المتحدة حق نقل اية مهمات بريطانية من القاعدة إليها حسب تقديرها بحيث لا يزيد هذه المهمات على القدر الذى سيتم الاتفاق عليه الا بموافقة الحكومة المصرية .

٧ - يتم جلاء جميع قوات حلاله الملكة جلاء تاماً عن الاراضى المصرية في مدة لا تزيد على عشرين شهراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق وفقاً للجدول الذى يطلق عليه في أقرب وقت ، وتقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لهذا الغرض لنقل الجنود والمعدات .

٨ - يقرر هذا الاتفاق ان قناة السويس البحرية التى تعد جزءاً لا يتجزأ من مصر هي طريق مائى له اهمية دولية ، من البوارج الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، ويعبر عن تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة .

٩ - تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والنزول والصيانة للطائرات التى يتم الاحطار عنها وتكون تابعة لسلاح الطيران الملكى وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الاكثوية زعامة للطائرات المسبوح بها ،

نص اتفاق الجلاء فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

قـرـار

باصدار الاتفاق وملحقه والخطبات المتبادلة الملحقه ، والمضرب
الموافق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا .

والموقع عليها بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م .

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان العمومى الصادر فى ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٢ .

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق
وملحقه والخطبات المتبادلة الملحقه به والمضرب الموافق عليه ،
المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وشمال ايرلندا الموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة
١٩٥٤ .

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية .

قرار :

مادة ١ - يعمل اعتباراً من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقه والخطبات المتباعدة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المتعود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين
(بكباشي) (لـ ح)

بمى اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤
بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة (١)

أن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ، إذ ترغبان في اقامة العلاقات المصرية - الانجليزية على أساس جدي من التفاهم المتبادل والصداقة الودية .

قد اتفقتا على ما يلى :

المادة (١)

تجلى قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما من الاراضى المصرية وفقا للجدول المبين فى الجزء رقم (١) من الملحق رقم (١) خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى .

المادة (٢)

تعطى حكومة المملكة المتحدة انتضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ وكذلك المحضر المتفق عليه والمفكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص

(١) المجلة المصرية للقانون الدولى . المجلد العاشر ، ١٩٥٤ ، ص ١٤٥ -

بالإعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية في مصر
وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

المادة (٢)

يبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية وهي المبينة في
المرمق (١) بالملحق رقم (٢) في حالة صلاحة للاستعمال وبمعدة
للاستخدام فوراً وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالي .
وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق أحكام الملحق رقم (٢) .

المادة (٤)

في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد
يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك، بين
دول الجامعة العربية الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من
شهر أبريل ١٩٥٠ أو على تركيا ، تقدم مصر المملكة المتحدة من
التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة
فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في
جبود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر .

المادة (٥)

في حالة عودة القوات البريطانية الى منطقة قاعدة قناة السويس
وفقاً لأحكام المادة (٤) تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال
المشتر اليه في تلك المادة .

المادة (٦)

في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على
أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك

بين دول الجامعة العربية او على تركيا بجرى الشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة .

المادة (٧)

تلتزم حكومة مصر بتسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المنطقة برحلات الطائرات النابذة لسلح الطيران الملكى التى يتم الاخطار عنها . وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالاذن باية رحلة لها معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات اية دولة اجنبية اخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ويكون منع التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار اليها كلها فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس :

المادة (٨)

تقر الحكومتان المتعاقدتان ان قناة السويس البحرية — التى هى جزء لا يتجزأ من مصر — طريق مائى له اهمية التولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعريضان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التى تكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين من شهر اكتوبر سنة ١٨٨٨ .

المادة (٩)

(١) لحكومة المملكة المتحدة ان تنقل اية مهمات بريطانية من القاعدة او اليها حسب تقديرها .

(ب) لا يجوز ان تتجاوز المهمات المقرر التلق عليه فى الجزء (ج) من الملحق رقم (٢) الا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

المادة (١٠)

لا يمس الاتفاق الحالي ولا يحوز تفسيره على أنه يمس بامية
حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بملخص ميثاق الأمم المتحدة .

المادة (١١)

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لا يتجزأ منه .

المادة (١٢)

(أ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ
توقيعه .

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من
تلك المدة لتقرير ما تد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق .

(ج) ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ
التوقيع عليه . وعلى حكومة المملكة المتحدة ان تنقل أو تنصرف
فيما قد يتفق لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة ما لم تنفق الحكومتان
المعاهدتان على مد هذا الاتفاق .

المادة (١٣)

يسل بالاتفاق الحالي على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه
وتبادل وثائق التصديق عليه في القاهرة في اقرب وقت ممكن .

وأكراراً بما تقدم وتنع المفاوضات المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق
ووضعا اختتامهم عليه ، تحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر
من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والانجليزية
ويعتبر كلا النسخين متساويين في الرسمية .

عن حكومة جمهورية مصر	عن حكومة المملكة المتحدة
جمال عبد الناصر حسين	ه . ا . غننج
محمود فوزى	ر . س . ستيفنسون
عبد اللطيف محمود البغدادي	و . بتسون
محمد عبد الحكيم عسانر	
صلاح الدين مصطفى سالم	

[This telegram is of particular secrecy and should be retained by the authorized recipient and not passed on].

[CYPHER]

CABINET RESTRICTION

FROM CAIRO TO HAGEN/IN OFFICE

Air R.I. Campbell. 2. 11.22. a.m. 7th June, 1944.
To: ~~1944~~
7th June, 1944. 2. 1.54. p.m. 7th June, 1944.

U S S U S

Weekly appreciation.

The week has been full of rumours of the possibility of the fall of the Cabinet. The trouble arose out of the statement in the Senate on May 27th regarding the negotiations. When asked whether this statement was approved by the Egyptian Delegation or Cabinet he replied it was a personal statement of his own and had to admit that neither the Cabinet nor the Delegation had seen it beforehand. This independent action of his annoyed both the delegation and his Cabinet, particularly the Liberals and of course Makram Khadda. It is reported that Hefni Mahmalawi apparently provoked the above question aimed to resign but was deterred from doing so by the Palace. Makram Khadda in his newspaper attacked Sidki Pasha for acting on his own without consulting anyone. Sidki Pasha was apparently very annoyed as he had hoped to be retained by the Senate as a popular hero. It seems probable that the Palace intervened to prevent the break up of the Cabinet.

2. The Committee for Foreign Affairs presented its report to the Senate on Sidki Pasha's statement and when the discussion showed signs of going into details of the explanations which Sidki Pasha had furnished confidentially to the ~~Senate~~, Sidki Pasha asked that the discussion should continue in camera. After the secret sitting was over the voting adopted by the Senate was given publicly -

File

(١) تقرير من رونالد كاسيل لوزارة الخارجية بلندن يوضح الخلافات بين
صنفي باشا وأعضاء وفد المفاوضات المصري - يونيو ١٩٤٦ من خلال مناقشات
مجلس الشيوخ المصري .

Handwritten notes in the left margin, including "L. 1/2" and "L. 1/2" with arrows pointing to the text.

this motion approved the delegation's attitude particularly its adherence to ~~evacuate~~ ^{the} Nile Valley. According to the report from well-informed sources Sidki Pasha's statement in the Senate ~~was~~ ^{was} no extremist that it was heartily approved by ~~the~~ ^{the} ~~Senate~~ ^{Senate} leader, and said as a body could not very well vote against him. The majority of them therefore abstained from voting - Sidki Pasha obtained a majority of 86 against 18 (Nafliata). Sidki Pasha is reported to have informed the Senate of our draft treaty and of the Egyptian one, to have made it clear that he would stand on the Egyptian draft treaty and would not take any action to dissociate the Sudan from the present negotiations. The Senator confidentially reported to the Embassy that Laff and actually approved the treaty position made by Sidki Pasha but not the resolution because it expressed confidence in Sidki Pasha and the Egyptian delegation.

3. Sidki Pasha's handling of this question in the Senate, was no doubt dictated by his desire to ~~maintain the~~ ^{maintain the} ~~position~~ ^{position} here, but it must really seem now [exp. cont. 1 to] some difficult any concessions by the Egyptian delegation.

4. Departure of Lord Stanhope has been exploited by the Opposition to demonstrate that negotiations are virtually broken off. The Government supporters were depressed by this departure but on the whole have been able to represent it as favorable to the Egyptian cause in that Lord Stanhope, they insinuate, is going back to persuade London to yield to the Egyptian demands. General impression appears to be that worse than two

To: Chief
 By: Confidential Reg

ADVANCE COPY

FROM: CAIRO TO: PERTON OFFICE

Mr. Ralph Stevenson

No. 7 Avenue

24th January, 1961.

12/10/13/1

4/10 Whitelaw
 date

Reopened for information saving: 201

Bagdad	No.	5
Bahru		5
Amman		5
Damascus		5
Jeddah		5
Jerusalem		1
Addis Ababa		1
Port Said		1
Thana		1
Alexandria		1
Tripoli		1
Benghazi		1
Khartoum		1
S.M. O.O.		W/O

CONFIDENTIAL

CAIRO FOREIGNLY POLITICAL SUMMARY

Period: 24th December 1960 - 24th January 1961.

Addressed to Foreign Office telegram No. 7 saving of 24th January, requested for information saving to Baghdad, Beirut, Amman, Damascus, Jeddah, Jerusalem, Addis Ababa, Port Said, Athens, Alexandria, Tripoli, Benghazi, Karachi, S.M. O.O.

Political General

During the main part of the period under review the combined celebration of the Silver Jubilee of Cairo University and the seventy-fifth anniversary of the Egyptian Royal Geographical Society has afforded the Egyptian Government and academic circles the satisfaction of entertaining a considerable number of eminent foreign educationists among whom were the Vice-Chancellors of Oxford and Cambridge Universities. The official celebrations lasted a whole week and the visitors had a tightly packed programme which they found instructive not somewhat exhausting. King Farouk, whose public appearances have for some time been infrequent, attended the principal ceremony at each of these institutions and gave a reception at Abdin Palace. He also revived the occasion by conferring the rank of Pasha on Dr. Taha Hussein, Minister of Education. It would be unsafe, however, to assume that His Majesty's patronage of this particular occasion may denote a more widespread interest in public affairs generally. So far as the general public is concerned, affairs of state continue to drift and neither the Monarch nor the Prime Minister has lately done or said anything to arrest this tendency.

/S/ A secure



تكرم من مور رالف ستيفنسون بالقاهرة الى وزارة الخارجية في لندن
 مؤرخ في يناير ١٩٥١ من الوقت السياسي في مصر خلال الفترة من ٢٧ ديسمبر
 ١٩٥١ الى ٤ يناير ١٩٥١
 العلاقات المتغيرة مصرية خلال هذه الفترة

3. A source in touch with the Palace has given some inkling of a desire on the part of Ibrahim Abdel Kader Fakhri for reconciliation with the Palace in anticipation of possible elections and negotiations next May, but it is still uncertain how and when any move in this direction may take place, or whether the other Opposition elements might follow suit.

4. The newspaper "Nisr", followed by its rivals "Ahram" and "Masara", has again defied the Public Prosecutor's ban on the publication of information about the arms scandal and continues to do so. These newspapers have disclosed certain information which, although not authenticated, bears the stamp of verisimilitude and is thought to be based on leakages from authoritative sources in the Ministry of Justice. It is now generally expected, however, that the results of the impending trials will be rather unedifying.

5. There has been some unrest among Government functionaries who are dissatisfied with their rising and salaries. Some of them have petitioned to have wages and allowances raised in order to meet the cost of living.

Anglo-Egyptian Relations

6. Apart from an over-optimistic declaration by Nasser Pasha to Egypt's chief diplomatic correspondent, whose version of the interview was quoted by Nasser Pasha after a Foreign Office spokesman had given out what Nasser took to be an excessively flattering extract, Egyptian circles have been considerably perturbed about the Foreign Minister's recent talks in London and even the Egyptian press has noticeably toned down its commentaries on the subject of Anglo-Egyptian relations. At the same time, however, it is apparent that the Egyptian side (including the press) is showing great curiosity about the views on the Egyptian question held by the Commonwealth Prime Ministers who have passed through Cairo on their way to the Commonwealth Conference in London. Some encouragement was derived from a statement by the Pakistani Minister of Education who was in Cairo for the university celebrations but Mr. Nehru, Vice-President of India, was far more realistic and caused considerable disappointment. Russian Mikhail Pasha spoke about foreign policy in a 5-note speech on December 25th; an extremely detailed of the Arab collective security pact and, as regards Anglo-Egyptian relations, he is reported to have stated that he failed to see how the international situation justified the retention of the British forces in the Canal Zone. Referring to the Sudan, he declared that the Sudanese should have autonomy and then made a mutually satisfactory agreement with Egypt. It was noted that Britain was staid in the way of an agreement between Egyptians and Sudanese.

Foreign Relations

7. Egyptian official circles appear to have been disappointed and puzzled by Nasser Pasha's recent pronouncement, as reported in the press, to the effect that there should be only administrative frontiers between the various Arab States. There has, however, been no comment from Egyptian official circles on the ground that no notification of what Nasser actually said was then made received through official channels.

COPIES TO: R. M. J. (HQ)
S. C. C. B. P. S.
Mr. Farhat
Information Department
Supply Agent
Mr. Nigam
Mr. Duff

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : وثائق غير منشورة :

١ - ثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان والحنوطة بأرشيف وزارة الخارجية البريطانية في لندن
(Public Record office (F.O.)
من السنوات بين ١٩٤٥
١٩٥٤ ، والتي أخرج عن بعضها مؤخراً طبقاً لقانون حرية النشر
البريطاني .

٢ - مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر
والسودان المصورة بالميكرو فيلم والمحفوظة بمركز بحوث الشرق
الأوسط بجامعة عين شمس . (Public Record-office (F.O.)

٣ - مضبوط مجلس النواب المصري .

٤ - مضبوط مجلس الشيوخ المصري .

ثانياً : وثائق منشورة :

(١) عربية :

١ - وزارة الخارجية : محاضر جلسات المفاوضات الرسمية
بين الحكومتين المصرية والانجليزية ، ١٩٢١ ، القاهرة ، المطبعة
الاميرية ، ١٩٣٦ .

٢ - وزارة الخارجية : معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا
العظمى (٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦) القاهرة ، المطبعة الأميرية ،
١٩٣٦ .

٣ - الحكومة المصرية : المفاوضت الرسمية بين الحكومتين
المصرية والبريطانية ١٩٣٠ (مفاوضات التحس - هندرس من
٣١ مارس ١٩٣٠ الى ٨ مايو ١٩٣٠) ، القاهرة المطبعة الأميرية ،
١٩٣٦ .

٤ - مجلس الشيوخ : قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٣٦
بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا
العظمى مذيّل بجميع مآثره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات
السابقة والمحاللت من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٢ ووافق
السودان وتقرير اللورد ملنر ، وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، القاهرة
المطبعة الأميرية ، ١٩٣٧ .

٥ - مجلس الشيوخ : قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٧ بشأن
الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية بمصر الموقع عليه
ببونترو في ٨ مايو ١٩٣٧ ، القاهرة المطبعة الأميرية بسوق ،
١٩٣٩ .

٦ - الوثائق المصرية : عدد (٩٠) غير اعتيادي ، يوم السبت
١٧ رجب ١٣٥٨ هـ ٢ سبتمبر ١٩٣٩ م .

عدد (٩١) غير اعتيادي ، يوم الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ
٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .

عدد (٩٢) غير اعتيادي ، يوم الاثنين ١٩ رجب ١٣٥٨ هـ
٤ سبتمبر ١٩٣٩ م .

٧ — رئاسة مجلس الوزراء : بيان عن المحادثات التي دارت بين حضرة صاحب المحلى احمد محمد خُشبة باشا (وزير الخارجية) وسعادة سفير رومانيا كامل السفير البريطانى فى شأن قانون المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية للسودان (٦ مايو ١٩٤٨ — ٢٨ مايو ١٩٤٨) . القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٤٨ .

٨ — خطاب السفير الكسندر كلوجان — رئيس الوفد البريطانى — أمام مجلس الأمن أثناء نظر القضية المصرية عام ١٩٤٧ .

٩ — رئاسة مجلس الوزراء (هيئة المستشارين) : قضية السودان ، القاهرة المطبعة الاميرية ، ١٩٤٧ .

١٠ — محمود فهمى النقراشى : قضية وادى النيل ، بيانات محمود فهمى النقراشى رئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن ١٩٤٧ . القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٤٧ .

١١ — وزارة الخارجية الملكية : ملخص المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، مارس ١٩٥٠ — نوفمبر ١٩٥١ ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥١ .

١٢ — رئاسة مجلس الوزراء : السودان من ١٢ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ (الكتاب الأخضر المصرى عن السودان) القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٥٣ .

١٣ — المخططة الرسمية لمحاكمات محكمة الثورة الكتاب الاول ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

١٤ — ملك وثائق وأوراق القضية الفلسطينية ، الجزء الأول ، القاهرة ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، د. ت .

١٥ — جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٤ (الكتاب الأبيض المصرى) ، القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٩٥٥ .

١٦ - عبد العزيز الشناوى (مكتور ، جلال يحيى (دكتور) :
وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، الاسكندرية ، دار
المطبعة ، ١٩٦٩ .

١٧ - تاريخ الانتخبات البرلمانية فى السودان ، اصدار بنك
المعلومات السودانى ، الخرطوم ، ١٩٨٦ .

١٨ - وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة بجريدة
الأهرام المصرية تحيل وتعلق المير أنطونى ناتج ، الأهرام عدى
٢٩ مارس و ٢٤ يونيو ١٩٨٦ .

١٩ - الوثائق التاريخية للحركة العمالية المصرية ١٨٥٦ -
١٩٧٠ ، المجلد الأول ، القاهرة ، الجامعة العمالية ، ١٩٨٦ .

Documents on the Sudan 1899-1963, Cairo, — ٢٠
Egyptian Society of international law, Brochure No.
14, March, 1953.

Revue Egyptienne de droit international, Vol. — ٢١
10, 1954.

(ب) انجليزية :

The parliammentary Debates (Hansard), House — ١
House of the Lords.

The Parliamentary Debates (Hansard), House — ٢
of Commons.

Documents on International Affairs, 1951, 1952, — ٣
1953, Selected and edited by Denise folliot, issued
under the auspices of the Royal institute of interna-
tional affairs, London, Oxford University Press,
1954, 1955, 1956.

(٥) لبروكينغ : —

Documentary History of United States foreign — ١
Policy 1945-1973, Vol. V, introduced and edited by
Arther M. Schlesinger, New York, Chelsea House,

A History of American Foreign Policy, 3rd edi- — ٢
tion, edited by Alexander Deconde, New York,
1978.

١٩٨٦ : مناقشات وثائقية ومقابلات شخصية :

١ — مناقشة وثائقية خطبة مع المهندس حسن مروت أحد
الضباط الوطنيين قبل ثورة ٢٣ يوليو المؤسسين لتنظيم الضباط
الأحرار بسلاح الطيران ، ورفيق السادات في المعتقل ، وذلك من
خلال مراسلته بمقر اقامته بسويسرا وإيطاليا في نوفمبر ١٩٨٦ .

٢ — جلسة نقاشية مع المرحم الفنى عبد الله احمد عبد الله
أحد الصحفيين الوطنيين المنتمين لحزب مصر الفتاة من خلال تلميحاته
من أحداث الكفاح الشعبى في سنوات ١٩٣٠ و ١٩٣٥ ، وذلك
اثناء مقابلة شخصية يوم ٩ ديسمبر ١٩٨٦ بالاسكندرية ، ومراسلات
متفرقة عام ١٩٨٧ .

٣ — جلسة نقاشية موثقة مع الاستاذ ابراهيم نوح (باشا)
وزير الشؤون البلدية والقروية ووزير الخارجية بالانابة في حكومة
الوند الأخيرة ، يوم الأحد ٣ أبريل ١٩٨٨ بمقر حزب الوند الجديد
بالمطيرة بالقاهرة .

٤ - جلسة نقاشية مع السيد كمال الدين حسين احمد الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو ، يوم الجمعة ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩ بالمنتزه بالاسكندرية .

٥ - مناقشات حول مشكلة الجنوب السودانى مع بعض اهلائه الدارسين بمصر والموقدين من قبل الحكومة السودانية للحراسة بجامعة الاسكندرية في شهرى فبراير ومارس ١٩٩٠ م .

رابعاً : موسوعات :

. موسوعة التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية ، الجزء التاسع (ثورة ٢٣ يوليو) ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

خامساً : تقارير :

حكومة السودان : تقرير عن ادارة السودان في عام ١٩٤٩ ، قدمه الحاكم العام لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة وللحكومة الملكية المصرية ، الخرطوم شركة ملكوركوديل المتحدة بالسودان ، ١٩٥١ .

سادساً : مذكرات شخصية :

١ - مذكرات شيخ الاسلام الطواهرى (السياسة والأزهر) ، القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٤٥ .

٢ - مذكرات اسماعيل صدقى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٠ .

٣ - مذكرات كمال الدين رحمت (حرب التحرير الوطنية) ، اعداد مصطفى طيبة القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

٤ - صلاح الشاهد : فكرى فى عهدى ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٦ .

٥ - نكتور محمد حسين هيكى : مذكرات فى السبلة المصرىة ، ثلاثة اجراء ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .

٦ - محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .

٧ - المذكرات الكلية لصلاح نصر ، جريدة المصور ، على حلقات بدءاً من عدد ٢٧ ديسمبر ١٩٨٥ .

٨ - مذكرات محمود رياض : الامم القومى بين الانجاز والفشل ، جريدة الجمهورية عدد ١٩ اغسطس ١٩٨٥ .

٩ - مذكرات احمد مرتضى المرازى وزير الداخلية (٢٧ يناير ١٩٥٢ - ٢٥ يوليو ١٩٥٢) ، بمجلة اكتوبر بدءاً من عدد ٢٦ يناير ١٩٨٦ حتى عدد ٢٢ يونيو ١٩٨٦ .

١٠ - محمد على علوية بلشا : فكرىات اجتماعية وسياسية ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

سابعاً : الدوريات :

١ - المصرية : المصرى - الاهرام - الاخبار - المقطم - الجمهور المصرى - الانبىء والنبىء - روز اليوسف - آخر ساعة - المصور - الزمان المسائى - المكتب - الطليعة - الوفد - لواء الاسلام - الجمهورية - اكتوبر - الوفد المصرى - مايو .

٢ - السودانية : الرأى العلم - الامة - كردفان (الاسبوعية) - الايام صوت السودان - مجلة الدراسات السودانية - مجلة الخرطوم .

٣ - العربية : الباحث العربي (تصدر في لندن) العربي
(الكويتية) الدوحة (القطرية) .

٤ - الاجتبية : الجارميان - ايكونومست - التاجيز - الفيلى
تلجراف (البريطانية) ، نيويورك تايمز ، نيويورك هيرالد تريبيون
(الامريكية) نقلا عن الصحف المصرية .

ثالثا : الخطب والتصريحات :

١ - خطاب النحاس باشا في ذكرى سعد زغلول مساء يوم ٢٢
اغسطس ١٩٥١ بلجنة الوفد العليا بالاسكندرية .

٢ - خطاب مكرم عبيد باشا زعيم الكتلة الوفدية في ذكرى
سعد زغلول يوم ٢٢ اغسطس ١٩٥١ بيدان مائدين - بالقاهرة .

٣ - خطاب الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي ،
وزير الدولة لشئون السودان بدار الفرقة التجارية بالاسكندرية
مساء ٩ يوليو ١٩٥٢ .

٤ - خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ، عبد الناصر الفكر
والطريق ، القاهرة ، منظمة الشيبب الاشتراكي ، ١٩٧٢ .

رابعا : دراسات وابحاث ومقالات :

احمد عبد الرحيم مصطفى (كنكور) : مصطفى النحاس ،
مجلة الهلال ، عدد ديسمبر ١٩٨٧ .

جمال حماد : معاهدة ١٩٣٦ والسودان ، اكتوبر ، عدد ٣١
يناير ١٩٨٨ .

— : حق تقرير المصير للسودان ، اكتوبر ، عدد ٢٢ نوفمبر
١٩٨٧ .

- — : نقد اتفاقية الجلاء ، أكتوبر ، عدد ١٢ مارس ١٩٨٨ .
- : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أكتوبر ، عدد ٢٦ يوليو ١٩٨٧ .
- : قضية الأسلحة الفلسفة .. أكتوبر ، عددي ١٨ و ٢٥ فبراير ١٩٩٠ .

• : كيف دعمت الشرطة كفاح الشعب ، أكتوبر ، عدد ٢٦ يناير ١٩٨٩ .

- : قبول بريطانيا للجلاء ، أكتوبر ، عدد ٢٨ فبراير ١٩٨٨ .
- : حركة الكفاح المسلح بالقناة الملقاة ، أكتوبر ، عدد ٢١ فبراير ١٩٨٨ .

• : كبله اترت اتفاقية الجلاء على السياسة العسكرية الاسرائيلية ، أكتوبر ، عدد ٧ يناير ١٩٩٠ .

• : قضية اتحاد مصر والسودان ، أكتوبر ، أعداد ٢٦ نوفمبر ١٩٨٧ ، ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩ ، ٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ .

• : حسين مزنس (دكتور) : صاحب الدولة رئيس الوزراء (٢٣) ، أكتوبر ، عدد ١٢ أبريل ١٩٨٧ .

• : صلاح العقاد (دكتور) : الوفد والفداء الامتيازات الاجنبية ، الوفد ، عدد ٢٠ نوفمبر ١٩٨٦ .

• : عادل حمودة : عملية موزانا او تمسيحة لانغون ، أكتوبر ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٨٨ .

• : عبد الحميد أبو بكر : قناة السويس ، أكتوبر ، عدد ٤ يناير ١٩٨٧ .

عبد العظيم رمضان (دكتور) : السادات بين العمالة والالتزام ، أكتوبر ، عدد ٩ مارس ١٩٨٦ .

: عيد الجلاء في التاريخ ، الوفد ، عدد ٢٠ يونيو ١٩٨٨

: تنظيم الضباط الاحرار ، السياسة الدولية ، العدد ٢٦ ، أكتوبر ١٩٧١ .

فتحي رضوان : حوار سياسي ، مجلة العربي الكويتية ، فبراير ١٩٨٨ .

محمد أنور السادات : كيف أحرزنا الملك فاروق من مصر ، مايو ، عدد ٢٤ أغسطس ١٩٨١ .

محمد ابيس (دكتور) : قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مجلة الكتاب ، عدد نوفمبر ١٩٦٥ .

— : التناقضات الأساسية في المجتمع المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ مجلة الكتب ، العدد (٥٥) ، أكتوبر ١٩٦٥ .

— : ٢١ فبراير في التاريخ المصري ، رور اليوسف ، عدد ٢١ فبراير ١٩٧٢ .

نجدة فتحي صفوة : الثنئون العربية في الوثائق البريطانية ، مجلة البحوث العربي ، تصدر في لندن ، عدد يناير - مارس ١٩٨٦ .

بونان لبيب رزق (دكتور) : العلاقات المصرية السودانية ، الأهرام ، ٢١ مايو ١٩٨٦ .

— : السودان ، السياسة الدولية ، عدد أبريل ١٩٧١ .

عشرًا : المراجع العربية

ابراهيم محمد حاج موسى (دكتور) . التجربة الديمقراطية
وتطور نظم الحكم في السودان ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، القاهرة ،
مكتبة منبولى ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٥ .

احمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : تاريخ مصر الحديث
من الاحتلال الى المعاهدة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .

احمد عطية الله : ليلة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، مكتبة النهضة
المصرية الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ .

احمد محمد الحوى (دكتور) : بطولة وبطل ، القاهرة ،
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ،
١٩٦٣ .

الحزب الوطنى : الحزب الوطنى فى علم ١٣٦٧ / ١٩٤٧ ،
القاهرة ، مطبعة منبر الشرق .

ا. هـ. هتشيسون : الهدنة الدائمة ، مترجم ، القاهرة ، دار
المعرفة د. د. ت .

الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخماليها
السياسة الانجليزية للباحث المطلع محزون (حلمة القرضولى) ،
الاسكندرية ، مطبعة السنير الطبعة الثالثة ، ١٩٢٥ .

بطرس غالى (دكتور) : الاحتلال فى القانون الخولى ، دراسه
تضمنها كتاب كفاح الشعب والحلاء ، القاهرة ، دار الجمهورية
للطباعة ، ١٩٥٧ .

- جاكوب لاندو : الحياة النيلية والأحزاب في مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٢ ، مترجم ، القاهرة ، مكتبة مطبولى ، د. ت .
- جلال يحيى (كتور) : العالم العربى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
- : مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٧ .
- جمال الشرتاوى : حريق القاهرة ، القاهرة ، دار النقائشة الجديدة الطبعة الاولى ، ١٩٧٦ .
- جمال حماد : ٢٢ يوليو ، أطول يوم في تاريخ مصر ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٨٣ .
- جمال سليم : قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب ، ١٩٧٥ .
- جى ديمورين : الحرب المالية الثانية من وجهة النظر السوفيتية تعريب خيرى حماد ، القاهرة ، دار الكتف العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ .
- حافظ محمود : اسرار الماضى من ١٩٠٧ الى ١٩٥٢ ، كتاب روز اليوسف العدد الخامس ، يولييه ١٩٧٣ .
- حسن عزت : اسرار معركة الحرية ، القاهرة ١٩٥٣ .
- حسن يوسف : للممارسة الديمقراطية في مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، دراسة تضمنها كتاب الديمقراطية في مصر ، ربع قرن بعد ثوره ٢٣ يوليو ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالاهرام ، ١٩٧٧ .
- رائت غنيمى الشيخ (كتور) : مصر والسودان في العلاقات الدولية . القاهرة عالم الكتب ، ١٩٧٩ .

- رؤوف عباس (دكتور) : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ — ١٩٥٢ ، القاهرة دار الكتاب العربي ، ١٩٦٨ .
- رفعت السعيد (دكتور) : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ — ١٩٥٠ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى نوفمبر ١٩٧٦ .
- سمد ماهر حمزة (دكتور) : اقتصاديات السودان ، ملحق للأهرام الاقتصادي ، عدد أول سبتمبر ١٩٦٥ .
- سمير المنقبادي (دكتور) : تطور المركز الدولي للسودان ، رسالة دكتوراه منشورة في الثاقون الدولي ، الاسكندرية ، كلية الحقوق ، ١٩٥٨ .
- سيرانيسن : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، القاهرة دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ .
- سيد الدين الفزالي : الوند والاشتراكية ، القاهرة ، مكتبة مبدولى ط ٢ ، ١٩٧٧ .
- شعاعه عيسى ابراهيم : الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر ، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ .
- شهدى عطية الشامي : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ — ١٩٥٦ ، القاهرة ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٧ .
- شوقي حطاطه الجبل (دكتور) : دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مطبوعات مصر النهضة الصادرة من مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ١٩٨٤ .

صبرى ابو المجد : الجلاء ، القاهرة ، مطبعة جريدة الصباح ،
١٩٥٤ .

صلاح سالم : الجلاء ، القاهرة ، دار المعارف ، د . ت .

صلاح نصر (البوزليشى) ، كمال الدين الحناوى (البيوزليشى) :
الشرق الأوسط فى مهب الريح ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية
الاولى ، ١٩٤٩ .

طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، القاهرة ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

— : المسلمون والاقباط فى اطار الجماعة الوطنية ، القاهرة ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

— : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، القاهرة
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .

عادل نابت : فاروق الاول الملك الذى غدر به الجميع ، القاهرة
اخبار اليوم ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٩ .

عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ، مكتبة
النهضة المصرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥١ .

— : مذكراتى ١٨٨٩ — ١٩٥١ ، القاهرة ، اخبار اليوم
الطبعة الثانية ، سبتمبر ١٩٨٩ .

— : محيطى كابل ، القاهرة ، مطبعة الشرق ، الطبعة
الاولى ، ١٩٣٩ .

— : فى اعقاب النور المصرية ، الجزء الثانى ، القاهرة
الدار القومية للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ .

— : مصر بين ثورة ١٩١٩ وبورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة
مركز النيل للاعلام ، ١٩٨٠ .

عبد الرزاق السنهوري (دكتور) : قضية وادى النيل ، مصر
والسودان ، القاهرة ، الطبعة الاميرية ، ١٩٤٩ .

عبد الميزر رفاعى (دكتور) : الديمقراطية والاحزاب السياسية
في مصر الحديثة والمعاصرة ، القاهرة ، دار التشرق ، الطبعة
الاولى ، ١٩٧٧ .

عبد العظيم رمضان (دكتور) : الجيش المصرى فى السياسة
١٨٨٢ — ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

— : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ — ١٩٣٦ ، القاهرة
مكتبة مديولى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ .

— : الكفوية الاستعمار المصرى السودان ، القاهرة ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

عبد المتعال الجبرى : لماذا اغتيل الامام الشهيد حسن البنا ،
القاهرة دار الاعتصام ، الطبعة الثانية الثانية ، ١٩٧٨ .

عبد المغنى سعيد : اسرار السياسة المصرية فى ربع قرن ،
القاهرة ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ،
١٩٨٥ .

— : العمال وبورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، الدار القومية
للطباعة والنشر ، د . ت .

غلى ابراهيم عبده : مصر وامريقية فى العصر الحديث ، القاهرة
دار القلم ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٢ .

على شلبى (دكتور) ، مصطفى الفحللى جبر (دكتور) :
الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ ، القاهرة ، الهيئة
المصرية العالية للكتاب ، ١٩٨١ .

عمر عبد العزيز عمر (دكتور) : دراسات في تاريخ مصر
الحديث والمعاصر ١٥١٧ - ١٩٥٢ ، الاسكندرية ، دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٨٨ .

فاروق مهنى : هيكل وعبد الناصر ، القاهرة ، مؤسسة آمون
للطباعة والنشر الطبعة الاولى ، ١٩٨٧ .

غزاة مطر : بصراحة عن عبد الناصر ، القاهرة ، دار
التفاني ، ١٩٧٥ .

فا . تروخانوفسكى : سياسة بريطانيا الخارجية خلال الحرب
العالمية الثانية ، ترجمة عبد الحميد عبد العال ، القاهرة مكتبة
سعيد رافت ، ١٩٧٦ .

لطيفة محمد سالم (دكتور) : الصحافة والحركة الوطنية المصرية
١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مطبوعات مصر النهضة الصادرة عن مركز وثائق
مصر المعاصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .

مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير
الشايب ، القاهرة ، مكتبة مغبولى ، د . د .

محسن محمد : التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ، دار المطررف ،
١٩٧٩ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام : القوتلنت
الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

مصطفى الحفناوى (دكتور) : قصة ثناء السويس ، القاهرة ،
مطبعة احمد مظهر ، الطبعة الاولى ، ١٩٥٨ .

مكرم عبيد (يائسا) : محاصره ممالي الأسلاف بكرم عبيد باشا
و الجامعة المصرية ، بحث مفارن تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية
القاهرة ، دار النشر الحديث ، الطبعة الأولى .

منظمة الشباب الاشتراكي : عبد الناصر - الفكر والطريق
(من اقوال الزعيم) ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

موسى ميسرى : قصة ملك و ٤ وزارات ، القاهرة ،
مؤسسة أخبار اليوم ، اكتوبر ١٩٧٢ .

محمد التليسى : مصر ما قبل الثورة - من اسرار السياسة
والسياسيين القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

محمد الطويل : لعبة الامم وعبد الناصر ، القاهرة ، المكتب
المصرى الحديث ، ١٩٨٦ .

محمد انور السادات : قصة الثورة كاملة ، القاهرة ، دار
النهال ، د . د .

— : صفحات مجهولة ، ضمن موسوعة مؤلفات الرئيس
محمد انور السادات ، القاهرة ، الجامعة العربية للموسوعات
القانونية ، ١٩٧٢ .

— : يا ولدى هذا منك جمال ، ضمن موسوعة مؤلفات
الرئيس محمد انور السادات ، القاهرة ، الجامعة العربية
للموسوعات القانونية ، ١٩٧٢ .

— : البحث عن الذات ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث
الطبعة الثالثة ، اكتوبر ١٩٧٩ .

محمد اتيس (نكور) : التناقضات الاساسية فى المجتمع المصرى
فى اعقاب الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ،
الاتحاد الاشتراكي العربى ، د . د .

— : حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ . على ضوء وثائق
تنشر لأول مرة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
١٩٧٢ .

محمد حافظ اسماعيل وآخرون : الحرب المالية الثانية في
البحر الأبيض المتوسط ، القاهرة ، دار الكتاب العربي الطبعة
الثالثة ، ١٩٦٤ .

محمد حسنين هيكل : ملفات السويس (حرب الثلاثين سنة) ،
القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ .
— : ضحايا السويس ، القاهرة ، دار العصر الحديث ،
د . د .

محمد زكي عبد القادر : مجلة الدستور ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ،
كتاب روز اليوسف العدد السادس ، القاهرة .
— : مفكرات ... وفكرات ، القاهرة ، مطابع الأخبار
د . د .

محمد سليمان : دور الأزهر في السودان ، القاهرة ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ .

محمد شفيق غرمال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،
الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

محمد صابر عرب (دكتور) : حادث ٤ فبراير ١٩٥٢ والحياة
السياسية المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .

محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : قناة السويس ، أهميتها
السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية
من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٥٦ ، القاهرة دار الكتاب العربي
للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ .

— : عرير المصرى والحركة الوطنية المصرية ، القاهرة ،
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٠ .

محمد عمر بشير : تاريخ الحركة الوطنية في السودان ،
الخرطوم ، الدار السودانية للكتب ، ١٩٧٨ .

محمد كامل سليم : صراع سعد فى اوريا ، القاهرة ، مؤسسة
اخبار اليوم ، ١٩٧٥ .

— : ازمة الوفد الكبرى ، سعد وعدلى ، القاهرة ، مؤسسة
اخبار اليوم ، ١٩٧٦ .

محمد محمود السروجى (كتور) : ثورة ٢٢ يوليو ،
الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ .

— : سيرة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال الى
منتصف القرن العشرين ، الاسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥ .

محمد نجيب : كلامى للتاريخ ، القاهرة ، دار الكتب العلمى
، ١٩٨١ .

— : كتبت رئيساً لمصر (مذكرات محمد نجيب) ، القاهرة
المكتب المصرى الحديث ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ .

— : رسالة عن السودان ، القاهرة ، الطبعة الاسرية
، ١٩٥٤ .

محمود عبد الحليم : الاخوان المسلمون ، احداث صنعت التاريخ،
الجزء الثالث ١٩٥٢ — ١٩٧١ ، القاهرة ، دار الدعوة الطبعة
الثانية ، ١٩٨٦ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : الثورة
والتغير الاجتماعى القاهرة ، ١٩٧٧ .

نقيلة راشد : حكاية كفاح ضد الاستعمار ، القاهرة ،
الهيئة المصرية العامة للتليف والنشر ، ١٩٧١ .

وحيد رانت (دكتور) : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ،
دار الشروق ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٨ .

وليف عبد العزيز فهمي : قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو سنة
١٩٥٢ ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، سلسلة كتب
قومية العدد ٢٤٦ ، د ، ج .

ولتر لاكسور : الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط ، بيروت ،
المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، الطبعة الاولى ،
١٩٥٩ .

ونستون تشرشل : مذكرات تشرشل ، الجزء الثلقى ، مترجم ،
بغداد ، مكتبة المنار ، د - ج .

يونان لبيب رزق (دكتور) : السودان فى المفاوضات المصرية
البريطانية ١٩٣٠ - ١٩٣٦ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات
العربية ، ١٩٧٤ .

يونان لبيب رزق (دكتور) : الاحزاب السيلبية فى مصر
١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٨٤ .

— : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٥ .

اھد عشر : المراجع الأجنبية :

- Abd Allah, Ahmed : The students and the political movements in Egypt, London, Oxford University Press, 1965.
- Abdul Quyyum, Shah : Egypt Reborn, A study of Egypt's freedom movement 1945 - 1952, New Delhi, S. Chend & Co., First Published, 1973.
- Abou Nossair, Mohammed ; Hatem, Abd-el Kader et autres : le Canal de Suez, le Caire, le Comité études selectionnees, Non date.
- Anlas, A. C. Besançon J : et autres : L'Egypte d'aujourd'hui 1805 1976, Paris, Centre national de la recherche scientifique, 1977.
- Childers, Erskine B. : The Road to Suez, London, Macgibbon & Kee, 1962.
- Dawlshe A. I. - Egypt in the Arab World, London, Redwood Cambridge, The university Press, 1967.
- Eden, Anthony . The Suez Crisis of 1956, Boston, Beacon Press, 1968.
- Hill, Richard Egypt in the Sudan 1820-1881, London, Oxford University Press, 1966.
- Holt, P. : A modern History of the Sudan, New York, Grove Press, 1961.
- Killearn, Lord (Sir miles lampes) : The Killearn Diaries, 1936 - 1946, edited and introduced by Trefor E. Evans, London, Sidgwick & Jackson, 1972.

- Kirk, George, · A Short history of the middle east, from the rise of Islam to modern times, London, Methuen & Co., 1955.
- Kirk, George · The Middle East in the War, 1939 - 1946, London, Oxford University Press, 1954.
- Lutfi al-Seyyid, Afaf : Egypt and Cromer, A Study in Anglo- Egyptian Relations, London, John Murray, 1968.
- Macmichael, Harold : The Anglo Egyptian Sudan, London, Faber & Faber limited, 1st published, 1934.
- Maher, Soad : Al Azhar, Cairo, The Supreme Councilal for Islamic Affairs, 1983.
- Merlow, John : Anglo-Egyptian Relations, 1900-1953, London, The Gesset Press, 1954.
- Richmond, J. C.B. : Egypt 1798 - 1952, London, Methuen & Co., 1977.
- Vatikiotis P. J. · The History of Egypt, London, weidenfeld & Nicolson, 2nd edition, 1966.
- Vatikiotis P. J. : Egypt Since the Revolution, London, George Allen and Unwin LTD, 1968.
- Vatikiotis P. J. : The modern history of Egypt, London, weidenfeld and Nicolas, 1976
- Vatikiotis P. J. : Nasser and his generation, London, Croom helm, 1978.



صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د- عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر
رشوان محمود جالب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة :
عبد السلام عيد الحميد عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في عصر المعاصرة ،
د- محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى ،
عليه عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ ،
لمى الطيحي ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي ،
د- عبد المتعم ماجة ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرلي لآزمة الحياة الفكرية ،
د- علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
د- محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحة الصلابة الحزبية :
محمود قوزي ، ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية .
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير .
د- نبيل راضب ، ١٩٨٨
- ١٣ - اكتوية الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية .
د- عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر من عصر الزلافة ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولوتية .
د- سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي ،
د- علي عيسى خيرطلي ، ١٩٨٨
- ١٦ - مصر من تاريخ حرب الإصلاح (الجناسعي في مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٦٦ - ١٩٥٢) .
د- حامد احمد شفيق ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء المصري في مصر في العصر العثماني .
د- محمد نور مرعات ، ١٩٨٨
- ١٨ - البواري في مجتبع القاهرة المملوكية .
د- علي السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - عصر النخبة وبسة توحيد القصرين
د- احمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - مراسلات في وثائق مودة ١٠٦٦ . المراسلات العربية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي
د- محمد انيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨

- ٢١ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ١ ،
د : توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر ،
جمال بدوي ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، ج ٢ ، امام
التصوف في مصر : الشعراوى ،
د : توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د : نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى والغرب ،
تأليف : هاملتور جب وهارولد بويين ، ترجمة : د : احمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر القروى في مصر الحديثة ،
د : سعد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١
تأليف : ألفريد ج - بتلر ، ترجمة : محمد فريد ابو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج - بتلر : ترجمة : محمد فريد ابو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،
د : سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - المؤلفون في مصر في عصر محمد على ،
د : حلمى احمد شلبى ، ١٩٨٠

- ٢١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية .
شكري القاضى ، ١٩٨٩
- ٢٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى المطيعي ، ١٩٨٩
- ٢٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقي : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية .
د. خالد محمود الكومي ، ١٩٨٩
- ٢٤ - تاريخ العلاقات المصرية الأفريقية ، منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د. يونان رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٢٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٢٦ - المجتمع الاسلامي والغرب ، ج ٢
تأليف : هاملتون بورين : ترجمة : د. أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٢٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
في ربيع قرن ،
د. سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٢٨ - لمحاول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر
العثماني ،
د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٢٩ - قصة احتلال محمد علي لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د. جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د. عيد المنعم الدسوقي الجميلى ، ١٩٩٠

- ٤١ - محمد فريد : الموقف والاماسة ، رؤية عصرية ،
د. رفعت المصطفى ، ١٩٩١
- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غريب ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول عصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - التوقلات والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،
د. محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د. حسن حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د. عبد الرؤوف احمد عمر ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصري الحديث ،
د. لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - انقلاب المصري بين العصر القبطي والعصر الاسلامي ،
د. زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د. سهير اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدروس في مصر الاسلامية ،
(ابحاث الندوة التي اقامتها لجنة التاريخ والاثار بالجلس
الاعلى للثقافة في ابريل ١٩٩١) اعداها للنشر .
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢

٥٢ - مصر في كتابات الرحالة والتواصل الفرنسيين ، في القرن
الثامن عشر ،

د . الهام محمد علي نهني ، ١٩٩٢

٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك الجراكسة ،
د . محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢

٥٤ - الإقطاع في مصر في العصر العثماني ،

د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢

٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،

تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٢

٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن القليم
البنووية ،

د . حلمي أحمد شليبي في ١٩٩٢

٥٧ - مصر الإسلامية وأهل الذمة

د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢

٥٨ - أحمد حلمي سنجين الحرية والصحافة ،

د . إبراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٢

٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التخصير الى التأميم
(١٩٥٧ - ١٩٩١) ،

د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣

٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،

عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣

٦١ - تاريخ الاسكتلندية في العصر الحديث ،

د . عيد العظيم رمضان ، ١٩٩٣

- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٣ ،
لمس الطيبي ، ١٩٩٣ .
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الإسلامية ،
تأليف : د. السيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
ومحمد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د. عبد العظيم
رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٤ - مصر وحقوق الإنسان ، بين الحقيقة والافتراء : دراسة
وثائقية ،
د. محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣ .
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧) ،
د. سهام نصار ، ١٩٩٣ .
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي ،
د. نريمان عبد المنعم أحمد ، ١٩٩٣ .
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الإسرائيلية : الأصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في أبريل ١٩٩٣) أعدها للنشر :
د. عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .
- ٦٨ - العروبة الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. حسن
حبشي ، ١٩٩٣ .
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د. محمد أبو الانسعاد ، ١٩٩٤ .
- ٧٠ - أهل الذمة في الإسلام ،
تأليف : د. ثرثون ، ترجمة وتعليق : د. حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤ .

- ٧١ - متكررات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦)
إعداد : تريفور ألكانز ، ترجمة : د. عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٢ - رؤية الرجال المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية مصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمينة أحمد إمام ، ١٩٩٤
- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د. رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، في العصر الفرعوني ،
د. سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - أهل اللذة في مصر ، في العصر الفاطمي الأول ،
د. سلام شافعى محمود ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال
البريطاني)
د. سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د. محمد
حيقي ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة الإسكندرية (١٩٧٣ - ١٩٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية في مصر ، في القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - قلعة السويس والتنافس الاستعماري الأوروبي
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د. السيد حسين جلال ، ١٩٩٥

- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزي ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر في قهر الاسلام ، من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الاول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في مصر الحرة الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد كليرن ، ج ١ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
إعداد : توفيق أيفانز ، ترجمة وتعليق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - الملحق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموائم المصرية في العصر العثماني ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد : ترجمة : عبد الحميد قهس
الجمال ، ١٩٩٦

٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،

تجوى كامل ، ١٩٩٦

٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصرى (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د - تيبه بيومى عبد الله ، ١٩٩٦

٩٤ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤)
ج ٢ ،

د - سهير اسكندر ، ١٩٩٦

٩٥ - مصر وأفريقيا ١٠ الجذور التاريخية الأفريقية المعاصرة .
(أبحاث الندوة التى أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د - عبد العظيم رمضان

٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ،
تأليف . مالكولم كير ، ترجمة د - عبد الرؤوف أحمد عمرو

٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصرى فى النصف الأول من
القرن التاسع عشر ،
د - إيمان محمد عبد المنعم عامر

٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،

د - محمد سيد محمد

٩٩ - تاريخ الطب والصينيلة المصرية (العصر اليونانى -
الرومانى) ج ٢ ،

د - سمير يحيى الجمل

١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة ،
١ - د - عبد العزيز صالحي ، ١ - د - جمال مختار ،
١ - د - محمد إبراهيم بكر ، ١ - د - إبراهيم نصحي ،
١ - د - غاروق القاضى ، أعدها للنشر : ١ - د - عبد العظيم
رمضان

- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة القاتبة ،
 اللواء / مصطفى عبد الحميد نصير اللواء /
 عبد الحميد كفاوى ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير /
 جمال منصور
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ ،
 د. تيمير أبو عرجة ،
- ١٠٣ - رؤية الجبرولى لبعض قضايا عصره ،
 د. على بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين فى مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
 د. فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية فى مصر وقضية الديمقراطية ١٨٠٥ -
 ١٩٨٧ ،
 د. أحمد فارس عبد اللطيف
- ١٠٦ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد ، (تاريخ الحركة الوطنية
 فى ربع قرن) ، ج ٢ ،
 د. سليمان صالح
- ١٠٧ - الاسبوعية الإسلامية ، تأليف ، دلبب هيرو ، وترجمة
 عبد اللطيف فهمى الحبال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
 سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
 سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصابرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
 المماليك) ج ١ ،
 تأليف د. البيومى اسماعيل المشريدى

- ١١١ - مصانعة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين
المماليك ، ج ٢ ،
تأليف د. البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صديقي ،
د. محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا وبوره في السودان (في عصر الحكم
المصري) ،
د. عز الدين اسماعيل
- ١١٤ - دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ،
أحمد رشدي صالح
- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ،
أحمد شفيق باشا
- ١١٦ - أنيب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية - (١٥١٧ - ١٧٩٨)
عبد الرزاق إبراهيم حيد
- ١١٨ - القلم العالي في مصر والشام ،
(زمن سلاطين المماليك)
د. البيومي اسماعيل الشربيني
- ١١٩ - التقابلات في مصر الرومانية ،
عسرين محمد أحمد يومر
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث ،
تأليف لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤)
د. محمد عبد الحميد المنأوى

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
المقدمة	٧

الباب الأول

المفاوضات الأولى وقفلها (١٩٤٥ - ١٩٤٦ م)	٢٢
-------------------------------------------	----

الفصل الأول

نهاية الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة النظر في معاهدة ١٩٢٦	٢٧
١ - وادى النيل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية	٢٠
٢ - التطبيق العملى للمعاهدة أثناء الحرب	٤٢
٣ - المطالب المصرية بضرورة تعديل المعاهدة	٥٢
٤ - مذكرة الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥	٥٧
٥ - رد الحكومة البريطانية على المتكرة المصرية	٦٠
٦ - وجهة النظر الحزبية والشعبية فى وادى النيل تجاه الورد البريطانى	٦٤
خاتمة الفصل الأول	٦٩

الفصل الثاني

- ٧٩ مشروع معاهدة صدقي - بين (٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ م) .
 ٨٤ ١ - أحداث فبراير وبدا المفاوضات
 ٩٢ ٢ - توقف المفاوضات وقفل مشروع بروتوكول السودان
 ٩٩ ٣ - العودة للتفاوض والخلاف مع بريطانيا
 ١٠١ ٤ - قفل مشروع المعاهدة وعودة النقراشي للحكم .
 ١٠٧ هوامش الفصل الثاني

الفصل الثالث

- استمرار المطالب الوطنية بالجلد عن وادي النيل ١٩٤٦ -
 ١١٢ ١٩٤٧
 ١١٦ ١ - مباحثات النقراشي - كامبل (١٩٤٦ - ١٩٤٧) .
 ١٢٦ ٢ - المذكرة المصرية لمجلس الأمن في يناير ١٩٤٧ .
 ١٢٦ ٣ - بيان النقراشي ومناقشة القضية
 ١٢٨ ٤ - الرد البريطاني
 ١٤٢ ٥ - توالي الجلسات ومشروعات الدول الاعضاء .
 ١٤٨ ٦ - عدم التوصل لقرار وتعليق النزاع
 ١٥٢ هوامش الفصل الثالث

الباب الثاني

- استمرار المباحثات وإلغاء المعاهدة (١٩٤٨ - ١٩٥٢) . ١٥٩

الفصل الرابع

- السياسة الاستعمارية البريطانية في وادي النيل . . ١٦١
 ١٦٥ ١ - السياسة البريطانية لفصل شمال الوادي عن جنوبه

١٨٢	٢ - المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله
١٩٢	مواضع الفصل الرابع

الفصل الخامس

١٩٩	طرح مبادئ الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للسودانيين وعمل الأزمة المصرية عام ١٩٤٨
٢٠٤	١ - طرح مبادئ الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للسودانيين
٢١٢	٢ - معادلات خشبة - كامل ونتائجها
٢٢١	٣ - الإصرار على تنفيذ قانون المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية
٢٢٣	٤ - عمل الأزمة المصرية عام ١٩٤٨
٢٣١	مواضع الفصل الخامس

الفصل السادس

٢٢٧	مباحثات مصر وبريطانيا ١٩٥٠ - ١٩٥١ والفشل في معالجة قضية الجلاء ووحدة وادي النيل
٢٤٢	١ - محاولات الوفد الأخيرة لحل القضية
٢٤٨	٢ - المذكرات المتبادلة وبداية المباحثات
٢٥٥	٣ - مباحثات صلاح الدين - بيغن
٢٦١	٤ - الخلاف حول موضوع الدفاع المشترك
٢٦٨	٥ - استئناف المباحثات
٢٧٧	مواضع الفصل السادس

الفصل السابع

٢٨٢	مصر تقرّر الغناء معاهدة ١٩٢٦ واتفاقيتي الحكم الثنائي للسودان (١٨٩٩ م)
-----	-----------------------------------------------------------------------------------

٢٨٦	١ - بيان مستر هوريسون
٢٨٨	٢ - بيان الدكتور محمد صلاح الدين
٢٩٢	٣ - نحو إلغاء معاهدة ١٩٣٦
٢٩٨	٤ - إلغاء المعاهدة واتفاقيتي الحكم الثنائي ١٨٩٩
٣٠٥	٥ - تصاعد حركة التحرر الوطني بعد إلغاء المعاهدة
٣١٢	هوامش الفصل السابع

الباب الثالث

٣١٩	الثورة والاتفاق مع بريطانيا (١٩٥٢ - ١٩٥٤)
-----	-------------------------------------------------------

الفصل الثامن

٣٢١	ثورة ٢٢ يوليو وموقفها من قضية وحدة وادي النيل
٣٢٦	١ - مجهودات حكومة الثورة لحل مشكلة السودان
٣٢٢	٢ - محاولات بريطانيا تقسيم السودان قبل الجلاء
٣٤٢	٣ - اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢
٣٥١	٤ - الانتخابات السودانية ونتائجها
٣٥٧	هوامش الفصل الثامن

الفصل التاسع

٣٦٥	الثورة وقضية الجلاء
٣٦٨	١ - التصميم على تحقيق الجلاء وبدء المفاوضات
٣٨٦	٢ - إعلان الكفاح المسلح
٣٩٧	هوامش الفصل التاسع

الفصل العاشر

٤٠٥	توقيع اتفاقية الجلاء
٤٠٨	١ - توقيع الاتفاقية بالاحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤

٤١١	٢ - آثار توقيع الاتفاقية وفتائجها
٤١٩	٣ - التوقيع النهائي على الاتفاقية في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ وشروط التنفيذ
٤٢٢	٤ - الاتفاق في الميزان
٤٣٠	مواثيق الفصل العاشر
٤٣٧	الخاتمة
٤٥١	الملاحق
٤٧٢	ثبت المصادق والمراجع

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١١٧٣٤/١٩٩٧

ISBN — 977 — 01 — 5478 — 4

هذه الدراسة التي بين أيدينا تتناول معركة من أهم المعارك التاريخية التي شغلت الحياة السياسية في مصر، وشكلت جوهر الحركة الوطنية في مصر بعد الحرب العالمية الثانية، وهي المعركة التي خاضها الشعب المصري من أجل جلاء القوات البريطانية في مصر الموجودة بحكم معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل وحدة وادي النيل وهي معركة ازدحمت بالشهداء من الشباب المصري على طول الفترة الزمنية التي احتلتها من ١٩٤٥ - ١٩٥٤.